الطلاب الجامعيون في لبنان واتجاهاتهم

إرث الانقسامات

عدنان الأمين
محمد فاعور

LAES
الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية

الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية
علم وخبر: ٢/أد ١٩٩٧/١/٩
بيروت: ص ب: ١١٣/٥٤٩٢
هاتف وفاكس: ٣٧٠٣٤٥ (١)
بريد إلكتروني: Laes@cyberia.net.lb
الطبعة الأولى: تشرين الثاني ١٩٩٨

الطلاب الجامعيون في لبنان واتجاهاتهم

إرث الإنقسامات

عدنان الأمين

محمد فاعور

الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية

منشورات الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية

عدنان الأمين (إشراف): **التعليم العالي في لبنان**، بيروت، كانون الثاني ١٩٩٧.

جورج نحاس، ايمان أسطة، وفيكتور ملحم: **الجديد والممكن في تعليم الرياضيات-حالة لبنان**، بيروت، نيسان ١٩٩٧.

صوما بو جودة وزلفا الأيوبي: **الإتجاهات الجديدة والإستراتيجيات المتعلقة بتعليم العلوم**،بيروت، تشرين الأول ١٩٩٧.

مراد جرداق وكرمة الحسن: **قضايا في التقييم التربوي، الإمتحانات والمبيّنات التربوية**، بيروت، أيار، ١٩٩٨.

منير بشور (إشراف): **الدولة والتعليم في لبنان**، الكتاب السنوي الأول، تشرين الثاني، ١٩٩٨.

الطلاب الجامعيون في لبنان واتجاهاتهم

إشراف: عدنان الأمين

تأليف: عدنان الأمين ومحمد فاعور

إستشارات: – مروان حوري (تصميم العينة)

- منير بشور، بول سالم، أحمد بيضون، ملحم شاوول، كمال حمدان، نمر فريحة، مروان حوري (مراجعة الإستمارة وإطارها والمشاركة في حلقة دراسية حولهما)
- كرمة الحسن (مراجعة الإستمارة ونتائج المرحلة التجريبية)
- تجمع باحثات لبنانيات (حلقة مناقشة لبعض أجزاء الإستمارة)
- الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية (حلقة مناقشة للإستمارة وإطارها)
- ايليا حريق، جو باحوط، نهى البيومي حجازي، نبيل سليمان (مراجعة النسخة العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية للإستمارة)
- حسن داوود (تصنيف قراءات الطلاب)

توثيق وترجمة الإستمارة: زينة كنج

أرشيف (أقوال رجال السياسة)**:** فراس الأمين

إدارة العمل الميداني وإدخال المعلومات: هنادي صالح

تنسيق العمل الميداني في الجامعات: سناء جابر، غسان أبي زيد، زياد هيفه، كارين شدياق، هبة برجي، عبير غزال، خجان أغازاديان، هلا زهران، نبيل خليفة، ميسون سكرية، هشام سليمان، رأفت الأسمر.

ساعد في تسهيل العمل الميداني: لطيفة اللقيس، منذر جابر، عادل خليفة، عبد الفتاح الزين.

نفذ العمل الميداني: فريق من الطلاب والموظفين في الجامعات

تصنيف المسرحيات: مروان قيس

تصنيف المجلات والفرق الرياضية: مهدي الأمين

تصميم الإدخال في الحاسوب: يوسف بيضون

تجهيز وتبويب البيانات: ندى رحال

مراجعة تحريرية: حسن مروّة

ترجمة الملخصات: آنييس فافييه (إلى الفرنسية)

ضبط الهوامش والببليوغرافيا: تيريز سركيس

تصميم الغلاف: علي شوربا

المنحة البحثية: تقدمة مؤسسة فورد التربوية

المؤلفان:

عدنان الأمين: دكتوراه دولة في العلوم التربوية (جامعة السوربون، باريس، ١٩٩١)، أستاذ في الجامعة اللبنانية، رئيس الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

من مؤلفاته: ***Système d'enseignement et division sociale au Liban,*** *Paris, Le Sycomore, avec le concours du Centre National de Recherches Scientifiques (CNRS-France), 1980, (co- auteur)*. ***العلاقة بين التربية وسوق العمل في لبنان-قطاع التجارة والخدمات***، *(مؤلف مشارك)، بيروت، المركز التربوي للبحوث والإنماء. ١٩٨٠.* ***التعليم والتفاوت الإجتماعي في مدينة صيدا***، *صيدا، المركز الثقافي للتعليم والدراسات الجامعية ١٩٨١.* ***اللاتجانس الإجتماعي، سوسيولوجيا الفرص الدراسية في العالم العربي***، *بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٣.* ***تقويم تطوير التعليم الإبتدائي*** *(إشراف)، البحرين، وزارة التربية والتعليم، مركز البحوث التربوية والتطوير، ١٩٩٣.* ***التعليم في لبنان، زوايا ومشاهد***، *بيروت، دار الجديد، ١٩٩٤.* ***التخطيط لتحسين نوعية التعليم الأساسي في إطار التعليم للجميع في الدول العربية*** *(تحرير)، بيروت، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، ١٩٩٥.* ***التعليم العالي في لبنان*** *(إشراف)، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ١٩٩٧. وعدد من المقالات، بالعربية والفرنسية.*

محمد فاعور: دكتوراه دولة في علم الإجتماع (جامعة ميشيغان-آن آربر، ١٩٨٣)، رئيس دائرة العلوم الإجتماعية والسلوكية في الجامعة الأميركية في بيروت.

من مؤلفاته: ***The Arab World After Desert Storm,*** *Washington DC., United States Institute of Peace, 1993.* ***The Silent Revolution in Lebanon: Changing Values of the Youth,*** *Beirut, American University of Beirut, 1999.* **تنظيم الأسرة في ضاحية بيروت الجنوبية: دراسة تطبيقية في بحث العمليات**، بيروت: جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، ١٩٩٦. وعدد من المقالات في مجلات علمية، وفصول في كتب، بالعربية والإنكليزية.

الفهرس

مقدمة

تولعت الصحف اللبنانية خلال شتاء ١٩٩٧ و ربيعه بإستطلاعات الرأي حول الشباب والطلاب. وأصل الولع فضول، حول شباب تكوّن في كواليس الحرب الأهلية أو على مسرحها، أو على مقاعد المشاهدين المباشرين والمشاهدين بالمنظار. فالشباب علامة المستقبل ونخب المجتمع القادمة. هكذا كان أصل هذه الدراسة أيضا عندما وضعت الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية مشروعا لها في أيلول ١٩٩٦.

ورغم تعاطفنا مع غيرنا من المراقبين، من صحافيين وإختصاصيي إستطلاعات رأي، بسبب الموقع الذي ظننا أننا نتخذه سوية، إكتشفنا أننا بعيدون عنهم ثلاث مسافات: في الجمهور الذي إستهدفته هذه الإستطلاعات، وكان عندهم في غالب الأحيان جمهور جزئي أو منحاز أو غير ممثل، مما أفقد االإستنتاجات التي خرجت بها صفة التعميم، وفي المعالجة الإحصائية المبسّطة، وفي منطق عرض النتائج الذي كان غامضا أحيانا وقاصدا الإثارة أحيانا أخرى.

وفي مطلق الأحوال فإن دراستنا لا تسير على سكة إستطلاعات الرأي أصلا. لأن مقصد الإستطلاع التعرف إلى الإتجاهات ووصفها في لحظة معينة. ومقصد الدراسة البحثية تحليل الإتجاهات وفهمها، بما هي ثمار (آنية) ذات جذور في أرض ما، وتنمو على نحو ما تبعا لمحيط ما. لذلك لا يقتصر بحثنا على ما يقوله الطلاب حول هذه النقطة أو تلك من النقاط التي تتجه إليها أنظار المراقبين، أكانت معلومات عنهم أو آراء ومواقف لهم وحسب، بل يستهدف القواعد الضابطة للتفاعل بين هذه المعلومات والآراء والمواقف، من جهة، وللتفاعل بينها وبين عدد من الأمور الحاصلة (المستوى الإجتماعي، الجنس، الدين، الطائفة، المنطقة، إلخ) أو المحصلة (المدرسة الثانوية، الجامعة، الإختصاص، إلخ)، إنه بحث عن القواعد المفسّرة لما يجتمع عليه الطلاب أو يفترقون عنه أو يختلفون حوله. كنا مسكونين، بهذه الهواجس وليس بمجرد الإستطلاع.

على هذه السكة كانت سلسلة من الدراسات قد إنطلقت في لبنان منذ زمن. أولها، على حد علمنا، تلك التي قام بها تيودور هانف عام ١٩٦١، الذي أعاد الكرة عام ١٩٧١،

وتلاه باحثون آخرون إمتدت أعمالهم حتى نهاية الثمانينات. وكان آخرهم هانف نفسه. هذا الميراث فرض علينا تأمله قبل الشروع في عملنا لعلنا نتابع بعض ما فيه ونرصد التغيرات. وقد إنتقينا فعلا بعض الأسئلة المطروحة سابقا وطرحناها مجددا بهدف المقارنة. لكن هذه المقارنة بدت لنا في النهاية هامشية القيمة. ذلك أن الإستقصاءات السابقة غالبا ما كانت محصورة في جامعتين إلى أربع (اللبنانية، الأميركية، اليسوعية، العربية). وهذا الحصر له منطقه، لأن الجامعات الأربع (كانت) تمثل الجسم الأساسي للتعليم العالي، من جهة والإتجاهات الأساسية فيه (الناحية الثقافية والجمهور). ولم تكن العينات، غالبا أيضا، مصممة بطريقة عشوائية، حسب ما اصطلحه الإحصائيون (ممثلة) وليس حسب ما إصطلحته العامة، وطبقته على الحرب (قصف عشوائي). ثم إن معظم هذه الدراسات إهتمت بالجانب السياسي من إتجاهات الطلاب، وفي هذا الجانب تم التركيز على الأحزاب والزعماء المفضلين وما إلى ذلك. هذه الأحزاب وأولاء الزعماء تغيرت أسماؤهم في لبنان بصورة دراماتيكية بين فترة ما قبل الحرب وما بعدها. في دراسة هانف عام ١٩٦١ أو عام ١٩٧١ وردت الأسماء التالية: ريمون إده، كميل شمعون، بيار الجميل، فؤاد شهاب، كمال جنبلاط، رشيد كرامي، "قيادات يسارية". معظم هؤلاء قضى، وبعضهم عمدا، إلا ريمون إده الذي خفت نجوميته في السياسة اليومية في لبنان. وكذا الحال في زعماء العالم: شارل ديغول، كنيدي، ماوتسي تونغ، هو شي منه، كيم إيل سونغ، شي غيفارا، فيدل كاسترو، بريجنيف، كوسيغن، نهرو. ولم يسلم من زعماء الدنيا إلا الزعماء العرب المفضلون، بإستثناء جمال عبد الناصر.

ومع تغير المزاج السياسي العام (بعد سقوط الإشتراكية، وأفول نجم اليسارية) أصبحت نتائج المقارنة، في الشأن السياسي، معروفة النتائج، لا سيما وأن إرتفاع وتيرة الأسماء أو إنخفاضها قد يكون ظرفيا. فالبابا زار مثلا لبنان في أيار ١٩٩٧، وقت إجراء الإستقصاء، وكان له إستقبال وطني حافل. هذا الظرف زاد ولا شك نسبة الطلاب الذين إختاروه كشخصية عالمية. لذلك فإن الفضول يتجه نحو العوامل المفسرة لخيارات الطلاب السياسية، هل تغيرت هذه العوامل أم لا؟ لقد إستنتج هانف أن المدرسة الثانوية والجامعة

ليسا متغيرين مستقلين فعلا، بل مشتقين من متغير آخر هو الإنتماء إلى طائفة دينية[١]، والإستنتاج نفسه تقريبا توصل إليه جبرا[٢] كما توصل إليه الأمين إستنادا إلى إستقصاء أجراه قبل شهر من إندلاع الحرب الأهلية في لبنان[٣]. فأين نحن اليوم من مثل هذه الواقعة؟ وغيرها؟

في مثل هذه النقطة نتابع. وفي غيرها نتجاوز. نتجاوز في العينة، من حيث تمثيلها (التعليم العالي ككل)، وفي حجمها (٢٤٣٦ طالبا وطالبة، يشكلون ٢٠ % من طلاب السنة الثالثة المستهدفين). ونتجاوز في النطاق، فالسياسة عندنا محور من خمسة، وهي ذات أبعاد متنوعة. وثمة محاور أخرى، لا تقل أهمية: التوقعات المهنية، النزعات الثقافية، والمواقف الإجتماعية. فوق ذلك نعطي الخلفية الإجتماعية للطلاب حيزا مرموقا. وللمرة الأولى توفر دراسة في لبنان مثل هذه اللوحة العريضة والتفصيلية عن طلاب الجامعات في لبنان: العمر، الجنس، المستوى الإجتماعي، المنطقة الجغرافية، الدين والطائفة، المدرسة الثانوية، الجامعة والفرع إلخ، منفصلة أو مرتبطة ببعضها البعض.

كما نتجاوز الدراسات السابقة في التحليلات الإحصائية المتاحة. حتى منتصف السبعينات كان الواحد منا يقتصد في حجم العينة وفي التحليل الإحصائي بسبب القيود التقنية واللوجستية. كان يجب أن "يفرغ" الإستمارة في بيانات طويلة، ثم يحمل هذه قاصدا الثاقبة. والثاقبة هي التي تستعمل آلة تشبه الآلة الكاتبة لكنها تثقب بدل أن تطبع. ويتحول كل سطر (كل فرد في الإستمارة) إلى بطاقة (أو أكثر) ذات ثقوب تمثل الأرقام (الإصطلاحية) التي أعطيت لكل فرد. ثم يحمل البطاقات (بعدد الأفراد المستقصين) إلى قسم الحاسوب. وما أدراك ما قسم الحاسوب. فهو عبارة عن غرفة كبيرة تصطف على

---

١ Hanf, Théodor: "Le Comportement politique des étudiants Libanais", *Travaux et Jours*, 46 (Janvier-Mars 1973), 15-52.

٢ Jabra, Joseph G.: **Socialization and Political Development of Lebanese Schools: A Case Study,** Beirut, Institute of Middle Eastern and North African Affairs, Inc, 1972.

٣ EL-Amine, Adnan: **Le Pluralisme scolaire au Liban et influence des écoles sur les attitudes et les conceptions socio-politiques** des étudiants, thèse de doctorat de troisième cycle, Sorbonne, Paris V, 1977.

جوانبها خزائن ضخمة. الواحد منا لا يدخل إليها إلا بحـــذر، لأن لـــها حــرارة خاصـــة مدروسة. فقط السيد جهاد (في الجامعة الأميركية) والسيد دوبون (في بيت علوم الإنســـان في باريس) يدخل إلى هذه الغرفة ويخرج منها. يدخل إليها حاملا البطاقات، يطعمها لآلـــة فتتحول المعلومات التي فيها إلى شريط تسجيل ممغنط، ثم يدخل الشريط في الآلة الكبـيرة. ويعطي أوامره السحرية. ثم يخرج. ثم يعود ليخرج ومعه ســـجل *listing* طويـل عليـه المعلومات الإفرادية التي كان المرء قد كتبها بيده على البيان. ثم يسألك ماذا تريد؟ فتطلـب منه بعض الجداول...

في الثمانينات إنتشر الحاسوب الفردي *PC*، وأصبحت الأمور أقل رهبة بالنســبة للمستخدم من غير المتخصصين في علم الحاسوب والمعلوماتية والإحصاء. لكن المــبرمج ظل حاجزا بينه وبين الحاسوب، لأن الحوار مع هذا الأخير كان يتم عن طريــق الجمـل المقننة التي لا يعرفها إلا الضليع في البرمجة. وإنتظرنا حتى التســعينات، عندمــا أذن الله لبيل غيتس فابتكر نظام النوافذ *windows* ، الذي يطلب من المستخدم أن ينفذ إلى ما يريــد عن طريق إختيار ما هو مخزن ومتاح من برامج ومعلومات وأساليب تحليل، على طريقـة أخدم نفسك *self service* الأميركية الأصل. والأرجح أن هناك صلة ما بيــن نظــام الأكـل (أخدم نفسك) والنظام التربوي (المقررات) ونظام الويندوز، في العقل الأميركي. وفي هــذا الوقت أصبحت قوة الحاسوب (سعة وسرعة) تتضاعف مئات المرات في أزمان وجيزة.

تجاوزنا أنفسنا والسابقين لوجستيا، بفضل الزمان والتكنولوجيا، ولا فخر لنا علــى أحد. عمليا، لم يكن متيسرا لنا قبل عشرين سنة أن نخزن مئات المعلومـــات عــن الفــرد الواحد وأن نصنع مما خزن معلومات أخرى، وأن نحول قدرا من المعلومات المتفرقة إلــى مؤشرات مركبة، وأن نطبق عددا من المعادلات الإحصائية، البسيطة والمركبة والمتقدمــة، إلخ، على آلاف الأشخاص، وأن نحصل على النتائج في كل مرة في ومضة عين أحيانــــا، وبكلفة محدودة، مثلما نفعل اليوم في دراستنا، ومثلما يفعل آخرون غيرنـــا، ومثلمـــا فعــل الباحثون قبلنا في بلاد الغرب المتقدمة.

صحيح أن الغرب وقع في الحفرة التي حفرها لنا، بعد أن تحول الحاسوب إلى سلعة تنافسية نستعملها نحن أيضا، لكننا وقعنا في حفرة أخرى حفرناها له. فنحن نطبق أساليب دراسية تتسق بصورة أكبر مع وضعيات إجتماعية اخرى. ذلك أن الإستقصاءات، مثلها مثل إستطلاعات الرأي، تقوم على مسلمة وجود رأي، وعلى مسلمة عدم الخجل أو الخوف من التعبير عن الرأي، وعلى مسلمة وجود ثقافة، سائدة، تسمح بإدراك مشترك للمعاني. فإذا سألت في فرنسا عن الدخل، يأتيك الجواب مع القليل من المداورة، ليس لأن الفرد هناك صريح (سمة جينية)، بل لأن النظام الضرائبي جعل من الدخل موضوعا مقننا ومعروفا، ولأن مصادره معروفة. أما إذا سألت هذا السؤال في لبنان، فالذهن يتشتت أولا بين المداخيل، خاصة لدى أولئك الذين يعملون خارج أوقات العمل، ولدى الورثة، ولدى الذين يعيشون على الريوع والتحويلات الخارجية، إلخ. ويتقلب الذهن، ثانيا، بين الخوف من الضرائب والرغبة في الحصول على المساعدات ...إلخ، ويصبح الرقم الذي تحصل عليه مجرد حصيلة المعادلة الذهنية التي قام بها المستجوب، وليس تعبيرا عن واقعة حقيقية. ولما كانت المسلمات المذكورة أعلاه تقابلها مسلمات أخرى عندنا، فإن الأبحاث التي تقوم على الإستقصاء الميداني محفوفة بمخاطر الإنحراف الذهني للمستجوب.

لذلك قضينا وقتا طويلا في بناء العينة وفي إعداد الإستمارة، وعقدنا عدة حلقات نقاش، وإستشرنا عدة إختصاصيين، وإستعنا باستمارات سابقة، وقمنا بجولة حول ما كتب حول موضوعاتنا في أبرز الدوريات العالمية خلال السنوات العشر الماضية. وسعينا إلى إبتكار الصيغ التي تكشف ولا تربك، كاستخدام أقوال *statements* حقيقية، مستخرجة من أرشيف الصحف، وغيرها. ومن إحتياطاتنا تجنب ذكر الإسم، وتمرير الإستمارات في الصفوف، وليس عن طريق الإتصال المباشر مع المستجوب، لتأمين وضعية تتمتع بالإغفال *anonymity* . وجربنا الإستمارة على مئة وطالبين، وعدلناها مجددا، إلخ. كل ذلك لكي نقلل من إحتمال أن يقول المستجوب ما يجب أن يقال، أو أن يجيب على غير ما يقصده السؤال.

هل تجاوزنا الأزمة ؟ لدينا شعور من هذا النوع وفي الوقت عينه لدينا شعور بعدم الإطمئنان الكلي. وهذا الحذر لا ينفع في إزالته إلا المزيد من الدراسات،

والمناقشات، وتطوير أطر نظرية ملائمة تتمتع بالتماسك. ربما كانت "مساهمة" هي الكلمة المناسبة للتعبير عن الفعل الذي قمنا به، في سياق مسعى الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية لتطوير المعرفة التربوية وتعزيز المجتمع العلمي. فهل نجونا بفعلتنا؟

كان الطلاب المستجوبون أول من قالوا كلمتهم فيما فعلناه: ٩٧٦ طالبا (٤٠% من المستقصين) عقبوا على الإستمارة، في الأسطر الأخيرة منها المتروكة للكتابة الحرة والملاحظات. وهذا فعل تجاوب.

أول أنواع التعقيب والأعلى وتيرة (٣٤٦، أو الثلث ونيف) جاء على صورة تقدير للإستمارة وما شملته من قضايا تهمهم. وما أدهشنا في تعقيبات التقدير هذه وتيرة الشكر للهيئة اللبنانية للعلوم التربوية على الإستمارة. فيما نحن نشعر بالشكر تجاههم لتجاوبهم[٤]. والشكر منهم علامة على ضيق مساحة التعبير عن الرأي عندهم. فعندما يقول الواحد منهم "شكرا على جعلنا نعبئ هذه الإستمارة للتعبير عن آرائنا" فهو وزملاؤه يرجحون لدينا فرضية أن الطلاب محاطون بثلاث قوى تضيق عليهم مساحة التعبير. قوة الأسرة التي ضغطت بسبب الحرب ضد الإنخراط في الشأن العام ومزالق الميليشيات فيه، وقوة الجامعة التي تضغط في متطلباتها الأكاديمية، مع تثمين متزايد، من مختلف الجهات، للدراسة الجامعية ودورها في تحديد نوعية الحياة، وقوة وسائل الإعلام التي تجعل المتلقين يلهثون في أماكنهم راكنين. فيما "الحركة الطلابية" إنحسرت، وفيما شروط الحياة الجامعية في معظم الجامعات وفروعها مقتصرة على أبنية الدروس وصفوفها.

ومن إستتباعات التقدير تمنيان مهمان. واحد بالإطلاع على النتائج (والبعض وضع إسمه وعنوانه لهذا الغرض) أو أن تنشر في أقرب وقت ليطلع عليها الطلاب والرأي العام. والثاني أن تؤخذ النتائج "بعين الإعتبار"، لأن هذه النتائج يجب أن تفضي، حسب الطلاب الذين عبروا عن هذه الرغبة، إلى سياسات وأفعال، أو إلى تغيير ما هو

---

[٤] كما نتوجه بالشكر لرؤساء الجامعات الذين تجاوبوا معنا، وأعطوا الأذونات اللازمة لتمرير الإستمارات في الصفوف، ونشكر الأساتذة الذين سهلوا هذا التمرير في صفوفهم.

قائم. ثمة تململ عميق في صفوفهم، بدا على كل حال من النتائج نفسها، إن تجاه جامعاتهم وإختصاصاتهم وآفاقهم، أو تجاه الشأن العام.

لكن الحذر من الإستمارة لم يغب وهذا هو النوع الثاني من التعقيب. يقول أحد الطلاب: "طالما أن الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية هي جمعية علمية مستقلة، لم تطرقت إلى أسئلة سياسية؟". فالتضييق الإجتماعي على الطلاب جرى إستدخاله بصورة جعلت السياسة أشبه بالفيروس الذي يتعجب المرء من إقحام أهل العلم أنفسهم فيه. بل تصبح السياسة عند البعض أمرا باطنا أو سريا والسؤال عنها أمرا مخابراتيا. هكذا كاد يقول طالب آخر "الأسئلة لم تكن علمية جامعية بل سياسية لمعرفة الإنتماءات". وهذا الموقف مفهومة خلفياته. باعتبار أن الإتجاهات والإنتماءات السياسية أمر لا تسأل عنه، في أنظمة الإملاء والجهل، إلا "مراكز البحث"، الوحيدة والسرية فيها، أي "المباحث" أو "المخابرات"، حيث السياسة هي، في هذه الحالة، سرية. ولأن مراكز البحث المتعارف عليها عالميا، غير موجودة فيها، بهذا المعنى المتعارف عليه. مثل ذلك الموقف مفعم بمثل هذا الإعتبار. وهذا الإعتبار ليس له في لبنان ما يسنده. ذلك أن لبنان عرف، منذ الإستقلال، موجات من الإتجاهات والإنتماءات والتيارات، وإنتشرت فيه كتب ووسائل إعلام معارضة ومتعارضة، ولو أن بعضا منها تعرض للقيود أحيانا، إلا أن الإهتمام بالسياسة يكاد يكون سمة لبنانية، حتى قيل إن كل اللبنانيين مسيسون. لكن أهمية الموقف المذكور، رغم ندرة وتيرته، من دلالته المزدوجة: أن السياسة بما هي حقل للعمل الإجتماعي، صارت بالنسبة لشريحة من الطلاب حقلا مرذولا، بسبب الحرب، وأن السياسة بالنسبة لشريحة أخرى، هي حقل سري بقدر ما تفهم على أنها ضد النظام أو الدولة، أو تكون موالية للنظام وعندئذ تصير جهرية. وهذه ظاهرة في الثقافة السياسية في لبنان. لكن الظاهرة الأشد سطوعا والتي تستحق فعلا الكثير من التمعن، تتعلق بإنحصار السياسة في زواريب الجماعات الأولية. بمعنى أن "التسييس" اللبناني المذكور أعلاه، وميراث حرية التعبير عن الرأي في هذا البلد يعنيان، عموما، توليد خطاب "حر" ضد الجماعة الأخرى، صراحة أو تورية، أي أنه سجين الجماعة، لا يجرؤ على مواجهة سلاطينها. لكأن الجماعات هي "أنظمة صغرى" تمارس التنشئة السياسية على قاعدة الإملاء والجهل. وتصبح السياسة

المفتوحة لحساب الجماعة، ضد النظام أو الدولة، مفعمة بالمخاوف مـــن الدولـــة نفســـها، وإنعكاسا لمخاوف أهل الإملاء والجهل أنفسهم من البحث.

لكن بما أن الأسماء مغفلة فإن التشكيك كان نادرا، والتحفظ، عن طريـــق التمنـــع عن الإجابة على الأسئلة السياسية، كان قليلا، والتعقيبات السياسية على الإستمارة، وأجوبـــة الطلاب كانت غزيرة ودلالالتها وافرة.

ثمة ٣١٩ طالبا (أي أقل من ثلث المعقبين بقليـــل) وضعـــوا تعقيبـــات سياســـية محضة. أرادوا أن يرسلوا عبر الإستمارة "رسالة" إلى من يهمه الأمر. أقصـــى التعقيبـــات لذاعة كانت بصدد الطبقة الحاكمة، حيث وصف الحكام بشتى النعوت: فســـاد، هـــدر، لا مسؤولية، وساطات، تبعية، تعبئة الجيوب، مواكبات وتفقير، إلخ. وأكثر التعقيبات وتـــيرة كانت حول الإستقلال والحرية والسيادة، وكان فيها التيار العوني حاضرا بقوة، فيما نـــدر مثلا وجود تعقيب بعثي، أو إسلامي، أو موال على غرار "أنـــا ضـــد المعارضـــة غـــير الإيجابية وأقترح المعارضة البناءة".

تجمع مواقف التعقيبات على الإستمارة صورة عامة، قوامها حب لبنان، المثـــال، وتململ من لبنان الواقع السياسي، وإعتقاد أن الشباب مهمشون ويجب أن يكون لـــهم دور آخر: "الدولة اللبنانية الحالية قد صدت جميع الأبواب أمام الشباب وقتلت إندفاعه في كافـــة المجالات، ما أدى إلى شعور بالإحباط وعدم الإكتراث. وهذا أشنع شعور يمكن لشـــاب أو شابة، أن يشعر به إزاء بلده".

كان هذا هو النوع الثالث من التعقيبات. أما النوع الرابع من ردود الفعـــل علـــى فعلنا فكان إحتجاجا على الإستمارة: "طويلة" (٢١ طالبا).

كانت الإستمارة طويلة فعلا (١٠ صفحات) بلغ معدل تعبئتها للطالب الواحـــد ٣٥ دقيقة وكان أدنى وقت سجل ١٥ دقيقة، وأطول وقت ٦٠ دقيقـــة. وبصـــورة مـــا كـــانت الإستمارة ثقيلة. وهكذا حال كتابنا الآن، وهو مصير لم نستطع تجنبه. فنحن نعلم أن قارئـــا يود أن يستمتع بالقراءة، وآخر يود أن يعرف النتيجة، دون شرح طويل، وثالث يريـــد أن يطلع على التفاصيل، ورابع يريد أن يتأكد من الأساليب الإحصائية المســـتخدمة، إلـــخ. إن

التدرج بين الوصف والتحليل، أو بين الكتابة على طريقة المقال العلمي والكتابة الموجهة للعموم ليس أمرا سهلا. ثم ماذا يهم القارىء أن يعرف أكثر: توزع طلاب كل جامعة بحسب الطوائف، أم توزع طلاب كل طائفة بحسب الجامعات؟ وهل تقع المعلومتان في الجدول نفسه؟ وما صورة الجدول إذا كان عدد الجامعات والفروع التي شملتها العينة ١٨ وحدة جامعية (بين جامعات وفروع وكليات ومعاهد)؟ وهل ننشر جميع المعلومات التي جمعناها، وفي كل الإتجاهات؟ ونطيل الكتاب؟ الخيارات التي إعتمدناها تضيف حدودا إلى الحدود التي فرضها العمل الميداني وتصنيف الأجوبة والعينة، وما إلى ذلك. واقع الحال أن حجم المعلومات التي جمعناها كبير، وأساليب المعالجة الممكنة عديدة. كان يمكن أن نخصص لكل جامعة كبرى فصلا نصف فيه وضعها ونحلله مقارنة بمجموع التعليم العالي. وكان يمكن أن نأخذ موقفا ما، كالموقف من المرأة، ونتابعه أفقيا، عبر مختلف المواقف والسمات الأخرى. وكان يمكن أن نتقدم نحو بناء نماذج إتجاهات أساسية ونحدد مكوناتها المرجحة. وكان من الممكن أن نزيد التفاصيل في عدد لا بأس به من الموضوعات، إلخ. لكن كان يجب أن نختار، وأن نضع بالتالي حدودا لكي تخرج نتائج الدراسة إلى النور. ولكل خيار كلفته. ولعلنا نزيد لاحقا. إذ بدا لنا أن الأهم أن تقرأ النتائج التي نعالجها الآن، وأن نحصد حولها نقاشا مثريا يفتح هو آفاق المعالجات الإضافية. وإن كانت يدنا على قلبنا لما رأيناه من شدة إنخفاض معدلات القراءة في بلادنا.

النوع الخامس والأخير من التعقيبات يتعلق بموضوع الطائفة والطائفية. ثمة إحتجاج عام على موضوع الطائفية، وإحتجاج خاص على السؤال عن الطائفة في الإستمارة (٧ طلاب). لكن الأهم أن ٦٩ طالبا إمتنعوا أصلا عن ذكر الطائفة في الإستمارة، بل أن ٣٩ طالبا آخر صرحوا جهرا بأنهم يرفضون ذكر الطائفة.

نفهم ردة الفعل هذه باعتبارها ردا على ما إلتصق بالطائفية من نعوت سيئة، تمثل واقعة حقيقية في تاريخ لبنان. وآخر فصوله، والأكثر إيلاما، الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠). لكن ألا يمكن الفصل بين الطائفة والطائفية، ولو نظريا؟ ألا يمكن إعطاء الطائفة معنى سكانيا، مثل العمر والجنس ومكان الولادة، بما يشمل ذلك من سمات ثقافية كاللهجة والعادات والملبس والمسكن والإحتفالات، إلخ.، وإعطاء الطائفية معنى سياسيا يفيد

التحزب والعصبية لأبناء الطائفة والإلتصاق بها والدخول في صراع مع غيرهـــا؟ يخيـل إلينا أن ردود فعل الطلاب الرافضين لذكر الطائفة هي إحتجاج على هـــذا التداخـل بيـن المعنيين، أي على تحويل الإنتماء السكاني إلى إنتماء سياسي، وبالعكس. بل تجري الأمـور وكأن هذا التداخل هو من توليد الثقافة السياسية السائدة في لبنان.

من شروط هذه الثقافة، كبت المعرفة العقلانية بالطائفة كواقعة سكانية، والعمـــل، في الكواليس، بطريقة تسمح بحدوث عملية تحويل منهجي لها، بما يـــؤدي إلـى ظـهور الواقعة السياسية على المسرح، وبما يسمح "لأنبياء" الطوائف بأن يصبحوا هـم الزعمـاء الجماهيريون بلا منازع. وفي مثل هذه العملية يزيد ركام الأفكار المسبقة، وتغرق المعرفـة العقلانية تحت الركام. وما حدث ويحدث في المعطيات السكانية في لبنان، يحدث اليوم فـي المعرفة المنقولة إلى الطلاب عبر المناهج الجديدة. ومع كل تجاهل للوقائع، وإعمال العقـل فيها، في المدرسة وخارجها، يرتد أصحاب الأفكار المسبقة إلى مصادرهم في الجماعـــات الأولية للبحث عن أجوبة على الأسئلة الجديدة، والمستقبلية. ولا تغير الدعوات إلى "الوحـدة الوطنية" و "العيش المشترك" و"إلغاء الطائفية السياسية" وغيرها المشهد، فهي أقـــرب إلــى طلاء يوضع على شيء مكسور، إذا لم تعكس هذه الدعوات فعلا قائما في عمق المجتمـــع. أما طلابنا المستنكرون لذكر الطائفة، فهم أقرب إلى الدعوة لتشكيل طائفة جديـــدة، طائفــة العلمانية، ظنا منهم أن هذا هو الخطاب الأكثر ملاءمة للرد على المشهد القائم. لكن قلتـــهم في العينة من ضعف حال هذه الطائفة الجديدة.

بإمكان المرء الإفتراض بأن يجد الطلاب معترفين بإنتمائـــهم إلــى طائفــة مـــا وبثقافتها، وأن يجدهم في الوقت نفسه مندرجين في إنتماءات طوعيـــة (تجمعـــات)، وفـــي تيارات ثقافية وإجتماعية وسياسية، مؤسسة على البدائل والخيـــارات الحـــرة، وأن تكـــون السياسات الإحصائية وسياسات التنشئة الرسمية معترفة بالطوائف. وفي مثل هـــذه الحالـــة يفقد ذكر الطائفة أي دلالة ما فوق سكانية. لكن هذه الفرضية غير مسندة، بقدر ما يعـــرف المرء مجريات الحياة العامة، والسياسية بوجه خاص، بعد ثماني ســـنوات علـــى إنتـــهاء الحرب الأهلية. وبمقدار ما يعرف أن شروط الإختلاط والتفاعل بيـــن الطـــلاب، المولـــدة لنشوء هذه التيارات ولممارسة حرية الإختيار بينها مفتقدة نتيجة السياسات المعتمـــدة فـــي

التعليم العالي، والتي تقوم على تشريع خريطة لهذا التعليم، أسيرة التضاريس الجيوسياسية فيه: لكل منطقة/جماعة مؤسسة أو فرع من مؤسسة، ما عدا بعض الإستثناءات التي صارت كأنها، هي، تحتاج إلى تبرير.

وبإمكان المرء الإفتراض بأن الطلاب الواصلين إلى نهاية التعليم العالي، نخب المستقبل، قد حصّلوا في الجامعات زادا من المعارف ومن أدوات التفكير ما يجعلهم أكثر مساهمة في صناعة أفكارهم وممارسة الإختيار بين البدائل، بالمقارنة مع الذين لم يصلوا إلى الجامعة. وهذه الفرضية غير مسندة أيضا، كلما تبين أن سياسات التعليم العالي تتبنّى حال الفقر المدقع في بنى التعليم العالي الخاص منه والرسمي، في معظم مؤسساته.

طلابنا هم ورثة الجماعات الأولية، وضحية السياسات المعتمدة في تنظيم التعليم العالي، التي تمنع مساهمته في التخلص من الإرث. ومن شأن الطلاب، المتأملين في المستقبل، ومن شأن واضعي السياسات، التبصر في هذه الواقعة ومعطياتها، لعلها تكون هي المستهدفة في التغيير.

معطياتنا تقول إن الطلاب منغرسون بقوة في إنتماءاتهم الأولية، في مختلف الشؤون السياسية. إذ كلما كنا ندرس توزيع أجوبتهم حول هذه الشؤون، بدت لنا الأسئلة أشبه بحقل كهربائي، ينفصل فيها أصحاب الأجوبة بين مسيحيين ومسلمين، وفي بعض الأحيان بين طائفة وطائفة، حتى غصت جداولنا بمثل هذا التباعد بين الطلاب تبعا لإنتماءاتهم الأولية. وقد تركت هذه الإنتماءات آثارها على هيئة المؤسسات التعليمية (الوحدات الجامعية، والمدارس التي تخرج منها الطلاب)، ولم نجد، في سياق التحليل إلا مؤسسة جامعية واحدة تشهد إختلاطا فعليا بين الطلاب من جماعات مختلفة.

وتقول معطياتنا إن الطلاب الذين يتباعدون في الشؤون السياسية والوطنية، يتقاربون في الثقافة من حيث إنخفاض وتيرة القراءة عندهم بصورة مدهشة، والقراءة غير الجامعية هي خبز الحياة الجامعية. ولعل السياسات التي إعتمدت في إنشاء المؤسسات الجامعية، وفي تفريع الرسمي منها، كانت تخضع لهذين المنطقين معا، وكأنهما وجهان لعملة واحدة: الخريطة الجيوسياسية، والحرص على عدم الإهتمام بالنوعية. وفي مثل هذه

الحالة كيف تتولد النزعات العابرة للجماعات بين النخب، وكيف يستمع الطلاب إلى غير أهل الملةشبابا وبالغين؟ وكيف لا يكون الإملاء هو الأصل، داخل الجامعة وخارجها؟

وتقول معطياتنا إن الطلاب الذين يتباعدون في السياسة توحدهم وسائل الإعلام، وربما وسيلة إعلام واحدة. وهذه كما لا يخفى وحدة المشاهدة القائمة على الركون والتلقي، بعد أن صار التلفزيون ظاهرة العصر التي لا تقاوم. صحيح أن إستقواء الإعلام على المشاهد ناشىء من مخاطبته للكسل فيه، إلا أن مخاطبته للديناميكية فيه ليس لها أن تتم إلا إذا إستحضرت خلفيته الأولية. فينقسم المشاهدون من طلابنا بين القنوات التلفزيونية تبعا لتلك الخلفية، وكذلك ينقسمون في قراءاتهم للجرائد اليومية.

وتقول معطياتنا إن ما يوحّد الطلاب أيضا، ويفقد الجماعة حساسيتها تجاه ما نسأل عنه، توقعاتهم المهنية التي تبدو في معظمها متوسطة إلى منخفضة، مع تململ عام من الجامعات التي يرتادونها ومن الإختصاصات التي يتابعونها: ٩١٪ من الطلاب ينصحون الآخرين بغير ما يتخصصون فيه!

وتقول معطياتنا إن ما يوحّد الطلاب أيضا وأيضا، أمر خارجي مثل اللغة الإنكليزية. وهي في الوقت عينه تجعلهم منقسمين على قاعدة أخرى، إجتماعية: لقد تمكنا بسهولة بالغة من وضع مؤسسات التعليم العالي التي تقع أصلا في أعلى السلم التعليمي، والتي يفترض المرء أنها تقدّم أنواعا متوازية منه، تمكّنا من وضعها في سلم هي أيضا، من خمس درجات على الأقل، أعلاه جامعة أو جامعات النخب المرموقة، التي تعطي من معه وتزيد، وأدناه مؤسسات أو فروع تستقبل المستبعدين. بل تبيّن أن المراتب الإجتماعية لمؤسسات التعليم العالي تقوم بتعزيز التفاوت الإجتماعي ما بين الطوائف. والتفاوت بين الطوائف هو مولّد للنزاعات في لبنان، ولو وضعت له كواتم صوت. والمدهش في مثل هذه اللوحة أن الجامعة اللبنانية، المعرّفة على أساس أنها وطنية ومجانية والمستقبلة لمختلف الجماعات والفئات الإجتماعية، والمفسحة أمام أبناء الفئات الوسطى والدنيا فرص الحركية الإجتماعية، تبدو اليوم أقل مساهمة بكثير، من القطاع الخاص، في تقديم هذه الفرص. وأنها فوق ذلك منقسمة تبعا للخريطة الجيوسياسية التي حكمت نشوء معظم

مؤسسات التعليم الخاص، مع تجانس غالب في نوعية التعليم فيها وفي خلفية طلابها لا يعكّره سوى بعض اللغة الأجنبية والتوقعات المهنية الأعلى، إلخ، هنا أو هناك.

كان عمق الإنقسامات في معطياتنا صارخا في صفوف الطلاب، أكثر مما توقعناه. ورثوها، في الأيديولوجيا، من الجماعات الأولية، وفي المواقع الجامعية، من المراتب الإجتماعية. وجاءت السياسات، أو هكذا يبدو، لكي ترعاها وتعزّزها، فيما الخطاب الرسمي التربوي، ولا سيما في شأن التعليم العالي، خلال ثماني سنوات من الجمهورية الثانية (١٩٩٠-١٩٩٨)، لم يكن إلا مناسبة للتغطية المصطنعة عليها.

وكان رفض بعض الطلاب لذكر الطائفة، كمعنى سياسي، تعبيرا، صارخا أيضا، عن رغبة في الإندماج الإجتماعي. والإندماج لا يعني "الصهر" (كما في المعادن) ولا يعني التماثل (كما في الزراعة أو الصناعة، أو الإستنساخ) بل يعني التواصل والتفاعل بين مختلفين في مساحة مشتركة. والمساحة المشتركة واعدة بتبني مواقف (أيديولوجية) وبإتخاذ مواقع (إجتماعية ومهنية) بغض النظر عن الإنتماء الأولي، أو بالقدر الأدنى من تأثيره. والإندماج الإجتماعي، من منظور التفاوت بين الشرائح والطبقات، يعني توافر مساحة من الفرص لتبوء المراكز وللمشاركة الإجتماعية، وشعورا بوجود فرص الترقي، مع قدر أقل من مشاعر عبء أثقال المنشأ، وقدر أكبر من مشاعر المراهنة على القدرة والإنجاز. الإندماج الإجتماعي نقيض الشعور بالتهميش، والعداء للمجتمع والدولة، أو التمايز وحب إمتلاك المجتمع والدولة. وهو من منظور الزمن تخل إضافي عن قيود الماضي وإرثه، وإلتفات أقوى نحو الإنجاز والمستقبل. وهو، من هذه الزوايا معا، في صلب إرادة التغيير.

معطياتنا تقول إن النزعة نحو الإندماج، وبغض النظر عن حجمها، حاضرة. وأن التعليم العالي بما هو مؤسسة لتحصيل الكفاءة، وبما هو مساحة لممارسة النشاط الثقافي والتواصل الإجتماعي، يكون في الأصل عاملا وسيطا ما بين الإنتماءات الأولية والإتجاهات المحصّلة، ولكنه قد يكون فعالا أيضا. والفعالية، بإتجاه النزعة نحو الإندماج، من تيسير الإختلاط، ومن الحرص على النوعية، ومن إتقان اللغة الأجنبية، واللغة العربية، وتوفير المساعدات المالية لأصحاب القدرات الذين يعوزهم الرأسمال الإقتصادي، إلخ.

والنقطة الأهم أن التعليم العالي، بوجهيه التكويني والثقافي، كان في معطياتنا مُفترَقًا للإنقسامات، ولكنه كان، ولو جزئيا، ملتقى للنزعات الإندماجية.

ويخيل للمرء أنه إذا ما اطلع الطلاب على الصورة الجماعية التي أخذت لهم في هذا الإستقصاء، وتبينوا أحوالهم وما فعلته الإنقسامات الموروثة وسياسات الكواليس، فإن ردة فعلهم على ما فعلناه سوف تكون تعقيبا من نوع آخر، من نوع المطالبة بحقوق لهم على المجتمع والدولة. بل من نوع بلورة شرعة لحقوق الطالب.

درجنا في تحليلنا للمعطيات على إستخراج سمات الطالب النمطي الذي يتخذ موقفا ما بالقول إنه مسلم من الجامعة اللبنانية، الفرع الأول، متخرج من المدرسة الرسمية، إلخ، أو أنه مسيحي، من جامعة الكسليك، متخرج من مدرسة كاثوليكية... إلخ، من أجل إبراز الحالات الطرفية في المواقف الغارقة في الإنقسامات. وحق الطالب علينا أن نستخرج نموذجاً ثالثاً يمثل نزعة تجاوز الموروث، والنظر إلى المستقبل، وهو نموذج موجود، إستنادا إلى حقوقه الآتية وليس إستنادا إلى إنتماءاته الماضية، بل دون أن تكون الإنتماءات الأولية هي الموضوع أصلا.

من مكونات شرعة حقوق الطالب اللبناني العتيدة، التي يمكن أن يطورها الطالب الناظر إلى المستقبل: الحق في الإختلاط، الحق بتوفير حياة جامعية كاملة المعنى (حرم جامعي ثلاثي الأبعاد: تعليم، مكتبة ومصادر معرفة، وأنشطة متنوعة)، الحق بالحصول على تسهيلات إقامة لائقة داخل الحرم الجامعي، الحق بالحصول على نوعية عالية من التعليم، الحق بإتقان اللغة العربية ولغة أجنبية واحدة على الأقل، الحق بالحصول على مساعدة مالية لمن يحتاجها ويستحقها، الحق بالكلام والكتابة والتعبير عن الرأي، الحق بممارسة الهوايات، الحق بالإنضمام إلى الهيئات الطوعية بمختلف أشكالها، الحق بممارسة معتقداته وحق الآخرين بعدم فرضها عليه، الحق بإدارة مدنية حديثة للجامعة، الحق بوجود سلطة أكاديمية وأطر وموارد للبحث العلمي في الجامعة، الحق بالحركية الأكاديمية ما بين الجامعات، الحق بتكوين الهيئات الطلابية في الجامعات وما بينها، الحق في تحمل المسؤولية وفي المشاركة في القرارات الجامعية وسياسات التعليم العالي، إلخ.

القسم الأول

من هم الطلاب الجامعيون في لبنان اليوم؟

الفصل الأول

الإصطفاء السكاني

الطلاب الجامعيون في لبنان هم أشخاص مصطفون تعليمياً. هكـــذا هـــم اليـــوم، وهكذا كانوا بالأمس، في لبنان، كما في سائر بلاد الدنيا. ونستدل علـــى الإصطفـــاء مـــن الشكل الهرمي للمسجلين في التعليم في مختلف مراحله، حيث طلاب التعليم العالي هم أقـــل عدداً من الطلاب الثانويين، وهؤلاء أقل عدداً من تلاميذ المرحلة الإبتدائيـــة. والإصطفـــاء أساساً شأن الإجتماع الإنساني، كلما كان على المجتمع أن يختار قلة من كثرة، لســـبب أو لآخر، حقيقة أو وهما. فالمصطفون أنبياء، أو شعوب (حسب ادعائها)، أو قادة، أو فـــائزون بالحظ، أو رابحون في مباريات، أو حاصلون على ثروات، أو جميلات، أو أبطال، إلـــخ... أو طلاب. ولما كان هناك نظام ما، كان هناك إصطفاء. في الرياضة كما في العسكر، فـــي التعليم كما في الإقتصاد، إلخ... الإصطفاء ليس شراً بذاته، بل تعارفت المجتمعات علـــى إعتماده تيسيراً لأمورها وتقاليدها وحسن تدبير لأنظمتها. حتى صار بداهة.

ما يثير النقاش، والإحتجاج أحياناً، وبلبلة في الإحتجاج والرد أحياناً أخرى هـــو الخلط بين الإصطفاء وأمور أخرى. وهذه الأمور الأخرى، هي ما يستحق التوقف عنـــده، ومساءلة النظام التعليمي حوله وسائر النظم، ومساءلة نظام التعليم العالي في لبنان تحديداً.

الأمر الأول يتعلق بدرجة الإصطفاء، أو بالإصطفائيـــة *selectivity* . وكمـــا هـــو معروف فذلك يتعلق بمقدار الفرص الدراسية المتاحـــة أمـــام الجمـــهور. أتعلـــق الأمـــر بالمستوى الإبتدائي أم بالثانوي أم بالعالي. وقد نضجت فكرة توسيع الفرص الدراسية مـــع إعلان حقوق الإنسان في نهاية الأربعينات. هذا من حيث الخطاب. لكنها نضجـــت، مـــن حيث الفعل، مع إزدياد الطلب الإجتماعي على التعليم، إن من قبل الأهـــل الســـاعين إلـــى الترقي الإجتماعي عبر أولادهم، أو من قبل المؤسسات التـــي زاد اســـتخدامها لخريجـــي المدارس، بل ارتفع تدريجياً المستوى التعليمي التي تشترطه للتوظيف. بحيث صارت قلـــة الفرص الدراسية المتاحة (إرتفاع درجة الإصطفائية) دالة على الإجحاف بحقوق الســـكان

أو فئة منهم من جهة، وعلى إنخفاض الرأسمال البشري *human capital* من جهة ثانية، وعلى تخلف إقتصادي وضعف القدرة على المنافسة مع الدول والمجتمعات الأخرى، من جهة ثالثة. وكلما تقدمنا في الزمن، نحو المستقبل، كلما صار مقدار الفرص الدراسية المتاحة عاملاً حاسماً في وضعية مجتمع أو دولة ما إزاء الدول الأخرى. ولبنان من هذه الناحية يأتي في طليعة الدول العربية، وفي منطقة وسطى بين الدول النامية والدول المتقدمة[1]. ونحن نبحث في الأعداد فقط ولا نبحث في النوعية. لأن للنوعية حديثاً آخر. وما يهمنا في موضوع الإصطفائية أيضاً أنها لا تتخذ الدرجة نفسها في مختلف مراحل النظام التعليمي. فالتعليم الإبتدائي غير الثانوي، والثانوي غير العالي. وهذا تمييز مهم لأن طريقة فحص الأمور الأخرى المتعلقة بالإصطفاء، تتوقف على الأخذ به. ومن هذه الزاوية ثمة إصطفائية "أفقية" ذات مغزى "عامودي" إذا صحّ التعبير. في التعليم الإبتدائي يمكن التمييز بين أنواع المدارس، وفي التعليم الثانوي يمكن التمييز بين نوعي التعليم العام والتعليم المهني، وفي التعليم العالي أيضاً يمكن التمييز بين أنواع المؤسسات، ولا سيما الصعبة والسهلة منها. وهذا التمييز الأخير سوف يكون هو مدار إهتمامنا في هذه الدراسة ، لأنها أجريت على الطلاب الجامعيين. والحديث عن إصطفائية أفقية ذات مغزى عامودي، يعني أن المؤسسات الجامعية، ولو وقعت على المستوى نفسه (الجامعي) فهي مرتبة ضمناً في "طبقات" أدنى وأعلى، حسب درجة اصطفائيتها.

الأمر الثاني الذي يطرحه الإصطفاء يتعلق بتكافؤ الفرص. يصرّح أهل التربية عادةً، على مختلف المستويات، وفي مختلف المناسبات، أكانوا معلمين أو مديرين أو مسؤولين عن مؤسسات، أو مسؤولين في القطاع الحكومي، أن شروط القبول والتعليم

---

[1] قُدر عدد الطلاب الجامعيين لكل مائة ألف من السكان ب ٢٣٧٧ في لبنان عام ٩٥/١٩٩٤، وهو معدل أعلى من معدل الدول العربية كمتوسط (١١٢٣)، وأعلى مما هو متوافر في أي بلد عربي على حدة، بما فيها الأردن، وأدنى بقليل مما هو الحال في إسرائيل، وأدنى من معدلات دول مثل فرنسا وألمانيا واليابان وكوريا والولايات المتحدة. أنظر: الأمين، عدنان (إشراف): **التعليم العالي في لبنان**، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ١٩٩٧، ٥٦٦-٥٦٧.

والنجاح، موضوعية وعادلة. والغش في الإمتحانات يعاقب عليه القانون. والتزوير يتحـوّل إلى فضيحة. والإنحياز مرذول، فثمة قيم وأعراف وقوانين ترعى العـدل والتكـافؤ أمـام التعليم وفيه. وجوهر فكرة التكافؤ في التعليم كما فـي المباريـات الرياضيـة، أن النـاس متساوون إزاء المسابقة، وأن الناجح أو الفائز إنما ينجح ويفوز، ويتفوق، لأنه أكثر أهليـة من غيره. أي أن الناس غير متساوين في مؤهلاتهم وقدراتهم، لكـن شـروط الإصطفـاء متساوية أمام الجميع، وهذا ما يسمى بمبدأ الإستحقاقية *meritocracy* . والأهـل يوافقـون تماماً على هذا المبدأ، ويدعمون المؤسسة أفراداً ونظاماً في عملها الإستحقاقي هذا ويقبلـون تماماً أحكامها، ويتوجهون بجهودهم نحو تطوير مؤهلات أولادهم، لكي يستحقوا النجـاح أو الفوز. ومن رسب فالمشكلة فيه، أي في عدم أهليته.

من هذا الإطار الواضح والمبدئي تبدأ المشكلة التي لا يراها إلا من راقب مجمـل عمل النظام أكان مهموماً أم غير مهموم. أصرّح بهمه أم لم يصـرّح. الحركـة النسـائية راقبت مهمومة حظوظ النساء من التعليم، وكشفت الغبـن، واللاتكـافؤ الدراسـي الـذي يتعرضن له. وحركة السود في أميركا راقبت قلة حظوظ الأولاد السود في الحصول علـى مقاعد دراسية مقارنة بحظوظ أولاد البيـض. وتولـدت مـن الحركتيـن، المنفصلتيـن، والمتفاوتتين في التاريخ والجغرافيا، جهود وشرّعت مبادىء، وسـنت قوانيـن أدّت إلـى تعديل الموازين[1]. ليس المهم الآن أن نتوقف عند الأثر الفعلي الـذي تركتـه مثـل هـذه الحركات. ما نود التوقف عنده هو أن الواقعة التربوية تظهر غير ما تعلنه المبـادىء، وإن طبقت هذه المبادىء. فالإناث أقل حظاً من الذكور، والسود أقل حظـاً مـن البيـض فـي الحصول على الفرص الدراسية. وهذا التفاوت كان له شكل في الماضي وأصبحـت لـه اليوم أشكال أخرى. هذا ما كشفه مراقبون لا يحملون بالضرورة همومـاً أيديولوجيـة أو

[1] أنظر حول أهمية التعبئة التي مارستها هاتان الحركتان ونتائجها في زيادة الفرص الدراسية:

Baker, L. Therese and William Vélez: "Access to and Opportunity in Postsecondary Education in the United States: A Review", *Sociology of Education*, Vol. 69 (1996), 82 - 101.

Karen, David: "The Politics of Class, Race, and Gender: Access to Higher Education in the United States, 1960-1986", *American Journal of Education* (February 1991), 208 - 237.

إجتماعية ظاهرة، وهم السوسيولوجيون. ماذا حدث، وكيف حدث ما حدث، وماذا يفسّر ذلك؟ تلك أسئلة نجيب عنها لاحقاً، في سياق البحث عن أحوال الفرص الدراسية الجامعية المتاحة في لبنان، أو عن أحوال الطلاب الجامعيين (الحاصلين على فرص دراسية جامعية) فيه. ما يهمنا هنا، وهذا همّ من كُنه طبيعة المراقب، هو الإشارة إلى نوع من اللاتكافؤ ما زال عصياً على التعديل الجدي، وهو ما نسميه باللاتكافؤ الإجتماعي للفرص الدراسية *social inequality of educational opportunity* . وملخص الفكرة أن الشرائح الإجتماعية المتفاوتة، رغم المساواتية المعتمدة في النظام التعليمي *e ducational equity,* *egalitarianism*، ليست متساوية أمام التعليم، ولو تساوت مؤهلات وقدرات أبنائها. ثمة أدلة على ذلك وثمة تفسيرات، وثمة بلدان أفضل من بلدان، في مقدار الإصطفائية تجاه هذه الفئة الإجتماعية أو تلك[1] ... وثمة فرصة للتوسع في هذه النقطة لاحقاً. ولكن لرفع اللبس، نسارع إلى القول إنه رغم وصول الذين وصلوا إلى الجامعة، وهم جميعاً مصطفون، بالمقارنة مع الذين تركوا أو "إستبعدوا" على حد تعبير السوسيولوجيين الراديكاليين، فإن عملية الإصطفاء تستمر فاعلة إبان التعليم العالي، مع تغيير في حيلها لإعادة تصنيف الطلاب تبعاً لخلفيتهم الإجتماعية. يتوقف عند هذا المستوى -الجامعي- الأثر الذي يتركه المنشأ الإجتماعي على النجاح الدراسي أو التحصيل *achievement* ، الملحوظ في المدرسة

---

[1] في البلدان المتقدمة (الغنية والصناعية) جرى تعميم التعليم وطبقت الإلزامية، بحيث أمكن إلحاق الجميع بالمدارس، كما استحدثت برامج للتوجيه والإرشاد، وجرى تنويع المناهج الثانوية، ووضعت أيضا أنظمة للمنح لمساعدة المعوزين المتفوقين على متابعة الدراسة، لكن كل الدراسات التي بين أيدينا تظهر أن هذه التدابير خففت من مقدار التفاوت الإجتماعي أمام التعليم (وجعلته فيها أقل من البلدان النامية بكثير) لكن التفاوت اتخذ أشكالا أخرى ومتنوعة، ما بعد الإلزام، وخلال الدراسة الثانوية والجامعية. وقد اعتمدت أنظمة أخرى (الإتحاد السوفياتي سابقاً) نظام الكوتا (لكل طبقة إجتماعية نسبة معينة من المقاعد الجامعية)، وفي الأردن ثمة مَكرُمات ملكية (لأبناء العشائر، والجيش وغيرهما) تحفظ لهؤلاء وأولئك مقاعد كانوا سيفتقدونها، إلخ. لكن الظاهرة العامة هي أن الهرمية الإجتماعية، أو هرمية السلطة تعود لتجد منافذ قوية لها إلى الحياة الدراسية، وتظهر أشكالا لا حصر لها من التفاوت. وإختلاف أشكال التفاوت الإجتماعي للفرص الدراسية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، البلدان المسيّرة والبلدان المخيّرة، يضمر تفاوتات قوية في المجاميع العامة للفرص الدراسية المتاحة. والأدبيات العالمية تخص هذا النوع من الدراسات بالكثير. أما في بلداننا فالجهل أقوى بكثير من المعرفة.

الإبتدائية، وما يجره الرسوب من ترك، بل يدعي بورديو، وتدعي دراسات أخرى، أن أبناء الفئات الإجتماعية الذين يبقون على "قيد الحياة الدراسية" حتى الجامعة هم أفضل في تحصيلهم الجامعي من سائر الشرائح الإجتماعية الأعلى منهم[٢]. أو يصبح للخلفية الإجتماعية - الإقتصادية، على المستوى الجامعي، أثر من نوع آخر: نوع الدراسات التي يتابعها أبناء الشرائح المتفاوتة، ونوع المؤسسات التي يرتادونها. هنا نعود إلى موضوع الإصطفائية مرة أخرى، عندما ننظر إليها داخل المجتمع الواحد، مقارنة بين المؤسسات. فالإصطفائية هنا تحمل دلالات إجتماعية.

لذلك، فإن سؤالنا لهذا القسم الأول (من هم الطلاب الجامعيون في لبنان اليوم؟) هو سؤال حافل بأسئلة أخرى: من (أي شريحة إجتماعية، منطقة جغرافية، طائفة، جنس، إلخ) يدرس ماذا (نوع الدراسة) أين (في أية مؤسسة، فرع أو مجموعة مؤسسات جامعية) وما السمة الغالبة على كل مؤسسة لجهة سمات طلابها الإجتماعية والدراسية؟ إلخ. هو سؤال يلد ولا ينتهي، لكن ما سننتهي إليه محدود بالمعطيات التي استطاع الإستقصاء الميداني أن يجمعها من الطلاب ال ٢٤٣٦ الذين وزعت عليهم الإستمارات في السنة الثالثة الجامعية. على أننا في الفصل الحالي سنتوقف عند بعض العناصر المتعلقة بملامح الطلاب، كالعمر والزواج ومكان الإقامة بحسب الهوية والجنس، أي بالمعلومات المذكورة عادة على بطاقة الهوية وما يرتبط بها منطقيا، وارتباط ذلك بالمواقع الجامعية والدراسية.

١. الطلاب غير التقليديين

الصورة الأكثر رسوخا "للطالب" الجامعي، هي صورة شاب في عمر يتراوح بين الثامنة عشرة والرابعة والعشرين سنة، متفرغ للدراسة، ينفق أهله على دراسته، أو يحصل على منحة، أو يتابع دراسته مجانا في جامعة حكومية. وما يعبر عن هذه الصورة الكلام عن "الشباب" خريجي الجامعات، و"مستقبل الشباب"، و"الشباب والتغيير" إلخ. فالشباب - الجيل الجديد - المتفرغ للدراسة هم جوهر الصورة الجامعية. هؤلاء هم

---

[٢] Bourdieu, Pierre et Jean-Claude Passeron: **La Reproduction**, Paris, Minuit, 1970.

الطلاب التقليديون، أو العاديون، بالمقارنة مع غير المتفرغين، الأكبر سناً، المتزوجين، الإناث، أبناء الأقليات (السود في أميركا) وأبناء المهاجرين (في أوروبا) وطلاب الدراسات القصيرة، وحتى الأمهات العازبات والأباء العازبين، إلخ، غير التقليديين[٣]، أو غير العاديين.

لقد تحول الطلاب غير التقليديين إلى واقعة قائمة، بعد زيادة أعدادهم في العقود الماضية، وقد درسها كثيرون[٤]. واتسع المفهوم مؤخراً ليشمل الطلاب غير النظاميين، أي الذين لم يحصلوا على شهادات ثانوية (الذين يتابعون مقررات مختارة بناء على توجيه من رؤسائهم) والذين لا يسعون إلى الحصول على شهادة جامعية[٥]. الأمر الذي يلقي علامات إستفهام حول معنى الفرص الدراسية المتاحة جامعياً في بلدان توفرمثل هذا النوع الأخير من الدراسات، وتحتسبهم مع مجموع الطلاب التقليديين.

لكن السؤال الذي تثيره هذه الواقعة هو فيما إذا كانت هناك علاقة بين نوع الطلاب (تقليديين وغير تقليديين) والنجاح الجامعي من جهة، ونوع المؤسسة التي يتابعون فيها من جهة ثانية. وقد أظهرت بعض الدراسات أن المتفرغين للدراسة، المقيمين في

---

٣ Baker and Vélez: 1996, op. cit, 82102.

٤ Clotfelter, Charles T.: "Demand for Undergraduate Education", in: **Economic Challenges in Higher Education**, edited by Charles Clotfelter et al, Chicago, University of Chicago Press, 1993, 1-139.

- Apling , Richard N.: **Nontraditional Students Attending Postsecondary Institutions**, Washington, DC, Library of Congress, 1991.

Hearn, James C.: "Emerging Variations in Postsecondary Attendance Patterns: An Investigation of Part-Time, Delayed and Nondegree Enrollment", *Research in Higher Education*, 33 (1992), 657-87.

٥ Apling: 1991. Ibid.

Hearn, James C.: "Attendance at Higher-Cost Colleges: Ascribed, Socioeconomic and Academic Influences on Student Enrollment Patterns", *Economic of Education Review*, 7 (1988). 65-76.

الحرم الجامعي مثلاً هم أكثر احتمالاً بأن ينهوا الدراسة الجامعية، وبصـــورة طبيعيــة[٦]. وهذا السؤال نطرحه على أنفسنا الآن.

من المفترض أن يكون طلاب السنة الثالثة الجامعية في لبنان، وهم الشريحة التـي إستقصيناها، في عمر ٢١ سنة[٧]. واقع الحال أنهم متأخرون بمقدار ١,٣ ســنة عــن هــذا العمر (المتوسط الحسابي *mean*[٨] يساوي ٢٢,٣ سنة). ولما كان المتوسط ليـــس إلا رقمــاً حسابياً فلنسارع إلى القول إن الأعمار تراوحت فعلياً ما بين ١٩و ٥١ سنة[٩]. ولو اعتبرنـــا أن من هم في عمر ٢٣ سنة وما فوق هم "متأخرون" عن العمر المقرر لوجدنا أن هـــؤلاء يشكلون نسبة عالية جداً في لبنان: ٣٠,٩ %، مقابل ١٦,٩% لمن هم في عمــر ١٩ -٢٠، مقابل النصف فقط (٥٢,٢%) لمن هم في العمر المتوقع أو المقرر (٢١-٢٢ سنة).

ليس لدينا معلومات عن النجاح الدراسي لكي نبحث عن الفروقات بين الأصغـــر والأكبر سناً. لذلك ندلي بدلونا في شأن الوحدات الجامعية[١٠] التي يتابعها هؤلاء وأولئك.

جمهور الجامعة اللبنانية أكبر سناً من جمهور الجامعات الخاصة، بمقـــدار ســنة تقريباً في المتوسط (٢٢,٧ مقابل ٢١,٩). والفارق يتأتى ليس من قلة الأصغر ســناً فـي اللبنانية، بل من كثرة الأكبر سناً، أي الذين هم فوق عمــر ال ٢٣ (٣٦ % فـي اللبنانيـة مقابل ٢٥,٦ % في الجامعات الخاصة). هذا الفرق يعزى ولا شك إلـى طبيعة التعليم فـي كلا القطاعين. فالتعليم في اللبنانية مجاني فـي سائر كلياتها، ومفتوح (لا يشتــرط التفرغ

---

[٦] Vélez, William: "Finishing College: The Effects of College Type", *Sociology of Education*, 58 (1985), 191-200.

[٧] - ٦ سنوات قبل الإبتدائي + ١٢ سنة تعليم عام (حتى نهاية الثانوي) + ٣ سنوات جامعية.

[٨] مجموع أعمار الطلاب مقسوماً على عددهم.

[٩] ثمة ٠,٢ % فوق ال٤٠ سنة و ٢,٨ % سنة بين ٣٠و٣٩ سنة، وهي نسب لا يُعتد بها، أكانت الأعمار المذكورة صحيحة أم خاطئة.

[١٠] تعبير وحدة جامعية يعني فرعا لجامعة (كما في فروع الجامعة اللبنانية التي فصلناها عن بعضها في تحليلنا) وقـد يعـني الجامعة (الأميركية أو العربية)، وقد يعني أكثر من مؤسسة صغيرة (كما في حال الأوزاعي/المعهد).

والدوام) في عدد من كلياتها، وهما عاملان متضافران لا بد منهما لكي يمكن للأكبر سناً أن يتابع فيها.

وإستنادا إلى المنطق نفسه فإنه يجب التفتيش عن زيادة العمر في المواقع ذات السمة المفتوحة بشكل أساسي، نقصد الفروع الثالثة والرابعة والخامسة في الجامعة اللبنانية، حيث يرتفع متوسط العمر إلى ٢٣ و ٢٤ سنة، وحيث ترتفع نسبة من هم في عمر ٢٣ وما فوق إلى ٤٣,٢-٥٢,٩ %، فيما يهبط المتوسط في الكليات الموحّدة، وهي كليات مقفلة (مباراة دخول + دوام) إلى ٢٠,٧ سنة، ونسبة من هم في عمر ٢٣ + إلى ٢,٣ % فقط. وحال هذه الكليات الأخيرة أفضل (نسبة أكبر للأصغر سناً، وأصغر للأكبر سناً) من أي فرع آخر في اللبنانية، بل من أي جامعة، بما في ذلك الأميركية (أنظر جدول ١). أما فروع المناطق في اللبنانية فهي أقرب إلى الأوزاعي/المعهد، وهي قريبة أيضاً من حال جامعة اللويزة لجهة نسب المتأخرين عمرياً (٥١,٦ % في اللويزة).

قد يثير وضع جامعة اللويزة بعض الإستغراب، ومثله وضع الجامعة اللبنانية الأميركية-فرع جبيل. وهو استغراب تثيره نسبة المتأخرين عمرياً فيهما (فوق ٣٥ %)، عندما نقارنهما بالأميركية واليسوعية، وهذا ثنائي أقرب في شبابه إلى الكليات الموحّدة في اللبنانية. لذلك يجب النظر إلى الوحدات الجامعية، ليس فقط على أساس المتوسط الحسابي للعمر وإنما أيضاً على ضوء التشتت العمري (الإنحراف المعياري) في كل منها، وإلى حجم فئة "الأكبر سناً" (٢٣ +). ومع تأمل من هذا النوع يمكن وضع الوحدات الجامعية التي نتكلم عنها في ترتيب تنازلي، مع إرتفاع العمر المتوسط وزيادة التشتت وزيادة "الأكبر سناً". ونحصل في معادلة من هذه النوع على ثلاث مراتب عمرية للجامعات:

١) الكليات الموحّدة في اللبنانية، الجامعة الأميركية، الجامعة اليسوعية، (أصغر سناً، أقل تشتتاً).
٢) الفروع الأولى والثانية في اللبنانية، الكسليك، العربية، اللبنانية الأميركية-بيروت، الحكمة وغيرها (حيث تتراوح نسبة الأكبر سناً بين ٢٤%و٣٥%).

٣) الفروع الثالثة والرابعة والخامسة في اللبنانية، اللويزة ، اللبنانية الأميركية- جبيل، الأوزاعي/المعهد (أكثر تشتتاً و/ أو نسبة الأكبر سناً أعلى من ٣٥%).

هل يمكن القول إن جامعتي اللويزة، واللبنانية الأميركية - جبيل، أكثر تسامحاً في "الإنفتاح" بسبب كونهما معاً، مؤسستين أنكلوسكسونيتين أنشئتا حديثاً في منطقة كانت مكرّسة تاريخياً للثقافة الفرنسية، وهي جدة تجعلهما يحلان مشكلات الطلاب غير القادرين على الذهاب إلى "الغربية" (حيث الأميركية) عن طريق "التسامح" في شروط الإلتحاق؟ أم أن لديهما خطة *agenda* غير مُعلنة تفسّر هذا التسامح، يجب التفتيش عنها في الأيديولوجيا أو المصلحة، الأمر الذي يجعل اللبنانية الأميركية - بيروت قريبة في حدها العمري من العربية والكسليك والحكمة وغيرها. أم الأمرين معاً؟

سؤالان شرعيان. لكن الجواب نتركه لكي تتراكم معطياته لاحقا.

ولكن لماذا لا نفكر بالإختصاصات؟ فالإختصاصات بدورها تفرض نفسها، وتسم منطق الإلتحاق. والفارق، كما لاحظنا في اللبنانية، شاسع بين الكليات الموحّدة (وهي كليات تطبيقية) وسائر الكليات، ذات الفروع.

من أصل ١٥ حقل إختصاص ثمة خمسة يبلغ متوسط العمر فيها ٢١ ، وهي على التوالي العلوم البحتة، العلوم الصحية، العلوم الطبية، الهندسة والعلوم الزراعية. ولا يبقى من الإختصاصات العلمية سوى الرياضيات والمعلوماتية، والهندسة المدنية والمعمارية حيث المتوسط ٢٢. وفي جميع هذه الحقول نجد التشتت ضعيفاً (يساوي ١) ونجد نسبة "الأكبر سناً" دون ٢٧%. وكأن الأعمار بيد حقول الإختصاص، إذ يقفز المتوسط إلى ٢٣ و٢٤ في التربية والآداب والدين والعلوم الإجتماعية. بل يبلغ التشتت أوجه في الآداب (حيث يساوي ٥)، ونجد أن نسبة الأكبر سناً تصل إلى الحدود القصوى هنا (٤٩% في الآداب و ٦٠% في الدين). والملفت أن حقل الحقوق لا يقع في هذه المجموعة الأخيرة، بل هو يماثل بقوة حقل إدارة الأعمال لأن الإصطفاء في السنة الأولى في الحقوق يجعل طلاب السنة الثالثة في هذا الحقل شبيهين بزملائهم في الإختصاصات الأخرى. هذه التشابهات والتباينات تدفعنا إلى جمع الحقول (ال ١٥) في

جدول ١: توزع طلاب العينة في الوحدات الجامعية، بحسب أعمارهم

الوحدة الجامعية	حجم العينة عدد	%	المتوسط الحسابي Mean	العمر الانحراف المعياري S.D.	٢٣ + %
التعليم العالي	٢٤٣٦	١٠٠	٢٢,٣٠٥	٢,٧٣٤	٣٠,٩
ج. لبنانية	١٢٥٤	٥١,٥	٢٢,٦٨٩	٣,٢٠٨	٣٦,٠
ج. خاصة	١١٨٢	٤٨,٥	٢١,٩٠٢	٢,٠٥٤	٢٥,٦
اللبنانية ١	٤٢٩	١٧,٦	٢٢,٤٢٧	٢,٨٦٣	٣٥,١
اللبنانية ٢	٣١٢	١٢,٨	٢٢,٠٣٠	٢,٢٦٠	٢٥,٣
اللبنانية ٣	٢٢٩	٩,٤	٢٣,٢٢٣	٣,٤٩٤	٤٣,٢
اللبنانية ٤	١١٥	٤,٧	٢٣,٦٠٢	٤,٢٥١	٤٩,١
اللبنانية ٥	١٢٥	٥,١	٢٤,١٦٠	٤,٢٢١	٥٢,٩
اللبنانية الموحدة	٤٤	١,٨	٢٠,٧٢٧	٠,٧٥٨	٢,٣
الأميركية	١٧٣	٧,١	٢١,٠٤٨	١,٢٥٤	٧,٨
اليسوعية	٢٢١	٩,١	٢١.٣٧٧	١,٩٢٥	١١,٨
الكسليك	١١٩	٤,٩	٢٢,٤٤٨	٣,٣٥٠	٣١,٠
العربية	١٥٤	٦,٣	٢١,٩٨٧	١,٤٢٨	٢٩,٣
اللويزه	٩٤	٣,٩	٢٢,٥١٦	١,١٢٩	٥١,٦
ل.أ. بيروت	١١٤	٤,٧	٢١,٩٦٤	١,٨١٤	٢٤,٣
ل.أ. جبيل	١٣٨	٥,٧	٢٢,٢٥٤	١,٥٨٨	٣٨,٨
الحكمة/بل/ها[(١)]	١٤٢	٥,٨	٢١,٨٩٥	١,٤٥٧	٢٦,١
الأوزاعي /المعهد	٢٧	١.١	٢٤,٨٠٠	٤,٩٧٥	٥٦,٠

(١) لقد تم تجميع هذه المؤسسات الجامعية في وحدة بسبب صغر حجم الطلاب المستقصين في كل منها (أنظر العينة في الملحق). صحيح أن طلاب جامعة البلمند كان عددهم أكبر من حجم طلاب هايكازيان والحكمة، إلا أن المستقصين فيها صدفوا في غالبيتهم من الألبا، وجمهور الألبا لا يمثل جامعة البلمند، لذلك فضلنا أن ندمجها بغيرها حتى لا تكون صورة البلمند غير صحيحة، كما لم يكن ممكنا فصل الألبا-بيروت عن البلمند وإلا صغرت الأعداد مجددا.

ميادين أوسع (ستة ميادين)[11] ونرتبها بحسب المتوسط العمري والانحـــراف المعيـــاري. وهذا الترتيب ظاهر فـــي الجدول ٢.

هل نستطيع القول إستنادا إلى ما سبق، إن هناك جيلين، أو نزعتين عمريتيـــن طرفيتيـــن: جيل للعلوم، وجيل للآداب، الأول يشد إليه أهل التكنولوجيا والعـــلوم الصحيـــة والطبيـــة، والثاني يشدّ إليه الإدارة والعلوم الإجتماعية. جيل أول يصطفى مرتين وأكثر (بكالوريا ثـــم إمتحانات دخول ثم إمتحانات مستمرة) وجيل ثانٍ يصطفى مـــرة واحـــدة علـــى الأغلـــب (البكالوريا). الأول يتفرّغ للدراسة والثاني ينتسب إليـــها؟ لكـــأن المجتمـــع يكـــلف الأصغر سناً شؤون العمل التقني الموصوف والأكبـــر سنـــاً شؤون التنشئـــة والضبـــط الإجتماعي؟ وكأنه أيضاً يدفع أجورا أعلى للجيل الأصغر، ويدفع أجـــورا أدنـــى للجيـــل الأكبر، إذا ما فكرنا أن هذا الأخير قد يضم المعلمين والموظفين الإداريين أهـــل الكـــلام؟ وهل يمكن القول إنه عندما يعطي المجتمـــع للأكبـــر سناً دور التنشئة والضبط ويدفع لهم

جدول ٢: الأعمار بحسب ميادين الإختصاص

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عمر ٢٣ +
(١) تربية وآداب ودين	٢٤	٤	%٤٧,٩
(٢) علوم إجتماعية وسياسية	٢٣	٣	%٤٢,٥
(٣) إدارة وحقوق وتوثيق	٢٢	٢	%٢٩,٣
(٤) هندسة على أنواعها وفنون	٢٢	١	%٢٧,١
(٥) علوم بحتة ومعلوماتية	٢١	١	%١٩,٣
(٦) علوم صحية وطبية وزراعية	٢١	١	%١٣,٣

[11] نعتمد في تصنيف الحقول والميادين على إحدى منشورات اليونسكو:
Unesco: **Classification internationale type de l'éducation (ISCED)**, Paris, Unesco, 1981.

أقل إنما يعوض عن ذلك جزئيا بشيء من النفوذ، وممارسة السلطة المصغرة، وبالمقابل يجعلهم رهنا لمشيئة السلطات العليا في المجتمع، وتكون بالتالي شهاداتهم، من حيث إختصاصها والمؤسسات التي أسدتها، أقرب إلى أن تكون شهادات إجتماعية؟

إذا إستبعدنا ما قلناه عن الوحدات الجامعية، وتراتبيتها، تبدو هذه الصورة مغالية في التبسيط وغير متسقة مع ما سبق. لا سيما أن ميدان الآداب له جمهور في اللبنانية كما له جمهور في الجامعات الخاصة[١٢]، ولا سيما أن اللبنانية الأميركية - جبيل واللويزة مثلا تضمان فئات عمرية عليا بشكل ملفت وليست الآداب راجحة فيها. ونضيف ما يزيد البلبلة. فجامعة للصفوة كالجامعة الأميركية ليس فيها جيلان على النحو المذكور سابقا، ولم نجد فيها أثقالا ملفتة في إختلافها في الأعمار، اللهم إلا زيادة في عمر طلاب إدارة الأعمال مثلا، فيما تبدو الفروق شاسعة في اللبنانية، حيث الأكبر سنا يشكلون ٧٢,٨% في التاريخ والجغرافيا مقابل ٥,٣% في الزراعة مثلا.

إن أخذ تراتبية الوحدات الإجتماعية - من حيث الأعمار - بعين الإعتبار يفضي إلى تصور وجود تراتبية داخل الدورين (التنشئة والضبط من جهة والعمل التقني الموصوف من جهة ثانية)، هي تراتبية المواقع، التي تفكك جزئيا المطابقة بين العمر

---

[١٢] يتكون الجمهور الجامعي بحسب ميدان الإختصاص على النحو التالي:

	ج. لبنانية	ج. خاصة	مجموع التعليم العالي %	مجموع التعليم العالي عدد
تربية وآداب ودين	٢٥,٠	١٠,٧	١٨,١	٤٤٠
علوم إجتماعية وسياسية	١٦,٨	٧,٠	١٢,١	٢٩٤
إدارة وحقوق وتوثيق	٢٢,٣	٣٤,١	٢٨,٠	٦٨٣
علوم بحتة ومعلوماتية	١٩,٧	٧.٧	١٣,٩	٣٣٨
علوم صحية وطبية وزراعية	٦,٠	١٠,٩	٨,٤	٢٠٤
هندسة على أنواعها وفنون	١٠,١	٢٩,٦	١٩,٦	٤٧٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٤٣٦
	(١٢٥٤)	(١١٨٢)		

والدور، بحيث تكون ممارسة دور التنشئة والضبط على عاتق جيلين أيضا تبعا للوحدة الجامعية التي تخرجوا منها، وهذا فرز قد يحدث قيمتين إجتماعيتين للشهادات المحصلة، إن من حيث المواقع في بنية أجهزة التنشئة والضبط، كموقع القيادة وموقع التنفيذ، أو من حيث الأجور أو غير ذلك.

تبقى مسألة الجيل "الأكبر سنا" الكائن في جامعات غير مجانية، كاللبنانية الأميركية-جبيل واللويزة، ما الذي يميزه عن الأكبر سنا في الجامعة المجانية (اللبنانية) ؟ لنبحث عن السمات الأخرى للطلاب فلعل هؤلاء غير أولئك في مجمل السمات التي تجسد الطالب غير التقليدي (التفرغ – العمل – الزواج إلخ).

نذكر أولا بأن الأكبر سنا يمثلون ٣١% من الطلاب. نقول الآن إن الذين يقومون بعمل منتظم، يشكلون ١٦,١% من الطلاب فقط[١٣]. وهذا يعني مباشرة أنه ليس جميع الأكبر سنا يعملون، وأنه لا تنطبق عليهم جميعا الصفات الكاملة للطالب غير التقليدي. فهل نجد فئة "البين-بين" (متفرغ للدراسة-أكبر سنا) في الجامعات الخاصة، ولا سيما اللويزة واللبنانية الأميركية، وتكون الفرضيتان المقدمتان سابقا أقرب إلى التصديق؟

من البديهي القول بداية إن الذين يعملون هم أكثر بين الأكبر سنا (٢٩.٦%) مما بين الأصغر سنا (٩,٤%). أما توزيع الذين يعملون بحسب الوحدة الجامعية فيدل على أن هؤلاء نجدهم بنسبة عالية في الجامعة اللبنانية (٢٢,٥%) بالمقارنة مع طلاب الجامعات الخاصة (٩,٣% من طلابها). وتبين الأرقام أن نسبة العاملين بين طلاب اللويزة والجامعة اللبنانية الأميركية-جبيل منخفضة (١١,٧و٨,٨% تباعا)، مما يعني أن هاتين الجامعتين تستقبلان نسبة مهمة من الأكبر سنا ليس لأن هؤلاء من الطلاب "غير التقليديين"، أي غير المتفرغين والذين يمارسون عملا منتظما، بل لأن هناك أسبابا أخرى قد يكون بينها السببان المقدمان أعلاه بصيغة فرضية. الوجه الآخر لهذه الصورة نجده في التفاوت داخل الجامعة اللبنانية بين فرعي الجنوب والبقاع (٥٦ -٢٦% تباعا) والفروع

---

[١٣] بالإضافة إلى ٢٠,٥% يقومون "ببعض الأعمال البسيطة لتأمين مصروف الجيب"، والباقون (٦٣,٤%) متفرغون تماما للدراسة.

الأخرى (حوالي ١٨%) والكليات الموحدة (٢,٣%). والوضع في هذه الأخيرة أقرب إلى الأميركية واليسوعية[١٤].

إن أخذ موضوعي العمر والتفرغ معا بعين الإعتبار يؤدي إلى إبعاد جامعتي اللويزة واللبنانية الأميركية - جبيل عن المرتبة الثالثة التي تضم الفروع الثالثة والرابعة والخامسة في اللبنانية والأوزاعي/المعهد، ولوضعهما في المرتبة الثانية (ما بين بين). فيما يتعزز وضع الوحدات التي وضعت في المرتبة الأولى (أميركية، يسوعية، لبنانية موحدة) (طلاب تقليديون).

ثمة سمة ثالثة يمكن أن نأخذها بعين الإعتبار: الزواج. واقع الحال أن نسبة المتزوجين هي أعلى بين طلاب الجامعة اللبنانية بالمقارنة مع طلاب الجامعات الخاصة[١٥]، كذلك نسبة الذين يمارسون مهنة التعليم أو من هم "موظفون"[١٦].

سوف نبني الآن مؤشرا للطالب غير التقليدي، إستنادا إلى المبينات الثلاثة (العمر، الزواج، التفرغ للدراسة)، على النحو التالي: نعطي قيمة حسابية لكل طالب على أساس إحتمالين (صفر -١) في كل مبين، ونصطلح على إعتبار الطالب الذي يحصل على نقطتين أو ثلاث نقاط هو طالب غير تقليدي، والذي يحصل على نقطة واحدة هو طالب شبه تقليدي، والذي يحصل على صفر هو طالب تقليدي، ونرى (أنظر جدول رقم ٣).

---

[١٤] لم نلحظ فروقات تذكر بين الوحدات الجامعية فيما يتعلق بالأعمال البسيطة لتأمين مصروف الجيب.

[١٥] معدل المتزوجين هو ٥,١% لكن النسبة ترتفع إلى ٨,٢% في اللبنانية وهبط إلى ١,٨% في القطاع الخاص، وتقفز إلى ١١-٢٠% في الفروع الثالثة والرابعة والخامسة (اللبنانية) وإلى ١٤,٨% في الأوزاعي/المعهد، وإلى ١٢,١% بين من هم في عمر ٢٣+. أما أدنى النسب (دون ٣%) فنجدها في الفرع الثاني للبنانية وفي كلياتها الموحدة، وفي الأميركية واليسوعية والكسليك، والعربية، واللويزة واللبنانية الأميركية والحكمة وغيرها. أما إذا أخذنا فقط الذين يمارسون عملا فنسبة المتزوجين تصير ١٦,٢% في اللبنانية، و٣,٨% في الخاصة.

[١٦] ٤٦% من الذين يعملون يمارسون التعليم، و ٣٢,٥% هم موظفون صغار (في الإدارات العامة والشركات الخاصة). ويكون المجموع ٧٨,٦%. لكن هذا المجموع يرتفع إلى ٨٨,٣% في اللبنانية وينخفض إلى ٥٢,٥% في الخاصة.

تقريبا نجد الترتيب نفسه الذي وضعناه سابقا على أساس العمر وعدلناه بعد أخذ التفرغ للدراسة بعين الإعتبار. هكذا ترتفع حصة الطلاب غير التقليديين في الفروع الثالثة والرابعة والخامسة في اللبنانية وفي الأوزاعي/المعهد، مثلما ترتفع في ميداني "تربية – آداب – دين"، و"علوم إجتماعية وسياسية"، الغالبين في تلك الوحدات (٢٤,٨% و ٢٣,٧% تباعا).

بالمقابل نجد الطلاب التقليديين[١٧] في المؤسسات الخاصة نفسها (الثنائي الأميركية-اليسوعية)، وفي الكليات الموحدة في اللبنانية. مثلما نجد أن الميادين العلمية والتكنولوجية تقع على الخط نفسه من غلبة قوية للطلاب التقليديين.

من ناحية ثالثة يتأكد الوضع الوسطي لجامعتي اللويزة واللبنانية الأميركية-جبيل، وتنضم إليهما جامعة الكسليك. يجمعها أنها قائمة جميعا في جبل لبنان، وبالتالي تبقى الفرضيتان المقدمتان سابقا قائمتين: التسامح في الإلتحاق إما لتعذر الإلتحاق بجامعة أنكلوفونية في بيروت، أو بسبب سياسة ضمنية ذات بعد أيديولوجي إجتماعي أو إقتصادي.

الوحدات الأخرى، كالفرعين الأول والثاني في اللبنانية، كذلك العربية واللبنانية الأميركية-بيروت والحكمة وغيرها، هي وحدات لم تظهر نسبا نافرة بعيدة عن المعدل العام لكل من الفئات صفر-١-٢. لذلك يمكن إعتبارها أقرب إلى الوحدات "الوسطى" التي تضم طلابا شبه تقليديين. وهذا أيضا حال ميدان الحقوق-الإدارة-التوثيق.

[١٧] إحتسبت القيم في المؤشر على النحو التالي:

	الفئة	القيمة	الفئة	القيمة
العمر	دون ٢٣	صفر	٢٣ +	١
الزواج	غير متزوج	صفر	متزوج	١
العمل	لا يعمل	صفر	يعمل	١

أخيرا، سألنا الطلاب عن مكان إقامتهم الشخصية، فتبين أن ٧٧,٥% منهم يقيمـون مع أهلهم، ونسبة ضئيلة جدا منهم (٢%) يقيمون في حرم الجامعة، بينما نسبة أعلى بقليـل تقيم في مساكن للطلاب خارج الجامعة (٧,٥%). ولما كانت الإقامة في "منزل مستقـل"

جدول ٣: توزع الطلاب التقليديين وغير التقليديين بحسب الوحدات الجامعية

	صفر تقليدي	١ شبه تقليدي	٢-٣ غير تقليدي	المجموع
التعليم العالي	٦١,٤	٢٧,٧	١٠,٩	١٠٠(٢٣٢٣)
ج. لبنانية	٥٤,٦	٢٨,٧	١٦,٧	١٠٠(١١٨٩)
ج. خاصة	٦٨,٨	٢٦,٦	٤,٧٦	١٠٠(١١٣٤)
لبنانية ١	٥٦,٧	٢٩,٣	١٤,٠	١٠٠(٤٠٦)
لبنانية ٢	٦٤,٢	٢٥,٠	١٠,٨	١٠٠(٢٩٦)
لبنانية ٣	٥٢,٣	٢٨,٩	١٨,٨	١٠٠(٢١٨)
لبنانية ٤	٢٨,٣	٣٥,٨	٣٥,٨	١٠٠(١٠٦)
لبنانية ٥	٣٧,٠	٣٧,٠	٢٦,١	١٠٠(١١٩)
لبنانية موحدة	٩٣,٢	٦,٨	-	١٠٠(٤٤)
الأميركية	٨٦,٨	١١,٩	١,٣	١٠٠(١٥٩)
اليسوعية	٨٤,٩	١١,٩	٣,٢	١٠٠ (٢١٩)
الكسليك	٦٠,٠	٣٦,٥	٣,٥	١٠٠(١١٥)
العربية	٦٧,٨	٢٤,٨	٧,٤	١٠٠(١٤٩)
اللويزة	٤١,٨	٥٢,٧	٥.٥	١٠٠(٩١)
ل.أ. بيروت	٦٤,٥	٣٠,٠	٥.٥	١٠٠(١١٠)
ل.أ. جبيل	٥٦,١	٣٧,٩	٦,١	١٠٠(١٣٢)
الحكمة/بل/ها	٦٩,٤	٢٧,٦	٣,٠	١٠٠(١٣٤)
الأوزاعي/المعهد	٣٢,٠	٤٠,٠	٢٨,٠	١٠٠(٢٥)

تحمل بالمقابل معنى وضعية الطالب، في سياق ما نهتم به هنا، فمن الجدير بالإهتمام معرفة علاقة ذلك بتصنيفنا للطلاب بين تقليدي وغير تقليدي. وكما هو متوقع فإننا لا نجد طلابا غير تقليديين بين المقيمين في حرم الجامعة، ونادرا بين المقيمين في مساكن للطلاب خارج الجامعة. فيما ترتفع نسب هؤلاء الطلاب عندما تكون الإقامة في "منزل مستقل" أو عندما تكون مزدوجة (في أكثر من مكان). والعلاقة قوية بين نوع الإقامة ونوع الطالب[18] . ولما كان موضوع الإقامة الشخصية دالا على الخدمات الجامعية، فالإقامة في حرم الجامعة لا نجدها إلا في القطاع الخاص[19]. وهي عمليا شبه محصورة في الجامعة الأميركية، وإن كانت هناك بعض الحالات المتفرقة في اللبنانية الأميركية. أما الذين يقيمون في منزل مستقل فتزيد نسبتهم في اللبنانية الفرعين الأول والخامس، وفي العربية، وفي اللبنانية الأميركية-جبيل، وفي اللبنانية-الكليات الموحدة. ويعتبر انضمام هذه الكليات إلى المجموعة الأخيرة، فيما هي تضم طلابا تقليديين، دليلا على غموض العلاقة بين نوع الإقامة الشخصية ونوع المسكن ولو كانت هذه العلاقة دالة إحصائيا [20].

٢. من أين أنت؟

للبحث عن الإنتماء الجغرافي، وبالتالي عن المشاركة الجغرافية في التعليم العالي في لبنان، معنى. وقد يكون الأمر بدون معنى في بلدان أخرى. والبلدان "الأخرى" هي البلدان التي تتضمن بنياتها الجامعية منامات وخدمات مختلفة للطلاب تسمح لهم بالتقدم إلى جامعة بعيدة عن مكان إقامتهم بحثا عن إختصاص معين او عن نوع معين من التعليم، او عن منحة دراسية او غير ذلك من النوايا الجامعية. والجامعة تستقبل من جهتها طلابا متنوعي المشارب الجغرافية، إستنادا إلى الشروط العامة التي تضعها. وتختلف هذه البلدان في سياساتها تبعا لأهمية الدولة في الحياة العامة، وتبعا لطبيعة الحركية الإجتماعية الأفقية للسكان. ففي بلد مثل الولايات المتحدة ليس للمنشأ الجغرافي معنى إلا من زاوية "دافع

---

[18] قيمة كا ٢ دالة إحصائيا: P= .0000

[19] قيمة كا ٢ بالنسبة للإقامة الشخصية والقطاع دالة إحصائيا: P= .0000

[20] قيمة كا ٢ بالنسبة للإقامة الشخصية والوحدة الجامعية دالة إحصائيا: P= .00000.

الضرائب". فالجامعات تزيد القسط على الطالب الآتي من ولاية أخرى بمقدار ١٠٠% أو ٢٠٠% حتى لا تحمل مواطن الولاية ضريبة تأمين التعليم العالي لطالب من ولاية أخرى. ولكن في الولايات المتحدة كما في فرنسا، تأمن التعليم العالي بمختلف إختصاصاته في مختلف الولايات (أو المناطق)، والجامعات المرموقة ليس لها مواقع جغرافية موصوفة، لكن في فرنسا حيث الدولة قوية ومركزية، فإن جامعات باريس تبدو أكثر استقطابا وأعلى مكانة في سلم التعليم العالي.

وكما نلاحظ فإننا نتكلم عن بلدان متقدمة، أي عن بلدان تزاوجت فيها زيادة الفرص الدراسية الجامعية مع الإنتشار الجغرافي للجامعات، والمثال المعاكس هو، بالضرورة، مثال البلدان النامية والتي ما زالت تحبو في حقل التعليم الجامعي. وإذا كان هناك خريطة جغرافية لتلاميذ التعليم العام في بلد مثل اليمن مثلا[٢١] فكيف الحال في التعليم العالي فيه. أما لبنان فقد وضعناه في منطقة وسطى بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وإن يكن تعبير منطقة "وسطى" يعطي إنطباعا إحصائيا (نسبة الطلاب لكل مئة ألف من السكان أعلى فيه مما في الدول العربية وأدنى مما في الدول الصناعية)* فإن الخريطة غير ذلك. والسبب هو أن الإنتماء الجغرافي شأن مدون على بطاقة الهوية كالعمر والجنس، وهو معطى سوسيولوجي أساسي في لبنان، إن على صعيد السياسة أو على صعيد الإجتماع، بالنسبة للأفراد والجماعات، أو على صعيد الخدمات والتقديمات والبنى، بالنسبة للمؤسسات والفروع. لذلك، ورغم انتشار التعليم العالي في لبنان بقوة في المناطق (الشمال، البقاع، الجنوب، وجبل لبنان) إن من جانب القطاع الحكومي أو من جانب القطاع الخاص، فإن الوحدات الجامعية المنتشرة لبست ثيابا متلونة باللون الجيوسياسي للمنطقة التي حلت فيها، أو هكذا يخيل إلينا. ثم إن هذه الوحدات، أكانت فروعا أو مؤسسات مستقلة، لا توفر في الأغلب الأعم، أكانت في بيروت أو في المناطق، الخدمات اللازمة لإقامة الطلاب وعيشهم، فيما لو أرادوا الإنتقال إليها من مناطق أخرى. وهذا ما

---

[٢١] Hajjar. Habib: **Les Disparités régionales dans le développement de l'éducation dans la République Arabe de Yémen,** Thèse de doctorat, 3ème cycle, Paris V, 1980.

* راجع بداية الفصل، هامش (١).

لاحظناه أعلاه. والواحدة منها لا توفر عادة مختلف الإختصاصات والمستويات واللغات (ولا سيما اللغة الأجنبية، التي تشكل عنصرا حاسما في خيارات الطلاب) التي تسمح بجذب الطلاب الأبعد جغرافيا. وعلى العكس من ذلك فإننا نعرف أن نشوء الوحدات الجامعية المتعددة نجم عن حواجز سياسية لمناطق جغرافية، في فترة الحرب الأهلية. واحدة فقط أقفلت بعد إنتهاء الحرب (فرع الجامعة الأميركية في جونيه والذي سمي "البرنامج خارج الحرم" OCP ، وقد أقفل بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٨)، والباقي أصبح واقعة قائمة، وإتجه إلى التوسع[٢٢]. في هذا الوقت ثمة واقعة إجتماعية قوية في لبنان إسمها النزوح (من الريف إلى المدينة، من المحافظات الطرفية إلى بيروت)، واقعة لها تاريخ قديم يعود إلى الخمسينات، وتاريخ حديث يعود إلى السبعينات وتدهور الوضع الأمني في الجنوب والبقاع الغربي، بسبب الإعتداءات الإسرائيلية المستمرة حتى يومنا هذا (١٩٩٨).

إذن نحن أمام واقعة مركبة، في موضوع الخريطة الجغرافية للفرص الجامعية: ١) نمو التعليم العالي في المناطق، ٢) نزوح نحو المدينة، ٣) وضعف في الخدمات الجامعية (بالمعنيين، معنى توفير مختلف أنواع الدراسات ذات النوعية، ومعنى توفير شروط العيش في الجامعة-الحرم الجامعي). هذه الواقعة تدفع إلى الإفتراض أن هناك لا تكافؤا جغرافيا في الفرص الدراسية الجامعية من ثلاث نواح:

١) إن أهل المناطق ليسوا متساوي الحظوظ في المشاركة في التعليم العالي عموما.
٢) وهم ليسوا متساوي الحظوظ في المشاركة في الأنواع الدراسية المتوافرة (وحدات جامعية، حقول إختصاص)
٣) وهم ليسوا متساوي الحظوظ لا في الإلتحاق بجامعات مناطقهم ولا بالجامعات المركزية (بيروت).

---

[٢٢] بشور، منير: "التعليم العالي في لبنان في المسار التاريخي" ، في: **التعليم العالي في لبنان**، ١٩٩٧، المرجع المذكور، ١٥-٩٣.

وبما أن بيروت هي المدينة الأكبر، وهي موئل التعليم العالي تاريخيا وجغرافيا، فإن سكان بيروت فيها هم الأقل تعلقا بنوع معين من التعليم، وأن الوحدات القائمة في بيروت هي الأكثر مرونة في إستقبال أهل المناطق الأخرى. ونضيف هذه الفرضية كفرضية رابعة.

يسمح لنا التوزيع الجغرافي للسكان (وزارة الشؤون الإجتماعية، ١٩٩٦) بتقدير الفوارق الجغرافية في الفرص الدراسية الجامعية فيما لو قارناه بتوزيع طلابنا الجغرافي (مكان الإقامة الفعلية في الحالتين). فسكان بيروت وجبل لبنان الذين يشكلون نصف سكان لبنان يحتلون ثلثي المقاعد الدراسية في السنة الثالثة الجامعية (بيروت تربح ١٠ نقاط وجبل لبنان يربح ست نقاط)، مقابل ثلث المقاعد للمحافظات الأخرى (بخسارة ١٦ نقطة مئوية موزعة بالتساوي على المحافظات الثلاث) (أنظر جدول ٤). إن المقيم في بيروت وجبل لبنان لديه حظ مرة ونصف (تقريبا) في الوصول إلى السنة الثالثة الجامعية زيادة عن حظ المقيم في الشمال والجنوب والبقاع. وأكثر الأقضية ربحا هي المتن وكسروان في جبل لبنان. أما أكثر الأقضية خسارة فهي المنية وعكار في الشمال، وبعلبك والهرمل في البقاع، وصور والنبطية وبنت جبيل في الجنوب[٢٣].

هذا هو الوجه الأول للتفاوت الجغرافي للفرص الدراسية (اللامساواة في حظوظ المشاركة في التعليم العالي عموما)، أما الوجه الثاني فيتعلق بالوحدات الجامعية التي يرتادها الطلاب الملتحقون بالتعليم العالي (حظوظ المشاركة في الوحدات الجامعية المختلفة). وهذا الوجه له نفس قوة الوجه الأول، وهو الذي نعمل عليه في مختلف جوانب هذه الدراسة بسبب غياب المعطيات عن الجانب الأول بالنسبة لمجمل السكان أو

---

[٢٣] لا تقع هذه الأقضية على قدم المساواة في الخسارة. إحصائيا أقل الأقضية حظوة بالفرص الجامعية هي عكار (-٤,٧% من حصتها السكانية) يليها قضاء بعلبك فالمنية. وقد خطر في بالنا أن وضع أقضية النبطية وبنت جبيل قد يكون ناجما عن بنية سكانية مختلفة (إنخفاض نسبة الشباب مثلا، المرشحين لإرتياد الجامعة بسبب الظروف الأمنية) فاحتسبنا سكان الأقضية الذين هم في عمر ٢٠-٢٤، لكننا لم نجد فارقا يعتد به بين نسبة شباب هذه الأقضية (وكذلك مرجعيون وراشيا) إلى المجموع وبين نسبة سكان هذه المنطقة إلى المجموع. لذلك تعتبرخسائر هذه الأقضية صحيحة (١,٢%).

التعليم الإبتدائي مثلا، غياب يمنعنا من إقامة مقارنات مع المجتمع عموما. وتتفق الأدبيات العالمية على أن اللاتكافؤ أمام التعليم العالي يتخذ هذا الوجه (الثاني)، والذي يطلق عليه "الترحيل" أيضا، عندما نقارن بين المؤسسات "السهلة" والمؤسسات "الصعبة"[٢٤]، ونحن نضيف المؤسسات التي توجد "هنا" وتلك التي توجد "هناك". فالصعوبة، إذ تتعلق بنوعية الدراسة ودرجة إصطفائية المؤسسة، تتعلق أيضا بسهولة الوصول إليها من الناحية المادية الجغرافية، الناتجة عن الحواجز الجيوسياسية الفعلية أو الوهمية. ويدلنا اللاتكافؤ الجغرافي بالتالي على مقدار "الركون" الجغرافي مقابل الحركية الجغرافية، وعلى تحديد خطوط سير هذه الحركية.

لدينا نوعان من المعلومات عن الإنتماء الجغرافي: مكان الإقامة بحسب الهوية

جدول ٤: التوزع الجغرافي للطلاب مقارنة بالسكان (اللبنانيون فقط)

المحافظة	السكان (مكان الإقامة الحالية)[٢٥]		العينة		
	المجموع	٢٠-٢٤ سنة	(م. الإقامة الفعلية)	(٣) - (١)	٣ ÷ ٢
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
روت	١٢,٥٨	١٢,٦٥	٢٢,٥	+ ٩,٩٢	١,٧٧
بل لبنان	٣٧,١١	٣٧,٣٥	٤٣,٢	+ ٦,٠٩	١,١٥
شمال	٢١,٧٨	٢١,٢٤	١٥,٢	- ٦,٥٨	٠,٧٢
جنوب والنبطية	١٥,٥	١٥,٢٨	١٠,٤	- ٥,١	٠,٦٨
بقاع	١٣,٠٢	١٣,٥	٧,٩	- ٥,١٣	٠,٥٨
مجموع	٢٩٧٩٧٠٢	٢٩٠٥٥٧	٢٣١٨		
ير ذلك/غير محدد			١٠١/١٧		

[٢٤] Bourdieu, Pierre: "Cultural Reproduction and Social Reproduction", in: **Power and Ideology in Education**, edited by J. Karabel and A.H. Halsey, NewYork, Oxford University Press, 1977, 487-511.

[٢٥] وزارة الشؤون الإجتماعية: مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦.

ومكان الإقامة الفعلي. وبالنسبة لكل مكان لدينا معلومات عن البلدة والقضاء والمحافظة. لكننا سنقتصر في مراجعتنا هنا على المحافظة.

قلنا أعلاه إن المقيمين في بيروت وجبل لبنان معاً لديهم حظوظ تزيد مرة ونصف عن حظوظ المقيمين في المحافظات الثلاث الأبعد معاً في الوصول إلى السنة الثالثة الجامعية. وإذا أخذنا كل محافظة على حدة وقارناها بالأخرى، وانطلقنا من محافظة البقاع مثلاً نجد أن حظ المقيم في بيروت يزيد عن حظ المقيم في البقاع ثلاث مرات[٢٦] في الوصول إلى السنة الثالثة، وحظ المقيم في جبل لبنان يزيد عنه مرتين، فيما حظوظ أبناء الشمال والجنوب تزيد عنه بصورة طفيفة (٢٢%، أو ١٥%). هذا من حيث الوصول إلى السنة الثالثة، أما من حيث حظوظ الإلتحاق بهذا التعليم أو ذاك فإن ربع الطلاب المقيمين في البقاع يذهبون إلى القطاع الخاص (وكذلك في الجنوب والشمال) مقابل ثلثي الطلاب المقيمين في بيروت. بينما ينقسم المقيمون في جبل لبنان ما بين القطاعين (أنظر جدول ٥). هذا هو الوجه الثاني للتفاوت: ثمة حظوظ أعلى بكثير للمقيم في بيروت للإلتحاق بالقطاع الخاص، مما للمقيم في المحافظات الأبعد (تتراوح بين ٦ و ٨ مرات)[٢٧].

لكن إذا كان المقيمون في المحافظات الأبعد هم في الأغلب من أبناء هذه المحافظات، ويصح بالتالي أن نطبق كلامنا عن المقيمين على من هم من أبناء هذه المحافظات (الإقامة بحسب الهوية) فإن كلامنا عن المقيمين في بيروت وجبل لبنان لا يصح تطبيقه على أبناء هاتين المحافظتين آليا، لأن هاتين المحافظتين تضمان سكاناً من مناشيء جغرافية متنوعة، بسبب النزوح الذي يتجه من الأطراف إلى المركز. لذا سوف نميز الآن بين الإقامة والمنشأ الجغرافي (مكان الإقامة حسب الهوية، أنظر جدول ٥

---

[٢٦] إستنادا إلى العامود (٥) من الجدول ٤، وبعد قسمة ١,٧٧ على ٠,٥٨ (= ٣,٠٥) بالنسبة لبيروت والبقاع وهكذا دواليك بالنسبة للمحافظات الأخرى.

[٢٧] يشكل المقيمون في بيروت مثلا ١٢,٦% من السكان (عمر ٢٠-٢٤ سنة) والمقيمون في البقاع ١٣,٥% منهم، بينما يشكل أولئك ٣٢,١% من طلاب القطاع الخاص في العينة وأولاء ٤.٤% منهم، مما يجعل نسبة تمثيل المقيمين في بيروت في القطاع الخاص ٢,٥ مقابل ٠,٣٢ للمقيمين في البقاع (أي ٧,٨ مرات).

جدول ٥: توزع الطلاب الجامعيين بحسب الإنتماء الجغرافي

مكان الإقامة الفعلي:	بيروت	جبل لبنان	الشمال	الجنوب	البقاع	المجموع
ج. لبنانية	٣١,٦	٤٦,٢	٧٤,٤	٧٣,١	٧٣,٥	٥١,٩
ج. خاصة	٦٨,٤	٥٣,٨	٢٥,٦	٢٦,٩	٢٦,٥	٤٨,١
مجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
التعليم العالي	(٥٢٦)	(١٠٠٩)	(٣٥٦)	(٢٤٢)	(١٨٥)	(٢٣٣٥)

مكان الإقامة / الهوية:	بيروت	جبل لبنان	الشمال	الجنوب	البقاع	المجموع
ج. لبنانية	٢٩,٥	٤٥,١	٦٣,٩	٦٣,٩	٦١,٧	٥١,٦
ج. خاصة	٧٠,٥	٥٤,٩	٣٦,١	٣٦,١	٣٨,٣	٤٨,٤
مجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
التعليم العالي	(٤٠٣)	(٧٩٣)	(٤٤٦)	(٤٧٦)	(٢٦٦)	(٢٣٨٤)

مكان الإقامة الفعلي:			بيروت وجبل لبنان			
مكان الإقامة / الهوية:	بيروت	جبل لبنان	الشمال	الجنوب	البقاع	المجموع
ج. لبنانية	٢٩,٠	٤٤,٥	٢٨,٠	٥٦,٠	٣٨,٦	٤١,٠
ج. خاصة	٧١,٠	٥٥,٥	٧٢,٠	٤٤,٠	٦١,٤	٥٩,٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	(٣٧٢)	(٧٦٠)	(٩٣)	(٢١٦)	(٨٣)	(١٥٢٤)

مكان الإقامة الفعلي:			المحافظات الأبعد			
مكان الإقامة / الهوية:	بيروت	جبل لبنان	الشمال	الجنوب	البقاع	المجموع
ج. لبنانية	(٧١,٤)	(٨٢,٤)	٧٤,٦	٧٢,٦	٧٣,٤	٧٣,٩
ج. خاصة	(٢٨,٦)	(١٧,٦)	٢٥,٤	٢٧,٤	٢٦,٦	٢٦,١
	(١٠٠)	(١٠٠)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	(٧)	(١٧)	(٣٤٣)	(٢٤١)	(١٧٣)	(٧٨١)

أيضا). ما قلناه عن بيروت وجبل لبنان يظل صالحاً، أي ينطبق على أبناء المحافظتين إلى حد كبير. أما الفوارق الملحوظة فهي التي يحدثها النزوح. ذلك أن أبناء الشمال المقيمين في بيروت وجبل لبنان تنقلب اتجاهاتهم ويصبحون من طلاب التعليم الخاص بنسبة ٧٢% (بينما أبناء الشمال المقيمون في الشمال يلتحقون بنسبة ٧٥% بالجامعة اللبنانية). يحدث مثل هذا الانقلاب مع أبناء النازحين من البقاع وإن بنزعة أقل قوة (٦١,٤% يلتحقون بالقطاع الخاص). بينما يبقى أبناء الجنوب الأقل حظا في الإلتحاق بالقطاع الخاص حتى ولو نزحوا إلى بيروت (٤٤%)، علما بأن إلتحاقهم به في بيروت يزيد كثيراً عن إلتحاقهم به في الجنوب (٢٧,٤%). هذا هو الوجه الثالث للتفاوت، الذي يتضمن فضلاً عن الفوارق بين المناطق (بحسب الهوية) فوارق في أثر النزوح.

هذا التفاوت الأخير يدفعنا إلى استخراج الإستراتيجيات. لنبدأ بأبناء بيروت. صحيح أنهم يتجهون في أغلبهم إلى القطاع الخاص، لكن من يتجه منهم إلى الجامعة اللبنانية (٣١,٦%) يذهب معظمهم إلى الفرع الأول فيها (٢٠,٨%)، فيما الذاهبون إلى القطاع الخاص موزعون في عدة جامعات. ولا يجمع بين الظاهرتين إلا أن الغالبية العظمى نجدها في الوحدات التي تقع جغرافياً في بيروت (الأميركية، ١٣%، اليسوعية، ١١%، العربية، ١٣%، اللبنانية الأميركية - بيروت، ١٣%). وبالتالي فإن إستراتيجية أبناء بيروت تقوم على ركون جغرافي، وركون قطاعي (القطاع الخاص) وحركية بين الوحدات (في القطاع الخاص).

كذلك إستراتيجية أبناء جبل لبنان ركونية جغرافياً، لأن هذه المنطقة مركزية أيضاً. لكنها منفتحة قطاعياً، ومنفتحة بين الوحدات، فيما لا يتضارب مع الركون الجغرافي. فهم موزعون بين القطاعين، كما رأينا، وهم مركزون في اللبنانية - الفرع الثاني، وموزعون في القطاع الخاص، بين اليسوعية، والكسليك، واللويزة، واللبنانية الأميركية-جبيل، والحكمة وغيرها.

أما لدى أبناء الشمال فالنزعة الأقوى هي للركون المتعدد الإبعاد، جغرافياً وقطاعياً وداخل القطاع الذي اختاروه: ٤٩,٦% منهم مسجلون في اللبنانية - الفرع الثالث

(في الشمال). أما الباقي فمشتت في الجامعات الخاصة وفي اللبنانية – الفرع الثاني. وهؤلاء الأخيرون مقيمون في بيروت وجبل لبنان ولا شك. وهذه النزعة نفسها نجدها لدى أبناء البقاع وإن بدرجة أخف: ٣٧,٢% مسجلون في اللبنانية – الفرع الرابع (في البقاع). والفارق لا يتعلق بتشتت أكثر إتساعاً داخل القطاع الخاص، بل بوجود نسبة منهم في الجامعة اللبنانية – الفرع الأول (١٤,٧%، مقابل ٢,٠% لدى أبناء الشمال)، لأن النزوح عندهم أقوى نحو بيروت وجبل لبنان مما لدى أبناء الشمال. وبالإجمال فإن ركونهم الجغرافي أخف لكن ركونهم القطاعي (اللبنانية) مماثل لأهل الشمال.

أخيراً يبدو أبناء الجنوب الأكثر تحركاً جغرافياً، ف ٢٠,٦% فقط مسجلون في اللبنانية – الفرع الخامس(الجنوب) بينما ٣٤,٥% مسجلون في الفرع الأول في بيروت، لدرجة أن حصتهم في بيروت (٤٠% في الفرعين) هي أعلى بمرتين من حصة أبناء بيروت (٢٠,٨%). وبالتالي فهم من جهة منطوون قطاعياً (في اللبنانية) أكانوا في الجنوب أو بيروت، وهم من جهة أخرى متحركون من الجنوب نحو بيروت، وبين الفرعين الخامس والأول. لكن الملفت أن أبناء الجنوب الموزعين خارج النزعة هذه يزيدون في جامعتين إثنتين: الأميركية والعربية. حالهم في ذلك كحال أبناء بيروت في هاتين الجامعتين وفي اليسوعية واللبنانية الأميركية – بيروت، وكحال أبناء جبل لبنان في الكسليك واللويزة واللبنانية الأميركية – جبيل. أي أن سلوك أبناء الجنوب المتجهين إلى القطاع الخاص في بيروت، هو سلوك "بيروتي"، بقدر ما هو سلوك أهل بيروت "بيروتي"، وسلوك أبناء الجبل "جبلي"، مع حفظ المعاني.

خلاصة التفاوت في الحظوظ نعبر عنها بأربعة إستراتيجيات رئيسية على النحو الظاهر في الجدول (٦). وفي هذه الصورة نلمس أن أبناء المناطق الخمس لا يجتمع منهم سوى أبناء البقاع والشمال على إستراتيجية متقاربة. ونلمس أن الإستراتيجيات المعتمدة معظمها ركونية. فإذا احتسبنا مرات الركون، الواردة في الجدول، من جهة والحركية/التشتت من جهة أخرى، فإننا نحصل على ٧ مرات ركون مقابل ٥ مرات حركية/تشتت، بالنسبة للخانات التي يملؤها أبناء المناطق.

ماذا يبقى من الصورة ؟ إن الفرص الدراسية الجامعية محكومة بالركون، أكـــان ذلك على المستوى الجغرافي، أو القطاعي أو المؤسسي، أو هذه الأمور كلها معاً أحيانـــاً. بحيث يمكن أن يتنبأ المرء (بصورة إحتمالية ترجيحية) بالوحدة الجامعية التي يلتحق بـــها طالب يجيب عن سؤال: من أين أنت؟

وبالمثل يمكن التنبؤ بالتركيب الجغرافي لعدد من الوحدات الجامعيـــة، كاســتنتاج منطقي (كأن يقول المرء إن الوحدات البعيدة يغلب فيها أبناء المنطقـــة المقامـــة فيـــها) أو كمحصلة طبيعية لما عرضناه أعلاه (كأن يفترض المرء حضوراً قوياً لأبناء الجنوب فـــي فروع اللبنانية الأولى).

ليس خبراً القول إذن إن فروع الشمال والجنوب والبقاع في الجامعـــة اللبنانيـــة

جدول ٦: إستراتيجيات الإلتحاق الجامعي تبعاً لمكان الإقامة بحسب الهوية

ركون جغرافي – ركون في قطاع – ركون في وحدة (فرع)	أبناء الشمال والبقاع
ركون جغرافي – ركون في قطاع – حركية بين الوحدات	أبناء بيروت
ركون جغرافي – حركية قطاعية – ركونَ في وحدة	–
ركون جغرافي – حركية قطاعية – حركية بين الوحدات	أبناء جبل لبنان
حركية جغرافية – ركون في قطاع – ركون في وحدة	–
حركية جغرافية – ركون في قطاع – حركية بين الوحدات	أبناء الجنوب
حركية جغرافية – حركية قطاعية – ركون في وحدة	–
حركية جغرافية – حركية قطاعية – حركية بين الوحدات	–

يغلب فيها أبناء هذه المحافظات[28]. كما أنه يمكن التوقع بأن تكون الغلبة ، في الفرع الثـاني لأبناء جبل لبنان، وأن نجد الفرع الثاني نفسه موزعا بين أبناء بيروت وجبل لبنـــان، لأن محافظة جبل لبنان محاطة بسائر المحافظات، أو لأسباب أخرى تتعلق خصوصا بصـــورة هذه الفروع الأكاديمية. المهم أن الغلبة هنا هي بمقدار ٦٠,٥% فقـط. مـع الفـرع الأول تطير الغلبة وتصبح الجامعــة اللبنانية خليطـا فعليا ... لثلاث مناطق: أبناء بيروت، أبناء جبل لبنان، وأبناء الجنوب[29]. بينما يغيب أبناء المنطقتين اللتين قلنا إن أبناءهما يـتركزون في الفرعين التابعين لهما[30].

أما في الجامعات الخاصة فيمكن الكلام عن مجموعتين منها: مجموعة تقوم علــى الإختلاط الجغرافي القوي، ومجموعة تقوم على التجانس الجغرافي القوي. تضم مجموعـة الإختلاط القوي الجامعات التي لا يتجـاوز أبنـــاء منطقـــة معينـــة فيهـــا ال ٤٠% وهــي: الأميركية، العربية، والأوزاعي/المعهد والغلبة فيها لأبناء بـيروت. ولكـل منـها طبعا منطق معين في الإختلاط الجغرافي. أما مجموعة التجانس القـــوي فتضـم فـروع اللبنانية ٣و٤و٥. وما بين الطرفين تقع الجامعات التي يشكل فيها أبناء منطقة معينة نصـف الطلاب وأكثر وهي: اليسوعية، الكسليك، اللويزة، اللبنانية الأميركية - جبيـــل والحكمـة وغيرها، والغلبة فيها جميعا لأبناء جبل لبنان، وتضم أيضا اللبنانية الأميركيـــة - بـيروت والغلبة فيها لأبناء بيروت. (جدول ٧)

من الواضح أن الإختلاط الجغرافي يضعف كلما إتجهنا من بيروت إلى المنـــاطق الأبعد. طبعا هذا يشبه القول إن اللون الأسود يصبح فاتحا كلما قل فيه الســـواد. لا بـأس،

---

[28] يشكل الشماليون ٩٦,٥% من طلاب الفرع الثالث، والبقاعيون ٨٨,٤% من طلاب الفرع الرابـــع، والجنوبيـــون ٧٩,٧% من طلاب الفرع الخامس. وللتوضيح فإن فرع الجنوب مركزه صيدا، وصيدا أقرب إلى عدد من قرى جبـــل لبنان الجنوبي (الشوف مثلا) مما إلى مدينة مثل صور أو القرى الواقعة شرق هذه المدينة وجنوبها. صيـــدا تقـــع في أول الجنوب، بينما تقع زحلة في منتصف البقاع وطرابلس في "طرف" الشمال. وهذا يفسر الفروقات في نسب أبناء المنطقـة بين الفروع الثلاثة.

[29] ٢٠,١% هم من بيروت، ٢٩% من جبل لبنان، و ٣٩,٢% هم من الجنوب.

[30] ٩,٣% هم من البقاع، و ٢.٢% هم من الشمال.

لكن الفكرة تعني أن هناك تشابها فيما قد يبدو مختلفا، أو إختلافا فيما قد يبدو متشابها: فجامعة خاصة مثل الأميركية تشبه في درجة الإختلاط الجغرافي لطلابها، الجامعة العربية والأوزاعي/المعهد، والفرع الأول في اللبنانية. وجامعات خاصة مثل اللبنانية الأميركية - جبيل واللويزة والكسليك تبدو أقرب في تجانسها الجغرافي إلى فرع اللبنانية الثاني، باتجاه صورة فروع المناطق الأبعد. هل لهذه الملامح ظلال طوائف، أو شرائح إجتماعية؟ سؤالان جديان، سوف تكون لدينا الفرصة لتقديم مادة تسمح بالإجابة عنهما لاحقا.

جدول ٧: التجانس والإختلاط الجغرافي في الوحدات الجامعية

مكان الإقامة	تجانس جغرافي		إختلاط جغرافي	
بحسب الهوية	٨٠%+	٦٠-٧٩%	٤٠-٥٩%	٢٠-٣٩%
بيروت			ل.أ. بيروت	الأميركية العربية الأوزاعي/المعهد
جبل لبنان		لبنانية ٢	اليسوعية الكسليك اللويزة ل.أ. جبيل الحكمة/بل/ها اللبنانية الموحدة	
الشمال	لبنانية ٣			
الجنوب	لبنانية ٥			لبنانية ١
البقاع	لبنانية ٤			

ملاحظة: يقرأ الجدول على النحو التالي: أكثر من ٨٠% من الجامعة اللبنانية- الفرع الثالث هم من الشمال، أو ما بين ٢٠-٣٩% من طلاب الأميركية هم من بيروت، إلخ.

٣. غزو الإناث وصدّ العلوم والمؤسسات المرموقة

لقد كتب الكثير عن الفروق بين الجنسين في الحظوظ الدراسية، وما زال يكتب، وسيظل يُكتب، طالما استمر وجود الفروقات. كانت الأدبيات الأولى قد أثارت موضوع الفروقات بمجملها، وركّزت بصورة خاصة على البون القائم في إرتياد المدرسة الإبتدائية. وبعد تطبيق إلزامية التعليم والعمل على هدي مبادىء حقوق الإنسان في العديد من الدول إنتقل الإهتمام إلى اللاتكافؤ بين الجنسين في الوصول إلى التعليم العالي. ولما ضمرت الفروقات على هذا المستوى أيضاً إتجه الإهتمام، في مرحلة ثالثة، إلى حقل آخر، حقل الإختصاصات الجامعية وأنواع المؤسسات الجامعية (الصعبة والسهلة). ما زلنا تقريباً هنا مع بدء الانتقال إلى مرحلة رابعة تركّز من جهة على الدراسات ما بعد الجامعية، ومن جهة أخرى حول بعض الفروقات في الدراسات الجامعية، ما بين الفروع العلمية وغيرها.

يمكن عزو إقبال الإناث على التعليم، خلال القرن الحالي، إلى قطاع الخدمات أكثر مما إلى قطاع الصناعة[٣١]. فهذا الأخير فرض منطق الإستثمار الأفضل الذي يعني أجوراً أبخس للنساء ودوراً لهن في توليد العمال الأرخص وبالتالي عدم الحاجة إلى تعليمهن[٣٢]. بينما ولّد قطاع الخدمات مروحة من الفئات المهنية الجديدة التي لم يكن ممكناً إشباعها من قبل الرجال لا كميا ولا نوعياً (الملامح المهنية المطلوبة). ومن المتعارف عليه أن العلاقة بين الطرفين (الطلب الإقتصادي والعرض السكاني من الجنسين) ليست علاقة آلية، بين عرض وطلب إقتصادي فقط، بل يتوسطهما ما يسمى بالقيمة الإجتماعية للتعليم. وهذه القيمة تلخص الموقف الذي يتخذه الأهل والأفراد تجاه التعليم، سلباً أو إيجابا، والحوافز الرادعة أو الدافعة للإلتحاق أو المتابعة المدرسية. وقيمة التعليم الإجتماعية تغيرت مع التطورات الإقتصادية والقطاعية لكنها إستقلت عن هذه التطورات وصار لها كيان خاص، وأحدثت بدورها تغيرات في المجتمع. ويمكن القول إن قيمة

---

[٣١] Garnier. Maurice and Jerald Hage: "Class, Gender and School Expansion in France: A Four- Systems Comparison". *Sociology of Education*, Vol. 64 (October 1991). 229-250.

[٣٢] Boxer. Marilyn J.: "Practical Legislation and Home Industry". *Journal of Social History*, 12 (1986). 236-47.

التعليم هي أكثر القيم الإجتماعية في تاريخنا المعاصر التي إستقلت - نسبيا - عن الظروف الموضوعية، وأحدثت تغيرات في أوضاع الأفراد والجماعات والشرائح والدول. وهي في الوقت نفسه مشدودة إلى البنى الإجتماعية القائمة وتولّد "إستراتيجيات"، على حد تعبير بودون[٣٣]، متفاوتة بين الدول، والشرائح الإجتماعية والجماعات والأفراد... وبين الجنسين. ولا تسير بالضرورة تلك الجماعات والقوى في الخط نفسه، بسبب التفاوت فيما بينها. فالمجتمعات التي تعرف تفاوتات إجتماعية حادة، تختلف فيما بينها تبعاً لإستراتيجية الدولة. وإختلاف إستراتيجية الدولة بين مجتمع وآخر يؤدي إلى نتائج مختلفة. وهذا هو الفارق بين بلدين مثل فرنسا وأميركا مثلاً، حيث أدت الإستراتيجية التدخلية للدولة في فرنسا إلى تخفيف الفروقات بين الجنسين، بينما ظلت الفروقات بين الأعراق وبين الجنسين أقوى في أميركا حتى عهد قريب، وتصاحب ذلك مع تفاوت إجتماعي فيها أقل حدّة[٣٤]. كذلك من المعروف أن الطبقات الوسطى، التي تراهن أكثر من غيرها على الحركية الإجتماعية بواسطة التعليم، كانت السباقة إلى اعتناق فكرة المساواة بين الجنسين، كما كانت البروتستانتية في أوروبا وأميركا سباقة أيضاً إلى إعلاء قيمة التعليم الإجتماعية، إلخ. في دول العالم الثالث ثمة قوتان فاعلتان إضافيتان تلجمان تكافؤ الفرص بين الجنسين: نظام القيم الموروث، والطلب الخارجي (الإستثمارات) على الطاقة العاملة المحلية. وكلاهما يترك بصماته على الإستراتيجيات التعليمية لمختلف الجهات المعنية. فالنظام البطريركي يقوم على التمييز الحاد بين الجنسين في الأدوار الإجتماعية، وفي العلاقة بينهما، ولهذا التمييز ترجمة على صعيد إستراتيجية الأهل، وعلى صعيد صورة الذات لكل من الجنسين، فيما يتعلق بالتعليم، أكان من حيث السقف الأدنى أو الأعلى للدراسة أو من حيث نوع التعليم الذي يتفق مع الدور الجنسي. أما الإستثمارات الخارجية، فتفرض سوقاً لليد العاملة، تُستقطب فيها النساء باعتبارهن أدنى أجراً وأكثر طواعية من

---

٣٣ Boudon, Raymond: **Education, Opportunity and Social Inequality**. NewYork, John Wiley and Sons, 1974.

٣٤ Garnier and Hage: 1991, op. cit., 229-250.

الرجال[35] وينعكس الأثر المضاعف لهاتين القوتين في الكتب المدرسية المعتمدة[36]، حيث يتم تأهيل أبناء الجنسين على لعب الأدوار المطلوبة من كل منهما. ويمكن القول إن الدول الأكثر تبعية، والأقل إنصهارا بين الجماعات التي تكونها، والأدنى دخلاً، هي الدول التي حافظت أكثر من غيرها على أيديولوجيا "التوليد والإطعام" *breed and feed* حول المرأة، وتأخرت في سن القوانين التي تمنع التمييز ضد المرأة وكانت الأكثر بطئاً في إلتحاق الإناث بالتعليم العالي[37].

رغم ذلك ثمة إقبال متزايد على التعليم لدى الإناث، في العالم الثالث، يتجاوز الحدود التي تفسرّها التطورات الإقتصادية، ويتجاوز التطورات التي حدثت على مستوى الفئات الدنيا المستبعدة أيضاً من الفرص الدراسية الحالية. وكأن التعليم أحدث رغماً عنه، أي رغماً عن كتبه المنحازة للذكور، طلبا أنثويا عليه، حفزته المتعلمات الأوائل لدرجة يمكن معها القول إن أكثر القيم الإجتماعية المتعلقة بالتعليم إستقلالا عن الفروق الموضوعية هي القيم المتعلقة بتعليم المرأة، بغض النظر، مؤقتاً، عن الإستثمار الإقتصادي لهذا التعليم، وهذا جزء من الإستقلالية أيضاً. وقد بينت الدراسات أن التعبئة *mobilization* (التي قامت بها الحركات النسائية، مثلما قامت بها حركة السود في أميركا) أحدثت تغييراً جذرياً في الفرص الدراسية للإناث، أكثر بكثير مما أحدثته التعبئة حول الفئات الدنيا[38] التي قامت بها الحركات السياسية (ولا سيما الإشتراكية منها). إذ أدت التعبئة حول الإناث والسود إلى جعل هاتين الفئتين فئتين رسميتين معترفاً بهما إجتماعياً،

---

[35] Nash. J. and M. P. Fernandez-Kelly: **Women, Men and the International Division of Labor**, Albany, State University of NewYork Press, 1983.

[36] Chung. Ji-Sun: "Women's Unequal Access to Education in South Korea", *Comparative Education Review* (November 1994), 487-505

[37] Clark, Roger: "Multinational Corporate Investment and Women's Participation in Higher Education in Noncore Nations", *Sociology of Education*, Vol. 65 (January 1992), 37-47.

[38] Karen: 1991, op. cit., 208-237.

أدخلتا في التشريع والسياسات، وتحول الأمر أحياناً إلى "كوتا" [٣٩]. وهذا لم يحصل للفئـــات الإجتماعية الدنيا إلا في الدول الإشتراكية سابقاً. وبالنتيجة حصلت تغييرات دراماتيكية فـــي الستينات والسبعينات في أميركا في حظوظ الإناث الدراسية، في مختلـــف أنـــواع التعليـــم ومراحله، بما في ذلك الدراسات الجامعية[٤٠].

إن أية مقارنات إحصائية، في بعـــض الـــدول العربيـــة الصغـــرى والحضريـــة *urbanized* ، كلبنان والكويت والإمارات والبحرين، تظهر أن حصص الإناث فـــي التعليـــم العالي توازي، بل تكاد تزيد عن حصص الذكور[٤١] وليس هناك فروقات مهمة في المتابعـــة أيضاً في الدول المتقدمة[٤٢]. الفروقات تكمن في نوع التعليم العالي الذي يختاره الجنســـــان، مقارنة بين الإختصاصات أو بين المؤسسات الصعبة والمؤسسات السهلة، حيثما يوجد هـذا التمييز الأخير. ولم يظهر هذا الفارق إلى العيان، حيث هنـــــاك دراســـات وبـــاحثون، إلا مؤخراً، إبتداءً من الثمانينات. في هذه الفترة، يتفق المحللون (في أميركـــــا) علـــى عـــودة صناع القرار إلى إستراتيجية النوعية، كردة فعل على التوسع الكمي الذي عرفته الستينات

---

[٣٩] في السبعينات قامت مؤسسة جامعية مرموقة في أميركا بإجراء منافسات بين السود لاختيار ذوي القدرات العالية مع تقديم مساعدات مالية للفائزين منهم من أجل المتابعة الدراسية وكان للسلطات المحلية والفدرالية دور في زيادة حظـــوظ الإناث والسود، عن طريق الأموال المرصودة (المساعدات المالية خاصة) وعن طريقة أنظمة القبول. أنظر:

Stadtman, Verne A.: **Academic Adaptations: Higher Education Prepares for the 1980's and 1990's**, San Francisco, Jossey-Bass, 1980.

Weinberg, Meyer: **A Chance to Learn: A History of Race and Education in the United States**, Cambridge, Cambridge University Press, 1977.

[٤٠] Barber, A. Leslie: "U.S. Women in Science and Engineering 1960-1990, Progress toward Equity". *Journal of Higher Education*, Vol. 66, No. 2 (March/April 1995), 213-234.

[٤١] الأمين، عدنان: اللاتجانس الإجتماعي، سوسيولوجيا الفرص الدراسية في العالم العربي، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٣.

[٤٢] Carroll, C.Dennis: **College Persistence and Degree Attainment for 1980 High School Graduates: Hazards for Transfers, Stopouts, and Part-Times**, Report No. Cs-89-302, Washington DC, National Center for Education Statistics, 1989.

والسبعينات، وردة الفعل هذه، أو التعبئة المضادة[٤٣] *countermobilization* تشمل السود والإناث على السواء، فيما يبدو منحى الحركة النسائية وقد حول إتجاهه من الصعود إلى الإستقرار الأفقي. المهم أن المحللين، ولا سيما الباحثات من أعضاء الحركة النسائية، هم الذي يكشفون النقاب اليوم عن هذه الظاهرة ويدلون على مناطق الصد تجاه الإناث في التعليم العالي. فمن جهة يتبين أن نسبة الإناث اللواتي يتسجلن في مستوى الدراسات العليا والدكتوراه قليلة[٤٤] ومن جهة ثانية أن النساء أقل تمثيلاً في صفوف الهيئة التعليمية، ولا سيما بين صفوف من هم في "الملاك"، أو في رتبة أستاذ[٤٥] والفوارق في هاتين المساحتين كبيرة جداً في لبنان بسبب حداثة إلتحاق الإناث بالمهن التعليمية العالية[٤٦] . لكن المساحة الأكثر إثارة للتمحيص هي الإختصاصات العلمية.

يفسّر الطلاق النسبي بين الإناث والإختصاصات العلمية العليا وكأن الأمور تجري على الشكل التالي: لقد أحدثت الحركة النسائية، وما جرى تبنيه في الشرائع والدساتير والأنظمة، من حقوق (الديمقراطية، الإستحقاقية، المساواتية) صورة جديدة للمرأة عن نفسها، مخالفة للصورة القديمة (ربة منزل)، وباعتبارها مكافئة للرجل في إرتياد الميادين العلمية التي كانت حكراً عليه. وهذه الصورة "خارجية" إذا صحّ التعبير، أي مستدخلة من الوعي العام (المساواتية). وقد أقبلت الإناث على التعليم والحقول العلمية على أساس هذه الصورة. إلا أن التجربة اليومية في مقاربة المعرفة بالأساليب والمناهج المعتمدة يبدو كأنها كونت لدى الإناث صورة ثانية، "داخلية" إذا صحّ التعبير. وهي صورة

---

[٤٣] تعزى هذه الردة إلى أسباب إقتصادية على المستوى الوطن، بشكل رئيسي، وإلى الدعوات المتصاعدة لتحسين نوعية التعليم، لكن الملاحظ أن هذه الردة كانت أقوى أثرا على السود مما على الإناث (Karen: 1991, op.cit.,208-237) . عام ١٩٩٥ قرر مجلس الأوصياء *Board of Regents* في جامعة كاليفورنيا مثلا توقيف ما يسمى بالعمل الإيجابي *Affirmative Action* ، الذي بموجبه تحفظ للسود والإناث حصص معينة بين الطلاب والهيئة التعليمية، وتدعم زيادة إلتحاقهم (أنظر: Baker and Vélez: 1996, op.cit., 82-102).

[٤٤] Barber: 1995, op.cit., 213-234.

[٤٥] Delamont, Sara: **Knowledgeable Women: Structuralism and the Reproduction of Elites**, London and New York, Routledge, 1989.

[٤٦] نظام، جواد: "سمات الهيئة التعليمية"، في: **التعليم العالي في لبنان**، المرجع المذكور، ٤٢٧-٤٩٣.

مختلفة عن الصورة الخارجية. وخلاصة هذه الصورة الداخليـــة، أن المؤسســة العلميــة (والعمل العلمي) تقوم على قيم وتقاليد مرسّخة إجتماعيا للذكور: الإســـتقلالية، الصرامــة الشعورية، الموضوعية، التفكير العقلاني[٤٧]، إختلاف العائد من العمـــل بيـــن الجنســين[٤٨]، بحيث يمكن النظر إلى العلم وتقاليده، باعتباره هو أيضاً مســـألة ثقافيــة، وكأنــه ذكــري الطابع[٤٩] ، مثله مثل أي دور إجتماعي آخــر، طالمــا أن الأدوار الإجتماعيــة موصوفــة بحسب الجنس في الثقافات السائدة بما فيها الغربية[٥٠]. ومن هذه الزاوية يفهم كيــف أن أداء الإناث العلميات يصبح أفضل في الكليات الليبرالية *liberal arts college* ، حيث يتم التركيز على التعليم أكثر مما على البحث، في صفوف أصغر حجما، مــع فرص إتصـــال أقــوى بالهيئة التعليمية، وحيث يجري الإهتمام بصورة أكبــر بحاجات الطلاب[٥١]. وكذلك الحال

---

[٤٧] أنظر: Harding, S: **The Science Question in Feminism**, Ithaca, NY, Cornell University Press, 1986.
Hubbard, R.: "Should Professional Women Be Like Professional Men?", in: **Women in Scientific and Engineering Professions,** edited by V.Haas and C. Perruci, Ann Arbor, University of Michigan, 1984, 205-11.
Keller, E.: **Reflections on Gender and Science,** New Haven, Conn., Yale University Press, 1985.

[٤٨] بينت بعض الدراسات أن الإناث يركزن على عوائد العمل المتعلقة بالعطاء وبالعمل نفسه وعلى العائد الإجتمـــاعي، بينما يركز الرجال على العوائد الخارجية كممارسة السلطة والإستقلالية، وقضاء وقت الفراغ. كما تبدو النساء أكـــثر إهتماما بالإنخراط في العمل وحسن الأداء وبذل الجهد أنظر: Marini, M. et al: "Gender and Job Values", *Sociology of Education*, Vol. 69 (January 1996), 49-65.
وفي هذين السلوكين تختلط حداثة الإلتحاق بالمهنة - عندهن - بالطبيعة الثقافية لهن.

[٤٩] Barber: 1995, op. cit., 213-234.

[٥٠] أنظر: Fausto-Sterling, A.: **Myths of Gender**, NewYork, Basic Books, 1985.
Etzkowitz, H. et al: "Athena Unbound: Barriers to Women in Academic Science and Engineering", *Science and Public Policy*, 19 (1992).
Harding: 1986, op. cit.
Merchant, C.: **The Death of Nature: Women, Ecology and the Scientific Revolution**, San Francisco, Harper and Row, 1980.
Rosser, S.V.: **Female Friendly Science: Applying Women's Studies Methods and Theories to Attract Students**, NewYork, Pergamon Press, 1990. N

[٥١] أنظر: Keller: 1985, op.cit.
Carrier, S.C. and D.D.V. Atta: "Maintaining America's Scientific Productivity: The Necessity of Liberal Arts Colleges", *Yellow Springs*, Ohio, Oberlin College (March 1987).

في الكليات التي تضم إناثا فقط[٥٢]. وقد أظهرت الدراسات على كل حال أن تشجيع الأهل أبرز أثرا من مستواهم الإجتماعي (مهنة الأب مثلاً) على أدائهن العلمي، وكذلك تشجيع ومعونه أفراد الهيئة التعليمية.

هكذا تعود المسألة الثقافية – والقيم الإجتماعية للتعليم الخاصة بكل جنس لتطرح نفسها بقوة ولتكشف إستراتيجيات تعليمية مختلفة للجنسين ولو بدا أن الإستراتيجيتين تشابهتا إلى حد كبير ظاهراً، في الدول المتقدمة. وبالمثل فإن التساوي في الفرص الدراسية الجامعية في لبنان يكمن وراء الإختلاف في وجهة هذه الفرص. وهذا الإختلاف قوي في لبنان إبتداء بالدراسات الجامعية، وكأننا ما زلنا في "المرحلة الثالثة" حسب التصنيف الذي وضعناه في مقدمة هذا المقطع.

لقد توسعنا سابقا في موضوع التعليم العالي للذكور والإناث في كتاب "التعليم العالي في لبنان"، إستنادا إلى إحصاءات شاملة (جميع السنوات الدراسية والإختصاصات والجامعات والكليات والمعاهد المستقلة) عن العام ١٩٩٤/١٩٩٥[٥٣]. وقد توصلت الدراسة المذكورة إلى الخلاصة التالية نستعيدها حرفيا:

---

[٥٢] وجدت Tidball أن الإناث المتخرجات من كليات للبنات كان لديهن حظ مرتين أكثر في متابعة شهادة الدكتوراه أو الدخول إلى كليات الطب، بالمقارنة مع زميلاتهن اللواتي درسن في جامعات مختلطة. Tidball, M.E.: Women's Colleges and Women Achievers Revisited", *Sings: Journal of Women in" Culture and Society*, 5 (1980), 504-15.

Tidball. M.E.: "Baccalaureate Origins of Entrants into American Medical Schools", *Journal of Higher Education*, 56 (July-August 1985), 385-401.

وقد فسرت ميلر- برنار هذا الأمر ب: وجود معلمات إناث يتخذن كنماذج للإقتداء من قبل الطالبات، إتساع الفرص للمشاركة في الحياة الجامعية ولا سيما ممارسة القيادة، وجو المساندة العامة للطالبات، ولقضية المرأة بشكل عام:

Miller- Bernal, Leslie: "Single-Sex Versus Coeducational Environments: A Comparison of Women Student's Experiences at Four Colleges", *American Journal of Education*, 102 (1993), 23-54.

[٥٣] الأمين، عدنان، وتيريز الهاشم طربيه: "الطلاب والمتخرجون"، في: **التعليم العالي في لبنان**، ١٩٩٧، المرجع المذكور، ٤٩٥-٥٥٨.

" تتساوى حظوظ الإناث تقريبا مع حظوظ الذكور في التعليم العالي اليوم. وقد حدث تطور كبير منذ عشرين سنة (٢٧% عام ١٩٧٥/١٩٧٤) لكي نصل إلى هذه الوضعية اليوم. وأكبر مساهمة في ذلك تعود إلى الجامعة اللبنانية. لكن حاليا نجد نسبة تأنيث أعلى مما في الجامعة اللبنانية، أعلى من النصف، في جامعتي الروح القدس والقديس يوسف (٦٠% و ٥٩%). وكما أن هناك علاقة بين المؤسسات وتوزيع الطلاب بين الجنسين فإن مثل هذه العلاقة بين الجنسين وحقول الإختصاص قائمة، بل تصل إلى درجات عالية. ذلك أن هناك ستة حقول إختصاص تبلغ نسبة الإناث فيها فوق ال ٧٠%، وهي العلوم التربوية فالعلوم الصحية فالعلوم الإجتماعية فاللغات وآدابها فالإعلام والتوثيق فالفنون. بل أن بعض الإختصاصات (التفصيلية) تبلغ فيها نسبة الإناث ٩٠%، فيما الذكور لا يشكلون مثل هذه الغالبية إلا في هندسة الميكانيك والري".

" تبدو الإناث أفضل أداء من الذكور، إستنادا إلى مبينين إثنين: فنسبة الترفع من السنة الأولى إلى السنة الثانية أعلى بعشر نقاط من نسبة الترفع عند الذكور، فيما نسبة المتخرجات إلى المسجلات في السنة الأولى هي أيضا أعلى من نسبة المتخرجين إلى المسجلين في السنة الأولى (٣٦,٩% مقابل ٢٢,٨%)" [٥٤] .

إذن ثمة فروقات بين الجنسين في إرتياد الوحدات الجامعية وفي حقول الإختصاص، والأبرز هو أن الإناث موجودات في كل الإختصاصات بحيث يصعب القول إن هناك إختصاصات ذكرية بقوة (٩٠% وما فوق) بقدر ما يسهل القول بأن هناك إختصاصات أنثوية بقوة. كما يمكن القول عند مراجعة الكتاب المذكور[٥٥] إن الإختصاصات التي تتجاوز فيها حصة الذكور ٧٥% من الطلاب هي جميعا إختصاصات علمية وهندسية، فضلا عن الدراسات المسيحية، وأن حصتهم تتراوح بين ٦٠و٧٥% في إختصاصات معظمها علمية - هندسية - طبية، بالإضافة إلى الدراسات الإسلامية والحقوق والعلوم السياسية. وهذا يبين بوضوح أننا في لبنان ما زلنا في "المرحلة الثالثة"

---

[٥٤] المرجع نفسه، ص ٥٥٦-٥٥٧

[٥٥] المرجع نفسه، ص ٥٤٤.

في تطور الفرص الدراسية للإناث (الفروقات في الإختصاصات على مستوى الدراسات الجامعية). كذلك تخبرنا دراسة التعليم العالي أن هناك فروقات في الأداء بين الجنسين. فهل تخبرنا دراسة بالعينة اليوم أكثر مما أخبرتنا إياه دراسة إحصائية شاملة، ولو بعد ثلاث سنوات؟ وهل يكون الخبر مفيدا إذا ما علمنا أن الإختصاصات بذاتها ليست متمثلة في عينتنا بل في مجموعات منها (حقول وميادين)؟

جدول ٨: توزع الطلاب بحسب الجنس والقطاع الجامعي، والإقامة بحسب الهوية

	بيروت	جبل لبنان	الشمال	الجنوب	البقاع	المجموع
ج. لبنانية* **						
ذكور	٣٥,٠	٣٥,١	٣٨,٢	٤٠,١	٣٦,٨	٣٧,٣
إناث	٦٥,٠	٦٤,٩	٦١,٨	٥٩,٩	٦٣,٢	٦٢,٧
المجموع	(١١٧)	(٣٥٦)	(٢٨٥)	(٣٠٢)	(١٦٣)	(١٢٢٣)
ج. خاصة*						
ذكور	٤٢,٢	٥٤,٦	٥١,٣	٦٠,٥	٦٣,٧	٥٢,٨
إناث	٥٧,٨	٤٥,٤	٤٨,٨	٣٩,٥	٣٦,٣	٤٧,٢
المجموع	(٢٨٢)	(٤٣٢)	(١٦٠)	(١٧٢)	(١٠٢)	(١١٤٨)
مجموع القطاعين***						
ذكور	٤٠,١	٤٥,٨	٤٢,٩	٤٧,٥	٤٧,٢	٤٤,٨
إناث	٥٩,٩	٥٤,٢	٥٧,١	٥٢,٥	٥٢,٨	٥٥,٢
المجموع	(٣٩٩)	(٧٨٨)	(٤٤٥)	(٤٧٤)	(٢٦٥)	(٢٣٧١)

* قيمة كا ٢ دالة إحصائيا: P= .00017

*** قيمة كا ٢ غير دالة إحصائيا

إن الميزة الوحيدة لما نحلله اليوم بالمقارنة مع دراسة ١٩٩٧ بالنسبة لموضوع الجنس أن الجمهور الذي نتكلم عنه لدينا معلومات متنوعة عنه لم نكن نمتلكها في الدراسة السابقة. وهذا ما يجلب إهتمامنا، إذا ما كان قصدنا الكشف عن الجوانب المجهولة وليس الكشف عن الجوانب المعلومة في الظاهرة التي ندرسها.

لنتأمل أولا في السمات التي تكون ما سميناه بالطالب التقليدي – غير التقليدي. الإناث أصغر سنا من الذكور[٥٦]، لكن المتزوجات أكثر بشكل طفيف من المتزوجين[٥٧]، أما من حيث ممارسة الطالب لعمل أو لمهنة فالفروقات تصبح معدومة. والحصيلة أن حصة "الطالب التقليدي" هي أعلى بقليل عند الإناث مما عند الذكور[٥٨]. وليس هناك فارق بين الإناث والذكور من الناحية الجغرافية.

أما من حيث ميدان الإختصاص والوحدة الجامعية، فالنتائج تظهر ما يتسق مع ما سبق واستخرجناه في دراسة ١٩٩٧، ولو أن العينة هنا من السنة الثالثة الجامعية، أي سقط منها أولئك الذين "يقيمون" في السنة الأولى. الطالبات أكثر بمرتين إلى ثلاث مرات في ميداني "آداب – تربية – دين" و "علوم إجتماعية وسياسية"، وأكثر بقليل في ميدان "العلوم الصحية والطبية والزراعية"، بينما الذكور يزيدون في الميادين الثلاثة الأخرى. والطالبات أكثر ب ١٦ نقطة مئوية في الجامعة اللبنانية من الطلاب، ولا سيما في الفروع الأولى والثالثة والرابعة والخامسة، ومن بين الجامعات الخاصة لهن الزيادة في اليسوعية[٥٩]. لكن إذا أدخلنا الجنس والجغرافيا والقطاع الجامعي معا بعين الإعتبار (جدول ٨)، نجد أن طلاب الجامعة اللبنانية هم في أكثريتهم (حوالي الثلثين) إناث مهما تغير المنشأ الجغرافي لأهلهم، بينما يختلف سلوك أبناء المناطق عند إرسال أولادهم إلى القطاع

---

[٥٦] ٣٧,٢% منهم مقابل ٢٥,٩% منهن، في عمر ٢٣+ (قيمة كا ٢ دالة إحصائيا)

[٥٧] بفارق ٣ نقاط مئوية (قيمة كا٢ دالة إحصائيا)

[٥٨] ٦١% منهن مقابل ٥٥,٩ منهم، لكن حصة الطالب "غير التقليدي" متساوية تقريبا بين الجنسين (١٠,٥% بينهن، ١١,٥% بينهم)، أما قيمة كا ٢ فهي دالة إحصائيا.

[٥٩] بالنسبة للقطاع أو بالنسبة للوحدة الجامعية قيمة كا ٢ دالة إحصائيا، P= .00000

الخاص حيث تصبح الأكثرية ذكرية (لتصل إلى حوالي الثلثين لــدى أبنـــاء البقاع). لكـــن سكان المناطق الأبعد عن بيروت أكثر تقليدية في سلوكهم التمييزي بين أولادهم الذكـــــور والإناث، فيقبلون تحمل الأعباء الإقتصادية لإرسال أبنائهم الذكور إلـــى القطـــاع الخـــاص أكثر مما يقبلون ذلك بالنسبة لبناتهم.

الفصل الثاني

الترحيل الإجتماعي

نود في هذا الفصل أن نجيب عن سؤالين: الأول يتعلق بالمشاركة الإجتماعية في التعليم العالي، وتالياً بالتركيب الإجتماعي للجمهور الجامعي، والثاني يتعلق بالفروقات في هذه المشاركة بين وحدات التعليم العالي (مؤسسات وفروعاً) وتالياً بالفروقات في التركيب الإجتماعي لهذه الوحدات.

نقصد بالمشاركة الإجتماعية *social participation* الحجم الذي تحظى به كل طبقة أو كل شريحة إجتماعية في لبنان من المقاعد الجامعية المتاحة وهذا القصد يثير بداية أربع مشكلات.

فمن المجازفة ربما إستخدام مفهوم "طبقة إجتماعية"، في دراسة أمبريقية كدراستنا، نظراً للطابع المجرد لهذا المفهوم، والمعنى المركب الذي يحمله[1]، والجدل السياسي والأكاديمي الذي يدور حوله[2]. ونظراً لغياب القاعدة المعرفية (المفهومية والمعلوماتية) اللازمة لمثل هذا الإستخدام في لبنان[3] . علما بأننا لا نذهب هنا مذهب السوسيولوجيين الراديكاليين، ولا سيما الماركسيين الذين يتجاوزون معنى التراتبية للطبقات نحو معنى علاقات السلطة والصراع.

---

[1] فهو يحمل عدة أبعاد في الوقت نفسه: بُعد الوعي (الطبقي) و التقاليد الخاصة بكل طبقة، وبُعد المكانة(الموقع في السلم الإجتماعي)، وبُعد السلطة (السيطرة والخضوع والرفض إلخ). أنظر:

Merlié, Dominique et Jean Prévot: **La Mobilité sociale,** Paris, la Découverte, 1991.

[2] بعض الدول تنفي وجود طبقات إجتماعية فيها، وعلماء الإجتماع المحافظون لا يوافقون الراديكاليين ولا البنيويين المتأثرين ضمناً بماركس (أب المفهوم) على المضمون الذي يعطى له.

[3] ثمة كتاب واحد جعل من هذا الموضوع موضوعه هو كتاب "الطبقات الإجتماعية في لبنان"

Dubar, Claude et Salim Nasr: **Les Classes sociales au Liban**, Paris, Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1978.

وقد صدر هذا الكتاب في النصف الثاني من السبعينات، بناء على إستقصاء أجري قبل ١٩٧٥. وهو يشير بقوة إلى التزاوج في مفهوم الطبقة الإجتماعية بين المراتب الإجتماعية والتقسيم الأفقي (الطوائف).

في فرنسا يشيع إستعمال مصطلح الفئات الإجتماعية – المهنية *catégories socio–professionnelles* (C.S.P.) ، وفي أميركا يستعمل مصطلح المكانة الإجتماعية الإقتصادية *Socio-Economic Status (SES)* ، كبدائل أميريقية على مفهوم الطبقة الإجتماعية. فتكون العناوين (عناوين المقالات والكتب) حول المفهوم ويكون القياس والبينات *preuves* حول المصطلح. وبالمثل تختلف التعابير عندما يتكلمون عن الطلاب إجتماعيا: الخلفية الإجتماعية *social background* (حسب الأميركيين)، والمنشأ الإجتماعي *origine sociale* (حسب الفرنسيين).

رغم تعدد التعابير، وبغض النظر عن دلالاتها النظرية، فإن مصطلح الخلفية (أو المنشأ) يحمل ثلاثة أبعاد، الأمر الذي يجعل التعابير البديلة عنه (الفئات، والمكانة) غير مستنفدة له، لأنها تركز أحيانا على بعد واحد من الثلاثة، وهذه الأبعاد هي: البعد الإقتصادي (الدخل، الموارد)، البعد الثقافي (المستوى التعليمي للأبوين)، والبعد المهني (عمل الأب، مهنة الأب، أو الأبوين) الذي يجمع البعدين السابقين، وإن يكن على حساب كل منهما. وبهذا المعنى فإن المصطلح الفرنسي (الفئة الإجتماعية المهنية) هو عموما أقرب إلى إعتماد البعد الثالث، فيما المصطلح الأميركي أقرب إلى إعتماد البعد الأول (الإقتصادي). وما يهمنا أن تلك الأبعاد الثلاثة يمكن إعتبارها منفصلة أو مجتمعة مكونات للخلفية الإجتماعية أو للمكانة الطبقية لا يصح تجاهل أي منها.

النقطة الثانية التي يثيرها السؤالان المطروحان في البداية تتعلق بالمبينات Indicators التي يمكن إعتمادها للدلالة على التكافؤ أو اللاتكافؤ الإجتماعي للفرص الجامعية في لبنان. ذلك أنه يستدل عادة على التكافؤ أو اللاتكافؤ عن طريق الفرق الإجتماعي في المستوى الدراسي المبلوغ *educational attainment*. وهذا يتطلب معرفة التركيب الإجتماعي للسكان، لمعرفة حصة كل فئة إجتماعية من المقاعد الدراسية المتاحة، أو معرفة حجم نسبة المشاركة. أو يتطلب معرفة المشاركة الإجتماعية على مستوى

المرحلة الإبتدائية مثلا ومقارنتها بما هو قائم في التعليم العالي. وكلاهما مفتقد عندنا[4]. وبما أن المستوى الدراسي المبلوغ محدد مسبقا هنا، فإن الحيز الوحيد الذي يسمح بالمقارنة هو الفروق بين الوحدات (المؤسسات، الفروع) الجامعية. وموضوع الفروقات هذا أصبح يكتسب المزيد من الإهتمام عالميا، لا سيما في الدول التي وسعت إلى حد كبير فرص الإلتحاق الجامعي (المستوى الجامعي المبلوغ). وهناك توافق على إستخدام تعابير مؤسسات مرموقة أو مؤسسات الصفوة - *top ranked, prestigious, elite, upper tier institutions or universities,* أو القطاعات الممولة بصورة أفضل *resource - rich institutions, better-funded sectors* وهي المؤسسات الأشد إصطفاء، مقابل المؤسسات الأقل إصطفاء التي كأنها تقع في أدنى ما يشبه السلم. والدراسات الأميركية التي تقارن بين كليات المجتمع *community colleges* (أو مؤسسات السنتين الجامعتين) وكليات الصفوة (أو كليات الأربع سنوات) تقع في هذا الباب. كذلك الكليات "الصعبة" والكليات "السهلة" في فرنسا، وهي سهلة أو صعبة بالنسبة للطلاب حملة الرساميل الإجتماعية – الإقتصادية الأدنى.

وخلاصة الأدبيات العالمية حول الموضوع أن هناك لا تكافؤا إجتماعيا للفرص الدراسية. وهذا يصدق على البلدان المتقدمة كما يصدق على الدول النامية. صحيح أن التوسع الجامعي عن طريق الجامعات الجماهيرية *universités des masses* خفف من هذا التفاوت في العديد من البلدان[5] لكنه، أي التفاوت، ظل رغم جهود التوسع، قائما، ويبرز ليس في الإلتحاق فقط (مقارنة بين التعليم الإبتدائي أو الإلزامي من جهة والتعليم العالي من جهة أخرى) بل بالفروقات ما بين مسارات التعليم العالي (المؤسسات)، فيما سماه

---

[4] ثمة مبينات أخرى للتكافؤ الإجتماعي للفرص الدراسية ولكنها لا تعنينا هنا: حظوظ النجاح المدرسي (في الإبتدائي)، حظوظ الإلتحاق المدرسي الابتدائي حسب نوع التعلم، حظوظ الوصول إلى التعليم الثانوي، حظوظ الإلتحاق بالتعليم الثانوي العام بالمقارنة مع التعليم الثانوي المهني والتقني، وذلك تبعا للمنشأ الإجتماعي في كل مرة.

[5] Peng, S.S.: "Trends in the Entry to Higher Education: 1961-1972", *Eductional Researcher* (1977), 15-19.
Karen:1991, op.cit., 208-237.

بورديو يوما بالترحيل *relégation* . والترحيل هو ما يعنينا هنا، لأنه شـــكل مـــن أشـــكال الإصطفاء، الذي بموجبه تصطفي المؤسسات المرموقة عددا محدودا من الطلاب والبـــاقي "ترحله" إلى الكليات أو المؤسسات الأقل إصطفائية. فتكـــون مؤسســـات التعليـــم العـــالي مصطفة أفقيا، على المستوى نفسه (ما بعد الثانوي)، ولكنها مرتبة ضمنا عاموديـــا: تقـــع المؤسسات المرموقة، والشديدة الإصطفاء في المرتبة العليا، والمؤسسات السهلة المفتوحـــة للجميع في الأدراج الدنيا، كما هو الحال في أميركا ما بين جامعات الأربع سنوات التـــي لا يرتادها إلا نخبة النخبة، وكليات المجتمع ذات نظام السنتين، أو في فرنسا بيـــن المـــدارس العليا الشديدة الإصطفاء ودبلوم الدراسات الجامعية العامة DEUG في "الجامعـــة". وهـــذه التراتبية الجامعية وثيقة الصلة بالتراتبية الإجتماعية، كما أن حظوظ الفئـــات الدنيـــا تقـــل ثماني مرات عن حظوظ الفئات العليا في إرتياد المؤسسات المرموقـــة فـــي أميركـــا[٦]، أو ١,٢٦ مرة في إرتياد المؤسسات ذات الأربع سنوات[٧]. لذلك إستنتج البعـــض أن جامعـــات النخبة هذه تعيد إنتاج نفسها، تعمل في حلقة مقفلة، إذ تصطفي أبناء الفئـــات العليـــا لكـــي تذهب بهم نحو المكانات العليا[٨]، فيما الفئات الدنيا، التي إنضمـــت حديثـــا إلـــى المقـــاعد الدراسية تتركز في الأدراج الدنيا *lowest tier* من التعليم العالي[٩].

النقطة الثالثة تتعلق بالإستحقاقية. صحيح أن الإصطفاء الجامعي هو في ظـــاهره إستحقاقي، إلا أن تحليل المعطيات الإجتماعية المجمعة عن المصطفين المرحليـــن، وبعـــد تحييد عامل القدرة الأكاديمية، يظهر أن التفاوت الإجتماعي يبقى الحاجز الأكـــبر أهميـــة

---

٦ Karabel, Jerome and Alexander W. Astin: "Social Class, Academic Ability, and College Quality", *Social Forces*, 53 (1975), 381-98.

٧ Alexander, Karl L. et al: "Social Background and Academic Determinants of Two - Year Versus Four-Year College Attendance: Evidence from Two Cohorts a Decade Apart", *American Journal of Education*, 96 (1987), 56-80. (a).

٨ Karen: 1991, op. cit., 208-237.

Zweigenhaft, L.Richard : "Prep School and Public School, Graduates of Harvard", *Journal of Higher Education*, Vol. 64, No.2 (March-April 1993), 210-225.

٩ Karen: 1991, Ibid.

أمام الإستحقاقية[10] وأن الإصطفاء المبني على الإنغلاق والموارد المالية[11]، يعيـــد ترتيـــب الأمور، وكأن التراتبية المتزايدة[12] هي آلية إجتماعية لإستيعاب المد الشعبي المتزايد نحـــو الجامعة. أي أن حيل الأنظمة القائمة تتغير لكن المزيّة *advantage* والحرمان *disadvantage* يتراكمان مع الزمن[13] ويبقى المبدأ نفسه قائما: من معه يعطى ويـــزاد *advantage begets advantages*[14]. وإذا أخذنا العاملين الأولين معا (الخلفية الإجتماعية، والقدرة الأكاديميـــــة) يتبيّن أن الأقل قدرة أكاديميا يكون تأثير خلفيتهم الإجتماعيـــة علـــى توجهاتـــهم الجامعيـــة (المؤسسة المرتادة) أكثر أهمية مما لدى الأعلى قدرة أكاديميا. أمـــا إذا أخذنـــا العوامـــل النفس إجتماعية فنراها أبرز أثرا على السود والإناث[15] مما على أبناء الفئات الدنيا، بســبب التعبئة (وجودها أو غيابها) التي تكلمنا عنها. وإذا أخذنا سمات الطـــالب (تقليـــدي-غـــير تقليدي) فإننا نجد التصاقا أكبر بين الطالب التقليدي والإنتماء إلى الفئـــــات العليـــا، وبيـــن

---

[10] Hearn, James C.: "Academic and Nonacademic Influences on the College Destinations of 1980 High School Graduates", *Sociology of Education*, Vol. 64 (July 1991), 158-171.

[11] المرجع نفسه.

[12] أنظر أيضا: Karabel and Astin: 1975, Ibid.

Anderson, C. Arnold et al: **Where Colleges Are and Who Attends**, NewYork, McGraw-Hill, 1972.

[13] Merton, R.K.: "The Matthew Effect in Science: The Reward and Communications Systems of Science", *Science*, 199 (1968), 55-63.

[14] Trow, Martin: "The Analysis of Status", in: **Perspectives on Higher Education: Eight Disciplinary and Comparative Views**, edited by B.R. Clark, Berkeley and Los Angeles, University of California Press, 1984.

أنظر أيضا حول الفروقات الإجتماعية بين أصناف التعليم العالي:

Hearn, James C.: "Pathways to Attendance at Elite Colleges", in: **The High Status Track: Studies of Elite Schools and Stratification**, edited by Paul W. Kingston and Lionel S. Lewis, Albany, State of University of NewYork Press, 1990.

McPherson, Michael S.: "The Demand for Higher Education", in: **Public Policy and Private Higher Education**, edited by D.W. Breneman and C.E. Finn, Washington, DC, Brookings, 1978.

[15] Portes, Alejandro and Kenneth L. Wilson: "Black-White Differences in Educational Attainment", *American Sociological Review*, 41 (1976), 414-31.

الطالب غير التقليدي والفئات الدنيا[16]. أخيرا تتأثر المتابعة الدراسية (إنهاء الجامعة) بوضوح بالمنشأ الإجتماعي[17].

النقطة الرابعة تتعلق بالرأسمال الثقافي. ذلك أن الإحالة إلى المستوى التعليمي للأبوين أصبحت أكثر وتيرة في هذه الأدبيات. وجرى تبني مفهوم الرأسمال الثقافي الذي أطلقه بورديو في فرنسا في تفسير التفاوت. وتحول هذا المفهوم مع الباحثين الأميركيين إلى معادلات صالحة للقياس، مثل المستوى التعليمي للأبوين من جهة، والعادات الثقافية من جهة ثانية. وقد ركز عدد من الباحثين إهتمامهم على هذا الأمر تحديداً وبيّنوا أن الرأسمال الثقافي يبدو أقوى من غيره من العناصر (في الخلفية الإجتماعية) في تفسير التفاوت في الفرص الدراسية الجامعية[18]. والأكثر أهمية في هذا الموضوع أمران: ١) إن متابعة التعليم العالي بالنسبة للفئات الدنيا تشكل نوعا من محاولة الحصول على رأسمال ثقافي إضافي مفتقد[19]، بحيث يعد الحصول على الشهادة هو القصد، وتكون الشهادة وسيلة للصعود الإجتماعي، وهذه المراهنة تستوجب مزيداً من بذل الجهد، وإرتفاعا في الأداء الجامعي. ٢) وإن تزويد المزيد من أبناء الفئات الدنيا برأسمال ثقافي إضافي يعوّض الحرمان الأولي، ولو نسبيا، ويسمح بحركة إجتماعية نسبية[20]، وهو المحك الجوهري في فعالية المؤسسة التعليمية إجتماعيا، بالمقارنة مع المؤسسات التي تجعل من نفسها مركزا لإعادة إنتاج التفاوت الإجتماعي.

ماذا حول الدول الأخرى في هذا الموضوع؟ هنا تصبح الدراسات شحيحة. لكن يمكن القول بأن هناك فروقات إجتماعية أقوى في هذه البلدان، بما في ذلك اليابان أو

---

[16] Baker and Vélez : 1996, op. cit.

[17] والفارق يتراوح بين ٤٠% للفئات الدنيا و ٨٠% للفئات العليا. أنظر: Carroll: 1989, op. cit.

[18] Kalmijn, Matthijs and Gerbert KraayKamp: "Race, Cultural Capital, and Schooling: An Analysis of Trends in the United States", *Sociology of Education*, Vol. 69 (January 1996), 22-34.

[19] Zweigenhaft: 1993, op. cit., 210-225.

[20] Driessen, Geert, and Paul Jungbluth : **Educational Opportunities: Tackling Ethnic, Class and Gender Inequality Through Research**, NewYork, Waxmann Munster, 1994.

كوريا[٢١]، بسبب حداثة التعليم في الدول النامية حيث المجتمع غير متجانس مع إستبقاء البنى التقليدية والأمية إلى جانب القطاع الحديث[٢٢]. هذا من جهة، ومن جهة ثانية يمكن القول إن فعالية المدرسة تصبح أكبر للأسباب نفسها[٢٣] وإن بدا ذلك على شيء من المفارقة. ذلك أن المؤسسة التعليمية عندما تعمل في البلدان النامية، إنما تنقل جمهورها (الآتي من مساحات إجتماعية بعيدة عن الثقافة الحديثة) مسافات أطول وإن كان هذا الجمهور أقل حجما. هذا الإدعاء يجب أن يؤخذ رغم ذلك بشيء من الحذر، بسبب ندرة البحوث حول موضوع التفاوت الإجتماعي للفرص الدراسية في هذه البلدان، ولأن الترحيل بين المؤسسات الجامعية الصعبة والمؤسسات السهلة لا يتم بين المؤسسات القائمة محليا فقط، بل أيضا بينها وبين المؤسسات القائمة خارج البلد. وهذا الأمر مهم جدا إذا عرفنا أن الطلاب الذين يدرسون في الخارج يشكلون ٩% من الطلاب المقيمين في الدول النامية بينما هم يشكلون أقل من ١% في الدول المتقدمة كأميركا وفرنسا[٢٤].

أما في لبنان فلا نعرف إلا دراستين قديمتين تطرقتا إلى البعد الإجتماعي - الإقتصادي للفرص الدراسية الجامعية. واحدة موضوعها طلاب الجامعة اللبنانية[٢٥]، والثانية موضوعها التعدد المدرسي[٢٦]. لكن القارىء يكتشف أن الدراستين ما هما إلا

---

٢١ Ishida, Hiroshi: **Social Mobility in Contemporary Japan**, Stanford, CA, Stanford University Press, 1993.
Chung: 1994, op. cit., 487-505.

٢٢ الأمين: ١٩٩٣، المرجع المذكور.

٢٣ Loxley, W.A. and S.P. Heyneman: "The Distribution of Primary School Quality Within High-and Low-Income Countries", *Comparative Education Review*, 27, 1, 108-118.

٢٤ Grisay, A. and L. Mahlck: **The Quality of Education in Developing Countries: A Review of Some Research Studies and Policy Documents**, Paris, Unesco, 1991.

٢٥ البستاني، هند وج.ب فالان: **طلاب الجامعة اللبنانية، إحصاء ومميزات**، الجامعة اللبنانية، منشورات مركز الأبحاث، ١٩٦٨.

٢٦ Valin, J.P.: **La Pluralisme socio-scolaire au Liban**, Beyrouth, Dar- El Machreq Editeurs, 1969.

دراسة واحدة، رغم الإستقلال التام لأهداف الدراسة في كل منهما[٢٧]، ويكتشف أن النسب التي وردت في دراسة فالان غير قابلة للتعميم[٢٨]. أما بحسب نتائج البستاني وفالان فإن ١٩,٧% من الطلاب كانوا من الفئات العليا، و٦٥,٣% من الفئات الوسطى-العليا، و١٤,٩% من الفئات الدنيا[٢٩].

هكذا إذن ننطلق من معطيات سابقة شحيحة حول السمات الإجتماعية للطلاب الجامعيين، ومن المؤسف كثرة الكلام في لبنان عن الشأن الإجتماعي - الإقتصادي وقلة المعلومات حوله فيما يخص الطلاب. وبالتالي يكون ما نقدمه اليوم هو الأول في تاريخ

---

[٢٧] من علامات التماثل أن حجم العينة هو ٨٩٦ عند فالان و ٩٨٣ عند البستاني وفالان، وأن عدد طلاب كلية التربية في العينة هو نفسه (٣٠٢). وعند وصف كيفية تمرير الإستمارة قيل عند فالان "وزعت الإستمارات في الصفوف، خلال أو بعد الدرس، وهذه الطريقة إعتبرت الوحيدة القمينة برفع "درجة الواقعية" للإستقصاء إلى الحد الأقصى" (ص٣٢) والنص نفسه نجده عند البستاني وفالان (ص٥٥-٥٦). وحول تمرير الإستمارة قيل في كتاب فالان: "وزعت الإستمارات بين تشرين الثاني ١٩٦٦ ونيسان ١٩٦٧، مع توقف خلال شهر رمضان" (ص٣٣)، وقيلت الجملة نفسها في كتاب البستاني وفالان (ص٥٦). أما إختلاف الهم البحثي فيبدو من عنوان كل من الكتابين: فالان إهتم بالماضي الدراسي لطلاب الجامعة اللبنانية، والبستاني وفالان إهتما بسمات الطلاب. وهذا يعني أن الإستقصاء أجري على الجمهور نفسه، لكن كل دراسة إستثمرت جزءا من الإستمارة. وظل القاسم المشترك سمات الطلاب الجامعيين.

[٢٨] فقد إقتصر فالان على تحليل السمات الإجتماعية لذلك الجزء من جمهور الجامعة اللبنانية الذي تابع دراسته ما قبل الجامعية في نوع التعليم نفسه خلال مراحل ثلاث (رسمي-رسمي-رسمي، خاص وطني-خاص وطني-خاص وطني، خاص أجنبي-خاص أجنبي-خاص أجنبي)، وبالتالي هبط الجمهور الذي حلل سماته الإجتماعية إلى ٥٢٣ فقط (أي بخسارة حوالي ٤٠٠ طالب)، وبهذه الطريقة إرتفعت حصة أبناء الفئات الدنيا إلى ٢٤,٨%؛ ونقصت حصة أبناء الفئات الوسطى إلى ٥٦,٦%، ويبدو أن أبناء هذه الفئة كانوا الأكثر تنقلا بين أنواع التعليم (أنظر : Valin : Ibid., 77).

[٢٩] هذه الأرقام نحن إحتسبناها وهي تختلف قليلا عن تلك التي ذكرها الباحثان: أرقام الباحثين هي ١٨,٣% للفئات العليا و ٦٠,٦% "للفئات المهنية الوسطى"، و ١٣,٩% لمن "يقومون بأعمال قليلة الأجر"، و ٧,٢% لمجموعة من ثلاث فئات: "المتوفون" و "المرضى"، و"العاطلون عن العمل" معا. قام الباحثان بدمج هذه المجموعة الأخيرة بفئة "من يقومون بأعمال قليلة الأجر"، وهذا غير مبرر طالما أن الوفاة والمرض لا يدلان على مرتبة إجتماعية (البستاني وفالان، ص ٦٧). أما نحن فقد أخرجنا هذه المجموعة من الحساب، وقمنا بجمع الفئات الباقية (= ٩٢,٨%) و تعاملنا مع هذا الرقم الأخير وأجزائه كأعداد: ١٨,٣% من ٩٢,٨% تساوي ١٩,٧%، وهكذا دواليك.

التعليم العالي في لبنان، ليس من حيث نطاقه فحسب (مجموع التعليم العالي) وإنما من حيث نوعيته (المبينات المعتمدة للأبعاد المختلفة للخلفية الإجتماعية) "[٣٠].

كان عدد الطلاب الجامعيين في لبنان عام ١٩٦٣، أي غداة إنشاء أربع كليات في الجامعة اللبنانية (١٩٥٩)، إضافة إلى كلية التربية - معهد المعلمين العالي سابقا (١٩٥١)، ١١ ألف طالب وطالبة، أي كان هناك ٥٢٤ طالبا لكل مائة ألف من السكان. أما عشية الحرب الأهلية (١٩٧٤/١٩٧٥) فقد إرتفع الرقم إلى ٥٦,٥ ألف طالب أي بزيادة خمسة أضعاف، وإرتفع عدد الطلاب لكل ١٠٠ ألف نسمة إلى ٢١٨٠. والمعنى واضح: ثمة طلاب أكثر صاروا ينهون الثانوي ويلتحقون بالجامعة، لأن هذه الزيادة بعيدة جدا عن أن تفسرها الزيادة السكانية. وزيادة المقاعد الدراسية تعني تناقصا في درجة الإصطفائية، وبالتالي تمددا للتعليم العالي نحو مساحات جغرافية وإجتماعية جديدة، وبلوغ أبناء فئات إجتماعية أدنى مستويات دراسية أعلى، أي تقلصا في الفارق بين الفئات الإجتماعية، علما بأنه ليس لدينا ما يجعلنا نحدد حجم الفارق الأصلي ولا درجة التقلص. إنه مجرد إستنتاج منطقي يصعب رده. وخلال ١٥ سنة من الحرب زاد حجم مؤسسات سلمية كالجامعات(!) فإرتفع العدد إلى ٨٥ ألفا (١٩٩١/٩٢). ومن المعروف أن الفترة الثانية هذه شهدت تفريع الجامعة اللبنانية (١٩٧٧) من جهة، كما شهدت إلتحاق الطلاب بالجامعة عن طريق الإفادات. ولكن دور الجامعة اللبنانية كان حاسما: من ٣٩% عام ١٩٦٢/١٩٦٣ إلى ٢٧,٨% عام ١٩٧٤/١٩٧٥ إلى ٤٤,٧% عام ١٩٩١/١٩٩٢"[٣١]. ودور الجامعة اللبنانية هذا له دلالته الإجتماعية: تعليم مجاني، فروع في المناطق، وكليات مفتوحة. أي كل الشروط التي تؤدي منطقيا إلى إستنتاج حصول الفئات الدنيا على حصة أكبر، في التعليم العالي، ضمن منطق الترحيل. لاحقا، بعد خمس سنوات (١٩٩٤/١٩٩٥) إرتفعت حصة الجامعة اللبنانية قليلا (إلى ٤٧%) ثم قفزت إلى ٥٦% عام

---

[٣٠] لقد قمنا بإقناع رئيس الجامعة اللبنانية في بداية الثمانينات بإدخال المتغير الإجتماعي في الإستمارات التي يملأها الطلاب عند تسجيلهم، وصممنا لهذه الغاية إستمارة جرى إعتمادها، لكن بعد فترة وجيزة سحبت من التداول، و لم يعرف مصير الإستمارات التي عبئت بحسب النموذج الذي صممناه (ع. الأمين).

[٣١] الأمين،عدنان: **التعليم في لبنان زوايا ومشاهد**، بيروت، دار الجديد، ١٩٩٤.

١٩٩٥/١٩٩٦[٣٢] فيما إنخفض العدد الإجمالي للطلاب قليلا (بعد توقف قبول الإفادات، وعودة الإمتحانات الرسمية). الأمر الذي يعني أن الإتجاهات الملحوظة أعلاه ما زالت قائمة، مع توسع أقل ومؤقت في الفرص المتاحة للفئات الدنيا، وتوسع مستمر لاحقا.

وفضل الجامعة اللبنانية المذكور هو بالضبط حامل الوجه الجديد للتفاوت الإجتماعي في الجامعة، أي الفروقات الإجتماعية المتراكمة بينها وبين المؤسسات التي ظلت على إصطفائيتها: بينما إرتفع عدد طلاب الجامعة اللبنانية تسع مرات خلال ثلاثين سنة (٦٥-٩٥) فإن حجم الجامعة الأميركية زاد حوالي النصف فقط (من ٣,٢ آلاف إلى ٥,٢ آلاف)، وهي زيادة تساوي تقريبا حجم الزيادة السكانية في الفترة نفسها (من ٢,١ مليون إلى ٣,١ مليون). لذلك يفترض المرء أن الإقبال المتزايد على التعليم العالي في لبنان قام على عملية ترحيل واسعة النطاق أدت إلى تعظيم الفروقات بين مؤسساته، وبصورة جعلت الفروقات في المشاركة الإجتماعية قوية بين الجامعة اللبنانية والقطاع الخاص.

في هذا الوقت نشأت جامعات خاصة أيضا، متفاوتة الإصطفائية. بدأ الأمر بجامعتين متباعدتين أيديولوجيا ومتقاربتين إجتماعيا، العربية والكسليك (بداية الستينات)، ثم نشأت، في فترة الحرب، مؤسسات خاصة متنوعة مفتوحة على شرائح مختلفة من السكان. صحيح أن هذه المؤسسات ذات أقساط، لأنها خاصة، لكن التفاوت في طبيعة الكليات المنشأة فيها، وفي حجم الأقساط، وفي توجهاتها أو إلتزامها (تجاه جماعة أو دين)[٣٣] يجعلنا نفترض وجود عملية ترحيل وتفاوت داخل الجسم الطلابي في القطاع الخاص أيضا.

١. مهنة الأب

ثمة ٥٠% من طلاب لبنان ينتمون إلى الفئات المهنية الوسطى التي تضم الموظفين والعاملين المستقلين (على حسابهم)، ونقصد بالموظفين الأساتذة الثانويين

---

[٣٢] المركز التربوي للبحوث والإنماء: **الإحصاءات الأولية للعام الدراسي ١٩٩٥-١٩٩٦**، بيروت.

[٣٣] بشور: ١٩٩٧، المرجع المذكور، ١٥-٩٣.

ورؤساء الدوائر والأقسام، والمراقبين والمفتشين والمندوبين والوكـــلاء، والموظفيـــن فـــي إدارات الدولة، والشركات الخاصة والبنوك والفنادق والطيران وغيره، الذين ليســـوا مـــن الموظفين الصغار ولا الكبار، والذين صنفوا أنفسهم عموما على هذا النحـــو أيضـــا. هـــذا لجهة الموظفين أما فئة العاملين المستقلين، الوسطى أيضا، فهي تضم التجـــار وأصحـــاب المقاولات والمصالح الوسطى والصغيرة وغيرهم والذين صنفوا أنفسهم على هـــذا النحـــو أيضا[٣٤]. وحصة الموظفين جاءت مساوية لحصة العاملين المستقلين في عينتنـــــا. الفئـــات الإجتماعية الأخرى الأعلى والأدنى أقل حضورا: الفئات العليا[٣٥]تضم ١٦,٤% مـــن آبـــاء الطلاب، فيما الموظفون الصغار يشكلون ١٥,٤% منهم، أما الحرفيون (كالنجار والحـــداد والطراش، الخ) فنسبتهم أقل (٩.٤%)، ودون هؤلاء المزارعون المتوســـطون والصغـــار (٦,٢%)، ودونهم العمال الذين لا يحظى أبناؤهم سوى ب ١,٧% من المقـــاعد الدراسـية المتوافرة في السنة الثالثة الجامعية. وسوف نسمي الفئات الوسطى فئـــات وســـطى-عليـــا والموظفين الصغار فئات وسطى-دنيا.

إذن بينما يتخيل المرء صورة للبنية الإجتماعية تتمثل في هـــرم أو مـــا يشـــبهه، قاعدته (الفئات الدنيا: ٤٠-٥٠% مثلا) أوسع من منتصفه (الفئات الوسطى)، وهذه أوســـع من قمته (الفئات العليا ١٠% مثلا) فهو يقع في التعليم العالي على موشور سداسي (شـــكل رقم ١)، قاعدته تساوي قمته (١٧%). هذا هـــو الوجـــه الأول للتفـــاوت فـــي المشـــاركة الإجتماعية في التعليم العالي في لبنان: الفئات الدنيا-العريضة، تحظى بقدر مـــن المقـــاعد

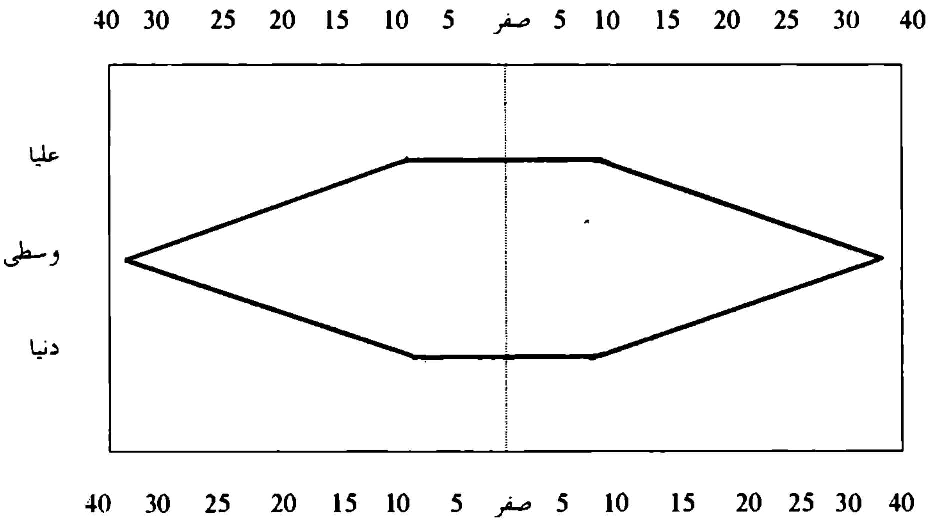
[٣٤] لإجراء التصنيف المهني، سألنا الطالب عن مهنة والده (سؤال ١٥ في الإستمارة)، ثم طلبنا منه أن يصنف هـــو هـــذه المهنة في تراتبية ثلاثية: صغير، متوسط، كبير (الموظف مثلا أو التاجر، أو المزارع الخ) (سؤال ١٨ في الإستمارة) وقـــد إعتمدنا على جوابه عن السؤال الثاني لتدقيق تصنيفنا لمكانة أبيه إستنادا إلى الجواب الأول. أما بالنسبة لمهنـــة الأم فلـــم نحتج إلى سؤال ثان للتدقيق، لأن نطاق المهن عندها محصور كما سنلاحظ لاحقا.

[٣٥] تشمل هذه الفئة ثلاث فئات فرعية هي: ١) أرباب العمل والملاكين الكبار، ٢) أصحـــاب المهنـــة الليبراليـــة، ٣) الموظفون الكبار والأساتذة الجامعيون. وقد جمعنا هذه الفئات الفرعية معا لحيازة أفرادها على رأسمال عال، إمـــا ثقـــافي (المهندس والطبيب وأستاذ الجامعة) أو إجتماعي (موظف كبير) أو إقتصـــادي (مـــلاك، رب عمـــل). ولا يخفـــى أن الفروقات موجودة بين هذه الفئات الفرعية، لكن تركها كما هي عليه يجعل من الصعب القيام بمعالجة إحصائية، وعلـــى كل حال فسوف يتسنى لنا لاحقا النظر في أمر البعدين الإقتصادي والثقافي كل على حدة.

الدراسية الجامعية يوازي ما تحظى به الفئات العليا- الضيقة وهو تفاوت حاد كما نرى، أقوى مما في الجغرافيا بكثير.

الوجه الآخر للتفاوت يتعلق بالفروقات بين وحدات التعليم العالي، وهو على خطين: الخط الفاصل بين القطاعين، والخط الفاصل داخل كل قطاع بين وحدة (فرع، مؤسسة، مجموعة مؤسسات) وأخرى.

ليست الفئات الوسطى هي التي تعنينا، فحظوظها في إرتياد التعليم العالي أو في الذهاب في أي من المسارات الجامعية، غير دالة في فروقاتها. الفروقات التي يبحث عنها المرء عادةً هي ما بين الفئات العليا والدنيا، والأرقام التي بحوزتنا رجّحت لدينا هذا الخيار (أنظر جدول ٩)[٣٦].



شكل رقم ١

[٣٦] ثمة نزعة أكبر لدى الفئات الوسطى- العليا في إرتياد القطاع الخاص (٥٦% فيه مقابل ٤٥% في اللبنانية، أي بفارق ١١ نقطة مئوية).

هناك طالب واحد من الفئات العليا[37] في لبنان يرتاد الجامعة اللبنانية مقابل كل ستة طلاب يرتادون القطاع الخاص الجامعي. بينما هناك ثلاثة طلاب من أبناء الموظفين الصغار يرتادون اللبنانية مقابل كل طالب منهم يرتاد القطاع الخاص. أما حظ أبناء الفئات الدنيا في إرتياد القطاع الخاص فيقل ٣,٧ مرات عن حظهم في إرتياد اللبنانية. من الواضح إذن أن الجامعة اللبنانية مستبعدة من قبل أبناء الفئات العليا، وأن هذا الإستبعاد يبلغ قيمة تساوي ضعفي إستبعاد القطاع الخاص لأبناء الفئات الدنيا. وبالتالي فإن الجامعة اللبنانية أكثر تجانسا إجتماعيا من القطاع الخاص. نقول "أكثر تجانسا" ولا نقول متجانسة، عن اللبنانية، لأن دراسة الفروقات بين فروعها الخمسة من جهة وكلياتها الموحدة من جهة ثانية تظهر أن هذه الأخيرة، وهي كليات تؤهل لممارسة المهن الليبرالية (طب، صيدلة، زراعة)، تستقبل طلابا يعمل آباؤهم في هذه المهن بنسبة أكبر، بحيث تكون المجانية عنصرا حاسما في جذب أبناء الفئات الدنيا إلى اللبنانية، ولكن وجود كليات تطبيقية، ذات طابع إصطفائي (موحدة أو مفرعة كالهندسة) يعد عنصرا جاذبا أيضا لبعض أبناء الفئات العليا، لا سيما العاملين في حقول مماثلة وغير الرأسماليين.

من المفترض أن تقع الجامعات الخاصة في الطرف المقابل لأنها غير مجانية. ولكن هذا المنطق غير صحيح. يجب السؤال مرة أخرى عن درجة الإصطفائية ، التي جعلت الكليات الموحدة في اللبنانية تخرج عن السرب قليلا. هل الجامعة مفتوحة (التسجيل عن طريق الإنتساب) أم مقفلة (نتيجة مباراة)؟ هل يتعلق الأمر بكلية تطبيقية أم بكلية "نظرية" كما يقولون؟ وفي الأساس ما أهمية الأقساط المدفوعة، أهي قريبة المتناول أم بعيدة المتناول (للفئات الدنيا أو للموظفين الصغار)؟

في الواقع من الصعب إستخراج حظوظ كل من الفئات الإجتماعية في إرتياد أنواع المؤسسات الجامعية إستنادا إلى النسب المئوية في هذه المؤسسات لأن هذه النسب تخبرنا فقط عن التكوين الإجتماعي لكل وحدة. وإذا ما إحتسبنا توزيع الطلاب في فئة

---

[37] وللتوضيح فإن الطالب الواحد هذا هو إبن صاحب مهنة ليبرالية (مهندس مثلا) أكثر مما هو إبن موظف كبير أو رأسمالي كبير.

إجتماعية معينة على الوحدات الجامعية فإن المقارنة بين الوحدات لا تصح لأن أحجام الوحدات متفاوتة. لذلك بنينا مؤشرا نسميه مؤشر الحظوظ *parity index* ، لكل من الفئتين العليا والدنيا[٣٨]، ووضعنا نتائجه في العامودين الثاني والخامس من الجدول ٩.

وجدنا أن أدنى حظوظ أبناء الفئات العليا في الإلتحاق بوحدة معينة هي في الجامعة اللبنانية – الفرع الرابع، فاحتسبنا كم مرة يزيد حظ أبناء هذه الفئات في إرتياد كل من الوحدات الأخرى بالمقارنة مع هذا الفرع، فوجدنا أنهم يلتحقون بالجامعة الأميركية بمقدار ٢١ مرة (٢٠,٨) زيادة عنه، وكذلك الحال بالنسبة للبنانية الأميركية – فرع جبيل (٢١,٣٣ مرة). أما اليسوعية فتقع ما بعدهما. وهكذا نزولا، حيث يلاحظ أن حظوظ أبناء الفئات العليا في إرتياد فروع الجامعة اللبنانية متقاربة، بإستثناء الكليات الموحدة. فهذه الكليات أقرب إلى الكسليك والعربية منها إلى الفروع الأخرى في اللبنانية. أما الوحدات الجامعية الخاصة فهي أكثر تشتتا من فروع الجامعة اللبنانية. الأوزاعي/المعهد حظوظها مثل حظوظ فروع اللبنانية في إستقبال أبناء الفئات العليا، تأتي فوقها العربية فالكسليك، ثم واللويزة فاللبنانية الأميركية– بيروت، فالحكمة وغيرها.

بالمقابل ترتفع حظوظ أبناء الفئات الدنيا في الخط المعاكس: من الأميركية إلى اللبنانية، مع بعض التعديلات: ١) إن أعلى حظوظ الفئات الدنيا نجدها في إرتياد اللبنانية – الفرع الثالث وليس في الفرع الرابع. ٢) إن التشتت داخل الجامعة اللبنانية يزيد قليلا، بل تصبح الفروع الأولى والثانية أقرب إلى الكليات الموحدة. ٣) إن هناك طالبين من الفئات الدنيا يلتحقان بالجامعة اليسوعية مقابل كل طالب من هذه الفئات يلتحق بالأميركية،

---

[٣٨] مؤشر حظوظ فئة إجتماعية معينة في وحدة معينة = مؤشر تمثيلها ÷ مؤشر تمثيل وحدة أخرى نعتبرها الأقل حظا في هذه الفئة. أما مؤشر تمثيل فئة إجتماعية معينة في وحدة معينة فيساوي = % طلاب هذه الفئة، في وحدة ما ÷ % طلاب هذه الوحدة من المجموع. مثال: نسبة طلاب الفئة العليا في اللبنانية الفرع الثاني هي ٤,٠% ونسبة طلاب هذا الفرع من المجموع هي ١٣,٠%، فيكون مؤشر تمثيل الفئة العليا في اللبنانية الفرع الثاني = ٤,٠ ÷ ١٣,٠ = ٠,٣ (وهذا الرقم يعني أن الفئة العليا في هذا الفرع أقل تمثيلا **Underrepresented** ، ولو كان تمثيلها طبيعيا لكان الحاصل يجب أن يساوي ١). أما مؤشر حظ الفئة العليا في هذا الفرع فيساوي = ٠,٣ ÷ ٠,٠٦ = ٥ (٠,٠٦ هو مؤشر تمثيل اللبنانية ٤ التي حصلت على أدنى مؤشر تمثيل).

جدول ٩: مهنة الأب بحسب الوحدة الجامعية[٣٩] ومؤشر الحظوظ

	أبناء فئات عليا[٤٠] (%)	الحظوظ	أبناء موظفين صغار (%)	أبناء فئات دنيا[٤١] (%)	الحظوظ	المجموع
ج. لبنانية	١٥,٣	٥,٠	٧٣,٩	٧٩,٢	٨,٧٢	٥٠,٥
ج. خاصة	٨٤,٧	٢٨,٣	٢٦,١	٢٠,٨	٢,٣٣	٤٩.٥
لبنانية ١	٦,٣	٦,١٧	٢٥,٢	٢١,٤	٧,٠٥	١٦,٨
لبنانية ٢	٤,٠	٥,١٦	٢٠,٠	١٧,٣	٧,٣٩	١٣,٠
لبنانية ٣	٢,٦	٤,٨٣	١٣,٦	١٨,٩	١١,٦٧	٩,٠
لبنانية ٤	٠,٣	١,٠	٦,٧	٩,٢	١٠,٨٨	٤,٧
لبنانية ٥	٠,٦	٢,٠	٦,٤	١٠,٣	١١,٤٤	٥,٠
لبنانية موحّدة	١,٧	١٤,١٦	٢,١	٢.٢	٦,١١	٢,٠
أميركية	١٩,٣	٤١,٨٣	٣,٦	١,٤	١,٠	٧,٧
يسوعية	١٨,٨	٣٣,٠	٤,٨	٣,٨	٢,٢٢	٩,٥
الكسليك	٣,٧	١٣,١٦	٥,٢	٣,٠	٣,٥	٤,٧
العربية	٤,٠	١٠,٣٣	٥.٥	٤,٩	٤,٢٢	٦,٤
اللويزة	٤,٨	٢١,٦٧	١,٢	١,٩	٢,٨٣	٣,٧
ل. أ. بيروت	٦,٣	٢٢,٣٣	١,٨	١,٩	٢,٢٢	٤.٧
ل. أ. جبيل	١٥,١	٤٢,٦٧	١,٢	١,٤	١,٣٣	٥,٩
الحكمة/بل/ها	١٢,٥	٣٤,٦٧	٢,١	١,٦	١,٤٤	٦,٠
الأوزاعي/المعهد	٠,٣	٥.٥	٠,٦	١.١	٦,٧٨	٠,٩
المجموع	١٠٠		١٠٠	١٠٠		١٠٠
	(٣٥٢)		(٣٣٠)	(٣٧٠)		(٢١٤١)
	١٦,٤		١٥,٤	١٧,٣		١٠٠

[٣٩] بالنسبة للقطاع قيمة كا ٢دالة إحصائيا : P= .00000

بالنسبة للوحدة الجامعية قيمة كا ٢دالة إحصائيا : P= .00000

[٤٠] أرباب عمل، مهن ليبرالية وموظفون كبار.

[٤١] حرفيون وعمال وأشباه عمال ومزارعون.

مما يزيد الإعتقاد بأن اليسوعية أكثر إنفتاحا على الفئات الدنيا مما يشاع. ٤) إن التفاوت في حظوظ الفئات الدنيا هو أقل من التفاوت في حظوظ الفئات العليا. بمعنى أن الفروق بين الجامعات يجب التفتيش عنها في حصص الفئات العليا وليس في حصص الفئات الدنيا، كما يعني أن هناك أساليب ما، سنتوقف عندها، لإستقبال أبناء الفئات الدنيا، في حدود ما، في مختلف الوحدات، وهذه الأساليب ليس لها مقابل في الفئات العليا. مرة أخرى نجد الكسليك قرب العربية، والأوزاعي/المعهد قرب اللبنانية، واللويزة قرب اللبنانية الأميركية - بيروت.

جملة القول أن هناك تفاوتا قويا بين الفئات الإجتماعية في الفرص الدراسية الجامعية المتاحة، وأن هذا التفاوت يبلغ أقصاه لدى الفئات العليا (في الأميركية بالمقارنة مع الفرع الرابع: ٢١ مرة) وأدناه لدى الفئات الدنيا (في اللبنانية - الفرع الثالث، بالمقارنة مع الأميركية: ١١ مرة).

جدول ١٠: سلم الوحدات الجامعية في لبنان بحسب حصة أبناء الفئات العليا

المرتبة	الدرجة	الفئات العليا (%)	القطاع	الوحدات
١	١	٤٥+	-	
	٢	٤٠-٤٤	-	الأميركية، ل.أ. جبيل
٢	٣	٣٥-٣٩	-	-
	٤	٣٠-٣٤	-	اليسوعية، الحكمة/بل/ها
٣	٥	٢٥-٢٩	ج. خاصة	
	٦	٢٠-٢٤	-	اللويزة، ل.أ. بيروت
٤	٧	١٥-١٩	-	-
	٨	١٠-١٤	-	لبنانية موحّدة، الكسليك، العربية
٥	٩	٥-٩	ج. لبنانية	لبنانية١، لبنانية٢، الأوزاعي/المعهد
	١٠	٠-٤	-	لبنانية٣، لبنانية٤، لبنانية ٥.

هذا من حيث حظوظ الإلتحاق. أما من حيث التركيب الإجتماعي الخاص بكل وحدة جامعية، فقد وجدنا مثلا في الجامعة الأميركية أن أربعة من كل عشرة طلاب هم من أبناء الفئات العليا (واحد من كبار الملاكين، وثلاثة من كبار الموظفين وأصحاب المهن الليبرالية)، يقابلهم خمسة من أبناء الفئات الوسطى وواحد فقط من أبناء الموظفين الصغار. أما حظ أبناء الحرفيين والعمال فهو شبه معدوم (٣%). وتصطف مع الأميركية في هذا الإصطفاء الإجتماعي اللبنانية الأميركية – فرع جبيل. وبناء على معطيات من هذا النوع (حجم الفئات الإجتماعية في كل وحدة جامعية) أمكن توزيع هذه الوحدات في مراتب، تجسد فكرة الترحيل (جدول ١٠).

نستطيع الآن تحديد جامعات الصفوة الإجتماعية في لبنان، بل يتضح لنا أن الجامعة اليسوعية تبدو، اليوم، أقل إصطفائية وأكثر إهتماما بالفئات الوسطى وما دون، من الأمس. بل يتبين لنا أن الجامعة اللبنانية الأميركية–فرع جبيل حلت محلها في إستقطاب الصفوة الإجتماعية في منطقة جبل لبنان، التي إنفتحت على الثقافة الأنكلوفونية، دون أن تغادر ديارها. ولأجل هذا الغرض المزدوج (تأمين الثقافة الأنكلوفونية محليا، وإستقطاب الذين يدفعون أقساطا عالية) بدا عليها بعض التسامح في الأعمار. وعلى المنوال نفسه ربما صارت اللويزة، "بنت" الجامعة اللبنانية الأميركية – فرع بيروت، قريبة من "أمها" إجتماعيا. لكن الأكثر إثارة في هذه الهرمية الإجتماعية هو وضع جامعة الكسليك، التي تبدو أقرب إلى الجامعة العربية منها إلى الجامعات "المسيحية" السمعة. وتجري الأمور وكأن الكسليك أعطت نفسها مهمة طابعها إجتماعي، أكثر مما هو تجاري، مما جعلها تخفض أقساطها وتراهن على إستقبال الفئات الوسطى–العليا والوسطى– الدنيا (أقل من ٨٠% بقليل) من أجل تحقيق أغراضها. ولسوف نرى لاحقا ما إذا كان ذلك يتصل بالتكوين الطائفي للجامعة، وما إذا كان يتصل أيضا بخطاب أيديولوجي متجانس، إذا ما إعتبرنا أن التساهل الإجتماعي هو الوجه الآخر للتشدد الأيديولوجي، وإذا إعتبرنا، حسبما بينا في دراسة سابقة حول التعليم العام، أن المساندة العصبية تقوم أساسا على التساهل الإقتصادي – الإجتماعي من باب الإهتمام بأبناء

الطائفة، وتأمين الحركية الإجتماعية لهم (مع قدر من التشـــريب الأيديولوجـــي)[42]. وهـــل يكون أمر التعليم العالي مختلفا؟

يصعب على المرء أن يفهم هذا "النظام" الذي تقع فيه مؤسسات التعليم العالي فـــي لبنان، دون النظر في الجانب الإقتصادي (مؤسسة مجانية، غـــير مجانيـــة، ذات أقســـاط عالية)، أو الجانب الإصطفائي (إنتساب، إمتحانات دخول) أو ميـــدان الدراســـة (تطبيقـــي يؤدي إلى المهن الليبراليـــــة، أو نظري إنســـاني[43])، أو الجـــانب الثقـــافي (فرنســـي، إنكليزي، عربي)، أو الجانب الأيديولوجي (الإهتمام بخطاب معين) أو الجانب العصبـــوي (الإهتمام بأبناء منطقة أو طائفة)، أو كل هذه الأمور معا. إذا جردت المعطيات مـــن هـــذه الجوانب المحيطة بالظاهرة المدروسة في لحظة معينة من الزمن (التاريخ) تحولـــت إلـــى أرقام لا معنى لها[44].

---

[42] الأمين: ١٩٩٣، المرجع المذكور.

[43] يتبين الفارق الذي يتركه ميدان الدراسة من الجدول التالي:

الفئات الإجتماعية

	عليا	وسطى-عليا	وسطى-دنيا	دنيا	المجموع
آداب وتربية ودين	٦,٣	١٤,٩	٢٠,٠	٢٩,٥	١٦,٨
علوم إجتماعية وسياسية	٨,٥	١٢,٤	١٤,٥	١٤,١	١٢,٤
إدارة وحقوق وتوثيق	٣١,٨	٣٠,٤	٢٢,١	٢٠,٨	٢٧,٧
علوم بحتة ومعلوماتية	١٠,٢	١١,٥	٢٢,١	١٧,٣	١٣,٩
علوم صحية وطبية وزراعية	١٢,٢	٩,٤	٨,٨	٤,٩	٩,٠
هندسة على أنواعها وفنون	٣١,٠	٢١,٥	١٢,٤	١٣,٥	٢٠,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	(٣٥٢)	(١٠٨٩)	(٣٣٠)	(٣٧٠)	(٢١٤١)

[44] ننسج في هذه الملاحظة على منوال دوركهايم، في قوله "عندما نتبع تاريخيا الطريقة التي تكونت فيها ونمـــت أنظمـــة التربية، يتبين لنا أنها تابعة للدين، للتنظيم السياسي، لدرجة تطور العلوم، لحالة الصناعة، إلخ. إذا فصلناها عن كل هـــذه الأسباب التاريخية تصبح غير مفهومة" (Durkheim, Emile: **Education et sociologie**, 2ème éd., Paris, -

وهرمية الجامعات، ليست أمرا إجتماعيا صرفا، بل تمتد إلى طبيعة الحياة الجامعية. وإلا كيف يتفق أن تتطابق الهرمية الإجتماعية مع هرمية "الطالب التقليدي/غير التقليدي" ومع هرمية ميادين الدراسة ومع هرمية الجامعات؟ فالصفوة نجدها في الجامعة الأميركية، حيث الطلاب التقليديون، وحيث الإصطفاء الأكاديمي، وحيث الميادين المرموقة (علوم طبية، وصحية وزراعية، والهندسة على أنواعها). و"النخب الشعبية" نجدها في الفروع الأولى والثانية والرابعة والخامسة في اللبنانية وفي الأوزاعي/المعهد حيث نجد الطالب "غير التقليدي"، وحيث نجد ميادين مثل الآداب والتربية والدين والعلوم الإجتماعية والسياسية. لا يخرج من هذا التوافق إلا حالتان واحدة توقفنا عندها (اللبنانية الأميركية - فرع جبيل) وأخرى تستحق التسجيل: الكليات الموحدة في اللبنانية. في هذه الكليات نجد قمة نسبة الطلاب التقليديين (في العمر المقرر، متفرغون، غير متزوجين) بينما نجد طلابها في المرتبة الرابعة إجتماعيا، قبل سائر فروع اللبنانية، وبعد معظم الجامعات الخاصة. إنها كليات المصطفين من أبناء الفئات الدنيا والفئات الوسطى-العليا ولا سيما الموظفين المتوسطي الحال. أي هي كليات حملة قدر من الرأسمال الثقافي والمحرومين من الرأسمال الإقتصادي. هي الكليات الوحيدة من بين سائر الوحدات الجامعية المدروسة التي تبني إصطفاءها على الإستحقاق فقط.

٢. مهنة الأم

إعتمدنا مهنة الأب لتصنيف طلابنا إجتماعيا، وليس مهنة الأم، لسبب بسيط، هو أننا توقعنا أمرين: الأول أن تكون نسبة العاملات من الأمهات أقل بكثير من نسبة العاملين بين الآباء، وهذا ما أوحاه لنا مسح المعطيات[٤٥] حيث نسبة العاملين بين الذكور هي ٧٣,٩% بينما هي ١٧,٩% لدى الإناث. ومع هذا الفارق الكبير لا يصح إعتماد متغير تفتقد فيه المعلومات (عن المهنة) لتصنيف الأبناء إجتماعيا. والثاني أن يكون عمل المرأة

- (P.U. F., 1966). وندرك جيدا أن ما قاله دوركهايم في العشرينات من هذا القرن يصح على التحليل التاريخي للأنظمة التربوية، ويصح على إقامة العلاقة بين النظام الإجتماعي والنظام التربوي، وفي النظام التربوي في لبنان اليوم عناصر لم يعش دوركهايم ليراها: النزاع الثقافي الذي تقع جذوره في الخارج، التفاوت الإجتماعي وعصبية الجماعات.

[٤٥] وزارة الشؤون الإجتماعية: ١٩٩٤- ١٩٩٦، المرجع المذكور.

أدنى في التراتبية المهنية من عمل الرجل، بإعتبار أن هذا الأخير هو "رب الأسـرة" فـي نظام إجتماعي تقليدي كالنظام اللبناني، وهذا الفارق يدفع منطقيا إلى تصنيف الأبنـاء فـي الفئة الإجتماعية الأعلى (أي تلك المنسوبة للأب). وهذا ما أوحت لنا بـه دراسـة قديمـة شبيهة حول التعليم والتفاوت الإجتماعي[٤٦]. والسبب الثالث أن تكون مروحة عمل النسـاء أضيق بكثير من مروحة عمل الرجال[٤٧]. لكن يحق للمرء، ولا سيما إذا كان من الحركـة النسائية، أن يسأل عما يحدث فيما إذا كان الأب والأم يعملان في مـهن متعادلـة (علـى المستوى نفسه من التراتبية المهنية)، أو ماذا يحدث فيما لو إرتفع المستوى المهني للإثنيـن معا نحو المهن الليبرالية أو التعليم العالي أو الوظائف العليا؟ كما يحق له أن يسـأل عمـا يحدث فيما لو كانت مهنة الأم أعلى مرتبة من مهنة الأب، وهذا يحصل، أو فيما لو كـانت هي التي تعمل، وهي المعيل الرئيسي في الأسرة. هل تحدث هذه الحالات تغيرات ما فـي الفرص الجامعية التي يحصل عليها الأبناء، عموما، أو تفريقا بين الوحدات الجامعية؟

أسئلة جديرة بالإجابة وحالات جديرة بالفهم.

لا بد من الإشارة أولا إلى أن الإيحاءات التي تركتها لدينا الدراسات السابقة حـول حجم المشاركة الأنثوية في العمل كانت في محلها. فالخمس فقط من أمهـات الطـلاب الذين إستقصينـاهم يعملن، ومعظم الباقي هن ربات بيوت، بل إن نسب ربات البيـوت أعلى لدينا مما قدمته دراسة مسح المعطيات، لأننا نتكلم هنا عن الأمهات ودراسة المسـح تتكلم عن الإناث بالجملة، و"الأمهات"، الأكبر سنا، أكثر بقاء في المنزل من جملة الإنـاث، بسبب حجم الطالبات بين هؤلاء الأخيرات. ومن نافل القول إن إعتماد "مهنة الأم" وحدهـا للتصنيف الإجتماعي للأبناء كان سيفضي إلى معالجة إحصائية لا قيمة لها حول الفـرص

---

[٤٦] الأمين، عدنان: **التعليم والتفاوت الإجتماعي في مدينة صيدا**، صيدا، المركز الثقافي للتعليم والدراسات الجامعية، ١٩٨١.

[٤٧] هذه الوضعية ليست لبنانية، كما يتضح في قول ديلامون:"يبدو أن النساء أقل حظا في الوصول إلى المهن العليا وأقل حظا في الهبوط نحو المهن الدنيا، بالمقارنة مع أنسبائهن من الطبقة الإجتماعية نفسها، وبما أن هناك تركز كبير للنساء في الوظائف والمهن الخدماتية ثمة إجراء مساواتي يجعل صعود المرأة ينتهي هنا" (Delamont: 1989, op. cit., 111).

الدراسية المتاحة لطلابنا، إذ كيف نبني نتائجنا إستنادا إلى المعلومات المتعلقة بخمسهم فقط؟[٤٨]

والسؤال الضعيف هو فيما إذا كان عمل المرأة بذاته (تعمل/لا تعمل)[٤٩] يغير الفرص الدراسية الجامعية. فالتي تعمل قد تكون غير متعلمة، أو من الفئات الدنيا والتي لا تعمل قد تكون متعلمة ومقيمة في المنزل، وقد يكون العكس. أما إذا أراد أحدهم جواباً تجريبياً فنقول له إن العلاقة بين عمل الأم (تعمل/لاتعمل) والفرص الدراسية الجامعية للأبناء دالة إحصائيا[٥٠]. لكنها دلالة لا معنى لها بذاتها لأنها ربما تكون تعبيراً عن المستوى الإجتماعي - الإقتصادي أو عن المستوى التعليمي للأم[٥١].

---

[٤٨] تتوزع نسب العاملين بحسب دراستنا وبحسب دراسة مسح المعطيات على النحو التالي:

عمل الأبوين	دراستنا: الأب	الأم	المعطيات: الذكور	الإناث
١. يعمل/تعمل	٧٦,٤%	٢١,٤%	٦٠.٧٨%	١٥.٣٩%
٢. متقاعد/ة	١٠,٤%	١.١%	٢,٩٦%	٠.١%
٣. عاطل/ة عن العمل	٣,٤%	٠,٩٠%	١٠,١٩%	١,٦%
٤. متوفى/ة	٩,٥%	٢,٦%	-	-
٥. ربة منزل	-	٧٣,٨%	-	٦٠,١%
٦. غير ذلك*	٠,٣%	٠,٢%	٢٦,٠٥%	٢٢,٨%
المجموع	١٠٠ (٢٣٨٩)	١٠٠ (٢٤٢١)	١٠٠	١٠٠

* تضم فئة غير ذلك: مكتف+ طالب (في دراسة مسح المعطيات). والطلاب يشكلون٢٣,٨% عند الذكور و ٢٢,٤٥% عند الإناث.

[٤٩] جمعنا تحت فئة "تعمل": "تعمل"، "عاطلة عن العمل"، "متقاعدة" (المجموع ٥٦٦) وتحت فئة "لاتعمل": "ربة منزل" (المجموع ١٧٨٧) وإعتبرنا فئة "متوفاة" و "غير ذلك" حالات غائبة Missing cases(عددها ٨٣). أنظر أيضا الهامش السابق.

[٥٠] بالنسبة للقطاع (ج. لبنانية – ج. خاصة) قيمة كا٢دالة إحصائيا : P= .00000

بالنسبة للوحدة الجامعة (مؤسسة – فرع) قيمة كا٢دالة إحصائيا : P=.00000

[٥١] ذلك أن نسبة البقاء في المنزل تزيد عشرة نقاط مئوية في اللبنانية عن القطاع الخاص (٧٨%، مقابل٦٨,٦ %) ونسبة العاملات تنخفض بالقدر نفسه (١٦,٧% في اللبنانية مقابل ٢٦,٣% في القطاع الخاص). أما أن تلعب الأم دور ربة المنزل فيبلغ أقصاه (أعلى بعشر نقاط عن المعدل العام الذي هو ٧٣,٨%) في الفرعين الأول والرابع في اللبنانية وفي الكسليك وفي الأوزاعي/المعهد، ويبلغ أدناه (أدنى بعشر نقاط عن المعدل) في الأميركية، واليسوعية، والحكمة وغيرها -

السؤال التالي الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان تغير عمل الأم (من مرتبة مهنية إلى أخرى) يترك أثرا على الفرص الدراسية الجامعية للأبناء. والجواب نعم. وإتجاه التأثير هو نفسه الملحوظ بالنسبة لمهنة الأب، مع فروقات أقل نظرا لأن مروحة عمل الأمهات أضيق من مروحة عمل الآباء[٥٢]. لكن هذا الجواب ليس مقنعا كفاية. والسبب يعود إلى أن تراتبية مهنة الأم قد تكون أيضا جزءا من تراتبية مهنة الأب. فما أدرانا أن التدرج الملحوظ في الفرص المتاحة تبعا لتدرج مهنة الأم ليس إلا تعبيرا عن الخلفية الأبوية القابعة وراء مهن الأمهات وفرص الأبناء على السواء.

من أجل حل الخيوط المتشابكة حول هذه النقطة سوف نأخذ كل فئة مهنية أبوية على حدة، بعد تجميعها في أربع (عليا، وسطى-عليا، وسطى-دنيا، دنيا) ثم ننظر في الأثر الذي يتركه أولا العمل بذاته (تعمل/لاتعمل) ثم الأثر الذي تتركه مهنة الأم (أعلى من مهنة الأب، توازيها، أدنى منها) في كل فئة إجتماعية للأب على حدة.

بالنسبة لعمل الأم يتبين لنا (جدول ١١) أن عمل الأم لا يغير توزيع الأبناء في القطاعين، ولا في الوحدات الجامعية، في فئة الآباء المصنفة عليا، من حيث دلالته الإحصائية. لكن الأمر يختلف إذا نزلنا في السلم الإجتماعي لمهن الآباء. فالأم عندما تعمل ويكون زوجها من الفئات الوسطى-العليا تزيد قليلا من فرص التحاق الأبناء بالقطاع الخاص (إلى ٦٠,٨% بدلا من ٥٢,٧% لأبناء الأم التي لا تعمل)، كما تزيد فرص الأبناء في إلتحاقهم بجامعات مرموقة كالأميركية واليسوعية. لكننا في الوقت نفسه نجد أن عمل الأم يترك أثرا في الإتجاه المعاكس. فإذا إستنتجنا مثلا مما سبق أن عمل الأم يزيد فرص

- والكليات الموحدة في اللبنانية. وهذه التراتبية قريبة من تلك التي استخرجناها حول المستوى المهني للأب، مما يفصح عن ارتباطها بهذا المستوى بالدرجة الأولى.

[٥٢] وقعت مهن الأمهات في خمس فئات بدلا من ثمان (مهن الآباء). هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن الفروقات "الكبرى" لوحظت، حيث يكثر وجود الأمهات (٤٣٥ من أصل ٥٣٥ أم تعمل) في فئتين مهنيتين: الوظائف الوسطى (نزعة نحو القطاع الخاص بفارق ١٤ نقطة مئوية) والوظائف الصغرى (نزعة نحو الجامعة اللبنانية بفارق ١٦ نقطة مئوية). وهذه النزعة الأخيرة تعم جميع فروع اللبنانية (ما عدا الكليات الموحدة)، بالإضافة إلى الجامعة العربية، فيما نزعة الأمهات الموظفات المتوسطات تصبح أقوى (نحو القطاع الخاص) في اليسوعية ول.أ.-جبيل.

الإلتحاق بالوحدات الجامعية الأعلى في التراتبية التي وصفناها سابقا فإنه يجب أن لا نذهب بعيدا في هذا الإستنتاج بالنسبة لأبناء الفئات الوسطى-العليا: فعمل الأم يزيد التحاق الأبناء أيضا في الفرع الثاني في اللبنانية وفي الكليات الموحدة (وينقصه في الفرع الأول)، وعمل الأم ينقص فرص التحاق الأبناء في جامعات أخرى، أو لا يترك أثرا يذكر فيها: الحكمة وغيرها، اللبنانية الأميركية - جبيل، اللويزة، الكسليك، العربية. ثم نعود إلى اللبنانية لنجد أن بقاء الأم في المنزل يرفع نسبة الإلتحاق بالفروع الثالثة والرابعة والخامسة. هكذا تكون الدلالة الإحصائية التي حصلنا عليها بالنسبة للفئات الوسطى-العليا لا يصح إستخراج إتجاه معين منها (زيادة الفرص الدراسية في وجهة معينة) إلا بشيء من الحذر.

الفروقات التي يحدثها عمل الأم عندما يصنف الأب في فئة "الموظفين الصغار" (وسطى-دنيا) تبدو أوضح. عندما تعمل الأم تنخفض نسبة الأبناء الذين يلتحقون بالجامعة اللبنانية إلى ٥٢,٩%، وعندما تبقى في المنزل ترتفع النسبة إلى ٧٩,٦% وذلك على حساب القطاع الخاص. وهذه النزعة نحو إرسال الأبناء إلى الجامعة اللبنانية التي يحدثها بقاؤها في المنزل تنطبق على جميع الفروع بإستثناء فرع الشمال، كما تستزيد معظم الجامعات الخاصة طلابا من عمل الأم، بإستثناء الكسليك (حيث حصتها تبقى على حالها)، وربما اللويزة (حيث لا نجد أمهات عاملات في عينتنا، ضمن فئة الآباء الموظفين الصغار).

أخيرا يبدو أثر عمل الأم لدى الفئات الدنيا واضحا إحصائيا أيضا، وهو يؤدي مجددا إلى إنخفاض نسبة الملتحقين باللبنانية وإرتفاع نسبة الملتحقين بالقطاع الخاص، الإنخفاض يعم جميع الفروع بدون إستثناء، والإرتفاع يعم مختلف الجامعات الخاصة ما عدا العربية والكسليك.

خلاصة هذه المراجعة الأولى حول أثر عمل الأم في توزيع الطلاب على مؤسسات التعليم العالي، أن هذا الأثر غير موجود لدى الفئات العليا (عملها لا يغير التوزيع الذي يحدده وضع الأب المهني)، وهو متقلب لدى الفئات الوسطى-العليا ويصبح

ظاهرا مع النزول في السلم الإجتماعي نحو الآباء الموظفين الصغار والفئات الدنيا، فـيزيد إلتحاقهم بالقطاع الخاص على حساب الجامعة اللبنانية، ويزيد داخل القطاع الخاص فـي

جدول ١١: توزع الطلاب بحسب الوحدة الجامعية، وعمل الأم ومهنة الأب

مهنة الأب	عمل الأم	لبنانية	لموحدة	أميركية	يسوعية	لويزة	كسليك	المجموع
فئات عليا[53]		١٥,٥	١,٧	١٩,٥	١٨,٤	٥,٠	٣.٨	(٣٤٣)
	تعمل	١٥,٨	٣,٠	٢١,٨	١٨,٨	٤,٠	١,٠	(١٠١)
	لا تعمل	١٥,٣	١,٢	١٨,٦	١٨,٢	٥;٤	٥,٠	(٢٤٢)
فئات		٤٥,١	٢,٠	٧,٣	٩.٩	٤,٨	٥.٥	(١٠٦٤)
وسطى-عليا[54]	تعمل	٣٩,٢	٣,٥	١١,٩	١٥,٠	٣,٨	٣,٨	(٢٨٦)
	لا تعمل	٤٧,٣	١,٤	٥,٧	٨,٠	٥,١	٦,٢	(٧٧٨)
فئات		٧٣,٨	٢.٢	٣,٤	٤.٧	١,٣	٥,٣	(٣٢٠)
وسطى-دنيا[55]	تعمل	٥٢,٩	–	٧,١	١١,٤	–	٥,٧	(٧٠)
	لا تعمل	٧٩,٦	٢,٨	٢,٤	٢,٨	١,٦	٥,٢	(٢٥٠)
فئات		٧٩,١	٢.٢	١,٤	٣,٦	٢,٠	٣,١	(٣٥٨)
دنيا[56]	تعمل	٦٧,٥	١٢,٥	٥,٠	١٢,٥	٥,٠	–	(٤٠)
	لا تعمل	٨٠,٥	٠,٩	٠,٩	٢,٥	١,٦	٣,٥	(٣١٨)

ملاحظة : لا يظهر في الجدول سوى بعض الوحدات المختارة، لكن الحسابات أجريت على الجدول كاملاً.
والنسب المئوية محسوبة أفقيا.

---

[53] بالنسبة للقطاع، قيمة كا٢ غير دالة إحصائيا.
بالنسبة للوحدة الجامعية، قيمة كا٢ غير دالة إحصائيا.

[54] بالنسبة للقطاع، قيمة كا٢ دالة إحصائيا: P= .01
بالنسبة للوحدة، قيمة كا ٢ دالة إحصائيا: P= .00002

[55] بالنسبة للقطاع، قيمة كا٢ دالة إحصائيا: P= .00001
بالنسبة للوحدة، قيمة كا٢ دالة إحصائيا: P= .00000

[56] بالنسبة للقطاع، قيمة كا٢ دالة إحصائيا: P= .05
بالنسبة للوحدة، قيمة كا٢ دالة إحصائيا: P= .00000

الجامعات المرموقة. وتجري الأمور كأن عمل الأم يزيد من مدخول الأسرة فتصبح أكثر "أهلية" لإرسال الأبناء إلى القطاع الخاص. ومن كل الوحدات الجامعية، تبدو جامعة الكسليك الأقل تأثرا بعمل الأم، وإذا ما تأثرت فإن عمل الأم يفقدها بعض طلابها، على غرار العربية، وكلاهما على غرار اللبنانية.

لنبق الآن مع العاملات فقط من الأمهات[٥٧]، كي نرى الأثر الذي يتركه صنف المهنة التي يمارسنها على تغيير فرص الأبناء الدراسية. وسنعتمد الترتيب نفسه، بادئين بالفئات العليا، لكننا سنقتصر في التحليل على الفروقات بين القطاعين فقط[٥٨].

يتبين أولا أن مهنة الأم لا تغير إحصائيا شيئا إذا كان الأب من الفئات العليا[٥٩]. ويلاحظ، ثانيا، بالنسبة للفئات الوسطى-العليا، أثر ما[٦٠]: إذا كانت الأم تنتمي الى المهن الوسطى (موازية لمهنة زوجها)، كان حظ الأبناء في أن يرتادوا القطاع الخاص ٧٣%، وإذا كانت تنتمي إلى المهن العليا إرتفع الحظ إلى ١٠٠%، فإذا إنتمت إلى الوظائف الصغرى، إنخفض الحظ إلى ٥٤,٣% فإلى ٥٠% في المهن الدنيا. أما بالنسبة للوظائف

[٥٧] تتوزع الأمهات العاملات مهنيا على النحو التالي:

وظائف عليا ومهن ليبرالية	٣٩	٧,٣%
مهن وسطى	١٤٧	٢٧,٥%
وظائف صغرى	٣٢٢	٦٠,٢%
مهن دنيا	٢٧	٥,٠%
المجموع	٥٣٥	١٠٠%

أما الأمهات اللواتي لم تسمح المعطيات بتصنيف مهنهن فقد بلغ عددهن ١٩٠١ (١٧٨٧ ربة منزل + ٨٣ "متوفاة" و "غير ذلك"+ ٣١ قيل في الإستمارة إنهن يعملن لكن لم تذكر المهن التي يمارسنها).

[٥٨] بسبب تدني عدد الأمهات العاملات اللواتي لدينا معلومات عن أزواجهن (إلى ٥٣٥ فقط). فإذا وزعنا هذا العدد على أربع فئات مهنية للآباء وأربع فئات مهنية للأمهات، نحصل على ٦٦,٨ طالب في كل خانة. وإذا وزعنا هذا الأخير على قطاعين نحصل على ٣٣,٤ طالب في كل خانة (كمعدل)، لكن إذا وزعناه مجددا على ١٦ وحدة جامعية نحصل على ٤ طلاب في الخانة الواحدة وبالتالي على خانات فارغة كثيرة، فتبطل القيمة الإحصائية ل كا ٢.

[٥٩] قيمة كا ٢ غير دالة إحصائيا.

[٦٠] قيمة كا ٢ دالة إحصائيا: P= .001

الصغرى (للأب)، فإن مهن الأمهات مجمعة (في وظائف أيضا). أما في الفئات الدنيا فعـدد العاملات قليل والمهن مشتتة. وفي الحالتين لا دلالة إحصائية للتغيرات الجامعية.

إذا كان لا بد من إستنتاج شيء مما سبق، ومما قبله، حول عمل الأم ومهنتها فـهو قلة إحتمالات عملها، وتركز مهنها، عندما تعمل، في فئات مهنية أكثر من أخـرى (مـهن وسطى ووظائف صغرى)، نظرا لإستبعاد صاحبات المهن الأدنى إجتماعيا إبـان عمليـة إصطفاء الطلاب، وهما أمران (قلة العمل وتركز المهن) يجعلان من الكلام عن أثر ذلـك على الفرص الدراسية الجامعية للأبناء مشوبا بالحذر، كلما كان القصد تقديم صورة عامـة، إحصائية، وصفية أو تحليلية للجمهور الطلابي في السنة الثالثة الجامعية في لبنان. أمـا إذا كان القصد الجواب على سؤال "مختبري"، أو إحتمالي، فإن الجواب الممكن، وغير القـابل للتعميم، هو التالي: يدفع عمل الأم (وإرتفاع مستوى مهنتها) إلـى مزيـد مـن الإلتحـاق بالقطاع الخاص. لكن ذلك محصور في الأسر التـي يصنـف فيـها الأب فـي الفئتيـن الوسطى-العليا والوسطى-الدنيا. علما بأن بعض الوحدات الجامعية لا يظـهر فيـها هـذا الأثر. هذا حول الفرص الدراسية الجامعية بمعنى الترحيل. أما حـول الفـرص بمعنـى النجاح والمتابعة والوصول إلى الجامعة فأمر آخر، ليس لدينا الآن ما نقوله حوله.

الفصل الثالث

الترحيل والرساميل

نتابع البحث في لاتكافؤ الإلتحاق بالوحدات الجامعية (الترحيل) منتقلين هذه المرة إلى ثلاثة أنواع من الرساميل: الإقتصادي، والثقافي، والمحصّل (الدراسة الثانوية).

١. البعد الإقتصادي

كان لا بد من التوقف عند المكوّن (أو البُعد) الإقتصادي للخلفية الأسرية. وكان لا بد أيضا من تجنب الدخول في موضوع "الدخل" الذي يفترض أنه يعبّر أيما تعبير عن مستواه. هذا التجنب يبرره خطران محتملان في بلادنا عند السؤال عنه: غموض الدخل والنزعة إلى عدم التصريح به. أصل الغموض تعدد المداخيل وغياب نظام الضرائب من الإدراك العام[١]، وأما النزعة إلى عدم التصريح فيه فخوفاً من الضرائب. لأن الدولة في بلادنا هي آخر يمكن (بل يجب) أن يعطي ويساعد، أمّا أن يأخذ فذلك أشبه بالإعتداء الذي يجب تجنبه. والنزعة إلى عدم التصريح تعني التصريح بغير الصحيح.

المهم أننا إستبدلنا الدخل بالإنفاق، وحصرنا الإنفاق بما هو ثابت منه، بل بالقليل من هذا الثابت، فقط لجمع بعض الدلالات. سألنا عن "مقتنيات الأسرة"، وبالتحديد عن تسعة بنود منها. والجدول ١٢ يظهر الوتيرة العامة لتوزيعها.

يخبرنا هذا الجدول أن إقتناء سيارة (لا نعرف نوعها ولا عددها) هو شأن عام،

[١] في البلدان التي تعتمد نظاماً واضحاً وصارماً للضرائب، تكون لكل مواطن بطاقة أو ملف تظهر فيه كل المداخيل، وتكون هناك حدود مفروضة لسبل الدخل يُعد ما يتجاوزها خرقاً للقانون، ويُدفع المواطنون إلى اعتماد نظام الدفع غير النقدي لتسهيل عملية حصر المداخيل وقياس ما يستحق عليها من الضرائب. وكل ذلك يجعل من المواطن مدركاً جيداً لمدخوله السنوي. يضاف إلى غياب هذه الوضعية في بلادنا، أن المداخيل متعددة وذات مسارات شتى، ترسمها الهجرة والعمليات العسكرية والسياسية والفساد والتجارة الحرة والكومسيون، والعمل المزدوج أو المتعدد، وما إليها.

لا يفترق فيه الطلاب الجامعيون: من أصل كل عشرة طلاب ثمة تسعة على الأقل تقتني أسرهم سيارة! أما "المكتبة" فنعترف أنها لا تحمل المعنى نفسه عند من أجابوا بنعم عليها[٢]، فنترك أمرها دون تعليق. وإذا كان أمر الهاتف الخليوي ممكن القبول في أرقامه (٤٤,٦%) فإن أمر الحاسوب مثير للدهشة، هل يقتني ٤١,٦% من الطلاب في لبنان جهاز حاسوب في منازلهم؟ ما يجعل الأمور أقرب إلى التصديق البنود الأخرى، ما ذكرناه أعلاه وما لم نذكره، والوارد في الجدول ١٢ ولا سيما حال "شاليه التزلج". فنسبة من لديهم شاليه التزلج تساوي تماماً نسبة من وضعناهم في إحدى شرائح الفئات العليا، والمسماة "أرباب العمل وكبار الملاكين والتجار ورجال الأعمال" وهم يشكلون ٥% من مجموع العينة.

إن عدم توافر معلومات وطنية عن كل من هذه البنود يعفينا من المجازفة في تأكيدها أو نفيها، وما يبقى له أهمية في كل ذلك هو الفروقات، لأن هذه الأخيرة تكشف نفسها بسهولة، بافتراض أن درجة الدقة في كل بند من البنود التسعة متساوية عند الجميع (أي بغض النظر عن قيمة هذه الدرجة). الفروقات هي الأبقى لنا. يبدأ الفارق ملفتاً بما بعد إقتناء السيارة مباشرةً أي المكتبة (الفارق ١٦,٩ نقطة مئوية في إقتناء مكتبة بين القطاعين) ليصل إلى أقصاه في إقتناء الحاسوب (الفارق يساوي ٣٦,٢ نقطة مئوية) وذلك لصالح الجامعات الخاصة. علماً بأن حصة هذه الأخيرة أعلى في جميع البنود بدون إستثناء، ولو أن قيمة الفارق تعود فتهبط باتجاه "شاليه التزلج" وذلك بسبب ندرة هذه الأخيرة ليس إلا.

في مطلق الأحوال لم يكن قصدنا أن نتعرف على وتيرة تكرار كل من هذه البنود على حدة، وإن كانت الفروقات فيها ذات دلالة واضحة، بل كان هدفنا إعتمادها كمبينات *indicators* نصنع منها مؤشراً *index* واحداً للمقتنيات. لذلك قمنا بتحليل عاملي للبنود التسعة، فتبين لنا أنها موزعة في خمس مجموعات: ١) إقتناء سيارة، ٢) إقتناء مكتبة، ٣) إقتناء هاتف خليوي وإقتناء صحن لاقط وإستخدام خادم (ة)، ٤) إقتناء حاسوب وإشتراك

[٢] قد تضم المكتبة بضعة كتب جامعية، وقد تكون مكتبة زاخرة بمختلف أنواع المؤلفات والموسوعات.

في الإنترنت، ٥) إقتناء شاليه في مناطق التزلج وإستخدام سائق.

ومن الواضح أن التجمع على هذا النحو يعكس مستوى الإستهلاك، بحيث أن إقتناء سيارة، الأكثر شيوعا، يقع في جهة، وإقتناء شاليه وإستخدام سائق يقعان في الجهة المقابلة، باعتبارهما يدلان على مستوى إقتصادي عال. لذلك أعطينا قيمة (١) لإقتناء السيارة، وقيمة (٥) لإقتناء شاليه وإستخدام سائق، وقيم ٢، ٣، ٤ للمجموعات الأخرى حسب ما هو وارد في ترتيب المجموعات. ثم طلبنا من الحاسوب أن يجمع حاصل كل

جدول ١٢: وتيرة توزيع المقتنيات التسعة للأسرة[٣]

البند	العدد	التعليم العالي %	ج. لبنانية %	ج. خاصة %	الفارق (٤-٥)
١	٢	٣	٤	٥	٦
سيارة	٢٢٣٨	٩٣,٠	٨٩,٣	٩٦,٩	- ٧,٦
مكتبة	١٣٢٩	٥٥,٢	٤٧,٠	٦٣,٩	- ١٦,٩
هاتف خليوي	١٠٧٤	٤٤,٦	٣٢,٢	٥٧,٧	- ٢٥,٥
حاسوب	١٠٠٠	٤١,٦	٢٣,٩	٦٠,١	- ٣٦,٢
إستخدام خادم (ة)	٥٥٦	٢٣,١	٨,٧	٣٨,٣	- ٢٩,٦
صحن لاقط	٣٧١	١٥,٤	٨,٤	٢٢,٨	- ١٤,٤
إنترنت	٢٢٨	٩,٥	٢.٩	١٦,٤	- ١٣,٥
إستخدام سائق	١٢٤	٥,٢	١,٣	٩,٢	- ٧,٩
شاليه التزلج	١١٤	٤,٧	٢,٢	٧,٤	- ٥,٢

[٣] فكرنا أن العسكريين (ظباط الجيش وقوى الأمن) يستخدمون سائقاً أو خادماً /خادمة بتسهيل من المؤسسة التي ينتمون إليها، وليس بسبب قدرة إقتصادية خاصة، فعزلناهم مؤقتاً من هذا الجدول (مجموع العينة) لنفحص مدى تأثيرهم على التوزيع الحالي. تبين لنا أن هناك إنخفاضاً فعلاً ولكنه إنخفاض محدود جداً: نحو ٢٢,٩% في بند الخادم (بدلاً من ٢٣,٢%)، ونحو ٤,٦% في بند السائق (بدلاً من ٥,٢%). وقد توزع لاحقاً هذا الإنخفاض بين القطاعين الحكومي والخاص، فأصبحت هذه الفئة المهنية أقل فأقل أثراً. لذلك لم نكبد أنفسنا عناء إخراج هذه الفئة من التحليلات اللاحقة.

طالب في مجموع المقتنيات. الأمر الذي يبسط المعالجة ويخفف من الخلل الـــذي يحدثـه معالجتها بالمفرق. هكذا حصل بعض الطلاب على صفر (عددهم ١١١)، وهـــم الذيـن لا يقتنون أياً منها، وحصل بعض آخر (عددهـم ١١ فقط) علـى ٣٠، لأنـهم يقتنونهــا جميعــاً. والجدول ١٣ يُجمل النتـــائج العامة والفروقـــات بين الوحـدات الجامعيــة، إستنادا إلى المتوسط الحسابي لكل منها.

إن تكمية *quantification* المعطيات تفضي إنطلاقا من الجدول المذكور إلى تراتبية إقتصادية متفقة مع تلك التي إستخرجناها إستنادا إلى المهن، مع قدر أكبر مـــن التفصيـل والثبات: ثمة مسافة واسعة بين القطاع الخاص والجامعة اللبنانيـــة، تبلــغ أقصاهــا مــع الأميركية ول.أ.جبيل والحكمة وغيرها، في الأعلى، وفروع المحافظات الأبعد في اللبنانيــة (ل٣، ل٤، ل٥). كما تنفصل اللبنانية ٢ عن اللبنانية ١، والأميركية عن اليسوعية.

أما مقدار التجانس داخل كل وحدة جامعية فتعكسه قيمة الإنحراف المعياري غــير الظاهرة في الجدول. أعلى حالات التشتت نجدها في المؤسسات التي تقع في أعلى الســلم

جدول ١٣: سلم الوحدات الجامعية بحسب المتوسط الحسابي لحاصل المقتنيات

المرتبة	الدرجة	المتوسط الحسابي	القطاع	الوحدة
١	١	١١+		الأميركية، ل.أ.جبيل، الحكمة
	٢	١٠-١٠,٩٩		اليسوعية، ل.أ.بيروت
٢	٣	٩,٠-٩,٩٩	ج. خاصة	اللويزة
	٤	٨,٠-٨,٩٩		-
٣	٥	٧,٠-٧,٩٩	التعليم العالي	الكسليك
	٦	٦-٦,٩٩		
٤	٧	٥,٠-٥,٩٩		لبنانية ٢، العربية، ل الموحدة
	٨	٤,٠-٤,٩٩	ج. لبنانية	لبنانية ١، الأوزاعي / المعهد
٥	٩	- ٤,٠		لبنانية٣، لبنانية٤، لبنانية ٥

(المرتبتان الأولى والثانية). بمعنى أن هذه الجامعات تضم فوارق طبقية داخلية، ناتجة عن إلتحاق فئات من مستوى إقتصادي أدنى، وذلك بفضل المنح الدراسية، أو التسامح وكلاهما ينم عن مساندة إجتماعية ما. وأدنى مستويات التشتت نجدها في الوحدات الواقعة في أدنى السلم، الأمر الذي يجسد التجانس الإجتماعي (فئات دنيا) داخل هذه الوحدات.

تبقى الفرضيتان الجغرافية والطائفية. ونضيف إليهما عددا من العوامل التي إهتمينا بها سابقا. الجدول ١٤ يخبرنا أن الفارق بين المسيحيين والمسلمين في المستوى الإقتصادي كبير. لكن ينفصل السنة عن سائر الطوائف الإسلامية، فنجدهم مع الموارنة والأرثوذكس، بينما الكاثوليك هم أعلى الطوائف من الناحية الإقتصادية. خلاصة هذا الجدول أن تجمع أصحاب المستوى الإقتصادي العالي، يضم طلاب بيروت، الكاثوليك،

جدول ١٤: المتوسط الحسابي للمقتنيات بحسب عدد من المتغيرات

	المتوسط الحسابي للمقتنيات				
	+١٠	٨-٩	٦-٧	٤-٥	-٤
مكان الإقامة بحسب الهوية		بيروت	جبل لبنان*، الشمال، البقاع	الجنوب	
مكان الإقامة الفعلي		بيروت	جبل لبنان	الشمال، البقاع الجنوب	
الطائفة		كاثوليك	موارنة*، سنة، أرثوذكس	شيعة، دروز	
الدين		مسيحيون		مسلمون	
قطاع العمل		في القطاعين	خاص*/عام		
وضع الأم المهني			تعمل*/لاتعمل		
وضع الأب المهني			يعمل	لا يعمل	
الفئة الإجتماعية (للأب)	عليا		وسطى-عليا		وسطى-دنيا*/دنيا
الفئة الإجتماعية للأم	عليا	وسطى-عليا	وسطى-دنيا		دنيا

* قيمة أعلى داخل الفئة.

المتوسط الحسابي العام للمقتنيات لجميع الطلاب = ٧,٠٦٦.

المسيحيين، العاملين في القطاعين، والذين يصنفون مهنيا، تبعا لآبائهم، في الشرائح الوسطى-العليا والعليا. وأن تجمع أصحاب المستوى الإقتصادي المتدني، يضم الطلاب المقيمين في الجنوب، والذين ينتمون إلى آباء وأمهات تصنف مهنهم في المرتبة الدنيا. وهذه اللوحة تكشف المكونات الجغرافية والدينية والمهنية للتفاوت الإقتصادي.

هذا من حيث السمات الإقتصادية لكل فئة. لكن إذا أدخلنا هذه المتغيرات جميعها في حساب يقدر مساهمة كل منها في تعديل المستوى الإقتصادي، فإن اللوحة تضيق كثيرا. ذلك أن مهنة الأب هي التي تفسر ٠,٤٠ من التغير في الوضع الإقتصادي، مقابل ٠.١٨ لمهنة الأم. وهذان العاملان يطيحان بسائر العوامل المدروسة سابقا، وهذا طبيعي، لأن تصنيف المهنة مرتبط أساسا بالمستوى الإقتصادي في تصميم المتغيرات عندنا. لذلك إذا ما عزلناهما يخرج عمل الأب (يعمل/لا يعمل) من اللوحة، وتبقى المتغيرات الأخرى مع دلالة إحصائية لكل منها: الإقامة بحسب الهوية، الإقامة الفعلية، الدين، عمل الأم، قطاع الأب. ويبلغ مجموع مساهمة هذه العوامل ٠,٠٩٨، مقابل ٠,٢٧٢ للمستوى المهني للأب والأم معا. والفارق كبير جدا. والعوامل الخمسة المذكورة تتخذ ترتيبا معينا: أعلى مساهمة في تغير المستوى الإقتصادي تعزى للإقامة الفعلية (٠,٢٤)[٤]، تليها الجماعة الدينية، تليها الإقامة بحسب الهوية، يليها عمل الأم، وأخيرا القطاع الذي يعمل فيه الأب. وإذا فحصنا مساهمة كل من المستوى المهني للأب والمستوى المهني للأم، عن طريق التفاعل بينهما، تصبح النتيجة غير دالة، مما يعني أن الواحد منهما هو جزء من الآخر.

هذه النتائج تدفعنا إلى إستخراج المتغيرات التي يعول عليها، أو التي تغني عن غيرها عن طريق التحليل العاملي. فنستبقي المستوى المهني للأب (الذي يتصاحب بقوة مع المستوى الإقتصادي ومع المستوى المهني للأم)، ونستبقي مكان الإقامة، والجماعة الدينية وقطاع عمل الأب (يعمل/لا يعمل). ونستبعد عمل الأب وعمل الأم لأنهما لم يعطيا نتائج إحصائية ذات دلالة.

---

[٤] إستنادا إلى إختبار ANOVA

٢. البعد الثقافي

يستعمل عادة الرأسمال الثقافي للدلالة على ما يحمله الأبناء إلى الجامعة (أو المدرسة عموما) من رصيد ثقافي يتجسد في المستوى التعليمي للأبوين، والذي يفسر بدوره، مثل الرأسمال الإقتصادي، الفروقات في الفرص الدراسية. ويشمل الرأسمال الثقافي عادة المستوى التعليمي للأبوين، كما يشمل مجمل الأنشطة التي تمارسها الأسرة ومقتنياتها الثقافية. لكننا سنقتصر في تحليلنا على الجانب المتعلق بالمستوى التعليمي فقط.

من الطبيعي أن نتوقع، بداية، إرتفاعا في المستوى التعليمي لأهالي الطلاب الجامعيين بالمقارنة مع مجمل السكان، إذا كنا على ثقة بأن اصطفاء النخب، أساسه إجتماعي، بالمعاني المهنية والإقتصادية والثقافية على السواء. ومعطياتنا تبين هذا الأمر بكل وضوح، عندما نقارن توزيع الطلاب بحسب المستوى التعليمي لكل من الأبوين، بالمستوى التعليمي للسكان عموما، أو للسكان الذين هم من الفئة العمرية ٤٠ وما فوق، لأن هؤلاء أقرب في أعمارهم إلى أعمار أهالي طلابنا.

الجدول ١٥ يخبرنا عن هذه الفوارق، ويؤكد توقعاتنا. لكن ما كنا لا نعرفه هو: ما الفئة التعليمية التي تعتبر حدا فاصلا بين التناقص (الإستبعاد) والتزايد (الإصطفاء)؟ إنها المرحلة المتوسطة، التي تتمثل في مجمل السكان مثلما تتمثل في مجمل أهالي الطلاب (حوالي ١٩% في الحالتين). ما دونها يكثر السكان (٥٨,٤%) ويقل أهالي الطلاب (٢٨,١%)، وما فوقها يقل السكان (٢٢,١%) ويكثر أهالي الطلاب (٥٢,١٥%). وهذا يعني أن تجاوز الأهل عتبة المرحلة المتوسطة يرجح إلتحاق الأبناء بالجامعة فيما بقاؤهم ما دون هذه المرحلة يرجح خروج أبنائهم من السلم التعليمي. أما إذا أخذنا الفوارق بين أهالي الطلاب والسكان فوق ال ٤٠ سنة فإن الإصطفاء على أساس الرأسمال الثقافي (المستوى التعليمي) يبلغ شأوه : ف ٦٨,٤% من السكان فوق ٤٠ سنة هم دون البريفيه (بل ٣٠% منهم أميون)، مقابل ٢٨,١% من أهالي الطلاب. وإذا قارنا الأميين بمن أنهوا الجامعة من حيث مؤشر التمثيل نجد أنه أدنى بكثير عند الأميين (٠,١٨) مما لدى الجامعيين (٢,٩٩). كم تنقص حصة الأميين عن حصة الجامعيين في وصول أولادهم إلى

السنة الثالثة الجامعية؟ حوالي ١٧ مرة! بل يصل إلى ١٩ مرة إذا إقتصرنا على مستوى تعليم الأب، أي أنه مقابل كل جامعي واحد هناك واحد من كل ١٩ أمياً يصل إبنه إلى هذه السنة. وبالمثل فإن حظ الأب الجامعي بأن يرسل إبنه إلى الجامعة ويصل إلى السنة الثالثة يساوي ٥,٧ مرات حظ الأب الذي يعرف القراءة والكتابة - يتابع الإبتدائي، و ٣,٦ مرات حظ الأب الذي أنهى الإبتدائي وثلاث مرات حظ الأب الذي أنهى المرحلة المتوسطة، و ١,٧ مرة حظ الأب الذي أنهى المرحلة الثانوية، وهو أقل ب ١,١٦ مرة حظاً من الأب الذي أنهى الماجستير أو الدكتوراه.

لكن من كانت أمه جامعية تزيد حظوظه عن حظوظ الأم الأمية بالقدر نفسه المشار إليه حول الأب. وهذا أمر ملفت، لأن الأمهات الأميات في المجتمع نسبتهن ضعف

جدول ١٥: المستوى التعليمي لأهالي الطلاب مقارنة بالمستوى التعليمي للسكان

	السكان*	السكان *	الذكور*	أهل الطلاب الجامعيين (العينة)			
				تعليم	تعليم	مؤشر تمثيل	
	(+١٠)	فوق ٤٠ سنة	فوق ٤٠ سنة	الأبوين**	الأب	الأبوين	الأب
١ أمي	١٣,٥٥	٣٠,١	١٩,٣	٥.٥	٢,٥	٠,١٨	٠,١٣
٢ يقرأ ويكتب	١٦,١١	١٦,٨	٢٠,٣	٧,٨	٩,٠	٠,٤٦	٠,٤٤
٣ أنهى الإبتدائي	٢٨,٧٤	٢١,٥١	٢٣,٦	١٤,٨	١٦,٢	٠,٦٨	٠,٦٨
٤ أنهى المتوسط	١٩,٤٩	١٣,٨٨	١٤,١	١٩,٧	١٧,٣	١,٤٢	١,٢٣
٥ أنهى الثانوي	١٤,٤٧	٩,٨٢	١٠,٩	٢٧,٥	٢٢,٦	٢,٨٠	٢,٠٧
٦ أنهى الجامعة	٦,٧٢	٦,٤٤	٩,٤	١٩,٣	٢٣,٧	٢,٩٩	٢,٥٢
٧ دراسات عليا	٠,٩١	١,٤٥	٢,٤	٥,١	٧,٣	٣,٥١	٢,٩٢
٨ غير ذلك	-	-	-	٠,٢٥	١,٣	-	-
المجموع	٢٤٣٤٨٥٣	٨٢٧٢٠٧	٤٠٠٨٢٢	٤٧٨٤	٢٣٩٥		
غير محدد	-	-		٨٨	٤١		

* المصدر: **مسح المعطيات**، جدول 3.03 (ص ٦٨) وجدول 3.04 (ص ٧٤-٧٥)

** يساوي (% الآباء من فئة معينة، أمي مثلا)+ (% الأمهات من الفئة نفسها) ÷ ٢ .

نسبة الآباء الأميين (٤٠,٢ مقابل ١٩,٣%)، ونسبة الأمهات الأميات بين طلابنا تكاد تساوي أربعة أضعاف نسبة الآباء الأميين (٨,٥% مقابل ٢,٥). وفي مثل هذه الحالة، أي عندما تكون نسبة تمثيل الأمهات الأميات في الجامعة أعلى من نسبة تمثيل الآباء الأميين، فهذا يعني أن تعليم الأب يزيد فرص تعليم الأبناء أكثر مما يزيدها تعليم الأم، أو أن تعليم الأب يزيد هذه الفرص ولو كانت الأم غير متعلمة، أو أنه العامل الأكثر حسما في المتابعة الدراسية الجامعية. ولم نجد فروقات تذكر بين الطلاب الذكور والطالبات الإناث، حيث متوسط مستوى تعليم الأب في الحالتين أعلى من متوسط تعليم الأم.

إن هذه النتيجة مغايرة لما يجري في المرحلة الإبتدائية ، حيث مستوى تعليم الأم أقوى أثرا في النجاح المدرسي، المؤدي إلى الصعود المدرسي، على ما بينته مختلف الأبحاث. وليس لدينا إلا تفسير واحد لهذه الظاهرة: أن المسافة بين تعليم الأب والأم، والمكانة المرموقة للأب في المجتمع التقليدي تجعل قوة هذا الأخير الإيجابية في الشد صعودا مع إرتفاع مستواه التعليمي، أكثر أهمية من قوة الأم السلبية، في الشد نزولا مع إنخفاض مستواها التعليمي. لكن الأمر يحتاج إلى تمحيص إضافي. لا سيما وأن "عامل الأم" يبدو مهما في عملية الترحيل بين القطاعين الجامعيين.

ولتسهيل المتابعة، نحول المستويات التعليمية إلى قيم رقمية°.

ثمة فروقات في الرأسمال الثقافي بين الجامعة اللبنانية والقطاع الخاص: معدل سنوات الدراسة للأب هو ٨ في الأولى وهو ١٣ في الثاني. وهذا ما يكمل صورة التفاوتين المهني والإقتصادي بين القطاعين التي إستخرجناها سابقا. والوجه الآخر الذي يرتسم لهذه الصورة هو أن الفئات الدنيا مهنيا وإقتصاديا وثقافيا تستطيع أن توصل

° إعتبرنا أن مستوى الأمية يساوي صفرا (سنوات دراسية)، ومعرفة القراءة والكتابة- يتابع الإبتدائي تساوي ٢ (سنتين دراسيتين)، والمستوى الإبتدائي يساوي ٥ (سنوات دراسية) والمتوسط يساوي ٩ (سنوات دراسية) والثانوي يساوي ١٢ (سنة دراسية) وفئة "أنهى الجامعة" تساوي ١٦ (سنة دراسية) و"أنهى الماجستير أو الدكتوراه" تساوي ١٩ (سنة دراسية). وهذه الطريقة تسمح بالتعبير عن المستوى التعليمي بطريقة مفهومة، كما تسمح بإجراء عمليات جمع وطرح وقسمة، وإحتساب المتوسط الحسابي وما إليها.

أبناءها إلى الجامعات، وإن بمقدار قليل، إنما إلى الجامعة اللبنانية تحديداً: ثمة ٦١ أبا أميـــا نجد أبناءهم في التعليم العالي، ٥٢ منهم في اللبنانية و٩ فقط في القطاع الخاص.

جدول ١٦ : المستوى التعليمي لكل من الأب والأم بحسب الوحدة الجامعية المرتادة

الوحدة الجامعية	المتوسط الحسابي للمستوى التعليمي		الأميون (صفر)*		الجامعيون (١٦-١٩)*	
	للأب	للأم	الآباء	الأمهات	الآباء	الأمهات
التعليم العالي	١١	١٠	٢,٥	٨,٥	٣١,١	١٧,٨
ج. لبنانية	٨	٧	٤,٢	١٤,٥	١٦,١	٦.٥
ج. خاصة	١٣	١٢	٠,٨	٢,٢	٤٦,٧	٢٩,٦
اللبنانية ١	٩	٧	٣,١	١٦,٠	١٦,٣	٦,٢
اللبنانية ٢	٩	٩	١,٦	٤,٦	١٥,٧	٧,٨
اللبنانية ٣	٧	٧	٨,٥	١٥,٧	٩,٤	٦,٣
اللبنانية ٤	٨	٦	٥,٤	٢٣,٢	١٧,٩	٤,٥
اللبنانية ٥	٨	٥	٧,٥	٢٨,٨	٢٠,٠	١,٧
اللبنانية الموحّدة	١٢	١٠	-	٤,٥	٣٦,٤	٢٠,٤
الأميركية	١٥	١٣	-	٠,٦	٦٧,٦	٤٤,٤
اليسوعية	١٣	١٣	-	٠,٩	٥٤,٣	٣٢,٩
الكسليك	١١	١٠	-	٦,١	٢٤,٨	١٣,٩
العربية	١١	٩	٢,٠	٤,٦	٢٩,٠	١٦,٣
اللويزة	١٢	١١	-	-	٣٤,٠	٢٠,٢
ل.أ. بيروت	١٤	١٢	-	٠,٩	٥٧,٠	٣٢,٧
ل.أ. جبيل	١٣	١٣	١,٥	١,٥	٥١,١	٣٥,٨
الحكمة/بل/ها	١٣	١٣	١,٥	-	٣٩,١	٢٩,٠
الأوزاعي / المعهد	٧	٦	١٢,٠	٢٤,٠	٨,٠	٨,٠

* راجع الهامش السابق (٥).

كما يمكن، إستنادا إلى الجدول ١٦، وضع الأميركية مرة أخرى في رأس لائحة الوحدات الجامعية، إن لجهة متوسط سنوات دراسة الآباء (١٥ سنة)، أو من حيث نسبة الأمية (٠,٦%) أو من حيث نسبة الجامعيين (٦٧,٦%). وفي الطرف المقابل نضع هذه المرة الأوزاعي/المعهد، من حيث المعايير الثلاثة على السواء (٧ سنوات دراسية كمعدل أي الثاني المتوسط، ونسبة أمية تصل إلى أقصاها (١٢%) ونسبة جامعيين إلى أدناها (٨%).

أما بالنسبة للمستوى التعليمي للأم تحديدا فالجدول نفسه (رقم ١٦) يكشف أن مستواها هو أدنى من المستوى التعليمي للأب في الكثير من الوحدات تستثنى من ذلك اللبنانية الفرع الثاني واللبنانية الفرع الثالث، واليسوعية، واللبنانية الأميركية-فرع جبيل، والحكمة وغيرها، حيث متوسط تعليم الأب يساوي متوسط تعليم الأم. لكن الأمر هنا ليس سوى متوسط. ذلك أنه إذا تأملنا نسبة الأميات نجدها دائما أعلى من نسبة الأميين، ونسبة الجامعيات هي دائما أقل من نسبة الجامعيين. مما يعني أن إرتفاع المستوى التعليمي المتوسط والثانوي مثلا، لدى الأمهات، هو الذي أحدث المساواة في المتوسط الحسابي بين الآباء والأمهات في الوحدات المستثناة أعلاه. وبما أن الفارق بين الطرفين يعكس البنية الثقافية في المنزل فإنه من المستحسن أن نفتش عن هذا الفارق. هل يحدث مستوى تعليم الأم فروقا عند تثبيت مستوى تعليم الأب؟

نعم، وبكل وضوح. فعندما يكون الأب إبتدائيا في تعليمه وما دون، يؤدي إرتفاع مستوى تعليم الأم إلى زيادة في إلتحاق الأبناء بالقطاع الخاص. وكذلك الحال بالنسبة للأب المتوسط -الثانوي، أو للأب الجامعي، مع قيم إحصائية دالة في الحالات الثلاث[٦]. وقد تفحصنا أثر تعليم الأم في وضعيات الأب الثلاث على الإلتحاق بالمؤسسات والفروع الجامعية فوجدناه قائما أيضا.

هكذا يكون مستوى تعليم الأم مؤثرا في الترحيل، وتجري الأمور وكأن قوة تعليم الأب في إيصال الأبناء إلى الجامعة تضعف لاحقا أمام قوة تعليم الأم عندما يتعلق الأمر

---

[٦] قيمة كا٢ دالة إحصائيا، P= .00000، مع إنخفاض محدود في حالة الأب الإبتدائي وما دون P= .00011.

بالتوزع بين الجامعات، بقدر ما تشد الأم الأمية الأبناء نحو اللبنانية، والجامعيـــة تشـــدهم نحو القطاع الخاص.

سوف نحوّل الآن مستويي تعليم الأب والأم إلى مستوى واحد، نســـميه مســـتوى تعليم الأبوين، وهو حاصل السنوات الدراسية للأب زائد حاصل السنوات الدراســـية لـــلأم مقسوما على إثنين. ومستوى تعليم الأبوين هو الرأسمال الثقافي الذي يحمله الطـــالب إلـــى الحياة الدراسية.

وبطبيعة الحال فإن هذا الرأسمال يفعل فعله في عملية الترحيل بيـــن المؤسســـات والفروع الجامعية. وهذا ما يظهره الجدول ١٧، الذي يكاد يتطابق مع الجـــدول ١٣ الـــذي رتبنا فيه الوحدات على أساس حاصل المقتنيات. مع بعض الفروقات التـــي توحـــي بـــأن ل.أ.جبيل والحكمة وغيرها أعلى إقتصاديا مما هي تعليميا، وأن اللبنانية ٢ أعلـــى تعليميـــا مما هي إقتصاديا. أما الأوزاعي/المعهد فتقع في الدرجة الثامنة في السلم الإقتصادي وفـــي الدرجة التاسعة في السلم التعليمي.

جدول ١٧: سلم الوحدات الجامعية بحسب المستوى التعليمي للأبوين

المرتبة	الدرجة	المتوسط الحسابي لمستوى تعليم الأبوين	القطاع	الوحدة الجامعية
١	١	١٤+		أميركية
	٢	١٣		يسوعية، ل.أبيروت، ل.أجبيل، الحكمة/بل/ها
٢	٣	١٢	ج. خاصة	اللويزة
	٤	١١		ل.موحدة
٣	٥	١٠	التعليم العالي	الكسليك، العربية
	٦	٩		لبنانية ٢
٤	٧	٨	ج. لبنانية	لبنانية١
	٨	٧		لبنانية ٣، لبنانية ٤
٥	٩	٦		لبنانية ٥، الأوزاعي/المعهد

إذن ثمة توافق كبير بين الأبعاد المهنية، والإقتصادية والثقافية، في خلفية طلابنا، دون أن يكون هناك تطابق: هناك جامعتان خاصتان تقعان في أعلى السلم في الأبعاد الثلاثة (الأميركية، ول.أ.-جبيل) وفرعان للجامعة اللبنانية يقعان في أدنى السلم في الأبعاد الثلاثة. وبما أن الأبعاد الثلاثة تتكامل فلنخرج منها بثوابت ومتغيرات.

إن الترتيب المبين في الجدول ١٨ يسمح بالقول إن هناك جامعات للصفوة الإجتماعية العليا وأخرى لنخب الفئات الشعبية الأقل حظا. الأميركية واللبنانية الأميركية-جبيل مستقرتان في المجموعة الأولى وفرعا اللبنانية الرابع والخامس مستقران في المجموعة الأخيرة. ثمة جامعات للصفوة أيضا ولكنها أقل تماسكا أو نقاء في صفوتها من الأميركية، وهي اللبنانية الأميركية-بيروت، واليسوعية والحكمة وغيرها، الأولى قد تنزل إلى المرتبة الثالثة، والثانية والثالثة قد تصعدان إلى المرتبة الأولى. ما بين جامعات الصفوة ومؤسسات النخب الشعبية الأقل حظا نجد وحدات للنخب الشعبية الأوفر حظا (اللبنانية١و٢، العربية)، وفوقها يكون الوسط (الكسليك)، يعلوه وحدات النخب العليا الأقل حظا (اللويزة، الحكمة وغيرها، ل.أ.بيروت). الأوزاعي/المعهد أقرب إلى إستقبال النخب الشعبية الأقل حظا، بينما يتقلب الفرع الثاني في اللبنانية بين أكثر من موقع.

هذا الترتيب مبني على مراتب خمس، وقد أغفلنا فيه "الدرجات" (داخل كل مرتبة) ولو أنه يعبر عن فروقات تفصيلية إضافية، لعدم تشويش الصورة، لكن بإمكاننا وضع ترتيب تدرجي لجميع المؤسسات، وذلك عن طريق جمع قيم المستوى الإقتصادي للأسرة، والمستوى التعليمي للأبوين[٧]، ثم احتساب المتوسط لكل مؤسسة وفرع وقطاع جامعي. وهذا ما يعطينا لوحة شاملة عن ترتيب الجامعات، متدرجة نزولا، بحسب حاصل الخلفية الإجتماعية - الإقتصادية - التعليمية لطلابها (جدول ١٩). وهو تدرج مفصل

[٧] بما أن قيم المستوى الإقتصادي تتراوح بين صفر و ٣٠ وقيم المستوى التعليمي للأبوين تتراوح بين صفر و ١٩؛ فقد ضاعفنا قيم هذا الأخير بمقدار ١,٥، لكي نساوي بين البعدين الإقتصادي والتعليمي في المؤشر الجديد. وكانت النتيجة أن القيم تراوحت بين صفر و ٥٦,٥.

يكشف تفاصيل الترحيل الإجتماعي للطلاب الجامعيين في لبنـــان. وقد جازفنـــا بتحويـــل المستويات المهنيـــة إلى أرقام[٨] أيضا وحصلنا على الترتيب نفسه لـــهذه الوحـــدات، فـــي المرتين: المتوسط الإقتصادي -التعليمي، والمتوسط الإقتصادي-الإجتمـــاعي-التعليمـــي. وهذا ما يعطينا صورة مستقرة لمواقع الوحدات الجامعية في آلية الـــترحيل الإجتمـــاعي. بإستثناء فارق ضئيل في موقع الفرع الثالث بالنسبة للرابع.

جدول ١٨: سلم الوحدات الجامعية بحسب الأبعاد المهنية والإقتصادية والتعليمية

المرتبة	في الأبعاد الثلاثة	في بعدين	في بعد واحد		
			مهني	إقتصادي	تعليمي
١	الأميركية ل.أ.جبيل	اليسوعية ل.أ. بيروت الحكمة/بل/ها			
٢		اللويزة	اليسوعية لحكمة/بل/ها		ل.موحدة
٣		الكسليك	اللويزة ل.أبيروت		العربية ل ٢
٤		ل. موحدة العربية ل ١	الكسليك	ل ٢ الأوزاعي/المعهد	ل ٣
٥	ل ٤، ل٥	ل ٣ الأوزاعي/المعهد	ل١، ل٢		

[٨] أعطينا قيمة دنيا للفئات الدنيا (١) وقيمة عليا للفئات العليا (٨)، ثم ضاعفنا هذه القيم بنسبة ٣,٧٥ لكي تحصل علـى حد أعلى مقداره ٣٠، بما يوازي حاصل المقتنيات وحاصل المستوى التعليمي للأبوين. وجمعنا قيم المقتنيات والمســتوى التعليمي والمستوى المهني فحصلنا في هذا المؤشر الجديد على قيم تتراوح بين صفـــر و ٨٦,٥٢. ونقـــول جازفنـــا لأن المستويات المهنية للآباء لا تحمل المعنى الرقمي الذي يحمله عدد سنوات الدراسة أو عدد المقتنيات.

جدول ١٩: سلم الوحدات الجامعية بحسب المتوسط الحسابي لمجموع الأبعاد

الوحدات الجامعية بالترتيب التنازلي	المتوسط الحسابي للمستويين الإقتصادي والتعليمي	المتوسط الحسابي في المستويات الثلاثة
الجامعة الأميركية	٣٢,٧٢٣	٥٥,٣٦٢
ل.أ.جبيل	٣١,٤٧٠	٥٤,٢٤٤
الحكمة/بل/ها	٣٠,٥٨٨	٥٣,٢٤٨
اليسوعية	٣٠,١٧٩	٥٢,٠٥٥
ل.أ.بيروت	٢٩,٦٨١	٥١,٤١٧
القطاع الخاص	٢٨,٢١٢	٤٩,٨٥٣
اللويزة	٢٧,١٧٢	٤٧,٩٤٦
الكسليك	٢٢,٩٧٨	٤٢,٤٨٥
ل. موحدة	٢٢,٣٠٦	٤١,٣٤٣
العربية	٢٠,٨٧٨	٤٠,٥٩٥
ل ٢	١٩,٢٣٨	٣٦,٠٦٢
ل ١	١٦,٥٢٩	٣٤.٣٣٠
الجامعة اللبنانية	١٦,٥٢٩	٣٣,٣٦٦
الأوزاعي /المعهد	١٥,٠	٣١,٨٧٥
ل ٣	١٤,٥٣٥	٢٩,٥٣٠
ل ٤	١٤,٠٨٨	٣٠,٠٧٠
ل ٥	١٣,٢٧٣	٢٩,٤٤٩
مجموع التعليم العالي	٢٢,٤٢٨	٤١,٥٨٧

٣. الرأسمال المحصل

إذا كان كل من مهنة الأب ومهنة الأم والمستوى الإقتصادي للأسرة والمستوى التعليمي للأبوين، هي رساميل قائمة مسبقا أو حاصلة *ascriptive* ، أي موجودة خارج وجود الإبن الذي نستقصيه وتؤثر على مساره، فإن شيئا آخر يترك بصماته على التعليم العالي، يقع في باب الرساميل التي يحملها الإبن إلى الجامعة، ساهم الطالب نفسه في صنعها، وهو يتعلق بالدراسة الثانوية. يمكن القول إن هذه الدراسة تحمل بدورها بصمات الرساميل القائمة، لكن يمكن القول أيضا إنها بمثابة متغير "وسيط" ما بين المنشأ الإجتماعي والدراسة الجامعية، متأثر بما قبله ومؤثر على ما بعده، وفي هذه الحالة تحمل طابع الطالب نفسه.

يجب أن نعلم أولا أن ٢٩,١% من الطلاب الذين استقصيناهم جاؤوا من ثانويات رسمية، علما بأن حصة التعليم الرسمي من المسجلين في جملة المرحلة الثانوية في لبنان، هي ٤١,٥%. هكذا ننطلق أصلا من تفاوت في الحظوظ بين القطاعين الرسمي والخاص في الوصول إلى السنة الثالثة الجامعية، معدله ١,٨ مرة لصالح طلاب الثانويات الخاصة.

يحمل التفاوت "الثانوي" بصمات التفاوت الإجتماعي: ترتفع نسبة الذين يرتادون التعليم الرسمي من ٦,٣% لدى الفئات المهنية العليا إلى ٢١,٣% لدى الفئات الوسطى-العليا، إلى ٣٩,٣% لدى الفئات الوسطى-الدنيا إلى ٥٦% لدى المهن الشعبية. وفي خط معاكس تهبط نسبة الذين يرتادون القطاع الخاص من ٩٣,٤% إلى ٤٣,٨%، وكأن إرتياد الثانويات الرسمية يزيد عشر مرات لدى الفئات الشعبية عن الفئات العليا[٩]. كذلك فرع البكالوريا يختلف جدا من فئة مهنية إلى أخرى: ف٧٧% من طلابنا حصلوا على البكالوريا اللبنانية، لكن النسبة ترتفع إلى ٩١,٥% لدى أبناء الفئات الشعبية وتهبط إلى ٥٢,٠% لدى أبناء الفئات العليا. ثمة ٢٢٤ طالبا حصلوا على البكالوريا الفرنسية، ١٩٩ منهم من أبناء الفئات العليا والوسطى-العليا، ومثل هذا الفارق نلمسه لدى طلاب "الهاي سكول".

---

[٩] قيمة كا ٢ دالة إحصائيا: P= .0000

كل الأمور تجري لكي يبدو الرأسمال المنجز وكأنه يعزز الرأسمال القائم، فغدت العلاقة بين المدرسة الثانوية والقطاع قوية جداً لا مثيل لها في العلاقات التي درسناها سابقاً[١٠] كذلك الحال في العلاقة بين المدرسة الثانوية والوحدة الجامعية[١١]: من أصل كل عشرة طلاب في التعليم الجامعي الخاص هناك واحد فقط آتٍ من التعليم الرسمي، وبالمقابل هناك خمسة من عشرة في الجامعة اللبنانية. لكن حظوظ الآتين من التعليم الرسمي لا تنزل تدريجياً في الترتيب نفسه الذي وضعناه للوحدات الجامعية طبقا للمستويات المهنية والإقتصادية والتعليمية للآباء. ثمة ثلاث ظاهرات تستحق التسجيل: (١) إن حصة متخرجي التعليم الرسمي في اللبنانية - الكليات الموحّدة أقرب إلى حصتهم في الجامعات الخاصة (١١,٤%). وهذا ناجم على الأرجح عن دمج لاحق لطلاب آتين من بيئتين ثقافيتين مختلفتين. (٢) إن اليسوعية تبدو على رأس الجامعات التي تستبعد طلاب الثانويات الرسمية فيما تبدو الأميركية في المحل الثالث، بعد اليسوعية ول.أ. جبيل. وفي هذا السياق ثمة ٦ طلاب "رسميين" من كل مئة في الأميركية مقابل أقل من طالبين في اليسوعية. (٣) كذلك يظهر لأول مرة فارق بين الكسليك والعربية بهذه القوة: ١١% فيها مقابل ٢٨% في العربية هم من خريجي التعليم الرسمي. تجتمع هذه الملاحظات على إظهار أن إستبعاد خريجي التعليم الرسمي هو سمة من سمات جامعات الصفوة، من جهة، وهو أيضا من سمات المؤسسات المسيحية الفرنكوفونية (اليسوعية، الكسليك) وعموم المؤسسات القائمة في محافظة جبل لبنان (اللويزة، ل.أ.جبيل). ولهذا تنفصل اللبنانية الموحدة عن مجمل الجامعة، كما ينفصل أيضا الفرع الثاني في اللبنانية (٢٧,١%). أما الوحدات الأكثر التصاقاً بالتعليم الرسمي فهي الفرعان الرابع والخامس في اللبنانية (أكثر من ٧٠%). هكذا تبدو المسارات الثانوية - الجامعية واضحة المعالم بصورة حادة: مجمل الجامعات الخاصة (ما عدا الأوزاعي/المعهد) واللبنانية الموحدة في خط (تعليم خاص حوالي ٩٠%)، اللبنانية الثانية والعربية في خط ثانٍ (تعليم خاص حوالي ٧٢%) وفرعا اللبنانية الأول والثالث و الأوزاعي/المعهد في خط ثالث (تعليم

---

١٠ قيمة كا ٢ دالة إحصائيا : P= .00000

١١ قيمة كا ٢ دالة إحصائيا: P= .00000

خاص حوالي ٥٠%)، وفرعا اللبنانية الرابع والخامس في خط رابع (تعليم خاص أقل من ٣٠%). وهذا ترتيب لم نعهده من قبل إلا في طرفيه (الأعلى والأدنى)، لأنه يستدخل الإنقسام الأفقي (فئات إجتماعية) والعامودي (مناطق ثقافية - تعليمية) في الوقت نفسه (أنظر جدول ٢٠).

فاللبنانية الموحدة تجتمع مع الجامعات الخاصة هنا، لأن معظم طلابها هم من المدارس الكاثوليكية، لكن اللبنانية الثانية تجتمع مع العربية في غلبة الثانويات الخاصة لأن اللبنانية الثانية، مثلها مثل اللبنانية الموحّدة تستقطب طلاباً في غالبيتهم من المدارس الكاثوليكية، بينما تستقطب الجامعة العربية طلاباً من مدارس خاصة من نوع آخر (٢٩,٣% من مدارس إسلامية، و ٢٣,٣% من مدارس متنوعة). إن التدقيق في نوع المدرسة الخاصة يفضي إلى إعادة تجميع اللبنانية الثانية واللبنانية الموحّدة واليسوعية والكسليك واللويزة واللبنانية الأميركية - جبيل، والحكمة وغيرها، في إستقطابها جميعاً لخريجي المدارس الكاثوليكية. وهذا يفصح عن ماهية الإنقسام العامودي بين مناطق ثقافية - تعليمية تخترق التراتبية الإجتماعية الملحوظة سابقاً، كما يفصح عن قوة المدارس الكاثوليكية، التي لا تحتل فقط حصة هنا (٣٨,٥%) أكبر من حصتها في مجموع التعليم الثانوي (حوالي ٢٠%) بل تشكّل مولّداً للطاقة الطلابية في الجامعات المرموقة (صفوة الفئات الإجتماعية) ونصف المرموقة (الفئات الوسطى-العليا والوسطى-الدنيا). وإستتباعا للمنطق نفسه تنفصل اللبنانية الأميركية - جبيل عن زميلتها في بيروت التي نجدها قرب الجامعة الأميركية في إنخفاض حصة المدارس الكاثوليكية وفي إرتفاع حصة المدارس العلمانية كمصدر لطلابها (٢٧-٣٠% منهم، في الإثنتين). فيما نجد المدارس "المسيحية الأخرى" (بروتستانت، إنجيلية، أرمنية، أرثوذكسية) أعلى تمثيلاً في هاتين الجامعتين. أخيرا تبدو المدارس الإسلامية ذات حجم متواضع في مجمل الجسم الطلابي (٩,٥%)، وهي لا تحتل مكانة مرموقة إلا في مؤسستين: العربية، والأوزاعي/المعهد (٢٩,٣%

جدول ٢٠: توزع الطلاب بحسب نوع المدرسة الثانوية

	رسمية	كاثوليكية	مسيحية أخرى	إسلامية	علمانية	غير ذلك	المجموع
	%	%	%	%	%	%	عدد
التعليم العالي	٢٩,١	٣٨,٥	٥,٦	٥,٩	٧,٥	١٣,٤	٢٣٨٢
ج. لبنانية	٤٧,٤	٣٠,٥	٤,١	٥,٩	١,٣	١٠,٩	١٢٢٩
ج. خاصة	٩,٦	٤٧,١	٧,٣	٥,٩	١٤,١	١٦,٠	١١٥٣
لبنانية ١	٥٣,٦	١٢,٧	٤,٣	١٠,٠	٢,٦	١٦,٧	٤١٨
لبنانية ٢	٢٧,٣	٦٣.٣	٣,٢	–	–	٦,٢	٣٠٨
لبنانية ٣	٤٣,٧	٣٠,٦	٧,٤	١٠,٥	٠,٤	٧,٤	٢٢٩
لبنانية ٤	٧٢,٥	١١,٠	٣,٧	–	–	١٢,٨	١٠٩
لبنانية ٥	٧٤,٤	١٣,٢	–	٠,٨	١,٧	٩,٩	١٢١
لبنانية موحدة	١١,٤	٦٥,٩	٢,٣	١١,٤	٤,٥	٤,٥	٤٤
الأميركية	٦,٥	٢٧,٢	١٠,٧	٣,٦	٢٧,٢	٢٤,٩	١٦٩
اليسوعية	١,٨	٧٠,٣	٣,٧	٠,٩	١٨.٧	٤,٦	٢١٩
الكسليك	١١,٢	٨٠,٢	١,٧	–	٣,٤	٣,٤	١١٦
العربية	٢٨,٠	٥,٣	١٠,٧	٢٩,٣	٣,٣	٢٣,٣	١٥٠
اللويزة	٨,٧	٧٣,٩	٧,٦	–	١,١	٨,٧	٩٢
ل.أ.بيروت	١٠,٠	٩,١	١٠,٩	٧,٣	٣٠,٩	٣١,٨	١١٠
ل.أ.جبيل	٣,٧	٥٨,٢	٩,٧	١,٥	٧,٥	١٩,٤	١٣٤
الحكمة/بل/ها	٥,٠	٦١,٢	٥,٨	–	١٥,١	١٢,٩	١٣٩
الأوزاعي/المعهد	٤١,٧	٤,٢	–	٢٥,٠	–	٢٩,٢	٢٤

مسيحية أخرى: أرثونكسية، مسيحية أنكلوفونية، أرمنية

إسلامية: سنية، شيعية، درزية

علمانية: فرنكوفونية، أنكلوفونية

و ٢٥,٠%)[١٢].

إذن نحن أمام الإفتراض التالي: لا يقع توزيع الطلاب، والمؤسسات الجامعية، في سلم عامودي (من أعلى إلى أدنى، أو بالعكس) فقط، بل تشده دوائر أفقية ذات مضمون ثقافي، ويصح الإفتراض أنه متعلق بالجماعات (الطوائف)، كما يصح الإفتراض أنه مرتبط بالمساندة داخل هذه الجماعات، وبالسياسة عموما.

---

[١٢] المدارس الأعلى وتيرة في ورودها في مجموع العينة، من أصل ٢٧٣ ثانوية خاصة ذكرت، موزعة على الشكل التالي:

(أ) تلك التي تضم ١,١٥% من الطلاب وأكثر هي (٩ مدارس):

مدارس كاثوليكية: سيدة الجمهور، راهبات القلبين الاقدسين، الشانفيل، مون لاسال، الحكمة، راهبات مار يوسف الظهور

مدارس مسيحية أخرى: الإنجيلية الوطنية

مدارس إسلامية: المقاصد

مدارس علمانية: الانترناشونال كولدج

(ب) تلك التي تضم ٠,٥١-١,٥٠% من الطلاب هي (٢٤ مدرسة):

مدارس كاثوليكية: سيدة اللويزة، سيدة الرسل-جونية، الفرير، العائلة المقدسة، الآباء الأنطونيون، السيدة للراهبات الأنطونيات، راهبات الوردية، القلب الأقدس-الفرير، سيدة الناصرة، مار يوسف لراهبات المحبة، اللعازاريه (عينطورة)، المركزية للراهبات اللبنانيين، العائلة المقدسة، السيدة لراهبات العائلة المقدسة.

مدارس مسيحية أخرى: زهرة الإحسان

مدارس إسلامية: روضة الفيحاء

مدارس علمانية: الليسيه الفرنسية (الأشرفية)، الليسيه الفرنسية (فردان)، لويزفيكمان، الكوليج بروتستانت، الكرمل سان جوزف، الروضة.

غير مصنف: ليسيه عبد القادر، ثانوية الحريري الثانية.

الفصل الرابع

المساندة العصبية

يشيع في الأدبيات السوسيولوجية مصطلح التضامن الإجتماعي *social solidarity* ، وهو فيها نقيض التفكك واللامبالاة الهامشية، والقابل للإبدال بمصطلح الإندماج الإجتماعي *social integration* . لكن أقرب المصطلحات إلى مدار إهتمامنا هو مفهوم الرأسمال الإجتماعي *social capital* الذي تكلم عنه كل من كولمان وبورديو. ويعرف الرأسمال الإجتماعي باعتباره يشمل جملة العلاقات الشخصية غير الشكلية *informal personal ties* ، أو شبكة *network* أو قنوات *channels* العلاقات التي يحظى بها فرد ما، والتي تستعمل عادة عند الحصول على وظيفة أو عمل (كسب مشروع)[١]. وفي هذه الحالة فإن مجموعة من الأفراد يشكلون فيما بينهم عصبة *clique* إما لأنهم تخرجوا من مؤسسة تعليمية واحدة، أو بسبب إنتماء عائلي، أو بسبب منشأ جغرافي. وفي هذا السياق يمكن التمييز بين الرأسمال الإجتماعي المؤسسي (بسبب الجامعة) والرأسمال الإجتماعي الخاص (بسبب العائلة أو غيرها). وقد بيّن لي و برنتون[٢] أن التخرج من مؤسسة ما للتعليم العالي يعطي فرصا في النجاح في إيجاد عمل أفضل وفي كسب مكانة أعلى في المجتمع، تبعا لشبكة العلاقات التي ينشئها الإلتحاق بهذه المؤسسة. هذه العلاقات تقوم ما بين الطلاب المتخرجين أو ما بين الأساتذة والطلاب والموظفين في مكتب الخدمات في المؤسسة بالإضافة إلى العلاقة المنتظمة ما بين المؤسسة المرتادة وغيرها من المؤسسات، أكانت

---

١ De Graaf. Nan D. and Hendrick D. Flap: "With a Little Help from My Friends", *Social Forces*, 67 (1988), 453-72.
Granovetter. Mark S.: **Getting a Job: A Study of Contracts and Careers**, 2nd ed., Chicago, University of Chicago Press, 1995.
Lin, Nan et al: "Social Resources and Strength of Ties", *American Sociological Review*, 46 (1981), 393-405.

٢ Lee, Sunhwa and Mary C. Brinton: "Elite Education and Social Capital: The Case of South Korea", *Sociology of Education*, Vol. 69 (July 1996), 177-192.

ثانويات أو مؤسسات عمل[٣]، وهذا أكثر أهمية من الرأسمال الإجتماعي الخاص. بهذا المعنى سوف يفيدنا هذا المفهوم لاحقا، عندما سنحلل التوقعات المهنية وإطارها، لأنه يتعلق، أكثر ما يتعلق بالمكانات الإجتماعية-المهنية اللاحقة. وهو يهمنا جزئيا بقدر ما يشمل العلاقة التي تربط الطالب بمؤسسته قبل التحاقه بها (عن طريق أقارب تخرجوا منها).

كان يمكن إعتماد هذا المفهوم هنا وتحميله ما نقصد، لولا أنه يتعلق بالأفراد أكثر مما يتعلق بالجماعات. والجماعة مدار إهتمامنا الآن هي تلك المعرّفة رسميا، كمثل قولنا السود والبيض، والذكور والإناث، والتي ترتسم حدودها عاموديا، وليس أفقيا على غرار الفئات الإجتماعية.

المفهوم الذي نعطيه إهتمامنا هو المساندة العصبية. والعنصر الأول منه هو وجود جماعة، مختلفة في تعريفها عن جماعة أخرى أو لها سمة مميزة عادة ما تكون ثقافية (بالمعنى الواسع للكلمة). ومن جوانب هذه السمة الفرص الدراسية (أو غير الدراسية) المتاحة لها في لحظة معينة من الزمن، بالمقارنة مع الجماعة (أو الجماعات) الأخرى. وبالتالي فإن العنصر الثاني للموضوع يتحدد بوجود تفاوت بين الجماعات، على غرار ما أشرنا اليه أيضا بخصوص التفاوت بين الجنسين أو التفاوت بين الأعراق والألوان والإتنيات، في كمية ونوعية الفرَص (الدراسية) المتاحة لها.

هذا التفاوت، في ظل الإنتماء إلى مجتمع واحد، يفرض وجود علاقة تفاعل ما بين الجماعات تتراوح بين الإختلاط (العام، أو الجزئي لشرائح منها، أو الفردي) والمنافسة والصراع، وقد تكون كل هذه الأمور معا. وقد أتينا على شكل من أشكال هذا التفاعل في معرض الكلام عن التعبئة والتعبئة المضادة في أميركا حول الإناث والأقليات (لا سيما السود). والتفاعل يشكل إذن العنصر الثالث في الموضوع الذي عليه تبنى العناصر الباقية.

---

٣ Zweigenhaft: 1993, op.cit., 210-225.

إن مكونات التفاعل تؤثر على بعضها البعض وتؤثر على جملة التفاعل. ذلــك أن درجة الإختلاط في المجتمعات المتعددة، تؤثر على التفاوت ومن ثم على جملة العلاقة بيـن الجماعات. فقد بينت دراسة مينتزر Mentzer حول السود في أميركا أن زيادة الإختـــلاط (عدة جماعات) أو إنخفاضه (أقلية سوداء) يفيدان السود أكثر مما يفيدهـــم فــي الفــرص الدراسية المكتسبة جامعيا الإختلاط المعتدل أو المتوسط الحـــال (مجموعتـــان متســـاويتان تقريبا)، علما بأن التأثير لوحظ على السود فقط بسبب شدة وضوح الفواصل بينـــهم وبيـــن البيض[٤]. لكن وفي دراسة قديمة لكولمان تبين أن الإختلاط عموما يفيد الســـود تعليميـــا[٥]، لأنه يعطي فرص تفاعل وإكتساب ثقافي وفرص تعرف إلى نماذج يمكن التماهي بها. وقـــد فحصنا فرضية الإختلاط هذه في لبنان وتثبتنا مـــن صحتـــها وأضفنـــا اليـــها أن الزيـــادة المذكورة في الفرص الناجمة عن الإختلاط تصبح أكثر قوة كلما كان الجمـــهور المنوالـــي *modal* للمؤسسة التعليمية أعلى في السلم الإجتماعي[٦]. وعليـــه نعتـــبر أن الســـعي نحـــو الإختلاط هو أيضا لمصلحة الجماعات الأدنى في الســـلم الإجتمـــاعي، وأن الدفـــاع عـــن "النقاء" هو جزء من محاولة حفظ المكتسبات والتفاوت. أي أن الإختلاط هـــو فـــي قلـــب التنافس، وأن المساندة العصبية تظهر من الجانبين، إما من أجل الإختلاط، أو مـــن أجـــل المحافظة على النقاء. وفي هذا الصدد قال ستون إن عداء البيض للسود في أميركـــا فـــي الماضي كان يزيد مع الزيادة في عدد السود، لأن ذلك يهدد سيطرة البيض في وقت يـــزداد فيه العداء للتمييز العنصري. فيما الجماعات القليلة العدد عرفت تمييزا عنصريا أقل مـــن قبل البيض لأنها لا تهدد السيطرة المذكورة[٧]. فيما بين آخرون أن توسع السود يفضي إلـــى

---

٤ Mentzer, Marc S.: "Minority Representation in Higher Education, the Impact of Population Heterogeneity", *Journal of Higher Education*, Vol. 64, No. 4 (July-August 1993), 417-433.

٥ Coleman, J. et al: **Equality of Educational Opportunity,** Washington, DC, U. S. Government Printing Office, 1966.

٦ الأمين: ١٩٩٣، المرجع المذكور.

٧ Stone, A.H.: "Is Race Friction between Blacks and Whites in the United States Growing", *American Journal of Sociology*, 13 (1908), 676-97.
Mentzer: Ibid.

زيادة التشتت في أجور البيض (زيادة الهوّة بين أصحاب الأجور الأعلى والأدنى)[٨]. ومـــا ينطبق على السود ينطبق على جماعات أخرى، وما ينطبق على تركيب الســـكان ينطبـــق على الفرص الدراسية.

تتضمن المساندة العصبية عنصراً رابعاً، يقوم على التـــآزر والتضـــامن داخـــل الجماعة، وبمختلف الأشكال، دفاعا عن مكانة قائمة أو سعيا إلى مكانة أخرى، في إطـــار التنافس والصراع. والمصطلح مستعار من المفـــهوم الخلدونـــي "العصبيـــة". والمســـاندة العصبية ليست بالقوة نفسها عند جميع الجماعات، ولا ضد جميع الجماعات المضـــادة (أو التي هي موضوع التنافس).

فرضيتنا أن الحصول على الفرص الدراسية هو في قلب المساندة العصبيـــة، لأن زيادة هذه الفرص لدى أبناء الجماعة يزيد من قدرتها على التنافس، فيمـــا تعتـــبر التربيـــة أصلا وسيلة للصعود الإجتماعي، وهي الوحيدة التي تزيد الحاصل عليها برأسمال (ثقـــافي) غير موروث، أو غير مكون سابقا. وهذا معنى الكلام عن المدرسة الفعّالة التـــي تســـتطيع أن تعوّض ما يفتقده أبناء المحرومين في حدود معينة[٩]، ومن هنـــا أهميـــة الدخـــول إلـــى الجامعات المرموقة بالنسبة للجماعات المهمشة أو المحرومة وأهمية النقاء لدى الجماعـــات المحافظة والتي تمارس الاستبعاد غير المعلن.

لكن حالة لبنان تختلف عن حالة أميركا. إن بقاء التمييز العنصري فـــي أميركـــا حتى عهد قريب (الستينات) جعل من هذا التمييز موضوعا للتعبئة أدى بصورة أو أخـــرى الى تبني البيض لمبادىء حقوق الإنسان، وإلى إعتماد الدولة سياسة (قانونية) ضد التميـــيز العنصري إبتداء من عهد كندي. وقد أدى ذلك إلى نشوء نوع من الشـــعور بـــالإثم لـــدى الرأي العام بما فيها المؤسسات المرموقة فانشىء ما يسمى "بالعمل الإيجابي". لكن لبنـــان لم يعرف تمييزا معلنا ضد هذه الطائفة أو تلك، بل يعود التفاوت بين الجماعات إلى أســـباب

---

٨ Szymanski, A.: "Racial Discrimination and White Gain", *American Sociological Review*, 41 (June 1976), 403-14.

٩ Driessen and Jungbluth: 1994, op.cit.

تاريخية، والفروق بين الجماعات في إرتياد الجامعات المرموقة هو تفاوت مستتر (لا تكشفه الإحصاءات، فيما النصوص لا تعلنه البتة، إذا لم تستنكره). لذلك لم يسع الحركة المناقضة للموقف المحافظ الرد بالطريقة نفسها (مساندة عصبية) بل إتخذت شكلا بعيدا عن المساندة العصبية عبر آليات وتحركات في المجتمع اللبناني أدت الى التوسع في مكان آخر (الجامعة اللبنانية) لتأمين التوازن بين الجماعات، والشرائح الإجتماعية. لكن القيادات السياسية التي تتغذى من المساندة العصبية ظلت تعبر عن "الشعور بالغبن" لدى المسلمين حتى نشوب الحرب الأهلية، حيث بدأ العد العكسي لظهور ما يسمى "بالشعور بالإحباط" لدى بعض القيادات السياسية المسيحية (بدءا من التسعينات: الجمهورية الثانية)، وهذا الشعور الثاني هو بصورة أو أخرى بديل للشعور الأوّل، أكان ذلك مبنيا على واقعة حقيقية (هيمنة/تهميش/تفاوت) أم كان تخيلات ذات غرض سياسي، أم الأمرين معا.

المهم أنه في إطار التنافس والصراع بين الجماعات، كانت المؤسسة التربوية دائما واحدة من محاور هذا التنافس، وواحدة من موضوعات الصراع، ومن يراجع أدبيات السبعينات يظهر له بوضوح أن بعض قياديي المسلمين كانوا ينادون بأولوية القطاع العام بينما قياديو المسيحيين كانوا يدافعون عن القطاع الخاص وحرية التعليم[١٠]. فالقطاع العام يسمح بالإختلاط والتنافس الفردي، بينما القطاع الخاص بسبب الأولوية التاريخية للمسيحيين يبقي التفاوت قائما بين الجماعات. وسلوك المسلمين في تلك الحقبة (السبعينات) هو غير سلوكهم في نهاية القرن الماضي أو بداية القرن الحالي، عندما أنشأت واحدة من طوائفهم (السنّة) جمعية تعنى بتعليم أبنائها (المقاصد). ربما أدى نشوء الدولة اللبنانية وتوسع مفهومها مع فؤاد شهاب إلى تغيير السلوك باعادة الدفاع عن القطاع العام. لكن الموقف تغير اليوم (في التسعينات) بعد ما إنخرط المسلمون مع المسيحيين في إقتسام القطاع التعليمي بما في ذلك القطاع العام (الجامعة اللبنانية)، والقطاع الخاص (التوسع في بناء جامعات إسلامية).

---

[١٠] Bashshur, Munir.: "The Role of Education : A Mirror of a Fractured National Image", in: **Toward a Viable Lebanon**, edited by Halim Barakat, London, Croom Helm, 1988, 42-57.

إن إنشاء مؤسسات تعليمية تابعة لأجهزة الطائفة وقطاعاتها هو الشكل الذي يعبّر، بصورة فريدة في لبنان عن المساندة العصبية، التي تعني، في هذه الحالة، إيلاء العناية لأبناء الطائفة في الحصول على فرص دراسية، عن طريق مؤسسات الطائفة، في إطار التنافس بين الجماعات، وليس في إطار تنافس أفراد الجماعات داخل المؤسسات المختلطة. فإنشاء مؤسسة تعليمية لأبناء الطائفة، أو بالأولوية لهم، ضمنا أو علنا، هو تجسيد لبناني للمساندة المجتمعية، تلك التي تقدمها كل جماعة لأبنائها. وهو يؤدي بالضرورة إلى إنخفاض نسبة الإختلاط عموما، وعدد المؤسسات المختلطة خصوصا. ونظن أن ذلك سيؤدي، إنسجاما مع ما قلناه سابقا، إلى تخفيف التنافس لصالح الصراع. والسبب بسيط. فالتنافس في إطار الإختلاط، يفترض التعارف، ويفترض المبارزة في أداء الأفراد الجامعي، بينما إنشاء مؤسسات نقية أو شبه نقية، يفترض عدم التعارف بين الأفراد وعدم المبارزة الفردية، الأمر الذي يعزّز التفاوت بين الجماعات، كلما كان هناك تفاوت في النوعية بين مؤسساتها، وكلما زادت جرعات البث الأيديولوجي الخاص بالجماعة. وبما أن التفاوت كان في أساس الصراع السابق فإنه سيروي مجددا، مع تعزيز التنافس الجماعي للجماعات، جذور أي صراع لاحق.

وبغض النظر عن التوقعات المحتملة لمسار العلاقة بين الجماعات في لبنان، التي يفترض أن تأخذ بعين الإعتبار أمورا شتى ليس هنا المجال لبحثها، فإن المساندة العصبية عن طريق إنشاء مؤسسة تعليمية، تقوم عمليا على التساهل الإجتماعي تجاه أبناء الطائفة: إستقبال فئات إجتماعية دنيا واحتضانها ومساعدتها ماليا، وتأمين الإختلاط بين شرائحها الإجتماعية. وبقدر ما يشتد هذا الإختلاط تزيد فرص أبناء الفئات الإجتماعية الدنيا في الصعود الدراسي، بسبب مبدأ كولمان الذي تحدثنا عنه، والذي أضفنا اليه عام ١٩٨١ "وذلك تبعا للشريحة الإجتماعية المنوالية في المؤسسة التعليمية"، فيما يتسق مع نتائج منتزر (١٩٩٣) حول الإختلاط الإجتماعي والفرص الدراسية. وبما أن المدارس المسيحية تضم شرائح أكثر إختلاطا إجتماعيا (عدة شرائح إجتماعية، مع إرتفاع في الطبقة الإجتماعية المنوالية) من المدارس الإسلامية، فإن الأفق المدرسي -الإجتماعي لفقراء المسلمين هو أدنى من الأفق المدرسي-الإجتماعي لفقراء المسيحيين، كذلك فإن

فقراء المسلمين الذين يلتحقون بمدارس الطائفة تكون حظوظهم الدراسية اللاحقة أفضل من حظوظ أنسبائهم أبناء الفقراء الذين التحقوا بمدارس غير إسلامية، منسجمة إجتماعيا[١١]. وهذا كله يقع في الإدراك الظاهر أو الباطن لأولي الأمر في الطوائف فينتج عنه السعي المتجدد نحو مساندة مجتمعية من هذا النوع، لا سيما لدى الطوائف الأكثر إستفادة من المساندة العصبية.

هذا في الحد الأقصى، لنسمه المساندة العصبية المؤسسية. لكن المساندة العصبية يمكن أن تأخذ شكل دعم أبناء الجماعة في متابعة الدراسات في مؤسسات لا تتوافر لدى الجماعة، إما محليا أو في الخارج. وهذا الشكل، الخاص، له مضاعفات مختلفة عن الشكل الأول. الأول يؤدي إلى النقاء والثاني يؤدي إلى الإختلاط.

ويبدو كأن رفيق الحريري، الذي تابع دروسه الإبتدائية في مؤسسة إسلامية تقوم على المساندة العصبية المؤسسية[١٢]، قد أدرك أن مثل هذه المساندة مسدودة الأفق في موضوع مواجهة التفاوت الإجتماعي بين الطائفتين الإسلامية والمسيحية، بسبب ضعف الإمكانات المتاحة للطائفة في توفير نوعية تعليم عالية تسمح بمنافسة المؤسسات التعليمية المسيحية، فحول اهتمامه، بعد أن صار ثريا، وقبل أن يصبح سياسيا، نحو مساندة إجتماعية للأفراد، هم أبناء الطائفة أساسا، عبر المساعدات المالية (القروض) من أجل متابعة دراستهم في المؤسسات المرموقة (المختلطة)، في لبنان والخارج. وهذا ما يسمح بإحداث نقلة نوعية في وضعية الطائفة مهنيا، وفي قدرتها على المنافسة في إدارة الأعمال الإقتصادية. فأنشأ "مؤسسة الحريري" التي توسعت بصورة مدهشة في تقديم المساعدات المالية للطلاب الجامعيين، فيما يتجاوز حدود الطائفة. وموضوع المساعدة المالية، والمنح، ليس جديدا على الحياة المجتمعية في لبنان، فقد مارستها الأحزاب والطوائف من قبله، لكنها إتخذت معه ثقلا لم يعرفه لبنان من قبل، حيث قدر عدد المستفيدين من مساعدات مؤسسته بعشرات الألوف في غضون سنوات معدودة. ومن هذه الزاوية تبدو مبادرة

---

[١١] الأمين: ١٩٨١، المرجع المذكور.

[١٢] تابع دروسه الإبتدائية في مدرسة فيصل الإبتدائية (المجانية) التابعة لجمعية المقاصد الإسلامية في صيدا.

الحريري بديلا متأخرا عن نظام المنح الذي كان معمولا به في الجامعة اللبنانيـــة، ولكنـــها تبدو بديلا متقدما عن نظام المساندة العصبية عبر إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة بالطائفـة. وربما كانت هي الخيار الوحيد-في مطلع التسعينات- بعد ما حل بالدولة وفكرتها عمومـــا، وبالجامعة اللبنانية خصوصا، من تقسيم وتشرذم، وعدم قدرة على إستعادة العمــــل الــذي شرعت به في نهاية الستينات - بداية السبعينات والذي لم تكن قادرة علـــى متابعتـــه بعـــد ١٩٨٤، والتدهور المستمر في قيمة الليرة اللبنانية. وفي هذا السياق أيضـــا يبـــدو إنشـــاء جامعات إسلامية في النصف الثاني من التسعينات، ثم في عام ١٩٩٦ خطوة إلى الـــوراء بالمقارنة مع إستراتيجية الحريري.

وكأن الحريري إطمأن إلى تكوين أنتلجنسيا مسلمة قادرة على لعب أدوار مهنيـــة متنوعة، أو كأنه لم يعد يرى فائدة إضافية من متابعة القروض، تساوي المبالغ التي تنفـــق فيها، فأوقف ابتداء من العام ١٩٩٥/١٩٩٦ نظام القروض، وبدأت تظهر فـــي الصحـــف النتائج المبرّزة لطلاب "مدارس الحريري" في بيروت وصيـــدا، حيـــث حولـــت مؤسســـة الحريري معظم جهودها. فبدت هذه المدارس كأنها البديل عن المدارس الإسلامية الســابقة، البديل الذي يؤمن النوعية القادرة على منافسة مدارس الطوائف الأخرى (المسيحية). لكـــن إذا عرفنا أن مدارس الحريري محدودة العدد، وأن المدارس الإسلامية كلـــها لا تشـــكل إلا نسبة ضئيلة بالمقارنة مع المدارس الكاثوليكية، أمكن الإستنتاج أن هـــذا الخيـــار (إنشـــاء مؤسسات جديدة ذات نوعية جيّدة) لا يُعتد به في سياق التنافس بين الطوائـــف. أي بكلمـــة أن المساندة العصبية المؤسسية عند المسلمين أقل أهمية ممـــا عـــن المســـيحيين، وبأنـــها محاولة، عندهم، متواضعة، لتجاوز التفاوت. وبما أن مساندة الأفراد نفسها قد تقلصت بقـوة مع إيقاف مؤسسة الحريري لنظام القروض أمكن الإفتراض أن القيادات الإسلامية تتجـــه نحو السياسة لتعويض الهوة الإجتماعية، الواقعة أو المتوقعة بينهم وبين المســـيحيين، ظنـــا منهم بأن السياسة، وأداتها الدولة، لها مفاعيلها في الإقتصاد كمـــا فـــي التربيـــة. لكـــن اذا إعتبرنا أن ردم الهوة الإجتماعية يحتاج إلى سياسة إجتماعية، وتربوية، وليس إلى مجـــرد سلطة، أمكن الإفتراض أيضا أن الذهاب في هذا الإتجاه يفضي إلى مزيد مـــن التحصيـــن الأهلي لدى الجماعات المستفيدة من التفاوت، وهذا ما يزيد بدوره الســـيل الـــذي يـــروي

جذور الصراع، ولو جرى (هذا السيل) في طبقات أدنى فأدنى في طبقات الأرض خوفا من غضب سماء السياسة.

السؤال الذي يطرحه هذا الفصل هو التالي: إلى أي حد تعبر المساندة العصبية عن نفسها في التعليم العالي في لبنان، بشكليها المؤسسي والخاص؟ وما قدمناه أعلاه هو محاولة مسبقة للإجابة عن السؤال أو لتقديم إطار لهذا الجواب، فيما الجواب الأمبريقي نقدمه أدناه.

إن الإستقصاء الذي أجريناه على طلاب السنة الثالثة أجري كما نعلم في نهاية ربيع ١٩٩٦/١٩٩٧، حيث نجد آخر شريحة من الطلاب المستفيدين من قروض مؤسسة الحريري. ومن هنا فإن مبين "المساعدات المالية" هو ركن أساسي في تحليل المساندة الإجتماعية. المبين الثاني يتعلق بالتفاوت بين الطوائف في إرتياد مؤسسات التعليم العالي، ثم باختلاط الطوائف داخل كل وحدة جامعية. وبما أن بعض هذه الوحدات تابع لجهات دينية، وبعضها الآخر يجسد تقاسما بين المناطق الجيوسياسية لقطاع معين (الجامعة اللبنانية) فإن المبينات التي بين أيدينا تكون كافية لتغطية موضوع المساندة الإجتماعية كما طرحناه أعلاه. أما المساندة بمعنى الرأسمال الإجتماعي فنغطيها عن طريق مبين سبق الأنسباء في إرتياد المؤسسة (الرأسمال الإجتماعي الخاص)، فيما نترك ما تبقى من أبعاد الرأسمال الإجتماعي (إستثمار العلاقات الإجتماعية في إيجاد عمل، مفعول الرأسمال الإجتماعي المؤسسي، إلخ) إلى الفصل الثاني المتعلق بالتوقعات المهنية، حيث الفائدة منه هناك أكبر.

١. التفاوت بين الطوائف

الطوائف هي بالنسبة لنا كتل إجتماعية يسم كل منها دين أو مذهب معين، له تاريخ حديث خاص نسبيا، إن في علاقته بالمؤسسات الحديثة (ومنها الدولة) أو في علاقته بواحدة مخصوصة من هذه المؤسسات (التعليم). وهذه العلاقة هي، هنا، تتمثل بمدى الحصول على الفرص الدراسية التي توفرها هذه المؤسسات. هذه الأخيرة معرفة بصفتها العامة (تعليم عال) أو بصفتها القطاعية (خاص، عام) أو بصفتها الخاصة التي تحمل عدة

أبعاد (طائفة، ثقافة، عربية أو فرنسية أو إنكليزية، فئة إجتماعية مهنية، منطقة جغرافية، إلخ). وبالنتيجة فإن الموضوع الذي يعنينا هنا يتعلق، مثلما كان الحال بالنسبة للمتغيرات السابقة، بالقدر الذي تحصل عليه كل جماعة من الفرص الجامعية المتاحة، أو بالملامح التي تميز وحدة جامعية عن أخرى. من حيث تكوين جمهورها الطائفي. وبالتالي فإن "الطائفة" هي أيضا أمر سكاني أي حاصل *ascriptive* ، ولا يحمل أي دلالة أخلاقية أو سياسية، ولا أي حكم مسبق، كذلك الذي إتخذته كلمة "طائفية" في لبنان، بإعتبارها شر أو تخلف أو تناحر وما إلى ذلك.

ثمة أمر واحد نتخذه كمبدأ، مثلما كان الحال في المتغيرات السابقة، هو تكافؤ الفرص. والتكافؤ يعني ليس تماثلا في الفرص، بل تماثلا بين الحصة المتاحة لمجموعة معينة في التعليم العالي مع حصتها في المجتمع الأصلي. وهذا ما جرت عليه الدراسات التي تبحث في الفوارق بين السود والبيض و"الأسبان" في أميركا، وما إلى ذلك. وبما أن المجتمع الأصلي، أي مجمل السكان، لا تتوافر عنه معلومات حول مساهمة كل من الطوائف فيه، فإن المقارنة تنتقل إلى مكان آخر، إلى الفروقات القائمة في درجة مشاركة الطوائف بين نوع من التعليم العالي وآخر، وهذا أيضا أسلوب إعتمدته الدراسات العالمية حيثما كانت هناك إثنيات وأعراق (جماعات). لذلك نحن ما زلنا في إشكالية الترحيل، مع تغيير في الموضوع (من الجغرافيا، إلى الفئات الإجتماعية إلى الجماعات الدينية).

ليس هناك فارق يذكر بين مشاركة المسلمين والمسيحيين في التعليم العالي عموما (٤٩,٥% و ٤٦,٠% تباعا)[١٣]، علما بأن التقديرات تشير إلى أن المسلمين اليوم أكبر عددا (٦٠-٦٥%) من المسيحيين[١٤]، الأمر الذي يفضي إلى الإستنتاج بأن أبناء المسلمين أقل

---

[١٣] ثمة ٤,٥% صنفوا في فئة "غير ذلك"، إما لأنهم رفضوا مصرحين بأن الطائفة لا تهمهم أو لأنهم صنفوا أنفسهم في غير المذاهب الستة الواردة في الإستمارة . كذلك ثمة ٤٨ طالبا (٢,٠%) لم يذكروا شيئا في السؤال عن الطائفة, وهذا الرقم الأخير غير محتسب في الجدول ٢١.

[١٤] Faour, Muhammad: "The Demography of Lebanon: A Reappraisal", *Middle Eastern Studies*, Vol. 27, No.4 (October 1991), 631-641.

حظا من أبناء المسيحيين في إرتياد التعليم العالي. لكن من المؤكد أن المشاركة تختلف عندما نفصل القطاعين: حظوظ المسيحيين أعلى من حظوظ المسلمين في إرتياد القطاع الخاص وأقل في إرتياد الجامعة اللبنانية (بمعدل ١,٦ مرة). ولما كان الأمر كذلك فإن مواقع فروع الجامعة اللبنانية تلعب دورا حاسما في توزيع الطلاب بحسب دينهم: يزيد حظ المسلمين في إرتياد الفروع الأولى والثالثة والرابعة والخامسة ما بين ٣٥ و ١٢٦ مرة عن حظهم في إرتياد الفرع الثاني ويزيد حظ المسيحيين في إرتياد الفرع الثاني ٤٥ مرة عن حظهم في إرتياد الفرع الأول، مع ملاحظة واحدة: أن المسيحيين لهم مقاعد في الفرع الثالث (طرابلس) أكثر مما في الفرع الرابع (زحلة)، وهنا أكثر مما في الفرع الخامس (صيدا). كما أن الكليات الموحدة تقدم النموذج الثاني في الإختلاط، ولكن لصالح المسيحيين. أما بالنسبة للقطاع الخاص فأدنى حظوظ المسلمين هي في الكسليك (مثل الفرع الثاني)، وأعلاها في الأوزاعي/المعهد، وأدنى حظوظ المسيحيين نجدها في العربية والأوزاعي/المعهد (جدول ٢١).

على أن الفروقات بين الجماعتين الكبريين لا تنسحب خطيا على الجماعات الصغرى التي تكون كل واحدة منها. فإستراتيجية السنة غير إستراتيجية الشيعة: ثمة واحد من كل إثنين سنة يرتاد القطاع الخاص مقابل واحد من كل ثلاثة شيعة. وصحيح أن الفروع الأولى والثالثة والرابعة والخامسة للجامعة اللبنانية تستقطب المسلمين إلا أن الشيعة والسنة لا يتساويان إلا في إبتعادهما عن الفرع الثاني، والتحاقهما بفرع البقاع، فيما الفروع الأولى، الموجودة في بيروت أكثر إستقطابا للشيعة، من إستقطابها للسنة وكذلك فروع الجنوب، ويزيد حظ السنة أكثر من عشرين مرة عن حظ الشيعة في الشمال. ولما كانت الفروع الثالثة والرابعة والخامسة تقع تقريبا في المرتبة الإجتماعية نفسها، لذلك فإن الفروق الملحوظة أعلاه بين الشيعة والسنة في الجامعة اللبنانية لا تجد لها قاعدة إجتماعية، بل هي أقرب إلى أن تكون ذات قاعدة سكانية.

وفي القطاع الخاص تتماثل حظوظ السنة والشيعة، لجهة الإبتعاد عن الوحدات الموسومة بالمسيحية أو القائمة في جبل لبنان، ثم تختلف قليلا في الوحدات الخاصة القائمة

جدول ٢١: مؤشر تمثيل الطوائف في الوحدات الجامعية

	مسلمون	مسيحيون	سنة	شيعة	دروز	موارنة	كاثوليك	أرثوذكس
ج. لبنانية	١,١٩	٠,٦٩	٠,٥١	٠,٥٧	٠,١١	٠,٤٤	٠,٠٨	٠,١٦
ج. خاصة	٠,٧٥	١,١٧	٠,٤٥	٠,٢١	٠,٠٨	٠,٧٤	٠,١٨	٠,٢٤
لبنانية ١	٥,٣٦	٠,١٦	١,٢٩	٣,٢٥	٠,٨٠	٠,٠٨	٠,٠٣	٠,٠٥
لبنانية ٢	٠,١٥	٧,٢٧	٠,٠٧	٠,٠٤	٠,٠٢	٥,٢٦	٠,٧٦	١,٢٣
لبنانية ٣	٦,٨٤	٣,٤٤	٦,٥٦	٠,٢٨	–	١,٥٧	٠,١٣	١,٧٢
لبنانية ٤	١٧,٢٤	٤,١١	٩,٠	٦,٢٦	١,٩٥	١,١٧	١,١٧	١,٧٦
لبنانية ٥	١٧,٨٤	١,٧٦	٥,١٣	١٢,٥٣	٠,١٥	٠,٤٩	١,٢٩	–
لبنانية موحدة	١٨,٩٤	٣٥,٣٣	١٢,٦١	٦,٣٣	–	٢٥,٢٧	٢,٥	٧,٥٥
الأميركية	٨,١٣	٥,٤٧	٤,٧٠	٢,٣١	١,١١	٢,٥٧	١,٢٨	١,٦٢
اليسوعية	١,٤١	٨,٦٥	٠,٥٨	٠,٧٧	٠,٠٥	٥,٨٩	١,٣١	١,٤٦
الكسليك	٠,١٦	١٩,٥	–	٠,١٦	–	١٤,٩٦	٢,٥٢	٢,٠٢
العربية	١٥,١٢	٠,٢٠	٨,٤٦	٥,١٩	١,٤٧	–	٠,١١	٠,١١
اللويزة	٠,٨٢	٢٣,٤٦	٠,٨٢	–	–	١٥,٢٨	٤,١٠	٤,١٠
ل.أ.بيروت	١٨,٢٢	٢,٥٦	١٠,٩٣	٣,٤٣	٣,٨٦	١,٠٦	٠,٦٣	٠,٨٦
ل.أ.جبيل	٣,٣٨	١٢,٨٥	٢,٥٩	٠,٥٢	٠,٢٦	٧,٢٨	١,٢٩	٤,٢٨
الحكمة/ل/ها	١,٨٦	١٢,٦٥	١,٢٤	٠,٥	٠,١٢	٧,٦٨	١,٩٨	٢,٩٨
الأوزاعي/المعهد	٩٠.٩٠	–	٨٣,٩١	٧,٠	–	–	–	–
التعليم العالي %	٤٩,٥	٤٦,٠	٢٤,٤	٢٠,١	٥,٠	٢٩,٣	٦,٤	١٠,٢
	١١٨٢	١٠٩٨	٥٨٢	٤٨٠	١٢٠	٧٠٠	١٥٤	٢٤٤

ملاحظة ١: مؤشر التمثيل = % الطلاب من طائفة معينة في وحدة معينة ÷ % الطلاب في هذه الوحدة إلى المجموع.

ملاحظة ٢: تحتسب الحظوظ بقسمة أي عدد على آخر في العامود نفسه.

في "بيروت الغربية" لتبلغ أقصاها في الأوزاعي/المعهد (١٢ مرة). وبما أن هذه الفروقات الأخيرة هي لصالح السنة، وبما أن بعض الوحدات المقصودة تقع في أعلى المرتبة الإجتماعية، أمكن الإستنتاج أن الفروقات بين السنة والشيعة في القطاع الخاص هي إجتماعية الطابع.

إذن تعود الفوارق بين أبناء الطائفتين المذكورتين مرة إلى التوزيع السكاني (في المناطق) ومرة إلى التفاوت الإجتماعي، فيما التشابه يعزى إلى الموقف من الجامعة (في جبل لبنان). وتشبه حظوظ الدروز حظوظ الطائفتين المذكورين، علما بأنهم أقرب إلى السنة منهم إلى الشيعة، من حيث الوحدات الخاصة التي يلتحقون بها.

هذا بالنسبة للطوائف الإسلامية. أما بالنسبة للطوائف المسيحية، الأكثر إلتصاقا بالقطاع الخاص، فإن أبناء الموارنة يتجهون أكثر من غيرهم من المسيحيين نحو الفرع الثاني في اللبنانية ونحو الكسليك، فيما تميز الكاثوليك يظهر في اللويزة، أما الأرثوذكس فهم أكثر حظوظا في اللبنانية الموحدة وفي اللبنانية الأميركية-جبيل. ومعظم هذه الفروقات يعزى إلى توزيع سكاني.

خلاصة الأمر أن هناك تفاوتات أساسية في حظوظ إلتحاق الطوائف في لبنان بالوحدات الجامعية، مع تشابهات ملحوظة كلما ضيقنا زاوية المقارنة بحسب طوائف دين معين، وفي منطقة جغرافية معينة. هذه التفاوتات تؤدي عمليا إلى تشكيل مختلف لكل من الوحدات الجامعية، يجعل هذه الأخيرة متشابهة من حيث تجانس طلابها الطائفي متباعدة الواحدة عن الأخرى. والجدول ٢٢ يظهر موضوع التجانس هذا وجهته.

يتبين لنا أن هناك جامعة واحدة مختلطة من حيث الأديان التي ينتمي إليها طلابها: الأميركية. بل أن التجانس القوي (أكثر من ٨٠% من الطلاب هم من دين معين) يسم ٩ وحدات جامعية من أصل ١٥، وأن التجانس الأقل قوة (ما بين ٦٠ و ٧٩% من طلابها من دين معين) يسم ٥ وحدات. ويبدو الفارق قويا بين الجامعتين الأميركية واليسوعية، الثانية أكثر تجانسا في جمهورها من حيث الدين، الآن، كما كان من حيث

المدرسة الثانوية، وهذا الإختلاف في خلفية جمهور الجامعتين وفي توجهاتـــه المســـتقبلية كان قد لاحظها بشور قبل أكثر من ثلاثين عاما[١٥].

هذا ويتبين أن هناك ثلاث وحدات فيها غلبة لمذهب معين. الغلبة قوية جـــدا فـــي الأوزاعي/المعهد (للسنة) والغلبة أقل قوة في اللبنانية - الفرع الثاني والكسليك (للموارنـــة). وهكذا تلتقي هذه الوحدات الثلاث لأول مرة في تحليلنا على أمر واحد: التجانس الطـــائفي لطلابها (إن من حيث الدين أو من حيث المذهب). وما يتبقى من الجدول يظهر الإختـــلاط مع غلبة ضعيفة لمذهب على آخر: هو لصالح الموارنة في اليسوعية واللويـــزة والحكمـــة وغيرها، وهو لصالح الشيعة في صيدا (ل ٥) وهو لصالح الســـنة فـــي طرابلـــس (ل ٣) والعربية إلخ.

هذه هي المرة الأولى التي يتكون لدينا صورة رقمية عن قوة التجـــانس الطـــائفي لمؤسسات التعليم العالي، في لبنان، وهو تجانس يجتاح ١٤ من أصل ١٥ وحدة جامعيـــة. وهو تجانس لم يكن له مثيل في المهن والمستوى الإقتصادي والمستوى التعليمـــي، إذا مـــا إستثنينا فروع الجامعة اللبنانية في المحافظات الأبعد. والقاعدة في التجانس هـــي الموقـــع الجغرافي. لذلك نجد اللبنانية الأميركية - جبيل في واد واللبنانية الأميركية - بيروت فـــي واد آخر تماما. كذلك أفضى تفريع الجامعة اللبنانية إلى إمتلاء أوعيتها بالطائفـــة الأكـــثر غلبة في منطقة معينة أو بالطائفة التي إتخذت هذا الفرع أو ذاك كموقع لـــها فـــي التعليـــم العالي.

لكن هذا التجانس، وكذلك الإختلاط يرتبط بالتفاوت الإجتماعي. فلو راجعنا جـــدول المراتب الإجتماعية للجامعات وطابقناه مع جدول التجانس والإختلاط لبدا أن هناك ثـــلاث مساحات أساسية: مساحة الجامعة اللبنانية التي تضم أغلبية من المســـلمين، وتقـــع معظـــم فروعها في المرتبة الدنيا، إلى جانب الأوزاعي/المعهد. ولا يبتعد عن هذه المساحة بعض

---

١٥ Bashshur, Munir: **The Role of Two Western Universities in the National Life of Lebanon and the Middle East. A Comparative Study of the American University of Beirut and the University of Saint-Joseph**, Ph.D., University of Chicago, Illinois, 1964.

جدول ٢٢: خريطة الوحدات الجامعية بحسب درجة التجانس والإختلاط بين الطوائف

	تجانس		إختلاط	
	٨٠%+	٦٠-٧٩%	٥٠-٥٩%	٤٠-٤٩%
مسلمون	لبنانية ١	ج. لبنانية	أميركية	
	لبنانية ٥	لبنانية ٣		
	العربية	لبنانية ٤		
	ل.أ. بيروت			
	الأوزاعي / المعهد			
مسيحيون	لبنانية ٢	ل.أ. جبيل	ج. خاصة	
	يسوعية	لبنانية موحدة		
	الكسليك	الحكمة/بل/ها		
	اللويزة			
سنة	الأوزاعي / المعهد	لبنانية ٣	العربية	ل.أ. بيروت
				لبنانية ٤
شيعة		لبنانية ٥	لبنانية ١	
موارنة		لبنانية ٢	اليسوعية	ل.أ. جبيل
		الكسليك	اللويزة	لبنانية موحدة
				الحكمة/بل/ها

ملاحظة: يقرأ هذا الجدول على النحو التالي: ٨٠% وأكثر من طــلاب اللبنانيــة - الفــرع الأول هــم مسلمون، إلخ.

الشيء إلا الفرع الثاني والكليات الموحدة في اللبنانية حيث الأغلبية مسيحية. وفي مساحة أخرى، تقع في أعلى السلم، نجد جامعات مثل الأميركية واللبنانية الأميركية-جبيل وبيروت واليسوعية، تضم المسلمين والمسيحيين على السواء، متفرقين أو مجتمعين. وفي مساحة ثالثة نجد العربية والكسليك واللويزة والحكمة وغيرها، وهي تقع في وسط المرتبة، وهي جميعا ما عدا العربية، تضم أغلبية مسيحية قوية. وتكون المحصلة أن التباعد، الطائفي بين الوحدات الجامعية يتطابق جزئيا مع التراتبية الإجتماعية، لصالح المسيحيين.

هذا الكلام يقع في باب التفاوت بين الجماعات، أما المساندة العصبية فلا دلالة عليها إلا بصورة غير مباشرة، إذا إعتبرنا أن التفاوت ناجم عنها.

واقع الحال أنه إذا عدنا إلى الفئات المهنية للأب نجد أن المسيحيين يظهرون حصة أكبر للفئات الأعلى وحصة أقل للفئات الأدنى (بفارق ٥ نقاط مئوية عن المسلمين) وإذا عدنا إلى المستوى التعليمي للأبوين نجد أن نسبة من أنهوا الجامعة هي أيضا أعلى عند المسيحيين (بفارق سبع نقاط مئوية)، وإذا عدنا إلى المقتنيات نحصل على فارق أكبر (عشر نقاط مئوية) لصالح المسيحيين. وكل هذه المتغيرات الإجتماعية أظهرت علاقة دالة إحصائيا. لكن الفارق الأكثر إتساعا بين المسيحيين والمسلمين نجده في المدرسة الثانوية المرتادة بفارق يصل إلى أكثر من ٣٠ نقطة مئوية (٨٦% من المسيحيين يأتون من الثانويات الخاصة مقابل ٥٥,٦% من المسلمين). وهذا رأسمال محصل، يفعل فيه التقليد التعليمي والجو الثقافي ربما أكثر من المستوى الإجتماعي. وهكذا يكون نوع المدرسة الثانوية هو الذي يضيف إلى المسيحيين رأسمالا يسمح لهم بالإفتراق عن المسلمين في إرتياد قطاع جامعي أكثر من الآخر، ويكون التفاوت بين الجماعتين بالتالي حاملا دلالة إجتماعية (في المرتبية) أصلية من جهة وحاملا من جهة أخرى دلالة أثر الرأسمال المنجز، الثانوي، الذي هو محصلة للمساندة العصبية، والذي يعمل لصالح المسيحيين.

ولأجل توضيح النتيجة الأخيرة، التي تفصح عن الرأسمال الإجتماعي المؤسسي، نستعيد بسرعة المعطيات المتعلقة بنوع المدرسة الثانوية في علاقتها بالوحدة الجامعية:

تستقبل فروع الجامعة اللبنانية غالبية قوية (٥٤-٧٥%) من التعليم الرسمي ما عدا الفرع الثاني والكليات الموحدة حيث الطلاب معظمهم من المدارس المسيحية (٦٧-٦٨%). وترتفع نسبة المتخرجين من المدارس المسيحية في اليسوعية، والكسليك واللويزة والحكمة وغيرها واللبنانية الأميركية-جبيل، ما فوق النسبة السابقة (٦٥-٨٨%) فيما اللبنانية الأميركية-بيروت والأميركية تنخفض فيها نسبة متخرجي المدارس المسيحية لصالح المدارس العلمانية (٢٠-٢٧%)، وكذلك الجامعة العربية والأوزاعي / المعهد لصالح المدارس الإسلامية (٢٥-٢٩%)[١٦].

إن الصورة العامة التي يعطيها التحليل السابق حول المساندة العصبية المؤسسية هي التالية: ثمة وحدات جامعية منشأة من قبل أجهزة الطائفة وهي تضم طلابا في خلفيتهم السابقة من أبناء هذه الطائفة (التجانس أو النقاء)، وهي تجسد المساندة العصبية المؤسسية، ونظرا لتفاوت المراتب، فهي تعمل لصالح المسيحيين. وثمة مؤسسة عامة، كانت تقوم بتوفير الإختلاط والتنافس بين الأفراد وتوفير المنح للدراسة في الخارج، تم تقطيعها تحت ضغط المساندة العصبية، بصورة أدت إلى زيادة التفاوت بين المسلمين والمسيحيين. وكأن المساندة العصبية من قبل المسلمين أدت إلى عكس ما يتوقعه المرء من وجودها (بحجة تأمين التوازن مع المسيحيين). وثمة مؤسسات جامعية مختلطة، وليست عليها علامات المساندة العصبية، إنما هي موجهة لشرائح إجتماعية عليا من مختلف الطوائف، تسهم رغما عنها بالتفاوت بين الطوائف، إلا إذا تمكن فقراء الطوائف المتميزين من إرتيادها عن طريق المساندة العصبية الخاصة (المساعدات المالية).

هذه الوضعية ليست جديدة، إلا فيما يتعلق بالوحدة التي جرى تقطيعها (اللبنانية)، أما الوحدات الخاصة فمعظمها راسخ في وضعه: حوالي ٦٠% من الطلاب صرحوا أن الجامعة التي يلتحقون بها سبق أن تخرج منها أقارب لهم، أي هم من "الوسط" الذي تتغذى منه مؤسساتهم (رأسمال إجتماعي)، وتصل النسبة إلى ٨٠% في الأوزاعي / المعهد والحكمة وغيرها. وفي الجهة المقابلة، حيث تنخفض نسبة الآتين من الوسط الخاص

[١٦] قيمة كا ٢ دالة إحصائيا: P= .00000

بالجامعة إلى ٥٢%، نجد الأميركية واليسوعية والعربية واللبنانية الأميركية - بيروت، وربما كانت المساعدات المالية هي التي أدخلت طلابا من أوساط جديدة إلى هذه المؤسسات.

٢. المساعدات المالية

كانت مجانية التعليم هي الخيار الذي إتخذه العديد من دول العالم لوضع حد للتفاوت الإجتماعي أمام الفرص الدراسية لسبب إقتصادي، ودول أقل - لا سيما المتقدمة منها-أرفدتها بإلزاميته حتى سن معين (حتى عمر ١٥ أو ١٦). ومن المعروف أن الوضع الإقتصادي يضغط على الطلاب وأهاليهم من ناحيتين: ناحية الإنفاق على التعليم، وناحية البدل الضائع *cost opportunity* الذي يعني التخلي عن عائد إقتصادي كان يمكن أن يحرزه المتعلم لو لم يلتحق بالمدرسة. وقد أثبتت هذه السياسات (المجانية والإلزامية) فعاليتها في زيادة الفرص وتخفيف التفاوت ونشر التعليم في مختلف الأوساط، ولكنها فعالية محدودة. وسبب وجود الحدود أن العنصر الإقتصادي في الخلفية الإجتماعية يؤثر على الإلتحاق، ولكنه غير كاف لتفسير الإنجاز أو التحصيل المدرسي، الذي يرتبط بالعنصر الثقافي في هذه الخلفية. وهذا قيد لم تفعل فيه حتى اليوم السياسات الحكومية والتجديدات التربوية الكثير. وبما أن الفروقات في الإنجاز بحسب الخلفية يعتد بها أكثر ما يعتد في مرحلة التعليم الأساسي (الإبتدائي خاصة) فإن نهاية التعليم الإلزامي تشهد تدفقا خارج النظام التعليمي لأبناء الفئات الدنيا بعد طول صمود داخله، وهؤلاء في معظمهم هم من الذين برهنوا عن أداء تعليمي ضعيف. بعد ذلك، أي خلال المرحلة الثانوية وما بعدها، ينحصر الفارق بين الباقين والمتابعين بالعنصر الاقتصادي، لأن "الناجين" تربويا حتى هذه المرحلة يكونون قد تجاوزوا حاجز العنصر الثقافي. وبالتالي فإن المجانية أو توفير المساعدة المالية تصبح أكثر أهمية، بل شبه وحيدة، من أجل الإستبقاء في النظام التعليمي ما بعد المرحلة الثانوية.

في فرنسا إعتمدت المجانية على إمتداد السلم الدراسي، أما في أميركا وإبتداء من الستينات فقد إعتمدت سياسة المساعدات المالية، التي تقدمها الجامعة نفسها، في محاولة

لاستقطاب المبرزين من الفئات المحرومة، أو التي تقدمها الولاية أو الحكومة (الفدرالية). وقد إتخذت هذه الأخيرة شكلين: المنح *scholarships, grants* والقروض *loans* ، التي أظهرت أنها بالتضامن مع مبدأ العمل الإيجابي وإلغاء التمييز، أحدثت فروقات لا يستهان بها في الفرص الدراسية الجامعية[١٧]، بعد تحييد العوامل الحاصلة *ascriptive factors* ، وتعويضا عن "النقص" فيها لدى الجماعات المحرومة[١٨] وقد بدا هذا الأثر أقوى على السود مما على البيض[١٩] وعلى الإناث أكثر مما على الذكور[٢٠]. كما تبين أن ثقافة الأهل حول المساعدات المالية وحول السياسات المعتمدة في هذا الموضوع[٢١] تفسر جزئيا الفروقات في الحصول على المساعدات المالية[٢٢]. ولكن تبين أيضا أن إعتماد القروض أقل أهمية من إعتماد المنح في تحقيق زيادة في الفرص الدراسية للفئات الدنيا والسود[٢٣]، وأن نظام المساعدة المالية فتح الفرص أمام الفئات الأدنى في السلم الإجتماعي للإلتحاق بالمؤسسات الأدنى في التراتبية[٢٤]. هذا وقد قللت دراسات أخرى من

---

١٧ St John, Edward P. and Jay Noell: "The Effects of Student Financial Aid on Access To Higher Education: An Analysis of Progress with special Consideration of Minority Enrollment", *Research in Higher Education*, 30 (1989), 563-81.
Hauser, Robert M.: "The Decline in College Entry among African-Americans: Findings in Search of an Explanation", in: **Prejudice, Politics, and Race in America Today**, edited by Paul Sniderman et al, Stanford, C A, Stanford University Press, 1992, 271-306.

١٨ أنظر أيضا: Stampen, Jacob O. and Alberto F. Cabrera: "The Targeting and Packaging of Student Aid and its Effect on Attrition", *Economics of Education Review*, 7 (1988), 15-27.

١٩ Kalmijn and KraayKamp: 1996, op.cit., 22-34.

٢٠ Hearn: 1992, op.cit., 657-87.

٢١ Olson, Lorayn and Rachel A. Rosenfeld: " Parents and the Process of Gaining Access to Student Financial Aid for Higher Education", *Journal of Higher Education*, 55 (1984), 455-80.

٢٢ Steelman, Lara Carr and Brian Powell: " Doing the Right Thing: Race and Parental Locus of Responsibility for Funding College", *Sociology of Education*, 66 (1993), 234-44.

٢٣ Clotfelter: 1993, op.cit.

٢٤ Sazama, Gerald W.: "Has Federal Student Aid Contributed to Equality in Higher Education? A Method of Measurement", *American Economics and Sociology*, No. 51 (1992), 129-46.

أهمية المساعدة المالية، وحصرتها في أولئك الذين يريدون فعلا متابعة التعليم العالي وتعوزهم القدرة المالية، بينما الذين لا يتجهون هذه الوجهة أصلا لا تغيّر المساعدة المالية من فرصهم[٢٥]. كما تبيّن أن أثر المساعدة يظهر في متابعة الدراسة خلال الجامعة، أو أن أثرها غير مباشر[٢٦]. لكن خلاصة هذه الدراسات أنه من أي زاوية تمّ النظر إلى الموضوع نجد أثرا ما للمساعدة المالية، وأن المنح أكثر أهمية في السنتين الأوليين من الدراسة الجامعية، وأكثر أهمية من القروض[٢٧].

في لبنان اعتمدت الحكومة سياسة تقديم المنح لخريجي اللبنانية من أجل الدراسة في الخارج، إبتداء من السبعينات، وبفضل هذه السياسة استطاع العديد من الطلاب الآتين من أوساط بعيدة جغرافيا وإجتماعيا أن يحققوا حركية أكاديمية وإجتماعية قوية. في هذا الوقت أيضا عملت الأحزاب السياسية وبعض الهيئات على توفير أعداد من المنح، من الدول العربية أو الدول الإشتراكية، كذلك بعض الهيئات التي سعت إلى مؤازرة المبرزين من أبناء العائلة، أو الطائفة، لا سيما حيث "قصرت" الحكومة أو الأحزاب، أو كان المستفيدون من غير الجماعات المستفيدة من المؤسسات القائمة التي قد تعطي هي نفسها منحا. وكان رمّال رمّال، الذي جاء أولا في البكالوريا القسم الثاني في بداية السبعينات وصار عالما مبرزا في فرنسا حيث توفي لاحقا، مثالاً على هذه الحالة الأخيرة: فهو لم يكن ليحصل على منحة من الأميركية، ولا من اليسوعية، ولا وفرت له الحكومة منحة للدراسة الجامعية في الخارج، ولا الأحزاب القائمة وقتها، فتداعى بعض المثقفين وأثرياء الشيعة لتأمين المساعدة المالية له، ولإنشاء هيئة أهلية تكون مهمتها تأمين هذا النوع من المساعدة لأمثاله.

لقد أنجب المجتمع اللبناني العديد من الصيغ والهيئات، أو الأفراد المحسنين، بغرض دعم أبناء الجماعة للحصول على

---

٢٥ Tinto, Vincent: **Leaving College**, 2nd ed., Chicago, University of Chicago Press, 1993.

٢٦ Cabrera, Alberto F. et al: "The Role of Finances in the Presistence Process: A Structural Model", *Research in Higher Education*, 33 (1992), 571-93.

٢٧ Baker and Vélez: 1996, op.cit., 82-102.

فرص تعليم عالية في لبنان والخارج[28] . ولم نتمكن من توثيق أعمال هذه الهيئات[29]، ولم نجد دراسة تصف هذه الظاهرة، وتحللها. وربما تكون الدراسة الحالية محاولة لإلقاء الضوء عليها، من جهة المستفيدين من المساعدات المالية في لبنان، قبل ربط هذه الإستفادة بالإطار المتعلق بالمساندة العصبية.

يستفاد من الذين استقصيناهم أن ١٧,٤% من الطلاب الجامعيين يحصلون على مساعدة مالية. ولكن إذا وضعنا طلاب الجامعة اللبنانية التي تؤمن التعليم العالي مجانا جانبا، ترتفع النسبة إلى ٣٦% (من طلاب القطاع الخاص) أي إلى أكثر من ثلثهم، وهي نسبة عالية كما نرى.

أما مصادر الحصول على منحة فهي على التوالي، بالدرجة الأولى الجامعات نفسها (٤٤,٤% من الطلاب الممنوحين)، تليها مؤسسة الحريري (٣٣,٦%)، تليها مجموعة من الهيئات الخاصة[30] (١٣,٤%) تليها بعض مؤسسات الدولة التي يوجد فيها صندوق تعاضد يقدم ٥٠% أو ما يزيد من قيمة القسط (كالجيش، والقضاء). علما بأن المساعدات التي تقدمها مؤسسة الحريري تسمى قروضا لكن الممارسة (عدم إسترداد القروض) تجعلنا نعتبرها منحا.

من الممكن أن يتوقع المرء صورة لتوزيع هذه المنح إذا عرف أن تقديم المساعدات المالية في الجامعات أليف في المؤسسات الأميركية النموذج، بخلاف

---

[28] في مقابلة مع تلفزيون النور، صرح الأب فؤاد الحاج (١٩٩٧/٨/٢٩) أن مؤسسة كاريتاس (وهو رئيسها)، قدمت ٧٠٠ ألف منحة (!) بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٣، وأن قيمة المنحة الجامعية تصل إلى ١,٥ مليون ليرة، علما بأن خدمات هذه المنظمة متعددة (تربوية، إجتماعية، صحية، الخ)، وأن لها ٣٣ مركزا (منها ١٧ في بيروت وجبل لبنان و ١٦ في المحافظات الأخرى) ومما قاله إن المنظمة تخصص سنويا ١٢,٥ مليار "لخدمة إخوتنا".

[29] قمنا بهذه المحاولة إبان إعداد دراسة التعليم العالي في لبنان، ولكنها باءت بالفشل لتمنع الهيئات عموما عن تزويدنا بالمعلومات. أنظر الأمين: ١٩٩٧، المرجع المذكور، ص ٥٧٥ - ٥٧٦.

[30] الدير، الجمعية الإسلامية للتخصص العلمي، أوتيل ديو، مؤسسة غولباكيان، مؤسسة صائب سلام للثقافة، مؤسسة وليد جنبلاط للدراسات الجامعية، INDEFCO ، وجمعيات دينية متنوعة.

الفرنكوفونية، وأن المساعدة في هذه الحالة لا تصل إلا في النادر إلى ١٠٠% بل هي قد تشكل أقل من ٢٥% من القسط. وأن الجامعة التي تعبر هي نفسها عن المساندة العصبية لن تقدم مساعدات مالية، لأن التعبير عن المساندة العصبية المؤسسية يجري من خلال تخفيض الأقساط، ويشكل وجود المؤسسة في وسط (أو أقل من وسط) المرتبية الإجتماعية مؤشرا على ذلك، كحال الكسليك مثلا، وأن مؤسسة الحريري، بالمقابل لن تقدم مساعدة مالية لطلاب مسيحيين إلا في النادر، ولن تجد من المسلمين من يطلب مساعدة مالية للمتابعة في جامعة تقوم على المساندة العصبية المسيحية.

واقع الحال أن أعلى نسب الممنوحين (النصف أو أكثر) نجدها في جامعتين أنكلوفونيتين: الأميركية واللبنانية الأميركية-بيروت وأدناها في جامعات فرنكوفونية (الكسليك، والحكمة وغيرها، حيث الخمس فقط يحصل على مساعدة مالية). ولكن ما الذي يجعل نسبة الممنوحين ترتفع في اليسوعية (٤١,٨%) وتنخفض في اللبنانية الأميركية – جبيل (٣١,٩%) وفي اللويزة (٢٥,٨%) الأنكلوفونيتين أيضا؟ (أنظر جدول ٢٣).

بين اليسوعية والكسليك فارقان. الأول أن بعض طلاب اليسوعية (٧,٧% منهم) يحصلون على مساعدات من مؤسسة الحريري ومثل هؤلاء لا وجود لهم البتة في الكسليك. ومن الملفت أن يكونوا رغم قلتهم، موزعين بالتساوي تقريبا بين مسيحيين ومسلمين. والثاني أن هذه الجامعة تعطيَ منحا بنسبة عالية (٦٣% من مجموع الممنوحين أو ٢٤,١% من مجموع طلابها) ولو أن هؤلاء هم في غالبيتهم مسيحيون (نسبة ١٢ إلى واحد). المهم أن اليسوعية تظهر فعلا تقليدا جديدا على الأنظمة التي تعتمد النظام الفرنسي. أما اللويزة واللبنانية الأميركية - جبيل فتغيب فيهما مؤسسة الحريري، بإعتبار أن المؤسسة الأم (اللبنانية الأميركية - بيروت) تحظى بنسبة مرموقة من ممنوحي مؤسسة الحريري وباعتبار أن الجامعتين المذكورتين "بعيدتان" جغرافيا وفي تركيبهما الطائفي عن المؤسسة.

يتلخص قانون المساعدات المالية الجامعية حتى الآن بما يلي: المؤسسات الأنكلوفونية النموذج تعتمد سياسة إعطاء المساعدات المالية كجامعة، فيما المؤسسات

الفرنكوفونية تعتمد قليلا هذه السياسة (باستثناء اليسوعية)، والمؤسسات العربية الإسلامية تكاد لا تعتمدها أصلا. في هذا شيء من التقليد الجامعي وفيه شيء من المكانة في المرتبية الإجتماعية للجامعات. لكن وجود مصدر آخر للمساعدة يخفض نسبة المنح الجامعية اذا ما كان هذا الوجود قويا كحال مؤسسة الحريري في الجامعة الأميركية، حيث تنخفض نسبة الحاصلين على منحة من الجامعة إلى ١٦،٣% وترتفع نسبة الممنوحين من الحريري إلى ٢٦،٧%.

إن حجم المساعدات المالية التي تغطيها مؤسسة الحريري هو الذي يضفي على موضوع المساعدات المالية الدلالات الإضافية للمساندة العصبية. فهذه المؤسسة تعطي كما قلنا مساعدات ل ٣٣،٦% من الطلاب الممنوحين، أي حوالي ١٢% من مجموع طلاب القطاع الخاص. وهذه المساعدات مركزة في المؤسسات الأنكلوفونية، أو في الجامعات التي لا تنسب إلى العرب أو المسلمين (٧٠% من الممنوحين من قبل المؤسسة). لذلك تبدو هذه الإستراتيجية "الخاصة" للمساندة العصبية، كأنها رد على الإستراتيجية "المؤسسية" التي تمارسها الجامعات الموسومة بالمسيحية، عن طريق تخفيض الأقساط وتقديم المنح من قبل الجامعة نفسها. وإذا قارنا بين الإستراتيجيتين يمكن التخمين بأن إستراتيجية المساعدة المالية (الخاصة) هي أقوى "أفقيا" إذا صح التعبير، لأنها تسمح بتقديم دعم مالي للطلاب لارتياد أي مؤسسة، بل مختلف المؤسسات في لبنان والخارج، ولا سيما المرموقة فيها، وهذا ما يفتح الباب واسعا أمام قفزات إجتماعية للأفراد للمستفيدين من الدعم. فيما المساندة المؤسسية لا تعطي إلا ما عندها. لكن على المدى البعيد والإستراتيجي تبدو هذه الأخيرة أقوى، لأنها تتمتع بالديمومة، وتؤمن لشرائح مستمرة من الفئات الدنيا الصعود عددا محدودا من الدرجات، في وقت تخضع الإستراتيجية الخاصة للتقلب وربما للتوقف، وهذا ما يحصل اليوم. المساندة المؤسسية تبدو أكثر إنغراسا في المجتمع وأقوى من حيث مفعولها التراكمي بينما المساندة الفردية ظرفية وتتعلق بقدرة الأفراد (مقدمي المساعدة) على الإستمرار. هذا وجه. والوجه الآخر أن الأولى، بسبب انغراسها، تحدث شرخا أكبر بين الجماعات (الطوائف) وتفاوتا بينها – على المدى الطويل – من الإستراتيجية الثانية. هذه الأخيرة تخرج بحكم طبيعتها – المالية

الصرفة – عن نطاق الجماعة نحو مؤسسات متنوعة لا تنتمي إلى الجماعة، ولا تعتبر أيضا ضدها، وما يبرر التفاعل معها مكانتها الأعلى في المرتبية الإجتماعية. لذلك يمكن النظر إلى مقولة التعدد الثقافي بصورة مقلوبة: فتقديم المساعدة المالية، ولو كان محصورا بأبناء الطائفة، لإرتياد جامعات متنوعة (في لبنان والخارج) ينم عن قبول بالتعدد الثقافي وعن إندماج به (إنفتاح)، بينما إحتضان أبناء الطائفة في جامعة الطائفة، أي مساندتهم مؤسسيا، يرفد الأسرة والطائفة، ويفضي إلى واحدية ثقافية. أي كأن الدفاع عن التعدد، بالمعنى المتداول في لبنان يصبح في جوهره دفاعا عن الواحدية.

ما قوة المساعدات المالية المعطاة؟

عندما تكون المساعدة مقدمة من الخارج ثمة إحتمال ٧٣% أن تغطي ٨٠ إلى ١٠٠% من القسط، هذا حال مؤسسة الحريري، فيما "الهيئات الأخرى" توفر في ٦٦ %

جدول ٢٣: فرص الحصول على مساعدة مالية، ومصادرها

	لا يحصلون على مساعدة	يحصلون على مساعدة مالية من: الجامعة	مؤسسة الحريري	جمعيات أخرى	الدولة	غير محدد: غير ذلك	المجموع
الأميركية	٤٥,٩	١٦,٣	٢٧,٣	٣,٥	٢,٣	٤,٧	١٠٠(١٧٢)
اليسوعية	٥٥,٥	٢٤,١	٧,٧	٦.٤	٣,٦	٢,٧	١٠٠(٢٢٠)
الكسليك	٧٢,٠	٢,٥	–	١٥,٣	٣,٤	٦,٨	١٠٠(١١٨)
العربية	٦٦,٢	٠,٦	٢٠,٨	٦,٥	١,٣	٤,٥	١٠٠(١٥٤)
اللويزة	٦٨,٨	٢٣,٧	–	٢,٢	–	٥,٤	١٠٠(٩٣)
ل.أ. بيروت	٣٧,٧	٢٦,٣	٢٨,٩	–	٠,٩	٦,١	١٠٠(١١٤)
ل.أ. جبيل	٦٠,٩	٢٦,١	–	١,٤	٤,٣	٧,٢	١٠٠(١٣٨)
الحكمة/بل/ها	٧٧,٥	٨.٥	٢,٨	٢,٨	٥,٦	٢,٨	١٠٠(١٤٢)
الأوزاعي/المعهد	٢٨,٠	–	٣٦,٠	٤,٠	–	٣٢,٠	١٠٠(٢٥)
	٥٩,٢	١٥,٧	١٢,١	٤,٨	٢,٨	٥,٤	
المجموع	(٦٩٦)	(١٨٥)	(١٤٢)	(٥٧)	(٣٣)	(٦٣)	(١١٧٦)

من الحالات قيمة مماثلة. أما الجامعات فلا تعطي إلا ل ١٠% من طلابها مساعدة بهذه القيمة.

لنأخذ أربع جامعات على سبيل المثال بحثا عن القيمة الممنوحة بحسب مصدرها، هي : الأميركية، اليسوعية، الكسليك، ل.أ. بيروت. نذكر بداية (جدول ٢٣) أن مؤسسة الحريري تعطي في الجامعتين الأنكلوسكسونيتين أكثر مما تعطي الجامعة نفسها. نضيف هنا أن ٧٥% من الممنوحين من مؤسسة الحريري في الأميركية يحصلون على مساعدة تغطي القسط كاملا (أو شبه كامل: ٨٠-١٠٠%)، بينما ٨٨% من الذين يحصلون على منحة من الجامعة (في الأميركية) يحظون بما يوازي نصف القسط أو ربعه. وهذا تقريبا حال اللبنانية الأميركية - بيروت. وتختلف الصورة جزئيا في اليسوعية، حيث سياسة الجامعة بخصوص المساعدات المالية هي شبيهة بما في الجامعتين السابقتين، لكن سياسة مؤسسة الحريري فيها مختلفة: النصف يحصل على ما يغطي كامل القسط والنصف الثاني يحصل على ما يغطي نصف القسط. وفي الكسليك لا أثر كما نعرف لمؤسسة الحريري. هكذا تكون هذه المؤسسة مقيدة في إنفتاحها بقيود الجمهور الذي تساعده، وبالتالي بالجامعات التي يذهب إليها هذا الجمهور. أما جمهور اليسوعية والكسليك الذي لا يحصل على مساعدة لا من الجامعة ولا من مؤسسة الحريري، فيَعوض عنهما من "الهيئات الأخرى"، وهي عموما هيئات مسيحية، وأبرزها الدير، الذي يغطي في ٩٠% من الحالات كامل القسط. والصورة بالنسبة لهذه النقطة تصبح على الشكل التالي: المؤسسات الخارجية أكرم بكثير في تغطية الأقساط الجامعية من الجامعات أنفسها، ومؤسسة الحريري أكرم من سائر الجامعات في قيمة تغطيتها للأقساط في الجامعات التي تساعد فيها الطلاب، ولا يضاهيها كرما إلا "الدير" الذي يركز مساعداته في الكسليك، وجزئيا في اليسوعية. أما مؤسسة الحريري فتتوزع مساعداتها على جامعات متنوعة، مع إنحسار قوي في اليسوعية، وأقوى منه في الحكمة وغيرها، وإستبعاد تام لثلاث مؤسسات جامعية خاصة من أصل تسعة: الكسليك، اللبنانية الأميركية-جبيل، والحكمة وغيرها.

٣. المستفيدون من المساندة العصبية

ثمة سؤال، مزدوج الوجه، يتعلق بالسمات الدراسية للحاصلين على مساعدات (ومصدرها)، في أي أنواع من الدراسات تعطى المساعدات وما نوع الطلاب الذين يحصلون عليها (تقليديون، غير تقليديين)؟

ربما يكون الجواب على القسم الثاني من السؤال بديهي. فالطلاب التقليديون هم الذين يحصلون على المساعدات، لأن مواصفاتهم العمرية وتفوقهم هو الذي يبرر حصولهم على المساعدة المالية التي يحتاجونها[٣١]. لكن الجواب على القسم الأول غير بديهي: يصبح إحتمال الحصول على مساعدة مالية عاليا (٦٠%) في ميدانين هما: العلوم البحتة والمعلوماتية، والعلوم الصحية والطبية والزراعية. ويصبح إحتمال تغطية الكلفة من قبل الأهل عاليا (فوق ٧٠%) في ميدان الحقوق والإدارة والتوثيق. وإذا فصلنا الميادين إلى حقول نكتشف أن حقلا مثل التربية ينفصل عن سائر الحقول التي تقع في ميدان آداب- دين-تربية فيحظى بنسب عالية من الحاصلين على مساعدة مالية (٦١,٥% من المسجلين فيه)، وهذا يصح على المؤسسات الثلاث التي نجد فيها الإختصاص في عينتنا (اليسوعية، ل.أ. بيروت، هايكازيان). كذلك ينفصل "الدين" في التغطية التي لا تقع تحت باب المنحة ولا تحت باب الأهل، والتي يتبين أنها تقع تحت باب "الدير" (الجمعيات الأخرى). كذلك يتبين أن الهندسة مختلفة عن الفنون (الذين يحصلون على مساعدة هم ٤٥% في الهندسة مقابل ٢٦% في الفنون).

والسؤال الذي يطرح نفسه هو التالي هل يهتم المانح الخارجي بالميادين أو الحقول نفسها التي تهتم بها الجامعة (المانح الداخلي)؟ وشرعية السؤال أن بعض الجامعات الخاصة تقوم إصطفائيتها، وسمعتها المرموقة أحيانا، على أساس الإختصاصات العلمية التطبيقية أكثر مما على أساس العلوم الإنسانية ومن هذا الباب تحصل على الصفوة، في وقت تشكل الجامعة اللبنانية منافسا حقيقيا في الحقول الإنسانية، بسبب مجانيتها. كما أن إستراتيجية الأهل تقوم عادة على دفع المزيد إذا وعدها الإختصاص

[٣١] لا يشكل الطلاب غير التقليدين سوى ١٠,٢% من مجموع الحاصلين على مساعدات مالية.

بالمزيد، والإختصاص الواعد هو إختصاص علمي تطبيقـي فـي نظـر الأهـل، حيـث الإصطفاء على أشده. لذلك يخيل إلى المرء أن سياسة الجامعة في المساعدة المالية تتجـه إلى الميادين الإنسانية فيما سياسة المانح الخارجي تتجه نحو الميادين العلميـة التطبيقيـة. هل تؤيد معطياتنا هذا المنحى في التفكير؟

لا نجد الأمور مرتبة تماما بـهذه الطريقـة. صحيـح أن الجامعـات لا تعطـي مساعدات مالية لدراسة الدين مثلا، لكنها تعطي مساعدات في مختلف الحقـول الأخـرى، ونراها أكثر عناية بحقل الهندسة المدنية والمعمارية وبحقل العلوم الإداريـة. وإذا أخذنـا حقل العلوم الطبية مثلا فإن المعدل العام هو ١١% من جملة الحاصلين على المسـاعدات، وهو ١٠,٨% من الحاصلين على مساعدات جامعية، و ١٢,٩% مـن الحـاصلين علـى مساعدات حريرية مثلا. وهذا مثال على أن الجامعة والمانح الخـارجي يتشـاركان فـي مساعدة المتفوقين في الإختصاصات التطبيقية. من جهـة أخـرى لاحظنـا أن مؤسسـة الحريري مثلا تزداد عنايتها (بالمقارنة مع الجامعات) في حقلين: العلوم البحتة والهندسـة (كهرباء، إلكترونيك، حاسوب إلخ)، بينما تنخفض مسـاهمتها فـي حقـول مثـل العلـوم الإدارية، الحقوق، العلوم الصحية، الهندسة المدنية والمعماريـة. بالمقـابل يرتفـع عـدد الممنوحين من جمعيات أخرى في حقل الدين (الدير مجددا)، وتزداد مساهمة الدولـة فـي حقل واحد هو الحقوق (بسبب صندوق التعاضد القضاة، الذين يتجه أولادهم إلى الحقوق).

ثم، لو أخذنا الأميركية واليسوعية كمثال نكتشف أن الأمر لا يصح فيـه إطـلاق قاعدة عامة. لكل جامعة سياستها. وهذه السياسة هي سبب ونتيجة لعلاقة طلابـها بالمـانح الخارجي. في الأميركية يزيد عدد المستفيدين من المساعدات الداخلية في العلـوم البحتـة وفي الزراعة، وينقص العدد في حقول العلوم الإجتماعية والسياسـية، العلـوم الإداريـة، والهندسة المعمارية والمدنية. وفي هذه الحقول عموما يزيد عدد المسـتفيدين مـن المـانح الخارجي (الحريري خاصة)؛ فيما يشبه كفتي الميزان. أما في اليسوعية فلا نجـد فارقـا

يذكر بين توزيع المستفيدين من المساعدات الجامعية، وتوزيع المستفيدين من المساعدات الخارجية، إذا وضعت جميع المصادر الخارجية في سلة واحدة[٣٢].

خلاصة الأمر أن توزع المساعدات المالية، وإن بدا أنه يرجح في جانب من الدراسات أكثر من جانب آخر إلا أنه لا يأخذ منحى خطيا لجهة مصدر المساعدة، أكان المصدر داخليا (الجامعة نفسها) أم خارجيا (مؤسسة الحريري أو جمعيات أخرى) فكل مصدر يتبع سياسة معينة، مرهونة بدورها بعدد من المتغيرات (ربما أعداد الطلاب المتقدمين لاختصاص معين، أو للحصول على المساعدة، وربما التحسس بالحاجة إلى توسيع عدد الخريجين في إختصاص معين، وربما ظروف طارئة الخ). وقد يحتاج المرء إلى متابعة الأمر عبر أكثر من فوج. ويحتاج إلى تفسيرات من أصحاب العلاقة، إلخ. وكل ذلك لا نمتلكه، من أجل تمحيص إضافي عن الموضوع.

نعود إلى المستفيدين من المنح، باحثين عن سماتهم الإضافية، ومحاولين الإجابة عن سؤال أساسي، يتعلق بأثر المساعدات المالية على إحداث فروقات في الفرص الدراسية.

إن الحصول على مساعدة أو عدم الحصول عليها، وبغض النظر عن المصدر وقيمة المساعدة، مرتبط كما رأينا بالوحدة الجامعية المرتادة[٣٣] ، وهذا دليل أول على العلاقة بين الفرص الدراسية والحصول على مساعدة مالية. وهذا الحصول مرتبط أيضا بالخلفية الإجتماعية (المستوى المهني للأب) لصالح الفئات الأدنى إجتماعيا[٣٤]، ومرتبط بالجماعة (معرفة بحسب الدين) لصالح المسلمين[٣٥]، لكنه غير مرتبط بالجغرافيا، تبعا للإقامة بحسب الهوية، وإن كان مرتبطا بها بصورة طفيفة تبعا للإقامة الفعلية لصالح

---

[٣٢] الأعداد لا تسمح بالتمييز بين المصادر الخارجية الثلاث (الحريري، الدولة، الجمعيات): ثمة ٣٩ طالبا يحصلون على مساعدات من هذه المصادر معا، مقابل ٥٣ من الجامعة.

[٣٣] قيمة كا ٢ ذات دلالة إحصائية: P= .00000

[٣٤] قيمة كا ٢ ذات دلالة إحصائية: P= .00000

[٣٥] قيمة كا ٢ ذات دلالة إحصائية: P= .00000

المقيمين في المحافظات الأبعد[٣٦]. ومن بين كل هذه العوامل بدت الدلالة الإحصائية الأقوى عندما تعلق الأمر بالطائفة، وليس بالخلفية الإجتماعية.

لكن لو أخذنا كل فئة إجتماعية، وكل جماعة على حدة بحثا عن الأثر الذي تحدثه المساعدة المالية في الفرص الدراسية يتبين لنا ما يلي:

ترتفع حصة أبناء الفئات الدنيا والوسطى- الدنيا الحاصلين على منحة إلى ما فوق ٧١,٤% (في اللبنانية الأميركية-جبيل) لتصل إلى ٩٣,٨% (في الأميركية) مرورا باليسوعية واللبنانية الأميركية-بيروت، من جملة أبناء هذه الفئات في كل جامعة على حدة[٣٧]. ويعزى ذلك إلى مؤسسة الحريري في الأميركية والعربية واللبنانية الأميركية - بيروت، ويعزى ذلك إلى الجامعة نفسها في الوحدات الأخرى، ما عدا الكسليك حيث يعزى الأمر إلى الهيئات الأخرى، وهي هيئات مسيحية[٣٨]، بحيث تبدو جامعة الكسليك، الأكثر تعبيرا على المساندة العصبية المؤسسية، والأكثر حرصا على الإستفادة من الهيئات الإجتماعية التابعة للجماعة نفسها.

كذلك يستفيد أبناء الفئات الوسطى- العليا من المساعدات المالية، وبالقدر نفسه الملاحظ لدى الفئات الدنيا والوسطى-الدنيا (٥٤% منهم يحصلون على منحة)، وهذا أمر ملفت للنظر، يدل، إذا صحت الأرقام، على أن المساندة العصبية تتجاوز مبدأ المساعدة (للذين يحتاجونها) نحو مجرد دعم أبناء الجماعة. بل نجد الترتيب نفسه الذي ذكرناه أعلاه حول حصة الممنوحين في الوحدات الجامعية[٣٩]،وحول الجهة التي يمكن أن يعزى إليها الأمر[٤٠].

المسلمون، من جهتهم تزيد حصة الممنوحين منهم في الأميركية واليسوعية،

---

[٣٦] قيمة كا ٢ غير دالة إحصائيا

[٣٧] قيمة كا ٢ دالة إحصائيا: P= .0003

[٣٨] قيمة كا ٢ دالة إحصائيا: P= .00000

[٣٩] قيمة كا ٢ دالة إحصائيا: P= .006

[٤٠] قيمة كا ٢ دالة إحصائيا: P= .00000

واللبنانية الأميركية-بيروت[41]، ويعزى ذلك إلى مؤسسة الحريري في الحالات الثلاث. علما بأن الذين يحصلون منهم على منحة من الجامعة نسبتهم محدودة (٢٣,٥%)، الأمر يعزى إلى الجامعة في مؤسسة واحدة فقط هي اللبنانية الأميركية-جبيل حيث المسلمون قلة نادرة أصلا[42].

أخيرا تعلو نسبة الحاصلين على منحة بين المسيحيين في اليسوعية، واللبنانية-الأميركية-بيروت[43]، ويعزى حصولهم على المنح في مختلف الوحدات الجامعية، ما عدا الكسليك، إلى الجامعة نفسها[44].

هكذا تبدو المساعدات المالية ذات أثر لا شك فيه على تعديل الفرص الدراسية الجامعية (الوحدة الجامعية المرتادة)، وعلى تعديل الترتيب الإجتماعي لهذه الوحدات، مع ملاحظتين أساسيتين: أن الفئات الوسطى تستفيد أيضا من المساعدات المالية، وأن المسلمين أكثر إفادة من المسيحيين من المنح إجمالا أو من تلك المقدمة من الخارج (لا سيما مؤسسة الحريري)، بينما المسيحيون أكثر إفادة من المنح المقدمة من الجامعة نفسها. ولما كانت مؤسسة الحريري هي المولّد الرئيسي للمنح الخارجية، ولما كانت هذه المؤسسة قد توقفت عن التوليد، فإن إنحسارا كبيرا سوف يحدث لأبناء المسلمين من الفئات الدنيا والوسطى في الجامعات الواقعة في المرتبة العليا (أميركية، يسوعية، لبنانية أميركية بفرعيها)، فيما سيبقى أبناء المسيحيين يستفيدون من المنح المقدمة من الجامعات نفسها، وهذا الأمر يضاف إلى أن عدد الوحدات الجامعية التي تؤمن مساعدة مؤسسية هي عند المسيحيين أكثر، فيما يسمح بتخيل نتائج هذا الإنحسار على التنافس بين الجماعتين. وفي النهاية، وهذا هو الغرض من كل هذه الجولة، يمكن الإستنتاج أن المساندة العصبية تفسّر التفاوت في الفرص الدراسية وتحدثه، وأن المساندة المؤسسية هي ظاهرة قوية في التعليم العالي في لبنان، وأن محور هذه المساندة الجماعة الدينية.

---

[41] قيمة كا ٢ دالة إحصائيا: P= .00000

[42] قيمة كا ٢ دالة إحصائيا: P= .00000

[43] قيمة كا ٢ دالة إحصائيا: P= .002

[44] قيمة كا ٢ دالة إحصائيا: P= .00000

القسم الثاني

الآفاق المهنية

الفصل الخامس

التوقعات المهنية

لا يستطيع المرء الإدعاء بأن ما يتوقعه الطلاب الجامعيون لأنفسهم مهنيا يجسد إتجاهات التدفق من التعليم العالي نحو سوق العمل أو العلاقة بين القطاعين. لكن هؤلاء الطلاب هم في الجامعة، وصاروا في مرحلة لا عودة فيها عن خياراتهم المهنية إجمالا، وهم على أهبة التخرج، ويرون بدرجة مقبولة من الوضوح ما ينتظرهم في سوق العمل، وبالتالي فإن توقعاتهم ذات دلالة كافية حول الصورة العامة لاتجاهات التدفق وحول العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل، من زاوية قطاع التعليم على الأقل. وهذه الصورة تساعد على فهم عمل مؤسسات التعليم العالي في بعده المهني، كما تساعد على تغذية فهمنا لاتجاهات الطلاب المختلفة، وعلى تقدير الأثر الخاص بالتعليم العالي في الحركية الإجتماعية. وهذا الموضوع - الحركية الإجتماعية- نتركه للفصل السادس.

١. العلاقة بين الإختصاص والمهنة

القضية الأولى التي تعنينا هنا، والتي تشغل بال الطلاب وبال الرأي العام عامة، هي قضية ممارسة مهنة بعد التخرج. ويفترض الجميع أن تكون المهنة التي يمارسها المتخرج بعد الجامعة غير تلك التي كان يمكن أن يمارسها قبل الجامعة، إن في نوعيتها أو في مرتبتها. ويفترضون أن يجد المتخرج عملا متناسبا مع إختصاصه، وفي وقت سريع. وبالتالي فإن البطالة، والإنتظار، والعمل في مهنة بعيدة عن إختصاصه، أو تقاضي أجر متدن... أمور تكشف عن شيء من الطلاق بين الإعداد الجامعي والحياة المهنية، كما تكشف عن مشكلة.

طرحنا على الطلاب سؤالا مباشرا صيغ على الشكل التالي: "ما المهنة التي ستمارسها بناء على إختصاصك؟". ويهمنا أن نعرف الآن فيما إذا كانت المهنة المتوقعة من قبلهم متفقة مع الإختصاص الذي يتابعونه. هناك مثلا من يدرس الهندسة، ويتوقع أن يمارس مهنة الهندسة، وهناك من يدرس الأدب العربي ويتوقع أن يمارس التجارة. نطلق

على الحالة الأولى صفة "توافق تام" وعلى الثانية صفة "لا توافق". وما بين هذين الطرفين تقع حالة الذي يدرس الحقوق ويتوقع أن يكون قاضيا أو محاميا، وطالب الأدب العربي الذي يتوقع أن يكون أستاذا جامعيا. في هذين المثالين الأخيرين هناك علاقة عضوية بين الإختصاص والمهنة (المهنة=الإختصاص+شهادة إضافية في حقل الإختصاص نفسه)، نسمي هذا النوع من العلاقة "توافق غالب". ومقابله، أي في حالة "اللاتوافق الغالب"، نصنف من يدرس الأدب العربي وهو يتوقع أن يمارس "وظيفة في الدولة" أو من يدرس الحقوق ويتوقع أن يصبح "مدير شركة". في مثل هذه الحالة ليس الإختصاص بذاته ضروريا لممارسة تلك المهنة وإن كانت الشهادة مطلوبة (إجازة)، فضلا عن أن العامل الحاسم في ممارسة المهنة هو أمر خارج عن نطاق الدراسة الجامعية (رأسمال إقتصادي ورأسمال إجتماعي).

الحالة الوسطى (التوافق الجزئي) ما بين الحالات الأربع السابقة هي حالة من يدرس الأدب العربي ويتوقع أن يصبح معلما، أو طالب علم الإجتماع الذي يتوقع العمل في الصحافة. هنا الإختصاص ضروري لكن ممارسة المهنة تحتاج إلى رأسمال ثقافي من نوع آخر (ليس في الإختصاص نفسه). لنقل إن هناك تحولا في المسار، إستنادا إلى الشهادة (أي مع إستثمار الشهادة).

كان يمكن أن يتكون التوافق من خمس فئات متدرجة من التوافق إلى اللاتوافق. لكن بعض الطلاب صرحوا بأنهم لا يعلمون المهنة التي سيمارسونها. لذلك أضفنا فئة سادسة إلى سلم التوافق، تقع في أدناه، وصار هذا السلم مكونا من ست درجات (من صفر إلى ٥).

في محاولة أولى لوصف ما حصلنا عليه من نتائج جمعنا هذه الدرجات الست في ثلاث نزعات: توافق/توافق جزئي/لا توافق. فتبين لنا أن نسبة التوافق (التام والغالب) تصل إلى حوالي ٦٠% من الطلاب، وأن نسبة التوافق الجزئي (الفئة الوسطى) تشمل ربع الطلاب (٢٦،٧%) وأن نسبة التوافق الضعيف (التي تضم اللاتوافق الغالب، واللاتوافق التام و"لا أعلم") تنخفض إلى ١٣%.

ثم تأملنا على ضوء هذا التصنيف الثلاثي أحوال ميادين الإختصاص. فتبين لنا أن هناك ميدانا ترتفع فيه حالات التوافق إلى ٩٨,٥% وهو ميدان العلوم الصحية والطبية. فيما تنخفض النسبة بقوة إلى ٣٨,٤% في ميدان العلوم الإجتماعية والسياسية، وإلى ٢٧,٤% في ميدان الآداب - التربية - الدين. لكن في هذين الميدانين الأخيرين ثمة تفاوتات حادة بين الإختصاصات. فالجغرافيا وعلم النفس أعلى توافقا من سائر إختصاصات ميدان العلوم الإجتماعية والسياسية (ترتفع النسبة إلى ٦٥% من الطلاب)[1]، وكذلك فإن التوافق في التربية (٩٧,٩%) غير التوافق في الآداب (١٥,٣%)، وداخل الآداب ترتفع نسبة التوافق في الترجمة عن غيرها (٨٧,٥%).

وبما أن التفاوت داخل الميادين الأخرى قوي بين الإختصاصات، لذلك نترك الميادين والتصنيف الثلاثي جانبا ونعود إلى الإختصاصات وإلى سلم التوافق[2]. وزعنا الإختصاصات، إستنادا لقيم المتوسط الحسابي لكل منها في ثلاث مجموعات، كما هو مبين في الجدول ٢٤. يلاحظ أن الإختصاصات ذات "التوافق القوي" (٤،٧-٥ كمتوسط حسابي) هي ١٤ إختصاصاً، وهي تنتمي إلى حقول متنوعة لكن أبرزها حقلا التربية والعلوم الصحية. وإن الإختصاصات التي تقع في خانة "اللاتوافق" (صفر-٢،٧ كمتوسط حسابي) عددها أقل (٧ إختصاصات) وأبرزها العلوم السياسية وعلم الإجتماع. الملاحظة الثانية أن معظم الإختصاصات التي ظهرت عليها علامات التوافق القوي هي مستقرة في

---

[1] لإعطاء فكرة عن المهن المتوقعة في الإختصاصات المذكورة في هذا الميدان، نذكر الأمثلة التالية (مرتبة من التوافق إلى اللاتوافق في كل اختصاص):

علم نفس: إرشاد نفسي وإجتماعي، مساعد إجتماعي، باحث نفسي/تعليم/وظيفة في الدولة/محام، موظف في فندق، سكرتاريا، تصميم أزياء/لا أعلم.

علم إجتماع: باحث إجتماعي/إرشاد إجتماعي/صحافة/رئيس دائرة، وظيفة في الدولة، وظيفة في شركة، وظيفة، تعليم، علاقات عامة/لا أعلم.

علوم سياسية: مستشار في شركة، في السياسة، علاقات عامة/صحافة، كاتب/رئيس إدارة، موظف في شركة، موظف في بنك، رجل دين، موظف، إدارة أعمال/ضابط/لا أعلم.

جغرافيا: دليل سياحي، مسح خرائط/تعليم/وظيفة في الدولة/ لا أعلم.

[2] ٥ = توافق تام، صفر = لا توافق تام.

وضعها هذا بدليل إنخفاض قيم الإنحراف المعياري في معظمها، بينما معظم الإختصاصات التي ظهرت عليها علامات التوافق الضعيف غير مستقرة في وضعها هذا، بدليل إرتفاع الإنحراف المعياري في معظمها. لكن حول التاريخ مثلاً، ثمة إجماع في أجوبة الطلاب أدى ليس فقط إلى وضعه في خانة التوافق الضعيف، وإنما إلى إنخفاض قيمة الإنحراف المعياري فيه. وإختصاص الفلسفة قريب منه.

إذا كان التوافق يكشف بعداً من أبعاد العلاقة بين الإختصاص والمهنة فإن هناك بعدا ثانيا يوازيه أهمية، ويتعلق بمقدار الفرص المتاحة لممارسة المهنة المتوقعة. فالذي يتوقع ممارسة مهنة لصيقة باختصاصه قد يتوقع في الوقت نفسه عدم توافر الفرص لممارستها، وهذا يضعف من قوة العلاقة بين متابعة الإختصاص وممارسة المهنة. بينما

جدول ٢٤: توزع الإختصاصات بحسب مؤشر التوافق

لا توافق صفر-٢,٧	توافق جزئي ٢,٨-٤,٦	توافق قوي ٤،٧-٥	
علم إجتماع**	سائر الإختصاصات	تعليم إبتدائي*	طب*
علوم سياسية**	المدروسة	رياض أطفال*	صيدلة*
تاريخ*		تعليم لغات*	صحافة ووكالات**
فلسفة*		تربية مختلف*	علوم تمريضية*
فيزياء**		هندسة داخلية*	علاج فيزيائي*
إدارة دولية**		هندسة معمارية*	قبالة قانونية*
إلكتروتكنيك**		هندسة صناعية*	علوم مخبرية*

* إنحراف معياري = أو < ٠,٩.

** إنحراف معياري = أو> ١.١

ملاحظة: بلغت قيمة المتوسط الحسابي لمؤشر التوافق ٣,٦٧. يبتعد التوافق القوي عن المتوسط نقطة واحدة صعودا (٤,٧+) ويبتعد التوافق الضعيف عن المتوسط نقطة واحدة هبوطا (٢,٧-).

يمكن أن يكون التوافق جزئيا أو ضعيفا لكن فرص الممارسة عالية. وقد يكون هناك طبعا ترافق بين التوافق والفرص سلبا أو إيجابا. المهم أن السؤال الذي أجاب عليه الطلاب هو التالي: "إلى أي حد تجد أن فرص العمل متوافرة لممارسة هذه المهنة في لبنان؟".

الأجوبة موزعة في أربع درجات، من الأعلى إلى الأدنى، نجمعها، مؤقتا، في درجتين متطرفتين (متوافرة/غير متوافرة). فماذا نجد؟ أن الفروقات أقل شأنا بين الميادين والحقول هنا، بالمقارنة مع ما كان عليه الحال بالنسبة للتوافق. أعلى توقعات التوافر نجدها في ميدان العلوم الصحية والطبية (٥٥,٤% فقط)، وأدنى نسبة نجدها في العلوم الإجتماعية والسياسية (١٨،٣%).

وإذا أخذنا حقول الإختصاص التي كانت متوافقة مع المهنة أكثر من غيرها (فوق ٨٥,٩%) أي التربية والفنون، والعلوم الصحية، والعلوم الطبية والهندسة المدنية والمعمارية والإعلام والتوثيق، نجد أن هذه المجموعة تتوزع بشدة من حيث توافر فرص العمل فيها تبعا لتوقعات الطلاب: فقط العلوم الصحية والتربية، تبدو صورة فرص العمل فيها عالية نسبياً (٦٠,٢% و ٥٩,٦% تباعاً)، بعد ذلك تهبط في الفنون (٥٣,٨%) والعلوم الطبية (٥١%)، ثم الهندسة المدنية والمعمارية (٤٢,٠%)، والإعلام والتوثيق (٢٥%).

أما الحقول التي دفعت الأجوبة إلى تصنيفها سابقا في الدرجة الدنيا في مؤشر التوافق (كالآداب، والعلوم الإجتماعية والعلوم البحتة والرياضيات والمعلوماتية) فإن فرص العمل متدنية عموما فيها، حسب تقدير الطلاب، وأعلى الإحتمالات نجدها في الرياضيات والمعلوماتية (٥٠,٥%) وأدناها في العلوم الإجتماعية (٢٢,٣%).

وإذا نزلنا في تأملنا نحو الإختصاصات بالتفصيل، فإننا هنا نستطيع أن نوزعها في ثلاث مجموعات: ذات الفرص "المتوافرة"، ذات الفرص "المتوافرة جزئيا" وذات

الفرص "غير المتوافرة"، إستنادا إلى المتوسط الحسابي لأجوبة الطلاب[3]. ويظهر لنا الجدول ٢٥ أن الإختصاصات التي تجتمع حولها التوقعات الإيجابية للطلاب (فرص متوافرة)، عددها محدود (خمسة إختصاصات من أصل ٥٤ تشملها الدراسة[4]). بالمقابل، نجد أن هناك إختصاصين إثنين فقط في خانة الفرص غير المتوافرة، أحدهما (علم الإجتماع) ظهر سابقا على لائحة الإختصاصات ذات التوافق الضعيف.

والمقارنة بين مؤشري التوافق والتوافر تغني الصورة من هذه الجهة. فإختصاص الفيزياء إنتقل من حالة "اللاتوافق" إلى حالة "التوافر"، واللغة الفرنسية إنتقلت إلى حالة

جدول ٢٥: توزع الإختصاصات بحسب مؤشر التوافر

فرص غير متوافرة	توافر جزئي	فرص متوافرة
صفر-١,٨	**١,٩-٣,٧**	**٣,٨-٥**
آثار••	سائر الإختصاصات المدروسة	لغة فرنسية•
علم إجتماع•		تعليم مختص••
		فيزياء••
		تمثيل ومسرح•
		علوم تمريضية•

• الإنحراف المعياري = أو < ٠,٩

•• الإنحراف = أو > ١.١

ملاحظة : بلغت قيمة المتوسط الحسابي لمؤشر التوافر ٢,٧٨، تبتعد الفرص المتوافرة عن المتوسط نقطة واحدة صعودا (٣,٨ +)، وتبتعد الفرص غير المتوافرة نقطة واحدة نزولا (١,٨ -).

---

[3] أعطينا قيما تتراوح بين ١ و ٥ لأجوبة الطلاب (٥=الفرص كبيرة، ٤= الفرص المتوافرة، ٢= الفرص قليلة، ١= الفرص نادرة، وإحتسبنا المتوسطات الحسابية لكل إختصاص).

[4] ثمة ثلاثة إختصاصات أخرى لم ندخلها في التحليل بسبب العدد القليل من الطلاب الذين يتابعونها (طالب واحد أو طالبين إثنين).

التوافر أيضا، وهما كما نعلم إختصاصان تعليميان في مآلهما الأخير. بمعنى أن مؤشر التوافر يصحح مؤشر التوافق لجهة أن من معه شهادة في الفيزياء لا تقابله مهنة "فيزياء"، مثلما يحصل في الهندسة، لذلك وقع إختصاصه في حالة اللاتوافق، لكن حامل هذه الشهادة مطلوب في التعليم، كما في اللغة الفرنسية. ويبدو أن حال التمثيل والمسرح مماثل أيضا لجهة أن حملة الشهادة فيهما سوف يعملون لكن ليس بالضرورة في هذا الإختصاص بذاته. أما التناسق بين مؤشري التوافق والتوافر فنجده في إختصاصين فقط: التعليم المختص والعلوم التمريضية.

البعد الثالث في التوقعات المهنية يتعلق بإحتمالات ممارسة المهنة زمنيا: فور التخرج، بعد سنة، بعد سنتين، إلخ، لا أعلم. وهذا يمثل محكاً ثالثا لمعرفة قوة العلاقة بين الإختصاص والمهنة المتوقعة.

حوالي ثلث الطلاب قالوا "لا أعلم" أو "بعد سنتين أو أكثر" (٣٣% معاً) و٤٤,٥% قالوا "فور التخرج" و ١٤,٢% قالوا "بعد أقل من سنة" (مجموع التوقعات القريبة ٥٩%). وهذه النسبة الأخيرة تعتبر عالية.

وتتفاوت الأمور طبعا بين الحقول والإختصاصات. التوقعات القريبة تصل إلى أعلى نسبها في حقل العلوم الصحية (٨٢%) الذي نجده للمرة الثالثة على التوالي وثيق الصلة بسوق العمل. وكذلك حقل التربية وهو أيضا من الحقول المتصلة بحاجات السوق. يليهما حقل الفنون (٧٨%) والهندسة المدنية والمعمارية(٧١%). أما الحقول التي تفضي إلى ممارسة المهنة بعد أجل بعيد أو غير محدد فهي الدين، والعلوم الإجتماعية والسياسية والحقوق حيث تتراوح نسبة الذين سيمارسون المهنة بعد أمد بعيد أو غير محدد بين ٤٠% و ٥٨%.

وإذا أردنا إلقاء نظرة على الإختصاصات بالتفصيل بحسب سرعة الإلتحاق بالمهنة، نوزع الإختصاصات تبعا للمتوسط الحسابي لكل منها كما هو مبين في الجدول ٢٦ (مؤشر المدى الزمني).

يبيّن هذا الجدول أن هناك خمسة إختصاصات يتوقع الطـلاب أن يتـأخروا فـي الحصول على عمل فيها. بعضها كان قد وقع في خانة اللاتوافق (كعلم الإجتماع، والتـاريخ والإلكتروتكنيك) بعضها لم يقع في تلك الخانة (دراسات إسلامية وعلم نفس)، فيما إختفـت إختصاصـات أخرى كانت قد صنفت في تلك الخانة (علوم سياسيـة، فلسفـة، فيزيـاء،

جدول ٢٦: توزع الإختصاصات بحسب مؤشر المدى الزمني

ممارسة متأخرة المدى صفر - ٢,١	ممارسة متوسطة المدى ٢,٢ - ٤	ممارسة قريبة المدى ٤,١ - ٥
تاريخ**	سائر الإختصاصات	لغة فرنسية**
دراسات إسلامية**	المدروسة	تعليم ابتدائي**
علم نفس**		تربية - مختلف*
علم الإجتماع**		فيزياء**
إلكتروتكنيك**		إعلان وتسويق**
		إدارة دولية*
		هندسة مدنية*
		محاسبة**
		مصارف ومالية**
		تسويق*
		علوم تمريضية**
		علوم مخبرية**

* الإنحراف المعياري = أو < ٠,٩

** الإنحراف المعياري = أو > ١.١

ملاحظة : بلغت قيمة المتوسط الحسابي لمؤشر المدى الزمني ٣,٠٨. تبتعد الممارسة السريعة نقطة واحدة صعودا (٤,١+) وتبتعد الممارسة المتأخرة نقطة واحدة هبوطاً (٢,١-).

وإدارة دولية). هذه الملاحظات تعني أن ضعف العلاقة بالمهنة قد يكون واضحا في بعـــد معين وقد يكون غير واضح في بعد آخر. وهذا حال بعض الإختصاصات التي دل مؤشر

جدول ٢٧: توزع الإختصاصات بحسب مؤشر التوقعات المهنية

منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا
-٥,٥	٧,٥-٥,٦	١١,٥-٧,٦	١٣,٥-١١,٦	+١٣,٦
	لغة عربية**	سائر الإختصاصات المدروسة	لغة فرنسية	علوم تمريضية
	تاريخ**		ترجمة**	
	علوم سياسية**		تعليم إبتدائي	
	علم إجتماع**		تعليم لغات**	
	إلكتروتكنيك**		تعليم مختص**	
			تربية - مختلف*	
			هندسة ميكانيك**	
			هندسة مدنية**	
			محاسبة**	
			مصارف ومالية**	
			طب عام**	
			علاج فيزيائي**	
			قابلة قانونية**	
			علوم مخبرية	

* قيمة الإنحراف المعياري = أو < ١,٠

** قيمة الإنحراف المعياري = أو > ٢,٠

ملاحظة : بلغت قيمة المتوسط الحسابي لمؤشر التوقعات المهنية ٩,٦. تبتعد التوقعات "العالية" عنه نقطتين على الأقل صعودا (+١١,٦)، وتبتعد العلاقة "العالية جدا" عنه أربع نقاط على الأقل صعـــودا (+١٣,٦). أما التوقعات "المنخفضة" فتنخفض نقطتين على الأقل (-٧,٥)، وتنخفض التوقعـــات "المنخفضة جدا" أربع نقاط على الأقل (-٥.٥).

المدى الزمني أنها ذات وضعية قوية. لكننا في هذا المؤشر نجد إختصاصات وقعت مرتين من ثلاث (مؤشرات) في حالة العلاقة القوية، وهي اللغة الفرنسية، تعليم إبتدائي، تربية- مختلف، فيزياء، علوم مخبرية. مقابل إختصاص واحد فقط ظهرت عليه علامة القوة في المؤشرات الثلاث معاً (علوم تمريضية). وبكلام آخر فإن متخرجي كليات التربية، وكليات الصحة، وكليات الآداب- إختصاص اللغة الفرنسية، وكليات العلوم- إختصاص فيزياء، هم الأكثر إعتقاداً بأن الفرص المهنية متفقة مع إختصاصهم و/أو متاحة و/أو أن الحصول عليها ممكن في الأجل القريب.

إن أفضل طريقة لحسم أمور هذه الإختصاصات وغيرها، هي في بناء مؤشر إجمالي يضم المؤشرات الثلاثة السابقة معاً (التوافق، التوافر، المدى الزمني). نسميه مؤشر التوقعات المهنية، وذلك من خلال عملية جمع بسيطة لقيم المؤشرات الثلاثة (والتي تتراوح بين صفر أو واحد وخمسة لكل منها) بحيث يكون المجموع في المؤشر الجديد متراوحا بين ١و١٥ لكل طالب.

يبين لنا الجدول ٢٧ أن إختصاص اللغة العربية مثلا يقع في موقع معاكس لإختصاص اللغة الفرنسية. وتنضم إلى اللغة العربية إختصاصات مثل التاريخ والعلوم السياسية وعلم الإجتماع، التي تقع جميعا في خانة العلاقة الضعيفة بسوق العمل. بينما تنضم إلى اللغة الفرنسية الترجمة والتربية وبعض فروع الهندسة وإختصاصات إدارة الأعمال (محاسبة ومصارف ومالية) وإختصاصات العلوم الصحية التي تقع في علاقة قوية مع سوق العمل، طبقا لتوقعات الطلاب. لكن العلاقة الأكثر متانة نجدها في إختصاص العلوم التمريضية، فهو الوحيد الذي جمع نقاطا كاملة في المؤشرات الثلاثة مما جعل حاصل القيم التي حصل عليها في المؤشر الإجمالي ١٤ كمتوسط حسابي.

٢. الجامعة والتمكين من المهنة

إستنادا إلى ما سبق تتغير فرص العمل بصورة قوية بين الإختصاصات، إن بالنسبة لزاوية نظر معينة (التوافق، التوافر، المدى الزمني)، أو في المحصلة العامة، حيث تتراكم العناصر لتجعل من إختصاصات معينة ذات توقعات مهنية عالية وأخرى

ذات توقعات منخفضة. والسؤال الأول الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت الجامعة تشكل عنصرا من عناصر إرتفاع أو إنخفاض التوقعات المهنية. هل يمكن القول مثلاً إن طلاب الجامعات الخاصة ذوو توقعات أعلى من طلاب الجامعة اللبنانية؟ إلخ. والسؤال الثاني الذي يطرح نفسه، فيما إذا كانت الجامعة تغير في التوقعات المهنية لإختصاص معين بالمقارنة مع غيرها. بمعنى هل أن طلاب العلوم التمريضية مثلا هم عموما، وبغض النظر عن الجامعة ذوو توقعات مهنية عالية، وهل طلاب علم الإجتماع والعلوم السياسية يقعون في الطرف الآخر، في مختلف الجامعات؟

الإختبار الأول بين أنه لا فروقات مهمة لا بين القطاعين، ولا بين الوحدات الجامعية، جامعات ومعاهد وفروع، فالمتوسط الحسابي وقع في مختلف الحالات في المنطقة الوسطى، بين ٧,٦ و ١١,٥ (أنظر جدول ٢٨، القسم الأعلى)، بخلاف ما كان عليه الحال بالنسبة للإختصاصات (جدول ٢٧). وهذا يعني أن الإختصاص هو الذي يحكم التوقعات المهنية، بغض النظر عن الوحدة الجامعية. لكننا جربنا أن نضع المجهر على قيم المتوسط الحسابي مجددا بحثا عن فروقات ما داخل فئة التوقعات المتوسطة، فوجدنا ما لا يخلو من المعنى رغم حدودها. فتوقعات طلاب الجامعات الخاصة أعلى من توقعات طلاب الجامعة اللبنانية. وفي داخل اللبنانية تقع اللبنانية-٢ في التوقعات الأعلى، وكذلك اللبنانية الموحدة. وفي داخل التعليم الخاص يتبين أن أعلى التوقعات توجد في اليسوعية والكسليك، واللويزة واللبنانية الأميركية. وهذه اللائحة لا ينقصها إلا الأميركية التي تصطف مع العربية واللبنانية والأوزاعي/المعهد. ولا نعرف سر إنفصال الأميركية عن السرب (جدول ٢٨، القسم الأدنى).

سعيا إلى جلاء الأمر سوف نقارن بين الوحدات الجامعية مجددا ولكن في حقول إختصاص معينة. لعل وضع الجامعات (والفروع) كان، أعلاه، عائدا إلى الإختصاصات التي تضمها كل منها. سوف نختار ستة حقول سبق وأظهرت توقعات مهنية طرفية، عالية أو منخفضة (جدول ٢٩).

الملاحظة الأولى أن القطاعين الجامعيين (اللبنانية والقطاع الخـــاص) لا يختلــف أمرهما في الحقول التي كانت توقعاتها عالية (التربية والعلوم الصحية والهندســـة المدنيــة والمعمارية). يستثنى من ذلك حقل العلــوم الطبيــة (الذي يضـــم الطب، وطب الأسنـــان والصيدلة) والذي ترتفع فيه التوقعـــات العاليـــة في اللبنانيـــة وليس في القطاع الخـــاص. وليس لدينا معطيات تفسّر هذا الفارق.

الملاحظة الثانية، أن القطاعين يختلفان بصورة قوية في موضوع التوقعات عندمـا يتعلق الأمر بحقلين كانـــا قد تميزا بتوقعـــات منخفضـــة: الآداب والإنسانيات مـــن جهـــة والعلوم الإجتماعية والسياسية من جهة ثانية. في الحالتين يظهر طـــلاب القطـــاع الخاص

جدول ٢٨: توزع القطاعين والوحدات الجامعية بحسب مؤشر التوقعات المهنية

	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا
المتوسط الحسابي	٥,٥-	٥,٦-٧,٥	٧,٦-١١,٥	١١,٦-١٣,٥	+١٣,٦
القطاع			القطاعان		
ج. لبنانية			جميع الوحدات		
ج. خاصة		-	جميع الوحدات		
المتوسط الحسابي	٧,٦-٨,٥	٨,٦-٩,٥	٩,٦-١٠,٥	١٠,٦-١١,٥	
القطاع		ج. لبنانية	ج. خاصة		
ج. لبنانية	ل ٣/٤/٥	لبنانية ١	لبنانية ٢		
			ل موحدة		
ج. خاصة		الأميركية	حكمة/بل/ها	اليسوعية	
		العربية		الكسليك	
		أوزاعي/معهد		اللويزة	
				ل. أ	

ملاحظة : المتوسط الحسابي للمؤشر يساوي ٩,٦

توقعات عالية بنسب تبتعد كثيرا عن نسب الجامعة اللبنانية. وبالتالي فإنه يمكن القول بشيء من الثقة إن الإختصاصات ذات التوقعات العالية هي هكذا في القطاعين، لكن الإختصاصات ذات التوقعات المنخفضة تزيد الجامعة اللبنانية في إنخفاضها، وتخفف الجامعات الخاصة من هذا الإنخفاض. لدينا نوع من المساهمة السلبية هناك، ومن المساهمة الإيجابية هنا.

لكن البحث في الفروقات داخل القطاع الخاص يظهر أن جامعاته ومعاهده تتشابه في مساهماتها الإيجابية في هذين الحقلين (آداب وإنسانيات، علوم إجتماعية وسياسية)، بينما فروع الجامعة اللبنانية متفاوتة في مساهماتها: تبلغ المساهمة السلبية أقصاها في اللبنانية ٥/٤/٣ ، حيث ١٢,٥% فقط عبروا عن توقعات عالية، في حين ترتفع النسبة في اللبنانية-٢ إلى ٣٤,١%، أي ما فوق المعدل العام للتوقعات العالية في هذا الحقل (٢٦,٥%).

ثمة ظاهرة في الإتجاه الآخر. إن تشابه القطاعين في الإختصاصات ذات التوقعات العالية يخبيء فروقا داخل القطاع الخاص فقط، في حقلي العلوم الصحية والهندسة المدنية والمعمارية، ثمة فارق كبير بين اليسوعية والأميركية في العلوم الصحية، لصالح اليسوعية، وفارق بينهما في حقل الهندسة لصالح الأميركية واللويزة.

خلاصة ما سبق تفضي إلى الإعتقاد بأن الإختصاص بذاته له أفق مهني يختلف عن غيره، وهناك إختصاصات وحقول إختصاص عالية التوقعات المهنية وأخرى منخفضة وثالثة متوسطة. ويؤدي ذلك حكما إلى وسم الوحدة الجامعية بسمة معينة من سمات التوقع تبعا لتكوين هذه الوحدات من حيث الإختصاصات فيها، بمعنى أنه كلما زاد عدد الإختصاصات ذات التوقعات المنخفضة، وزاد عدد الطلاب فيها، كانت الوحدة المعنية أدنى في التوقعات الإجمالية في طلابها. أما المفعول الخاص بالوحدة الجامعية (التمكين) فيظهر في الحالات التالية: ١) خريجو الآداب والإنسانيات والعلوم الإجتماعية والسياسية في القطاع الخاص هم أعلى توقعات بكثير من خريجي الجامعة اللبنانية. وهذه المساهمة مهمة جدا، لأنها تنزع عن هذه الحقول السمة الشائعة حولها (لا عمل فيها)

جدول ٢٩: توزع الطلاب في مؤشر التوقعات المهنية بحسب القطاع والوحدة الجامعية في ستة حقول إختصاص

	التربية	العلوم الصحية	العلوم الطبية	الهندسة المدنية والمعمارية	آداب وإنسانيات	العلوم الإجتماعية والسياسية
% لتوقعات العالية (١)	٧٧,٣	٦٧,٨	٦٠,٨	٦٣,٤	٢٦,٥	١٠,٢
القطاع	•••	•••	••	•••	•	•
ج. لبنانية			٧٣,٩		١٨,٠	٤,١٥
ج. خاصة			٥٧,٠		٦٦,٧	٢٠,٨
الجامعة اللبنانية	(٢)	•••	(٢)	••	••	•••
الفرع الأول				٦٠,٠	٢١,٦	٨.٥
الفرع الثاني				٦٧,٩	٣٤,١	٢,٤
الفروع ٣/٤/٥				٥٠,٠	١٢,٥	٣.٣
الجامعات الخاصة	•••	•	•••	••	•••	•••
الأميركية		٣٧,٥	-	٧٦,٩		
اليسوعية		٨١,٨		٥٤,٢		
الكسليك				٤٠,٠		
اللويزة				٨٣,٣		
ل.أ.				٦٥,٣		
الألبا – البلمند				٧٧,٤		

• قيمة ك٢ دالة، P= .0000

•• قيمة ك٢ دالة، P < .05

••• قيمة ك٢ غير دالة

(١) إعتبرنا توقعا عاليا عندما كان المؤشر يساوي ١٢ وما فوق.

(٢) لدينا معلومات عن فرع واحد فقط / أو عن كلية موحدة

والتي أنتجتها الجامعة اللبنانية كما يبدو، ٢) وفي داخل الجامعة اللبنانية نجد أن الفرع الثاني أكثر تمكينا لطلابه من غيره في حقل الآداب والإنسانيات، كما تمتد مساهمته لتشمل حقل الهندسة المدنية والمعمارية، ٣) في هذا الحقل (الهندسة المدنية والمعمارية) تحديدا تسجل الجامعة الأميركية والألبا- البلمند واللويزة سبقا على اليسوعية والكسليك، ٤) تسجل اليسوعية سبقا على الجامعة الأميركية في حقل العلوم الصحية، ٥) تسجل الجامعة اللبنانية سبقا على القطاع الخاص في العلوم الطبية.

سوف نحاول الآن أن ندرس أمر المساهمات إحصائيا، ونضم إلى القطاع والإختصاص والوحدة الجامعية، سائر العوامل الإجتماعية والثقافية و"المفعول به" (المتغير التابع) هو مؤشر التوقعات المهنية.

يتبين أن المستوى الإجتماعي الإقتصادي للطالب، ومكان الإقامة الفعلية والدين والطائفة، عوامل لا تترك أثرا على هذا المؤشر (حسب إختبار ف). لذلك نخرجها من الحساب. يبقى لدينا الوحدة الجامعية (أو القطاع) والمستوى التعليمي للأبوين، وحقل الإختصاص والجنس، وهي تعطي قيما لإختيار ف دالة إحصائيا[٥]، لكنها متفاوتة الأهمية طبعا، وبقوة، في تفسير التغير في المؤشر. يعزى هذا التغير بالدرجة الأولى إلى حقل الإختصاص (٣٤%)، وبالدرجة الثانية إلى الوحدة الجامعية (٢٤%)، أما المستوى التعليمي فيفسر ٨% من التغير، أما الجنس فيفسر ٤% منه فقط. نعرف المساهمات السلبية والإيجابية للإختصاصات، وللوحدات الجامعية، أما مستوى تعليم الأبوين فيزيد من التوقعات العليا، كلما إرتفع مستواه، أما الجنس فتوقعات الذكور فيه أعلى من توقعات الإناث.

لماذا تتغير التوقعات المهنية بين وحدة جامعية وأخرى؟ هل يعود الأمر إلى نوعية التعليم، ولا سيما لغة التعليم (في القطاع الخاص، وفي الفرع الثاني بالمقارنة مع الفرع الأول) أي إلى الكفاءة التي يتزود بها الطلاب في الجامعة، أم إلى شبكة العلاقات التي تقوم بين جامعة ما وسوق ما والتي تنعكس على مضمون التعليم (الفروقات بين

---

[٥] P= .00000 في الإختصاص والوحدة الجامعية، و P= .001 في المستوى التعليمي للأبوين، و P= .01 في الجنس.

اليسوعية والأميركية)، أم إلى مجرد شعور لدى الطلاب يقارنون فيه أنفسهم في الإختصاص الذي يتابعونه مع إختصاصات أخرى (حالة إرتفاع التوقعات في اللبنانية في العلوم الطبية بالمقارنة مع القطاع الخاص). أم أن هناك عوامل أخرى؟ سوف نلجأ في محاولة تفسير أبعاد التمكين الجامعي إلى أجوبة الطلاب نفسها على أسئلة أخرى.

سألنا الطلاب إلى أي حد تزودهم الجامعة برصيد ما يجعلهم قادرين على المنافسة، وعما يحتاجه الواحد منهم للحصول على المهنة وإلى أي حد يمتلكون رساميل إضافية تمكنهم من الحصول على المهنة؟ وبكلام آخر كنا نسأل عن نوع الرأسمال الذي تطلبه المهنة، وبالمقابل عن تمكين الجامعة للطلاب من الرأسمال الذي يخصها (الكفاءة) ومن الرأسمال الإجتماعي (الجامعي وغير الجامعي) الذي يعطيهم قوة إضافية (في الحصول على المهنة).

إلى أي حد يشعر الطلاب أولا أن الجامعة تزودهم بالكفاءة اللازمة بحيث ينافسون خريجي الجامعات الأخرى؟

تعبيرات الطلاب عن موضوع تمكين الجامعة لهم جاءت أكثر وضوحا من حساباتنا الإحصائية السابقة، بل هي حادة، ومفيدة لفهم ما يجري في الجامعات وفروع الجامعة اللبنانية (جدول ٣٠). فضلاً عن أنها ذات معان متعلقة بنوعية التعليم.

ذلك أن تقدير طلاب الجامعة اللبنانية حول زاد الكفاءة ينخفض بقوة (٢٨,٢%) بالمقارنة مع الجامعات الخاصة (٥٠,٢%). وفي داخل الجامعة اللبنانية تبدو فروع المناطق أضعف تمكينا من فرعي بيروت، والفرع الثاني أكثر تمكيناً من الفرع الأول.

أما في الجامعات الخاصة فالملفت أن الجامعة الأميركية والجامعة اليسوعية واللبنانية الأميركية والحكمة/هايكازيان/البلمند، ذات أثر أقوى في أذهان الطلاب من العربية واللويزة والكسليك والأوزاعي، مع الملاحظة أن الكسليك تأتي في أدنى سلم الوحدات الجامعية جميعا، من هذه الناحية.

هذا من حيث مجمل الطلاب. أما إذا أخذنا بعض حقول الإختصاص المختارة التي سبق وتأملنا أحوالها، فإنه يتأكد لنا أن صورة الجامعات الخاصة لدى طلابها لجهة

الزاد هي أفضل مما لدى طلاب اللبنانية، وهذا ينطبق على جميع الحقول المختارة بدون إستثناء. بل إن الفروقات تصبح مدهشة أحيانا: ٧٠% من طلاب الجامعات الخاصة يشعرون أن جامعاتهم تزودهم بالكفاءة اللازمة لممارسة المهنة في حقل التربية مقابل ١٢,٥% من طلاب اللبنانية و٧٧,١% في الصحة في القطاع الخاص مقابل ٣٦,٥% في اللبنانية. هذا في حقلين بيّنا سابقا أنهما يتمتعان بمعدلات عالية بحسب مؤشر التوقعات المهنية، فكيف الحال في حقول كان المؤشر فيها ضعيفا أصلا، مثل العلوم الإجتماعية والسياسية والآداب والإنسانيات؟ من الملاحظ أن الوضع هنا ليس مختلفا عن التربية. وبالعكس فإن الفروقات في مشاعر الطلاب حول الزاد هي أقوى في حقلي التربية والصحة مما هي في حقلي الآداب والإنسانيات والعلوم الإجتماعية والسياسية. أما في حقل الهندسة (المدنية والمعمارية) فإن الفروقات بين مشاعر الطلاب حول الزاد تتفق مع الفروقات في توقعاتهم المهنية، بحيث تشمل جميع الوحدات[٦].

إذا أخذنا آراء الطلاب باعتبارها دالة على واقع الحال نقول إن هناك فروقات إجمالية في نوعية التعليم ما بين القطاع الخاص والجامعة اللبنانية تفضي إلى تمكين (كفاءة) متفاوت، كما يمكن الإفتراض بقوة أن أسواق الخريجين ليست واحدة، وهذا هو التفسير الوحيد لكون خريجي الصحة والتربية مثلا في اللبنانية ذوي توقعات مهنية عالية فيما هم ذوو مشاعر منخفضة تجاه منافسة خريجي جامعات أخرى، أي أنهم سوف يعملون ولكنهم لن يستطيعوا منافسة زملائهم من جامعات أخرى (خاصة) في سوق واحدة.

إن فرضية إنقسام السوق *segmentation* التي تفسر أحوال الحقول ذات التوقعات المهنية العالية (تربية، علوم صحية) تفسّر أيضا على الأرجح أحوال الحقول ذات التوقعات المهنية المنخفضة (كالآداب والعلوم الإجتماعية والسياسية). لكن هذه الحقول الأخيرة تبرز بصورة أكبر مضمون التمكين والمتمثل بلغة التعليم، التي هي أجنبية عموما في الجامعات الخاصة، لأن السوق (أكان واحدا أم منقسما) ضيق عموما، على ما بيّن

---

[٦] أعطت دراسة معامل الإستقلالية ما بين مؤشر التوقعات المهنية والتمكين قيمة كا ٢ دالة إحصائيا: P = .00000

جدول ٣٠: توزع الطلاب الذين يعتقدون بأن الجامعة تزودهم بالكفاءة "إلى حد كبير" بحسب الوحدة الجامعية وعدد من حقول الإختصاص المختارة

	مجموع الطلاب	تربية	آداب وإنسانيات	علوم إجتماعية وسياسية	علوم صحية	علوم طبية	هندسة مدنية ومعمارية
مجموع الطلاب	٣٨,٩	٦٠,٤	٢٩,٧	٣٣,٤	٥٦,٧	٥١,٩	٤٧,٦
القطاع	•	•	•	•	•	••	•
ج. لبنانية	٢٨,٢	١٢,٥	٢٦,٢	٢١,٦	٣٦,٧	٤٨,٠	٣٩,٣
ج. خاصة	٥٠,٢	٧٠,٠	٤٨,٢	٥٦,٩	٧٧,١	٥٣,١	٥٠,٦
ج. لبنانية	•	(١)	•	•••	•••	(١)	••
ل.١	٣٠,٢		٣٠,٥				١٨,٨
ل.٢	٣٧,٦		٦٧,٣				٥١,٧
ل.٣/٤/٥	١٩,٤		١٤,٠				٣٧,٥
ل. موحدة	٣٤,١		–				
ج. خاصة	•	•••	•	•••	•••	••	•
الأميركية	٦٤,٠						٧٥,٠
اليسوعية	٦٠,٢		٧٣,٣			٥٦,٠	٤٦,٢
الكسليك	٢٠,٥		١٩,٢				٤,٢
العربية	٤١,٢					٧٥,٠	
اللويزة	٣٠,٩						٥٠,٠
ل.أ	٥٦,٢					٢٨,٦	٦١,٨
الحكمة/بل/ها	٥٥,٣						٥٨,١
الأوزاعي/المعهد	٤٣,٥						

• قيمة ك٢ دالة (P = .00000)

•• قيمة ك٢ دالة P < .05

••• قيمة ك٢ غير دالة

(١) الحقل موجود في وحدة واحدة

مؤشر التوقعات المهنية.

هذا حول الزاد الجامعي. ماذا عن "الزادات" الأخرى.

٣. الرأسمال الإجتماعي والرأسمال الإقتصادي

كنا قد سألنا كلا من الطلاب سؤالين، واحد يتعلق بما يحتاجه لممارسة المهنة (كفاءة، واسطة، رأسمال) وآخر يتعلق بما يتوفر لديه من هذه الأرصدة الثلاثة.

من الطبيعي أن تكون الكفاءة هي الشرط الأكثر شيوعا لدى الطلاب لممارسة المهنة: ٧٠,٢% أكدوا على هذا العنصر، مقابل ٥٢,٢% أكدوا على الواسطة (رأسمال إجتماعي) و ٣٨,٨% أكدوا على الرأسمال الإقتصادي. ومن الطبيعي أن يكون هذا الأخير خاصا بالمهن التي تقوم أساسا وبصورة عضوية عليه. عمليا ترتفع النسبة فوق الـ ٤٠% في حقول الفنون (لأن اختصاص الهندسة الداخلية هو أحد مكوناتها) وفي إدارة الأعمال، وفي العلوم الطبية (فتح عيادة) وفي الهندسة بمختلف أنواعها (إنشاء مؤسسة).

أين ترتفع الحاجة إلى رأسمال إجتماعي (واسطة)؟ في حقول الآداب والدين، والعلوم الإجتماعية والسياسية والإعلام والتوثيق، وهي بصورة أو أخرى حقول ذات توقعات مهنية منخفضة، والتي يبدو للطلاب فيها أن الواسطة هي المفتاح الذي يفتح باب المهنة. الواسطة مرتبطة بالحصول على "وظيفة"، بينما الرأسمال الإقتصادي مرتبط بالحصول على مهنة حرة. وهذه "الإكتشافات" معلومة (أنظر جدول ٣١).

يبقى أن نعرف من يمتلك ماذا؟

ليس مفاجئنا القول إن الرأسمال الثقافي المحصل (الكفاءة) أعلى قيمة عند الطلاب من الرساميل الأخرى، وما يتمتعون به على صعيد العلاقات العامة أعلى من الواسطة، وما يتمتعون به من الواسطة أعلى من الرأسمال الإقتصادي. إلا أن الفروقات بين طلاب القطاعين مستمرة في جميع أنواع الرساميل هذه، وأقوى الفوارق هي في الرأسمال الإقتصادي (مرتين أعلى لصالح طلاب القطاع الخاص).

جدول ٣١: الحاجات المقدرة لممارسة المهنة

	الكفاءة* (رأسمال معرفي/تقني) (نعم)	الواسطة* (رأسمال إجتماعي) (نعم)	رأس المال* (رأسمل إقتصادي) (نعم)
التوزيع العام	٧٠,٢%	٥٢,٢%	٣٨,٨%
الحقول			
١ تربية	٨٥,٧	٣٧,١	٧.٧
٢ فنون	٧٣,٦	٢٦,٢	٤٥,٠
٣ آداب وإنسانيات	٧٢,٢	٦٤,٦	١٨,٢
٤ دين	٦٦,٤	٦٦,٧	٣٣,٣
٥ علوم إجتماعية وسياسية	٦٩,٧	٦٣,٩	٢٨,٧
٦ إدارة أعمال	٦١,٤	٥٩,١	٤٠,٨
٧ حقوق	٨٠,٣	٥٥,٨	٣٩,٥
٨ علوم بحتة	٦٩,٥	٤٢.٠	٢٩,١
٩ رياضيات ومعلوماتية	٥٨,٤	٤٩,٤	٢٨,٨
١٠ علوم صحية وغذائية	٨٢,٨	٢٥,٦	٣٥,٩
١١ علوم طبية	٨٦,٤	٢٣,٦	٥٧,٨
١٢ هندسة صناعية وغيرها	٥٧,٩	٥٤,٦	٥٠,٤
١٣ هندسة مدنية ومعمارية	٦٦,٢	٤٥,٥	٦٠,٦
١٤ إعلام وتوثيق	٦٢,٩	٦٧,٦	٣٦,٨

• قيمة كا٢ دالة إحصائيا : P = .00000 ، وهي دالة أيضا بين القطاعين.

جدول ٣٢: توزع الطلاب بحسب الوحدة الجامعية وتقديرهم لتوافر عدد من الرساميل

	العلاقات العامة (متوافرة، %)	الواسطة (متوافرة، %)	رأس المال (متوافر، %)	المتوسط الحسابي للرساميل الثلاثة
مجموع الطلاب	٤٣,٦	١٦,٨	٩,٦	٤,٧٥
القطاع	•	•	•	
ج. لبنانية	٣٧,٣	١٤,٩	٦,٢	٤,١٧
ج. خاصة	٤٩,٨	١٨,٦	١٢,٥	٥,٢٤
ج. لبنانية	•••	•••	•••	
ل ١				٤,١٧
ل ٢				٤,٣٠
ل ٣/٤/٥				٤,٠١
ل موحدة				٤,٥٦
ج. خاصة	••	••	•••	
أميركية	٥٠,٣	٢٠,٠		٥,٣٨
يسوعية	٤٣,١	١٠,٩		٥,١٤
كسليك	٤٤,٦	١٥,٥		٤,٤٨
عربية	٣٨,٧	١٦,٤		٤,٨١
لويزة	٥١,٦	٢٥,٦		٥,٤١
ل. أ	٥٨,٥	٢٤,٨		٥,٦٥
الحكمة/بل/ها	٥٨,٣	١٨,٢		٥,٣٦
أوزاعي/معهد	٦٠,٠	١١,٨		٥,٢٥

• قيمة كا ٢ دالة إحصائيا : P= .00000

•• قيمة كا ٢ دالة إحصائيا: P < .002

••• قيمة كا ٢ غير دالة إحصائيا

إن ضعف زاد طلاب الجامعة اللبنانية من العلاقات العامة والواسطة، ورأس المال الإقتصادي، بالمقارنة مع القطاع الخاص، يعم مختلف وحداتها، بصورة بدت الفروقات الإحصائية داخلها عديمة الدلالة. أما داخل القطاع الخاص فإن الفروقات ظاهرة على الأقل في بندي العلاقات العامة والواسطة، حيث تبلغ نسبة التوافر أقصاها في الأميركية واللويزة واللبنانية الأميركية، وأدناها في اليسوعية والعربية كما يظهر المتوسط الحسابي للرساميل الثلاثة (جدول ٣٢)، أما أدنى حاصل رساميل فهو في اللبنانية ٥/٤/٣ واللبنانية ١، وأعلاه في الأميركية واللبنانية الأميركية.

أي من هذه الرساميل أكثر ارتباطا بالتوقعات المهنية؟ هي بالتدرج التنازلي: الكفاءة، العلاقات العامة، الواسطة، الرأسمال الإقتصادي. كلها مرتبطة إحصائيا بالتوقعات، وكلها مرتبطة ببعضها البعض. علما بأن أضعف العلاقات هي القائمة بين الكفاءة والرأسمال الإقتصادي. عمليا يفسر تقدير الطلاب لزادهم من الكفاءة ١٩% من التغير في التوقعات المهنية، مقابل ١٣% لتقدير توافر العلاقات، و ٧% لتقدير توافر الواسطة، ولتقدير توافر الرأسمال الإقتصادي.

٤. لوحة إجمالية

نستعيد مجمل العناصر والعوامل التي توقفنا عندها في هذا الفصل، ونضعها في لوحة عامة، نعرض فيها الحالات الطرفية بالنسبة لكل منها في علاقتها بمؤشر التوقعات المهنية. ولكننا نجري تعديلا بسيطا: سوف نعتبر أن التوقعات "المتوسطة" تقع ما بين ٨,٦ و ١٠,٦ أي نقطتين فقط بعيدا عن متوسط هذا المؤشر (٩,٦)، بدلا من أربع نقاط كما سبق وفعلنا، ولا سيما في الجدول ٢٨. هذا التضييق للمنطقة الوسطى يوسع المنطقتين الطرفيتين (توقعات منخفضة وتوقعات عالية) ويتيح الفرصة لظهور فئات لم تظهر سابقا في الجداول، ولا سيما بالنسبة للإختصاصات. لكن رغم هذا التوسع في المدى الحسابي للحالات الطرفية، فإن عوامل مثل الدين والطائفة والجنس ومكان الإقامة الفعلية لا تظهر فيها حالات طرفية. وفي القطاع،والمستوى الإجتماعي ومستوى تعليم الأبوين والواسطة والرأسمال الإقتصادي يظهر العامل المدروس "بجناح" واحد فقط (جدول ٣٣).

جدول ٣٣: نوور التوقعات العالية والتوقعات المنخفضة بحسب عدد من المتغيرات

	توقعات منخفضة ٨,٥ –	توقعات عالية ١٠,٦ –
القطاع	–	–
الوحدة الجامعية	ل ٣/٤/٥	يسوعية، كسليك، لويزة، ل.أ
ميدان الإختصاص	علوم إجتماعية وسياسية	علوم صحية وطبية وزراعية هندسة على أنواعها وفنون
حقل الإختصاص	علوم إجتماعية وسياسية	تربية، فنون، علوم صحية وغذائية، علوم طبية، هندسة معمارية ومدنية
الإختصاص	لغة عربية، تاريخ، جغرافيا، آثار، فلسفة، إسلاميات، علم إجتماع، علم نفس، علوم طبيعية، علوم سياسية إلكتروتكنيك، إقتصاد، تجارة	لغة فرنسية، ترجمة، تعليم إبتدائي، رياض أطفال، تعليم لغات، تعليم مختص، تربية-مختلف، فيزياء، تمثيل ومسرح، هندسة داخلية، إعلان وتسويق، معلوماتية، هندسة معمارية، هندسة كهرباء وإلكترونيك، هندسة ميكانيك، هندسة مدنية، محاسبة، مصارف ومالية، تسويق، طب، صيدلة، راديو وسينما وتلفزيون، علوم تمريضية، علاج فيزيائي، قبالة قانونية، علوم مخبرية
الزاد من الكفاءة	إلى حد قليل	إلى حد كبير
العلاقات العامة	غير متوافرة	متوافرة
الواسطة	–	متوافرة
الرأسمال الإقتصادي	–	متوافر
المستوى الإجتماعي	–	فئات عليا
مستوى تعليم الأبوين	أمي	–
الدين	–	–
الطائفة	–	–
الجنس	–	–
مكان الإقامة الفعلية	–	–
الإختصاص	–	–

الفصل السادس

الحركية الإجتماعية

يعتبر إرتياد التعليم العالي بالنسبة للشرائح الإجتماعية العليا أمرا شبه عادي في المجتمعات الحديثة، بقدر ما يشكل الزمن البعيد (سنوات الدراسة حتى نهاية الجامعة) عنصرا من العناصر اليومية في تفكير أبناء هذه الشرائح[1]، وبقدر ما تشد الأسرة أبناءها نحو إستمرارية مرتبتها الإجتماعية، التي تحتاج بدورها إلى شهادة جامعية. أما في الشرائح الدنيا فالزمن القريب والهواجس الآنية هي المسيطرة في الأغلب الأعم، بقدر ما ينخفض سقف التوقعات لدى أبناء هذه الشرائح فيما يتعلق بالمستقبل الدراسي والمهني، وبقدر ما تشد الظروف الموضوعية للأسرة أبناءها نحو إستمرارية مرتبتها الإجتماعية الدنيا[2]. في هذا السياق يعتبر وصول أبناء الشرائح الدنيا إلى التعليم العالي تجاوزا للحدود الإحتمالية التي يرسمها الإنتماء الإجتماعي.

وبما أن الجمهور الذي نستقصيه هو جمهور جامعي، فإن أبناء الشرائح العليا يفترض أن يكونوا، على هذا المستوى، بصدد المحافظة على مكانتهم الإجتماعية، فيما يكون أبناء الشرائح الدنيا بصدد تجاوز الحدود الإجتماعية للمنشأ الإجتماعي المتدني أو بصدد تحقيق حركية إجتماعية معينة. ويكفي إستعادة معطيات الفصل الثاني حول المشاركة الإجتماعية للدلالة على هذه الوضعية. فنحن نذكر أن ١٦,٤% هم من الفئات العليا و ٥١% من الفئات الوسطى-العليا، و ١٥,٤% من الشرائح الوسطى-الدنيا و١٧,٣% من الشرائح الدنيا (أبناء عمال وحرفيين ومزارعين وغيرهم)، بحيث يمكن القول إن ١٧,٣% من الجمهور الجامعي لن يعود إلى مهنة الآباء بعد الجامعة.

---

١ Bernstein, Basil: **Language et classes sociales, codes socio-linguistiques et contrôle social**, traduction et présentation de Jean-Claude Chamborderon, Paris, Minuit, 1975.

٢ Bourdieu. et Passeron: **La Reproduction**, Paris, Minuit, 1970, op cit.

لكن يجب لفت النظر إلى ثلاثة أمور:

- إن نسبة الـ ١٧,٣% تمثل نسبة أبناء الفئات الدنيا إلى مجموع الطلاب الجامعيين لكنها لا تمثل نسبة الحركية في المجتمع. هذه الأخيرة يمكن أن تحسب إستنادا إلى فوج كان في الصف الأول الإبتدائي ووصل إلى نهاية الجامعة، كما فعلنا في دراسة سابقة. فقد أجرينا دراسة على فوج من الذين التحقوا بالإبتدائي في مطلع الخمسينات، وتابعناهم حتى نهاية السبعينات في إحدى المدن اللبنانية (صيدا)، وبيّنا وقتها أن نسبة الذين صعدوا في السلم الإجتماعي بلغت ٢٦,٢%[٣]. علما بأن هذا الرقم غير قابل للتعميم بسبب خصوصية الدراسة المذكورة.
- إن الحركية الإجتماعية، إذا ما أخذت بالمعنى العامودي (في السلم الإجتماعي) يمكن أن تكون صاعدة، ويمكن أن تكون هابطة. وتهمنا الحركية الصاعدة أكثر ما تهمنا الحركية الهابطة، لأن التخرج من الجامعة لا يسبب هبوطا لبعض أبناء الفئات العليا مثلما يسبب صعودا لأبناء الفئات الدنيا.
- إن هناك نوعا آخر من الحركية الإجتماعية، يسمى بالحركية الأفقية، وهي ذات معنى جغرافي أو قطاعي. وسوف نتوقف عندها لاحقا.

الآن، عندما نعرف أن ١٧,٣% من طلاب السنة الثالثة هم من أبناء الفئات الدنيا، أي أنهم حققوا حركية إجتماعية ما، ماذا سنضيف في هذا الفصل؟

أولا، سوف نفصّل درجات هذه الحركية. فهناك من هم أبناء عمال، وسوف يمارسون وظائف صغرى، ولكن هناك زملاء لهم، من الفئات الإجتماعية نفسها، وسوف يمارسون وظائف وسطى، وشريحة ثالثة سوف تمارس مهنا عليا. وهذه فوارق مهمة، ومفيدة إذا ما إستطعنا الإمساك بها.

ثانيا، سوف نحاول التفتيش عن العوامل التي سمحت بتحقيق الحركية الإجتماعية، ولا سيما الجامعة والإختصاص، ومساهمة كل منها في درجات الحركية.

---

[٣] الأمين: ١٩٩٣، المرجع المذكور، ١٨٩.

لكن نود منذ البدء أن نتحفظ قليلا حول النتائج التي سنعرضها، لأن معلوماتنا عن المهنة التي سوف يمارسها الطالب محدودة. لدينا سؤال واحد سبق أن أشرنا إليه: "ما المهنة التي ستمارسها بناء على إختصاصك؟". وفي غالب الأحيان كان الجواب "تعليم" أو "برمجة" أو "تمريض" أو "موظف في شركة" إلخ. وهذه عبارات لا تسمح بالتصنيف في هرمية إجتماعية. بينما بالنسبة لمهنة الأب كنا قد طرحنا سؤالين[٤]، وإستعنا فوق ذلك بسؤال ثالث حول المقتنيات[٥]، مما سمح لنا بتصنيف الأب في مرتبة إجتماعية وليس في أخرى. على كل حال وجدنا حلا لمشكلة تصنيف الأبناء عن طريق سؤال آخر يتعلق بالدخل الشهري المتوقع. وعلى سبيل المثال فإن الذي قال إنه سوف يعمل موظفا، وإنه يتوقع أن يتقاضى راتبا دون ٥٠٠ ألف ليرة صنفناه موظفا صغيرا، ومن يتوقع أن يتقاضى أكثر من ذلك صنفناه موظفا متوسطا. وهذه القاعدة طبقناها أيضا على الذين سيمارسون مهنا حرة (تجارة ومقاولات مثلا). علما بأن هناك مهنا متوقعة مصنفة من تلقاء نفسها: طبيب، محام، مدير شركة، إلخ.

١. حجم الحركية الإجتماعية وتوزعها

بعد أن طبقنا القاعدة المذكورة أعلاه حصلنا على توزيع للطلاب بحسب مراتبهم الإجتماعية المهنية المتوقعة، والذي تظهر فيه نسبة الذين لم تحدد مراتبهم عالية (غير محدد: ٩,٤%، غير ذلك: ٥,٥%)، إما لأنهم قالوا "لا أعلم" جوابا على سؤالنا حول المهنة المتوقعة، وإما لأن المهنة التي ذكروها كانت غامضة وغير قابلة للتصنيف، ولم نشأ أن نعتمد الدخل المتوقع وحده كمعيار للتصنيف، علما بأن هذا الدخل يغيب ذكره عادة مع غياب ذكر المهنة المتوقعة.

إذا وضعنا خطا فاصلا بين الوظائف الصغرى وما فوقها من جهة وما تحتها من جهة ثانية نلاحظ (جدول ٣٤)، لدى الأبناء، أن إحتمالات العمل كفئات دنيا تصير شبه

---

[٤] "ما مهنته؟ "(إشرح بالتفصيل) (سؤال رقم ١٥)" و"لمزيد من التوضيح، إلى أي من المراتب التالية هو أقرب؟ موظف صغير، موظف متوسط... إلخ" (سؤال رقم ١٨).

[٥] "هل تقتني أسرتكم ما يلي: سيارة، مكتبة، هاتف خليوي، ..." إلخ (سؤال رقم ٢٢).

جدول ٣٤: توزع الآباء والأبناء بحسب المراتب الإجتماعية

	الآباء%	% تراكمية	الأبناء %	% تراكمية
أرباب عمل	٢,٥	٢,٨	٠,٦	٠,٦
مهن ليبرالية وأطرعليا	١١,٩	١٦,٤	٣١,٧	٣٥,٦
مهن حرة متوسطة	٢١,٤	٤٠,٨	٣,٦	٣٩,٥
وظائف وسطى	٢٣,٣	٦٧,٣	٢٩,٤	٧٢,٠
وظائف صغرى	١٣,٥	٨٢,٧	١٩,١	٩٣,٠
حرفيون	٨,٣	٩٢,١	٠,٩	٩٤,٠
عمال وأشباه عمال	١,٥	٩٣,٨	–	–
مزارعون وغيرهم	٥,٥	١٠٠	–	–
غير نلك	–	–	٥,٥	١٠٠
غير محدد	١٢,١	–	٩,٤	–

جدول ٣٥: توزع الطلاب بحسب درجة الحركية الإجتماعية

الحركية الإجتماعية	عدد	%	% تراكمية
-٢:هابطة، درجتين أو أكثر	٣١	١,٦	
-١: هابطة، درجة واحدة	٢٩٤	١٤,٩	١٦,٥
صفر: لا حركية	٧٦٩	٣٩,٠	٣٩,٠
+١: صاعدة، درجة واحدة	٦٠٩	٣٠,٩	
+٢: صاعدة، درجتان	١٩٢	٩,٧	
+٣: صاعدة، ثلاث درجات	٧٧	٣,٩	٤٤,٥
		١٠٠	
غير محدد	٤٦٤	(١٩,٠)	
المجموع	٢٤٣٦		

معدومة (٠,٩%)، كما أنه ترتفع بصورة قوية لديهم، حصة المهن الليبرالية والأطر العليا، فيما ترتفع بصورة متواضعة حصة الوظائف الوسطى والصغرى.

هذا الصعود حوّلناه إلى أرقام في سلم للحركية الإجتماعية، بمقدار نقطة واحدة لكل درجة في سلم من أربع درجات: فئات عليا (أرباب عمل ومهن ليبرالية وأطر عليا)، وفئات وسطى-عليا (وظائف ومهن حرة متوسطة) وفئات وسطى-دنيا (وظائف صغرى) وفئات دنيا (حرفيون وعمال وأشباه عمال). فمن صعد (بالمقارنة مع أبيه) من درجة فئات دنيا إلى درجة فئات وسطى-دنيا ينالّ نقطة، ومن صعد إلى الفئات الوسطى-العليا ينال نقطتين، ومن صعد إلى الفئات العليا ينال ثلاث نقاط. بالطريقة نفسها استخرجت الدرجات لبقية الفئات، والناتج قد يكون إيجابيا (حركية صاعدة) أو سلبيا (حركية هابطة). وهكذا حصلنا على مرادنا، لكن مع خسائر فادحة في عدد "غير محدد" بسبب تضافر "غير محدد" في مكانة الأب، و"غير محدد" في مكانة الإبن. والنتيجة ظهرت على الشكل الظاهر في الجدول ٣٥.

إذا صحّت حساباتنا يكون من يحققون حركية إجتماعية صاعدة هم الأكثرية (٤٤,٥%)، بغض النظر عن المرتبة التي انطلقوا منها والمرتبة التي وصلوا إليها. أما دور التعليم العالي في المحافظة على المرتبة الأصلية فيشمل ٣٩% من الطلاب. والباقون (١٦,٥%) عرفوا حركية هابطة. ولكي نتعرف على نقاط الإنطلاق ونقاط الوصول، ننظر إلى درجات الحركية بحسب المنشأ الإجتماعي الأصلي (جدول ٣٦).

من الواضح أن الفئات الوسطى-العليا والعليا لم تربح، لكن حصلت فيها حركية هابطة، فيما الفئات الوسطى-الدنيا والدنيا لم تخسر وإنما شهدت حركية صاعدة. في هذا السياق نستخرج قاعدة أساسية في دور التعليم العالي: فهو يوفر أولا فرص إستمرارية المرتبة الإجتماعية للفئات الوسطى-العليا والعليا، وهو يوفر ثانيا فرص حركية إجتماعية للفئات الوسطى-الدنيا والدنيا. كذلك فإن الحركية الإجتماعية داخل الفئات الوسطى-العليا يجنيها بصورة أكبر أبناء الموظفين بالمقارنة مع أبناء المهن الحرة، لأن الموظفين، المتعلمين عادة، يزيد رهانهم على الرأسمال الثقافي، بسبب نقص الرأسمال الإقتصادي، من

أجل تحقيق الحركية الإجتماعية. أما في الفئات الدنيا فإن أبناء الحرفيين يجنون المزيد من الحركية بالمقارنة مع أبناء العمال، على الأرجح لأنهم يمتلكون رأسمالا إجتماعيا (علاقات) أكثر مما لدى العمال. وإذا جمعنا الفئات الدنيا في مجموعة واحدة، نجد أن ٩١,٢% منهم يحققون حركية إجتماعية ما، مقابل ٦٣,٢% لدى أبناء الموظفين الصغار، و ٣٨,٩% لدى الفئات الوسطى-العليا.

هذا إذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية نقطة الإنطلاق، أما إذا نظرنا إليه من زاوية نقطة الوصول فيجب أن نعترف أن ٢٣,٤% فقط من أبناء الفئات الدنيا يصعدون ثلاث درجات، أي أنهم يصلون إلى الفئات العليا مقابل ٤٢,٧% من أبناء الموظفين المتوسطين. مغزى ذلك أن مساهمة التعليم العالي في تأمين الحركية الإجتماعية لأبناء الفئات الدنيا، لا تعني مساواة في فرص الوصول إلى الفئات الوسطى-العليا والعليا. إن الحركية الإجتماعية تتم على قاعدة التفاوت الإجتماعي الأصلي، بعد أن كان الوصول

جدول ٣٦: توزع الطلاب بحسب درجة الحركية الإجتماعية والمنشأ الإجتماعي

المنشأ الإجتماعي	درجة الحركية						
(مهنة الأب)	-٢	-١	صفر	+١	+٢	+٣	المجموع
١ أرباب عمل	٧,٥	٤٧,٢	٤٥,٣				١٠٠(٥٣)
٢ مهن ليبرالية وأطر عليا	٦,٧	٣١,٣	٦١,٩				١٠٠(٢٦٨)
٣ مهن حرة متوسطة	١,٢	٢٠,٧	٤٣,٤	٣٤,٦			١٠٠(٤٨٢)
٤ وظائف وسطى	٠,٦	١٦,٠	٤٠,٦	٤٢,٧			١٠٠(٥٢٤)
٥ وظائف صغرى		٠,٣	٣٦,٥	٣٧,٥	٢٥,٧		١٠٠(٢٩٦)
٦ حرفيون			٩,٨	٣٢,٢	٣٠,٦	٢٧,٣	١٠٠(١٨٣)
٧ عمال وأشباه عمال			١٠,٠	٣٣,٣	٤٣,٣	١٣,٣	١٠٠(٣٠)
٨ مزارعون وغيرهم			٦,٩	٣٢,٨	٤٠,٥	١٩,٨	١٠٠(١١٦)
المجموع	١,٦	١٥,١	٣٨,٤	٣١,٢	٩,٨	٣,٩	١٠٠(١٩٥٢)
	(٣١)	(٢٩٤)	(٧٤٩)	(٦٠٩)	(١٩٢)	(٧٧)	

إلى الجامعة قد تم أساسا على قاعدة التفاوت الإجتماعي الأصلي.

٢. المساهمة في تحقيق الحركية الإجتماعية

يهمنا أن نعرف الآن مدى مساهمة الجامعات في تأمين الحركية الإجتماعية. وتسهيلا للأمر سوف نغض النظر بداية عن درجات الحركية، ونضع جانبا الذين لن يحققوا حركية، ونكتفي بتحليل أوضاع أبناء الفئات الوسطى-الدنيا والدنيا معا، كي يكون العرض واضحا قدر الإمكان.

نذكّر أولا بأن ٧٧,٩% من أبناء الفئات الوسطى-الدنيا والدنيا معا يحققون حركية إجتماعية ما.

إذا قارنا بين القطاعين الرسمي (الجامعة اللبنانية) والخاص يتبين أن القطاع الخاص أكثر مساهمة من الجامعة اللبنانية في إحداث حركية إجتماعية (٨٩,٤% في الأول و ٧٤,٣% في الثانية). وفي ذلك بعض المفاجأة، لأننا نعلم بأن أبناء هذه الفئات الدنيا أكبر حجما في اللبنانية. لكن يبدو أن نوعية التعليم، التي ظهرت آثارها في الفصل السابق حول التوقعات، ترفع من سقف المكانة الإجتماعية المتوقعة، وذلك مع تضافر عاملين آخرين: أن الجامعة اللبنانية تضم بصورة أكبر إختصاصات ذات سقف متدن، وأن بعض طلاب الجامعات الخاصة من الفئات الدنيا يحصلون على مساعدات مالية، وهذا ما يجعلهم يستفيدون من المكانات التي تفضي إليها الجامعات. لكن الملفت أن لا فروقات داخل الجامعة اللبنانية، بين الفروع، ولا داخل القطاع الخاص، بين الجامعات والكليات، في حجم الحركية الإجتماعية المتوفرة لأبناء الفئات الدنيا والوسطى-الدنيا.

ولكن قبل أن نتابع البحث في عوامل أخرى نعود إلى اللبنانية مرة ثانية مع أخذ التدرج في الحركية بعين الإعتبار لعلّنا نجد شيئا. وقد وجدنا هذا الشيء: مساهمة اللبنانية تصبح أكبر من القطاع الخاص إذا إقتصر الأمر على من تحركوا درجة واحدة في السلم، بينما مساهمة القطاع الخاص أقوى في الرفع درجتين أو ثلاثاً. وهناك إستثناء واحد في اللبنانية، يتعلق بالكليات الموحّدة التي يشبه مفعولها مفعول القطاع الخاص. أما في القطاع

الخاص فإن مساهمة اليسوعية هي أقوى في الرفع درجة واحدة، فيما الأميركية مثلا تشد بصورة أكبر طلاب الفئات الدنيا والوسطى-الدنيا ثلاث درجات.

إذا كان القطاع الجامعي يساهم في تفسير التغير في الحركية الإجتماعية فإن مساهمة حقل الإختصاص تزيد عنه ثلاث مرات. أعلى نسب الحركية الإجتماعية نجدها في الحقول التالية، متدرجة نزولاً: هندسة مدنية ومعمارية، فنون، علوم طبية، حقوق ، هندسة صناعية وزراعية. وأدناها، متدرجة نزولاً أيضا، هي حقول إدارة الأعمال، إعلام وتوثيق، آداب وإنسانيات، علوم إجتماعية وسياسية، تربية، دين، (جدول ٣٧). وهذا الوضع هو الذي يفسّر، ولو جزئياً، إنخفاض نسبة الحركية الإجتماعية في الجامعة اللبنانية بالمقارنة مع القطاع الخاص. فمعظم الحقول الأولى هي أكثر تمثيلا في القطاع الخاص مما في اللبنانية، وواحد من ثلاثة (علوم إجتماعية وسياسية) من الحقول الثانية أكثر تمثيلا

جدول ٣٧ : الحالات الطرفية في حصول الحركية الإجتماعية لأبناء الفئات الوسطى-الدنيا والدنيا*

	حركية ضعيفة ١,١٣٠ -	حركية متوسطة ١,٥٣٠-١,١٣١	حركية قوية ١,٥٣١ +
القطاع	-	ج. لبنانية	ج. خاصة
الوحدة الجامعية	ل١	سائر الوحدات	ل. موحدة، أميركية، عربية، لويزة، ل.أ. ، الحكمة/بل/ها
حقول الإختصاص	إدارة أعمال، إعلام وتوثيق، آداب وإنسانيات، علوم إجتماعية وسياسية، تربية، دين	-	هندسة مدنية ومعمارية، فنون، علوم طبية، حقوق هندسة صناعية وزراعية

* المتوسط الحسابي للحركية الإجتماعية = ١,٣٣١، تبتعد الحركية الضعيفة عنه، هبوطا، بمقدار ٠,٢٠٠ نقطة (١,١٣٠ -) وتبتعد الحركية القوية عنه، صعودا، بمقدار ٠,٢٠٠ نقطة (١,٥٣١ +).

في اللبنانية. لكن الجزء الآخر من التفسير يعود إلى نوعية التعليم، على غرار ما رأيناه في التوقعات المهنية. فمن أصل ١٤ حقل إختصاص ندرسها، هناك تسعة يبلغ معدل الحركية الإجتماعية فيها أعلى في القطاع الخاص مما في اللبنانية. ومن الحقول الخمسة الباقية ثمة حقل لا يوجد فيه طلاب إلا في القطاع الخاص أصلا في عينتنا (في مجموعة أبناء الفئات الدنيا والوسطى-الدنيا).

حاولنا أن نبحث عن عوامل أخرى مفسرة للحركية الإجتماعية، من بين تلك التي نتفحصها عادة: مستوى تعليم الأبوين، الجماعة الدينية، الطائفة، الجنس، مكان الإقامة الفعلية، فلم نجد أيا من هذه العوامل مرتبطاً بالحركية (حسب إختبار ف). كذلك حاولنا أن نرى فيما إذا كان المسلمون والمسيحيون يختلفون في مقدار الحركية الإجتماعية داخل كل قطاع على حدة، أي إذا ما كان أي من الجماعتين يستفيد من هذا القطاع أو ذاك أكثر من غيرها. فلم نجد ما يثبت هذه الفرضية. ثم قمنا بمحاولة ثانية في حقول الإختصاص فلم نجد هنا أيضا فروقات ذات دلالة بين الجماعتين في أي حقل.

هكذا يكون القطاع الخاص (أو الوحدة الجامعية)، وحقل الإختصاص الذي يتابعه الطالب فيه، هما العاملان الحاسمان في إحداث الحركية الإجتماعية. وهو أمر مفهوم طالما أن المهنة المتوقعة مرتبطة بالدراسة الجامعية. وفي هذا السياق نفهم العلاقة القوية بين التوقعات المهنية والحركية الإجتماعية، كلما إرتفعت الواحدة إرتفعت الأخرى.

٣. الإستمرار الإجتماعي

إذا كان يهمنا أن نعرف مساهمة التعليم العالي في تأمين الحركية الإجتماعية لأبناء الفئات الوسطى-الدنيا والدنيا فإنه يهمنا أيضا معرفة مساهمته في تأمين الإستمرار الإجتماعي (أو إعادة الإنتاج) لأبناء الفئات الوسطى-العليا والعليا.

والنتائج هي على النحو التالي:

- مساهمة القطاع الخاص في إستمرارية الفئات الوسطى-العليا والعليا، أعلى من مساهمة الجامعة اللبنانية،

- داخل الجامعة اللبنانية أقل مساهمة بهذا الصدد هي للكليات التطبيقية، التي تتركز مساهمتها في الحركية الإجتماعية،
- أما داخل القطاع الخاص فأعلى مساهمة في الإستمرارية هي لليسوعية، وهذه حالة ملفتة لأن اليسوعية تساهم أيضا في الحركية الإجتماعية. وتجري الأمور وكأن إستقبال أبناء الفئات الوسطى-العليا والعليا في اليسوعية ينسحب إيجابا على أبناء الفئات الدنيا والوسطى-الدنيا الذين يستطيعون الإلتحاق بها، وهذا ما يسمى بمفعول الإختلاط الإجتماعي الذي بيّنه كولمان في أميركا منذ زمن بعيد[٦]، وأظهرناه لاحقا في لبنان[٧]،
- بالنسبة للإختصاصات يبدو أن الفئات العليا وحدها تؤمن إستمراريتها بصورة أبرز في حقول لم تكن واردة لا في الحركية الإجتماعية ولا في التوافق المهني: العلوم السياسية و الحقوق، بالإضافة إلى حقول معروفة في دورها الإجتماعي كالعلوم الطبية والهندسة على أنواعها.

وإذا أعدنا ضم الفئات الوسطى-العليا والعليا في مجموعة واحدة، يتبين أن ميدان الهندسة على أنواعها هو الأكثر حضورا" في تأمين الإستمرارية الإجتماعية لهذه المجموعة.

أما المذاهب والأديان فليس بينها فروقات ذات دلالة داخل كل مجموعة إجتماعية على حدة بالنسبة للإستمرار الإجتماعي.

٤. الحركية الأفقية

من المفيد أن نعرف حجم الحركية المتوقعة من قطاع إلى قطاع. كالإنتقال من القطاع الحكومي (لدى الأب) إلى القطاع الخاص (لدى الإبن، الطالب). أو من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة أو ما شابه ذلك. لكن بقدر ما لدينا معلومات عن وضعية الأب بقدر ما نفتقد المعلومات عن توقعات الأبناء في هذا الصدد. لأن هذه التوقعات غير

---

٦ Coleman: 1966, op. cit.

٧ الأمين: ١٩٩٣، المرجع المذكور، ١٥٨-١٦٠.

محسومة أساسا لدى الطلاب إلا في خطوطها العامة. وسوف نحاول أن نقلّب أجوبة الطلاب إياها على أوجه أخرى حتى نستطيع أن نقدم ولو ملامح أولية عن الحركية القطاعية، ما بين القطاعين العام والخاص فقط.

نحن نعرف أن هناك ٥٧٩ أبا يعملون في القطاع العام، ما يشكل نسبة ٢٣,٨% من الطلاب، أو ٢٨% ممن توافرت معلومات كاملة عن مهن آبائهم. أما إذا نظرنا إلى المهنة المتوقعة من الأبناء فنجد أن ٥,٢% فقط ذكروا مهنا ذات دلالة حكومية : رئيس دائرة، وظيفة في الدولة، عسكري، مأمور ضرائب، إلخ، في إجابتهم عن السؤال الذي نعود إليه مجددا: "ما المهنة التي ستمارسها بناء على إختصاصك؟". صحيح أن الفارق بين ٥,٢% و ٢٨% ليس له معنى في غياب ذكر القطاع لدى الطلاب، لكن بعض المعنى يمكن إشتقاقه على النحو التالي: ثمة غياب للدولة كعنصر من عناصر تحديد التوقعات المهنية، وهذا الغياب يضمر ربما إتجاها نحو القطاع الخاص.

وبخلاف الحركية القطاعية فإن معطياتنا عن الحركية الجغرافية هي أكثر دقة لأنها مبنية على معلومات محددة حول "مكان الإقامة بحسب الهوية"[8] وحول "المدينة والبلدة التي يرجح أن يمارس (الطالب) فيها مهنته" (سؤال ٣٩). هل سيعمل الطالب في المنطقة نفسها التي ينتمي إليها جغرافيا (بحسب الهوية) أم سيعمل في منطقة أخرى، أم أن أفق عمله مفتوح داخل لبنان وخارجه. وما إحتمالات الهجرة في أفقه المهني؟

الإنطباع الأول والأبرز أن نسبة "الركون الجغرافي" عالية: ٤٥% يرجحون أن يعملوا في مدينة أو بلدة تنتمي إلى المحافظة نفسها التي ينتمون إليها بحسب الهوية. مقابل ٤٨% يرجحون العمل في محافظة أخرى، و ٦,٩% أجابوا بأنهم سيعملون في "لبنان" أو "في لبنان وخارج لبنان"، أي أنهم أرادوا أن ينكروا على أنفسهم الحصر الجغرافي.

لكن الركون الجغرافي له قاعدة جغرافية، وهذا هو الإنطباع الثاني الذي يغير الإنطباع الأول بعض الشيء. فالإنشداد إلى المحافظة نفسها يميز في الواقع طلاب

---

[8] لم نعتمد "مكان الإقامة الفعلية" لأن هذا المكان يتضمن في تعريفه حصول حركية جغرافية، وهذه الحركية قد تكون ناجمة أساسا من الضغوط الدراسية-المهنية.

بيروت، حيث ترتفع النسبة إلى ٨٧,١%. والمحافظة التالية هي محافظة الشـمال وليست محافظة جبل لبنان، وفي الشمال النسبة هـي ٥٥,٦%، والثالثـة هـي البقـاع (٤٤,٩%) وليست الجنوب (٢٧,٢%). هكذا يكون الركون الجغرافي مميزا لسكان العاصمـة، وهـذا أمر طبيعي، ولسكان محافظات ربما يشعر أهلها بالبعد عن بيروت وبتوافر فرص العمـل في المدن الرئيسية في المحافظات. أما محافظة جبل لبنان فربما يسبب قربها من بـيروت وإنفتاحها عليها، وأما الجنوب فربما يسبب تاريخه عاملا طاردا منه. وقـد لاحظنـا عنـد دراسة التكوين الجغرافي للطلاب النسبة العالية لأبناء الجنوب في العاصمة.

إذن النزعة إلى الحركية الأفقية الجغرافية تشمل ٤٨,١% من الطلاب. فمن أيـن يأتون وإلى أين يتجهون؟

أبناء جبل لبنان ينزعون في ثلثيهم (٦٧,٥%) إلى العمل خارج المحافظة، واقـع الحال أن ٦٤% منهم (أي الجميع تقريبا) ينزعون إلى العمل في بيروت. وأبنـاء الجنـوب (والنبطية) ينزعون أيضا في ثلثيهم تقريبا (٦٥%) نحو العمل خـارج المحافظـة، وفـي المعطيات أن ٥٩,٩% (أي الغالبية الساحقة) ينزعون أيضا إلـى العمـل فـي بـيروت. وبطبيعة الحال فإن نزعات الإنتقال من المحافظات الأخرى مقصدها بيروت أيضا، الأمـر الذي يجعل ٩٢% من الطلاب النازعين نحو الإنفتاح الجغرافـي منغلقيـن فـي الطريـق المؤدية إلى بيروت. وهذه النتيجة أكثر أهمية ربما من نتيجة نسبة الركون الجغرافي. فـهي تكشف عن أن النزعة نحو الحركية الجغرافية هي نزعة مركزية الإتجاه، نحو العاصمـة. وتجري الأمور كأن التعليم العالي عندما يفضي إلى الحركية فإنه يفضي إلى الـنزوح مـن المحافظات نحو العاصمة وليس إلى التواصل بينها، وهذا يتم على حساب هذه المحافظـات، فيما يشكل برهانا عكسيا لنظرية النمو المتوازن، أو اللامركزية أو ما شابه. هنـاك ١,٨% من الطلاب فقط يتوقعون العمل في محافظة جبل لبنان (وهم ليسوا منها) و١,٢% يتوقعـون العمل في المحافظات الثلاث الأخرى (الشمال، الجنوب، البقاع) وهم ليسوا منها. وبالتـالي فإن نزعة التبادل بين المحافظات الثلاث الأبعد شبه معدومة: تتراوح النسب بين صفـر% و ٠,٨%.

هكذا يكون طلاب التعليم العالي أمام خيارين لا ثالث لهما: إما البقاء في المحافظة (٤٥%) أو التحرك نحو بيروت (٤٤%)[٩]. وبدافع الفضول نسأل هل هناك نزعات للتحرك داخل المحافظة أم أن المنطوين في محافظاتهم منطوون أيضا في أقضيتهم؟

تشير المعطيات إلى أنه بين أبناء المحافظات خارج بيروت، والذين توقعوا البقاء في محافظاتهم، ترتفع نسبة النازعين إلى الركون في القضاء إلى ٨٠,٧%. وهي نسبة عالية جدا، تعطي الركون الجغرافي عامة بعدا شديد المحلية. ويشكل الـ ٧٠٣ طلاب هؤلاء الذين يتوقعون العمل في القضاء نفسه ٣٦% من مجموع طلاب العينة[١٠].

وإذا أخذنا كل محافظة على حدة نجد أن نسبة الركون تصل إلى أقصاها في قضاء كسروان (جبل لبنان) وفي قضاء طرابلس (الشمال)، وفي قضاءي صيدا وحاصبيا (الجنوب) وفي قضاءي راشيا وبعلبك (البقاع). أما نسبة الحركية فتبلغ أقصاها في قضاء بعبدا (جبل لبنان) وفي قضاء الكورة (الشمال)، وفي قضاء بنت جبيل (الجنوب)، وفي قضاء الهرمل (البقاع). علما بأن الفروقات بين الركون والحركية بحسب الأقضية ليست دالة إحصائيا إلا في الشمال والجنوب[١١].

أما إذا أراد المرء أن يعرف فيما إذا كانت هناك مؤسسات جامعية تساهم في الركون الجغرافي أو في الحركية الجغرافية (المركزية الوجهة)، فالجواب على تساؤلاته هو التالي (أنظر جدول ٣٨): ثمة في الجامعة اللبنانية نزعة نحو الركون الجغرافي، بقدر ما في الجامعات الخاصة نزعة نحو الحركية (٥٢% تماما)، وثمة تجاوز لموضوع المحافظات في القطاع الخاص أكثر مما في اللبنانية (١٠,٩% مقابل ٣,٢% حرصوا على القول إنهم سيعملون "في لبنان" أو "في لبنان وخارج لبنان")، والفرق بين القطاعين مفهوم منطقة. إن الركون الجغرافي سببه فروع اللبنانية، إذ ترتفع نسبته إلى ٨٠,٧% في فرع

---

[٩] هذا الرقم لا يظهر في الجدول ٣٨،٠حيث نسبة التحرك عموما تبلغ ٤٨,١%.

[١٠] الذين تمكنا من تحديد وضعيتهم بالنسبة للحركية الجغرافية، أي ١٩٣٩ طالبا وطالبة.

[١١] قيمة كـ٢ دالة إحصائياً مع P=.00000 في الشمال. و P=.01 في الجنوب.

الشمال، و ٧٨,٤% في فرع الجنوب، و ٦٩,١% في فرع البقاع. مما يعني أن فروع اللبنانية في المحافظات هي العامل الأساسي المفسّر لتوقعات البقاء في المحافظات. أما في

جدول ٣٨: توزع الطلاب حول الركون والحركية الجغرافية بحسب الوحدة الجامعية والدين والجنس

	البقاء في المحافظة نفسها %	الحركية نحو محافظة أخرى %	العمل في "لبنان وخارجه" %	المجموع
مجموع الطلاب	٤٥,٠	٤٨,١	٦.٩	١٠٠(١٩٣٩)
القطاع الجامعي*				
ج. لبنانية	٥٢,٥	٤٤,٣	٣,٢	١٠٠(١٠٠٥)
ج. خاصة	٣٦,٩	٥٢,١	١٠,٩	١٠٠ (٩٣٤)
الجامعة اللبنانية*				
ل١	٤٢,٢	٥٤,٨	٣,٠	١٠٠ (٣٦٥)
ل٢	٢٩,١	٦٧,١	٣,٨	١٠٠ (٢٣٤)
ل٣/٤/٥	٧٧,٢	٢٠,١	٢,٧	١٠٠ (٣٦٩)
ل موحّدة	٥٦,٨	٣٧,٨	٥,٤	١٠٠ (٣٧)
الجامعات الخاصة**				
الأميركية	٣٠,٤	٥٣,٦	١٦,٠	١٠٠ (١٢٥)
اليسوعية	٣٠,٤	٦٣,٤	٦,٣	١٠٠ (١٩١)
الكسليك	٣٩,٠	٥٤,٩	٦,١	١٠٠ (٨٢)
العربية	٤٥,٧	٤١,٣	١٣,٠	١٠٠ (١٣٨)
اللويزة	٣٠,٦	٥٨,٣	١١,١	١٠٠ (٧٢)
ل. أ.	٤١,١	٤٥,٤	١٣,٥	١٠٠ (٢٠٧)
الحكمة/بل/ها	٣٦,٣	٥٢,٩	١٠,٨	١٠٠ (١٠٢)
الأوزاعي/المعهد	٥٨,٨	٤١,٢	–	١٠٠ (١٧)
الجنس*				
ذكور	٣٨,٢	٥٢,٠	٩,٨	١٠٠ (٨٦٤)
إناث	٥٠,٦	٤٤,٨	٤,٦	١٠٠ (١٠٦٦)
الدين*				
مسلمون	٥٣,٨	٤٠,٠	٦,١	١٠٠ (٩٧٧)
مسيحيون	٣٤,٢	٥٩,٠	٦,٨	١٠٠ (٨٤١)
غير محدد- رفض	٤٧,١	٣٦,٨	١٦,١	١٠٠ (٨٧)

* قيمة ك٢ دالة إحصائيا، P= .00000

** قيمة ك٢ دالة إحصائيا، P=.002

القطاع الخاص فإن النزعة العامة هي كما قلنا نحو التحرك الجغرافي (نحو بيروت طبعا)، والجامعات الأقل دفعا في هذا الإتجاه (والتي تشد نحو الركون) هي الجامعة العربية، واللبنانية الأميركية-بيروت، والأوزاعي/المعهد. والسبب مفهوم أيضا: فهذه الجامعات تضم طلابا مسلمين ومن بيروت أصلا في غالبيتهم. وهؤلاء يلتقون مع غيرهم في إنشدادهم نحو بيروت. وبمعنى آخر فإن الفوارق بين الجامعات الخاصة هو فارق في نقطة الإنطلاق (من أي محافظة يأتون) وليس في نقطة الوصول (محافظة بيروت)، بينما الفارق داخل اللبنانية، يكمن في النقطتين معا (البقاء في المحافظات الأبعد).

أخيرا نسجل أن الإناث أقوى نزعة نحو الركون الجغرافي من الذكور بفارق ملحوظ، والمسلمين أكثر من المسيحيين (جدول ٣٨)، وأن الذين رفضوا التعريف عن دينهم هم الأكثر نزعة نحو رفض الحصرية الجغرافية أيضا (١٦%). ومن باب الإستخلاص نستخرج الفئات الطرفية على النحو التالي:

- إن أصحاب النزعة الأقوى نحو الركون الجغرافي هم: طلاب الجامعة اللبنانية، وفي داخل اللبنانية طلاب فروع المحافظات الطرفية، وفي داخل القطاع الخاص طلاب اللبنانية الأميركية- بيروت، والأوزاعي/المعهد، والإناث، والمسلمون، وهذه لا شك أمور متضافرة.
- وإن أصحاب النزعة نحو الحركية الجغرافية هم طلاب القطاع الخاص، وفي داخل الجامعة اللبنانية طلاب الفرع الثاني، وفي داخل القطاع الخاص طلاب اليسوعية واللويزة، بالإضافة إلى الذكور والمسيحيين.

رغم النزعتين الظاهرتين أعلاه يجب تسجيل أن التعليم العالي عموما يدفع إلى الحركية الجغرافية، المركزية الوجهة، بنسبة ٤٨,١%، وأن هذه النسبة، أو بنسب قريبة منها تلاحظ لدى المسلمين، ولدى الإناث. ووضع الإناث هذا يكشف عن تحول عن الصورة التقليدية للمرأة "الراكنة". وربما تكون الحركية الأفقية هي سمة عامة للمجتمع اللبناني.

النقطة الأخيرة في موضوع الحركية الأفقية تتعلق بالنزعة نحو الهجرة: هل يتوقع طلابنا أن يسافر الواحد منهم للعمل في الخارج؟

١٦,٢% قالوا نعم، و ٣٢,٢% قالوا "نعم إذا سنحت الفرصة"، فيكون المجموع ٤٨,٨%، أي نصف الطلاب تقريبا. وهذه نسبة عالية جدا، تشير من جهة إلى الذهنية اللبنانية التي تجعل من الخارج جزءا من المساحة التي يتحرك فيها المرء، والتي تبدو أكثر أهمية من المساحات الأخرى (المحافظات الأخرى) داخل لبنان، وتشير من جهة ثانية إلى التململ العام تجاه إحتمالات فرص العمل المجزي داخل لبنان.

واقع الحال أن طلاب القطاع الخاص هم أكثر نزوعا نحو العمل في الخارج. وداخل اللبنانية تقوى هذه النزعة لدى طلاب الفروع الثانية، وداخل القطاع الخاص تقوى هذه النزعة في الأميركية، وفي اللبنانية الأميركية، بينما تنخفض بصورة ملفتة في الأوزاعي/المعهد[١٢]، وليس لدينا تفسير لهذه الفروقات. لكن لا بد من الملاحظة أن الوحدات المذكورة إما أنها أنكلوسكسونية (أميركية، لبنانية أميركية) أو أنها ذات أغلبية مسيحية (لبنانية-٢، ل.أ. جبيل). أما الأنكلوسكسونية فلأنها في تكوينها مفتوحة على العالم الخارجي، وأما المسيحيون فبسبب آثار الحرب الأهلية وموقفهم من الجمهورية الثانية. على كل حال فإن فرز المعطيات بحسب الجماعة الدينية يعزز فرضية العامل "المسيحي"، فالمسيحيون تقوى عندهم النزعة نحو الهجرة (حوالي ٥٥%) بالمقارنة مع المسلمين (حوالي ٤٢%)، دون أن تسجل فوارق تذكر بين المذاهب داخل كل جماعة دينية على حدة.

أخيرا نسجل أن الذكور يظهرون هذه النزعة أكثر من الإناث بمقدار مرة ونصف. لكن نسبة الإناث اللواتي أظهرن هذه النزعة ليست قليلة (٣٩,٩%) مرة أخرى، بصورة تُظهر السمة اللبنانية العامة نحو الحركية الجغرافية، في هيئة نية السفر إلى خارج لبنان.

---

[١٢] قيم كا٢، في العلاقة مع القطاع، أو داخل كل قطاع ما بين الوحدات، دالة إحصائيا: P= .00000 .

٥. المداخيل المتوقّعة

ليس لموضوع المداخيل قيمة إلا بمقدار ما يشير إليه من فروق بين فئات الطلاب.

سألنا الطالب أن يختار بين خمس فئات للدخل الشهري المتوقع: (١) أقل من نصف مليون في الشهر، (٢) بين نصف مليون ومليون، (٣) بين مليون ومليونين، (٤) بين مليونين وأربعة ملايين، و(٥) أكثر من ٤ ملايين (خلال السنتين الأولى والثانية من عمله، ثم بعد السنة الثانية). وحوّلنا هذه الفئات إلى أرقام مالية إصطلاحا، لتسهيل الحصول على متوسطات حسابية. فكان متوسط الأجر المتوقع لجميع الطلاب ٠,٩ مليون في السنتين الأولى والثانية و ١,٧ مليون بعد ذلك.

والسؤال الآن هل هناك فوارق بين توقعات الطلاب حول مداخيلهم وإلى ماذا تعزى؟

الفارق كبير بين طلاب القطاع الخاص وطلاب اللبنانية (١,٤ مرة في الأمد القريب، و١,٦ مرة في الأمد البعيد)، والتشابه قوي داخل الجامعة اللبنانية، والفروقات لا بأس بها داخل القطاع الخاص، إن فيما يتعلق بمداخيل السنتين الأولى والثانية أو فيما يتعلق بمداخيل السنوات اللاحقة (جدول ٣٩).

وما يجدر تسجيله، داخل الجامعة اللبنانية، المداخيل العالية المتوقعة في الكليات الموحّدة، بحيث تساوي ٢,٧ مرتين متوسط المدخول المتوقّع في اللبنانية الفرع الرابع، وهذا يصح على المديين القريب والبعيد. وما يجدر تسجيله في القطاع الخاص أن أعلى المداخيل المتوقعة على المدى القريب نجدها في الأميركية تليها اللبنانية الأميركية، إن على المدى القريب أو على المدى البعيد. علما بأن مجموعة الحكمة/البلمند/هايكازيان تظهر توقعات مداخيل عالية على المدى البعيد، سببها طلاب الألبا-البلمند (فهؤلاء يصل توقعهم إلى ٣,٠٩ مليون على المدى البعيد).

تبدو هذه الأمور جميعا متسقة بصورة أو أخرى مع مجمل التحليلات السابقة، بل وتعطيها علامات فارقة أكثر وضوحا. لكن الجديد هو الفارق بين المسلمين والمسيحيين،

فالمسيحيون يتوقعون مداخيل أعلى على المديين القريب (١,٢٢ مرة) والبعيد (١,٤ مـــرة)، مما يتوقعه المسلمون. بحيث يتجمع لدينا فروقات متعددة الأوجه بين الجمـــاعتين: فـــرص دراسية جامعية أعلى، فرص وصـــول إلى مؤسسات النخب أعلى، توقعات مهنية أعلـــى، توقعات إجتماعية أعلى، مداخيل أعلى، وبالتالي نمط عيش أعلى.

درسنا أثر الجنس فتبين أن الذكور، كما يمكن للمـــرء أن يفـــترض[١٣]، يتوقعـــون أجورا أعلى مما تتوقعه الإناث، وبفارق كبير على المدى البعيد (١,٤٦ مـــرة). ودرســـنا الفروقات العائدة لميدان الإختصاص فتبيـــن أن ميدانـــي "تربيـــة-آداب-ديـــن"، و"علـــوم إجتماعية وسياسية" يستقطبان أدنى المداخيل، وميداني "علوم صحيـــة وطبيـــة وزراعيـــة" و"هندسة على أنواعها وفنون" يستقطبان أعلى المداخيل، إن علـــى المـــدى القريـــب (أول سنتين) أو على المدى البعيد. كذلك فإن الأكبر سنا يتوقعون مداخيل أدنى مـــن الأصغـــر سنا.

لو أخذنا القطاع والدين والجنس وميدان الإختصاص والفئة العمرية معا ونظرنـــا في أهميتها إزاء بعضها البعض في تفسير التفاوت في الأجور، نجد أن الجنس هو الأكـــثر أهمية، يليه القطاع وميدان الإختصاص، ثم الدين أما العمر فيخرج من الحساب. هذا علـــى المدى القريب. أما على المدى البعيد (أكثر من سنتين)، فإن جميع المتغـــيرات المدروســـة تصبح ذات أهمية، بل يزيد مفعولها جميعا، ويصبح مجموع التغـــير الـــذي يعـــزى لـــها ٢٣%[١٤]. علما بأن القطاع والجنس وميدان الإختصاص أكثر أهمية والفئة العمريـــة أقـــل أهمية. كذلك فإن هناك فروقات تفاعلية ما بين الجنس وميدان الإختصـــاص، ومـــا بيـــن الميدان والقطاع، مع ظهور أثر للتفاعل بين الدين والجنس.

٦. صورة الجامعة والإختصاص الجامعي

ننهي هذا الفصل بموضوع لا يقع تحت عنوان الفصل، ولكنه أقرب إلى أن يكـــون خاتمة له وللفصل السابق. إذ بعد ما رأيناه حول مساهمة الإختـــصاص والجامعـــة فـــي

---

[١٣] Barber: 1995, op.cit.

[١٤] إستنادا إلى إختيار طريقة التحليل الإحصائي Multiple Classification Analysis (MCA).

جدول ٣٩: توقعات المداخيل بحسب عدد من المتغيرات

	المتوسط الحسابي للدخل الشهري المتوقع (بملايين الليرات اللبنانية)	
	سنة ١-٢	سنة ٣ +
مجموع الطلاب	٠,٩٢٥	١,٧٥٨
القطاع الجامعي	•	•
ج. لبنانية	٠,٧٦٧	١,٣٣٥
ج. خاصة	١,٠٨٤	٢,١٦٣
الجامعة اللبنانية	•	•
ل ١	٠,٧١١	١,١٩٤
ل٢	٠,٧٨٤	١,٥٧٤
ل٣/٤/٥	٠,٧٠٥	١,١٤٠
ل موحّدة	١,٧٣٢	٢,٦٤٥
الجامعات الخاصة	•	•
أميركية	١,٣٢٩	٢,٤٧١
يسوعية	١,١١١	٢,٣٠٨
الكسليك	٠,٩٧٤	١,٨٧٩
العربية	٠,٨١٢	١,٥٩٨
اللويزة	٠,٩٧٣	١,٩٩٤
ل.أ.	١,١٩٣	٢,٢٥٥
الحكمة/بل/ها	١,٠٦٨	٢,٤٦٠
الأوزاعي /المعهد	٠,٦٣٦	١,١٧١
الدين	•	•
مسلمون	٠,٨٢٨	١,٤٥٤
مسيحيون	١,٠١٦	٢,٠٤٥
الجنس	•	•
ذكور	١,١٠٩	٢,١٢٧
إناث	٠,٧٧٥	١,٤٤٨

• قيمة ك٢ دالة إحصائيا: P=.00000

الحصول على مهنة أو في الحركية الإجتماعية العامودية أو الأفقيـــة، نســأل مــا مكانــة الجامعة والإختصاصات من جملة اللوحة الجامعية؟ وجوابنا على هذا السؤال حاصل مــن أجوبــة الطلاب على ثلاثة أسئلة طرحت عليـــهم حــول الجامعــة المفضلــة لديــهم أو الإختصاص المفضل (ذات الأرقام ٣٠ إلى ٣٢).

إذا أراد الطلاب أن يختاروا أفضل جامعة في لبنان فإنهم يختارون بقوة الجامعـــة الأميركية (٥٦%)، وفي الدرجة الثانية، بعيدا عنها (٢١%) اللبنانية، ثــم اليســـوعية. أمــا الجامعات الأخرى فلا تفضل إلا من قبل أقل من ٤% من الطلاب.

هذا إذا وضعوا الجامعة المفضلة في المرتبة الأولى، أما إذا وضعوها في المرتبـة الثانية فتأتي اليسوعية في الطليعة، تليها الأميركية فاللبنانية، فالعربية فاللبنانية الأميركيـــة، مع فوارق ملحوظة بينها (جدول ٤٠).

لكن عند السؤال عن الجامعة المفضلة في الإختصاص الذي يتابعونه فإن الأمـــور تتغير، إذ تأتي اللبنانية في الطليعة (٣٥,٦%) تليها الأميركيـــة فاليســـوعية، فـــي المرتبـــة الأولى، وتأتي هذه الجامعات الثلاث معا في المرتبة الثانية.

المهم في هذه اللوحة أن الجامعة اللبنانية تأتي دائمـــا بيـــن الجامعـــات الثـــلاث الأوليات المفضّلة في لبنان، أكان في ترتيب الجامعات عموما، أو عند وضعها في مرتبـــة أولى أو ثانية، أو عند إختيار جامعة في الإختصاص الذي يتابعه الطالب. هذا أمر، والأمـــر الثاني أن صورة الجامعة الأميركية هي الألمع في تصورات الطلاب الجامعيين في لبنان.

لكن قد يقول قائل إن هامشية صورة الكسليك والبلمند واللويزة والعربية والحكمـــة واللبنانية الأميركية قد تكون ناتجة عن ضعف حجم طلابها في العينة (بإعتبـــار أن حجـــم العينة يعكس حجم الطلاب الأصلي في كل جامعة)، ولأجل توضيح الأمـــر نعـــود إلـــى خيارات الطلاب حول الجامعة المفضّلة. ونصنّف أجوبتهم عندئذ بين من يختـــار جامعتـــه ومن لا يختارها كجامعة مفضّلة، مع الإقتصار على ما وضع في المرتبة الأولى.

جدول ٤٠: توزع إختيارات الطلاب حول الجامعة المفضلة

(عموما)

	< ٥٠%	٤١-٥٠%	٣١-٤٠%	٢١-٣٠%	١١-٢٠%	١-١٠%	> ١%
في المرتبة الأولى	ج. أميركية (٥٦,٣)	–	–	اللبنانية (٢٠,٧)	اليسوعية (١٣,٧)	العربية* البلمند** ل.أ.*	الكسليك اللويزة الأوزاعي الحكمة هايكازيان الشريعة
في المرتبة الثانية	–	–	اليسوعية (٣٤,٢)	الأميركية (٢٣,٣)	اللبنانية (١٦,٤) ل. أميركية (١٠,٨)	الكسليك* البلمند* العربية البلمند* اللويزة*	الحكمة هايكازيان الإصلاح
			(في الإختصاص الذي يتابعه الطالب)				
في المرتبة الأولى	–	–	اللبنانية (٣٥,٦)	الأميركية (٢٤,٠)	اليسوعية (١٦,٦)	الكسليك* العربية** البلمند* اللويزة** ل. أميركية الحكمة	معهد التمريض المعهد العالي الأوزاعي هايكازيان الشريعة
في المرتبة الثانية	–	–	–	اللبنانية (٢٣) الأميركية (٢٣,٥) اليسوعية (٢٣,٣)		الكسليك ل.أميركية البلمند* اللويزة* العربية الحكمة*	معهد التمريض المعهد العالي الأوزاعي هايكازيان الشريعة القديس بولس

* أقل من ٥%

** أقل من ٢%

ثمة مفارقة ساطعة: فقط ٣٣,٧% من الطلاب يختارون جامعتهم كجامعة مفضلة عموما، بينما ٦١,٥% يختارونها في إختصاصهم. مما يعني وجود عدم رضا عام عن الجامعات التي يرتادها الطلاب يتعلق بأجواء الجامعة، مع رضا متعلق فقط بالإختصاص, ونسارع إلى التمييز بين هذه المواقف بحسب الجامعة (جدول ٤١).

في الموقف العام من الجامعة تبدو اللبنانية مستبعدة من قبل ثلثي طلابها، بينما ٩٤% من طلاب الأميركية يختارون جامعتهم كجامعة مفضلة، أما الجامعة اليسوعية فتقع ما بين الحالين: ٤٦% من طلابها يختارونها. والملفت أن طلاب الكسليك يختارون جامعتهم بنسبة ٨% فقط، وهي قريبة في ذلك من الأوزاعي والحكمة وهايكازيان والأوزاعي ومعهد الدراسات الإسلامية، حيث ينخفض التفضيل إلى ما دون ١٠% من طلابها، والمشترك في هذه الوحدات أنها ليست "جامعات" بالمعنى الكامل للكلمة، وهذا ما يبرر موقف طلابها منها. وبكلام مختصر، فإنه بإستثناء الأميركية لا يعتبر طلاب الجامعات في لبنان أن جامعاتهم هي الأفضل عموما، أي تتوافر فيها جميع شروط الجامعة.

لكن الصورة تتغير كما قلنا عندما يتعلق الأمر بالإختصاص نفسه، أي عندما يقتصر التفكير على أهمية هذا الإختصاص فيها. والأكثر تعبيرا عن هذه الحالة طلاب الألبا فهم لم يختاروا جامعتهم (البلمند) إلا بمقدار ضئيل (٢٢%) لكنهم إختاروها بكثافة (٩٨,١%) في الإختصاص الذي يتابعونه (هندسة). بينما الأميركية تتمتع، بالنسبة لطلابها، بالصفتين: صفتها كجامعة، وصفتها الإعدادية في الإختصاص الذي يتابعه الطلاب فيها. وهي الوحيدة في هذا الوضع.

ومع الإختصاص تتحسن صورة معظم الجامعات، بما فيها اللبنانية، والعربية واللبنانية، والمعهد العالي للدراسات الإسلامية، حيث يرتفع التفضيل إلى أكثر من نصف الطلاب. وتبقى اللويزة والكسليك دون النصف والأوزاعي والحكمة وهايكازيان في مصاف الثلث من خيارات الطلاب لها.

أما داخل اللبنانية فالأمور لا تتغير كثيرا بالنسبة للصورة العامة، على أن أدنى الخيارات تجاه اللبنانية نجدها في الفرع الرابع، وأعلاه في الفرع الخامس.والملفت أن طلاب الكليات الموحّدة الذين ظهروا سابقا باعتبارهم سوف يحققون حركية إجتماعية بفضل كلياتهم يبدون رغم ذلك غير راضين عن جامعتهم، ورضاهم عنها في إختصاصهم ليس عاليا (٥٩,١%).

تظهر هذه الصورة أن حسابات التوقعات المهنية والحركية الإجتماعية، منفصلة إلى حد ما عن رأي الطلاب بجامعاتهم، وأنهم مع تقديرهم للإعداد الذي يحصلون عليه لا يرون أن جامعاتهم هي الفضلى. وهذا يكشف عن تململ عميق في معظم الجامعات في لبنان حول أحوالها كجامعات.

ننتقل أخيرا للنظر في أمر الإختصاصات وفي مدى تقدير الطلاب لها " ما الإختصاصان الأفضل لممارسة مهنة واللذان تنصح الآخرين بهما اليوم؟" (السؤال رقم ٣٢). ونستعرض النتائج هنا أيضا بطريقتين: ١) الإختصاص الأول المفضّل، و٢) ما إذا كان الإختصاص المفضل الذي إقترحه الطالب هو الإختصاص الذي يتابعه. ونضع جانبا الإختصاص الذي وضعه الطلاب في المرتبة الثانية.

واقع الحال أن ما إختاره الطلاب من إختصاصات مشتت جدا. وقد إختار البعض على سبيل المزاح: سرقة، غناء، ورقص، وزير ... إلخ، للدلالة على أعمال تجني مالا، بعكس الإختصاصات التي يتابعونها. المهم أن الإختصاصات الأكثر شعبية هي أربعة فقط: الحاسوب، إدارة الأعمال والطب، والهندسة (١٠-١٦% منهم) وتلي الهندسة ستة إختصاصات حظيت ما بين ١ و٦% من أجوبة الطلاب (هي الحقوق، التجارة، الإعلان، الهندسة المعمارية، هندسة الحاسوب، إقتصاد، صيدلة، وتمريض). أما الإختصاصات السبعون الأخرى التي ذكرت فإنها متناثرة بطريقة لم يحصل أي منها على ما يتجاوز الـ ١% من الطلاب.

وبما أن طلابنا ينتمون إلى حوالي ثمانين إختصاصا فإنه كان من المستحسن

جدول ٤١: نسبة الطلاب الذين يفضلون جامعتهم، عموما أو في الإختصاص الذي يتابعونه

%	عموما*		في الإختصاص الذي يتابعونه**	
	الوحدة (ج. لبنانية)	الوحدة (ج. خاصة)	الوحدة (ج. لبنانية)	الوحدة (ج. خاصة)
٠-١٠		معهد ع. (صفر)		
		حكمة (٢,٩)		
		هايكازيان (٥,٣)		
		أوزاعي (٦,٧)		
		كسليك (٨,٤)		
١١-٢٠		لويزة (١٠,٦)		حكمة (٢٩,٠)
٢١-٣٠	ل ٤ (٢١,٧)	بلمند (٢٢,٢)		
	ل موحدة (٢٥,٠)	عربية (٢٦,٠)		
		ل.أ. (٢٧,٨)		
٣١-٤٠	ل ١، ل ٢، ل٣، ل ٥			هايكازيان (٣١,٦)
				أوزاعي (٣٣,٣)
٤١-٥٠		يسوعية (٤٥,٧)	ل٤ (٤١,٧)	لويزة (٤١,٥)
				كسليك (٤٤,٥)
٥١-٦٠			ل٣ (٥٣,٧)	عربية (٥١,٣)
			ل موحدة (٥٩,١)	معهد ع. (٥٨,٣)
٦١-٧٠			ل١ (٦١,٥)	ل.أ. (٦٢,٣)
			ل٢ (٦٣,٥)	
			ل ٥ (٦٤,٨)	
٧١-٨٠				يسوعية (٧٩,٦)
٨١-٩٠				
٩١-١٠٠		أميركية (٩٣,٦)		أميركية (٩٤,٨)
				ألبا (٩٨,١)

* قيمة كا ٢ دالة إحصائيا في الجامعات الخاصة (P= .00000) ، وفي الجامعة اللبنانية (P = .03)

** قيمة كا ٢ دالة إحصائيا في الجامعات الخاصة: (P = .00000) وفي الجامعة اللبنانية (P= .0004)

النظر فيما إذا كانوا قد إختاروا الإختصاص الذي يتابعون، أم أنهم يستنكفون عنه كما هـــو الحال بالنسبة للجامعة عموما.

هنا الظاهرة الكبرى: ٩,٨% من طلابنا إختاروا إختصاصهم نفســه كإختصـــاص ينصحون به الآخرين وهؤلاء الـــ ٢٤٠ طالبا يتوزعون على الإختصاصات التالية[١٥]:

٢٢,٥-٢٥%: حقوق وإدارة أعمال

٢-٥% : ترجمة، علم نفس، معلوماتية، إعلان وتسويق، هندسة، معمارية، هندســـة ميكانيك، إقتصاد، صيدلة، هندسة زراعية، علوم تمريضية.

١% : لغة إنكليزية، تاريخ، علم إجتماع، رياضيات، علوم طبيعيـــة، إحصـــاء ومعلوماتية، هندسة داخلية، هندسة مدنية، محاسبة، غذاء وتغذية.

أقل من ١% : لغة عربية، لغة فرنسية، فلسفة، تعليم مختص، كيمياء، علـــوم سياســـية، شؤون دولية، هندسة صناعية، هندسة كـــهرباء وإلكـــترونيك، تســـويق، تجارة، إدارة أعمال، طب، راديو وسينما وتلفزيون، علاقات عامة،

إذن ينتهي الفصل مع واقعة جامعية تحتاج إلى الكثير مـــن التـــأمل: إذا وضعنـــا التوقعات المهنية جانبا، وكذلك فرص الحركية الإجتماعية، فإن العلاقـــة الشـــخصية بيـــن الطالب وإختصاصه هي في الأغلبية الساحقة من الحالات علاقة غير مرضيـــة: ٩٠,٢% منهم ينصحون غيرهم بغير ما يتخصصون فيه!

---

[١٥] هذه النسب تمثل ما حظي به كل إختصاص على حدة من أصل ٢٤٠ طالبا.

القسم الثالث

النزعات الثقافية

الفصل السابع

الألسن المتعددة

حتى عهد قريب كانت الثنائية العربية - الفرنسية عصب المسألة الثقافية في لبنان. وقد طرح سليم عبو في مطلع الستينات المسألة بهذا المعنى تحديدا[1] دفاعا عن هوية ثقافية مزدوجة في لبنان، تغطي تكوينه من جماعتين مسيحية ومسلمة، في مواجهة طرح آحادي حمله المسلمون العروبيون. وفي صلب العقيدة الثنائية أن الثقافة الفرنسية أتت بالتقدم للمجتمع اللبناني، عن طريق المسيحيين، وفي صلب العقيدة الأحادية دفاع عن قومية عربية مترامية الأطراف، ضد المستعمر، تشمل المسيحيين والمسلمين.

عمليا كان تعليم اللغة الفرنسية قد شاع في جبل لبنان منذ القرن الماضي، وكانت الجامعة اليسوعية (١٨٧٥) قمة الهرم فيه. وكرّس الإنتداب الوضع القائم، وورثه الإستقلال. ثمة لغة أخرى، إنكليزية، إنتشرت في الفترة نفسها، وكانت الجامعة الأميركية (١٨٦٦) قمة الهرم في تعليمها، لكنها، وإن كرست الثنائية اللغوية في لبنان، في وجهة أخرى، ظلت بمنأى عن المسألة الثقافية بما هي سجال بين مثقفي نزاع الجماعتين الإسلامية والمسيحية.

على أن تطورات حدثت مؤخرا في وضع اللغة الأجنبية في لبنان، وأفرغت جزئيا مضمون المسألة الثقافية كما كانت مطروحة حتى بداية الحرب الأهلية (١٩٧٥).

في نهاية الستينات كان هناك خمس مؤسسات أنكلوفونية[2]، تضم ١٤,٥% من الطلاب اللبنانيين[3] الجامعيين مقابل خمس مؤسسات فرنكوفونية تضم ٢٣,٦% من الطلاب

---

[1] Abou, Sélim: **Le Bilinguisme arabe-français au Liban**, Paris, P.U.F., 1962.

[2] هي الجامعة الأميركية، كلية بيروت الجامعية، كلية هايكازيان، كلية الشرق الأوسط، وكلية اللاهوت للشرق الأدنى.

[3] نقتصر على الطلاب اللبنانيين لأن نسبة الطلاب غير اللبنانيين كانت مرتفعة جدا في المؤسسات الأنكلوفونية في تلك الفترة (٥٩,٥% في الأميركية، و ٤٧,٨% في كلية بيروت الجامعية)، ومنخفضة جدا في المؤسسات الفرنكوفونية (أعلاها في اليسوعية: ١٤,٦%)، بحيث لا تصح المقارنة إلا بين اللبنانيين. وهؤلاء هم على كل حال موضوع إهتمامنا.

اللبنانيين[٤]. ضف إلى ذلك، أن الجامعة اللبنانية (٤٤,٥% من الطلاب اللبنانيين) كانت تعلّم الفرنسية في كل إختصاص يُعلّم باللغة الأجنبية.

بعد ١٩٧٥ شهد التعليم العالي ظاهرتين: الأولى تتعلق بنشوء مؤسسات إسلامية، عربية اللغة، لكن بأحجام صغيرة[٥]، والثانية تتعلق بنشوء جامعة أنكلوفونية في قلب جبل لبنان الماروني، نقصد جامعة اللويزة (١٩٨٧)، وبتمدد كلية بيروت الجامعية (التي صار إسمها الجامعة اللبنانية الأميركية) نحو جبل لبنان، عن طريق إنشاء حرم ثان لها في جبيل. في هذا الوقت أيضا قامت جامعة البلمند في شمال لبنان، وهي ثلاثية اللغة، وقد ضمت إليها الألبا المحسوبة ضمن الدائرة الفرنكوفونية. عمليا إرتفع عدد المؤسسات الأنكلوفونية إلى ست، فيما إنخفض عدد المؤسسات الفرنكوفونية إلى أربع[٦]. أما من حيث عدد الطلاب فقد إرتفعت حصة المؤسسات الأنكلوفونية من ١٤,٥% عام ١٩٦٨/٦٩[٧] إلى ٣٤,٥% عام ١٩٩٤/١٩٩٥، بينما ظلت حصة المؤسسات الفرنكوفونية على حالها (٢٤,٧% عام ١٩٩٤/٩٥مقابل ٢٣,٦% عام ١٩٦٨/١٩٦٩)[٨].

بالإضافة إلى ذلك يجب تسجيل أمرين: أن الجامعة اللبنانية نفسها بدأت تبنّي اللغة الإنكليزية، إما في الإختصاص نفسه عبر فتح شعب أنكلوفونية، أو مع إعطاء عدد أكبر من المواد باللغة الإنكليزية في الكليات التطبيقية[٩]. والأمر الآخر أن الجامعات الخاصة غير المصنّفة، وأبرزها الجامعة العربية، تعتمد اللغة الإنكليزية كلغة أجنبية، لا سيما في

---

[٤] هيَ الجامعة اليسوعية، الأكاديمية اللبنانية – الألبا، مركز الدراسات العليا، كلية الحكمة، الكسليك.

[٥] معهد التمريض العالي (المقاصد)، المعهد العالي لإعداد المعلمين (المقاصد)، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، كلية الشريعة الإسلامية، معهد طرابلس الجامعي للدراسات الإسلامية، جامعة الإمام الأوزاعي، وحجم هذه المؤسسات بلغ ١,٨% فقط من مجموع الطلاب الجامعيين في لبنان عام ١٩٩٤/٩٥.

[٦] كانت خمسة في نهاية الستينات، ثم أقفل مركز الدراسات العليا، وضُمت الألبا إلى البلمند، فيما نشأ معهد القديس بولس للفلسفة واللاهوت (١٩٧٢).

[٧] Ministère du plan: **L'Enseignement supérieur au Liban,** Beyrouth, 1971, 30.

[٨] المعلومات حول عام ١٩٩٤/٩٥ تتعلق بجميع الطلاب بإعتبار أن الفروقات بين الطلاب حول نسبة الأجانب أصبحت طفيفة. أنظر: الأمين و هاشم طربيه: ١٩٩٧، المرجع المذكور، ٤٩٨.

[٩] الزراعة، والطب. أما الهندسة والصيدلة والعلوم الصحية فتعلم بالفرنسية.

الإختصاصات العلمية والتطبيقية، التي فتحتها منذ بداية التسعينات، ومنها كلية الطب التي فتحت مؤخرا.

لا نظن أن هذا التقدم القوي للغة الإنكليزية في التعليم العالي ما بين السبعينات والتسعينات قد تصاحب مع تقدم مماثل على مستوى التعليم العام. كل ما نعرفه أن اللغة الفرنسية مازالت تحظى بأكثر من ثلثي الطلاب المسجلين في التعليم العام[10]. أما لغز هذا التفاوت فسهل حلُهُ: تنزع المدارس الفرنكوفونية إلى تعليم اللغة الإنكليزية كلغة أجنبية ثانية، وينزع مزيد من الطلاب الفرنكوفون نحو إرتياد الجامعات الأنكلوفونية. وخلاصة هذا التحليل أننا اليوم إزاء ظاهرة جديدة تسمى بالثلاثية اللغوية.

هذه الظاهرة تعني ضمنا، إنفكاكا جزئيا للتلازم الذي كان قائما حتى بداية السبعينات، بين اللغة والأيديولوجيا الطائفية للجماعتين الإسلامية والمسيحية. فلا الفرنسية هي حكر على المسيحيين[11]، ولا الموارنة بعيدون عن المسلمين في إقبالهم على الإنكليزية. ولا تشكل الإنكليزية عنصرا من عناصر النزاع الأيديولوجي المذكور، بل تبدو وكأنها فرضت نفسها على الجميع، بمن فيهم الفرنسيون، كلغة عالمية، يظن البعض أنها ستكون اللغة المشتركة لسكان الأرض في عصر العولمة[12]. وما تقوله أليزابيت بيكار، مديرة السرموك[13]، عن الفرنكوفون في لبنان يفهم في هذا السياق: "لا يفكرون بالفرنسية ولا يقرأون الفرنسية، ولا يشاهدون التلفاز بالفرنسية، والأخطر من ذلك أن

---

[10] بلغ مجموع المسجلين في المدارس الأنكلوفونية في التعليم العام ٣٠,٣% عام ١٩٩٥/٩٦ مع إختلافات بين القطاعات: ٢١,٩% في الرسمي، ٣٥,٢% في الخاص المجاني، و ٣٣,٧% في الخاص غير المجاني. أنظر: المركز التربوي للبحوث والإنماء: المرجع المذكور.

[11] ثمة إقبال ملفت لدى الشيعة على اللغة الفرنسية (في الجنوب والضاحية) (النهار، ١٩٩٨/٨/١٣)، كذلك لفت إنتباهنا طلب ممثل مدارس المصطفى (حزب الله) في لجان الهيكلية والمناهج، زيادة حصة اللغة الأجنبية بما يزيد عن حصة العربية، إعتقادا منه أن هذه الزيادة سوف توفّر للتلامذة المسلمين الفرصة للاستلحاق وتحصيل اللغة الأجنبية، لغة التنافس والإصطفاء.

[12] "هل تصبح اللغة الإنكليزية لغة العالم إلى الأبد؟"، السفير، ٢١/ ٨/ ١٩٩٨.

[13] مركز الدراسات والأبحاث حول الشرق الأوسط المعاصر، وهو مركز تموله الحكومة الفرنسية.

الفرنسية ليست لغة التواصل بينهم وأنه لا يبقى للفرنسية سوى مجال ضيق يفتقد إلى المنفعة العملية"[14]. يمكن القول، بناء على ما سبق، إن اللغة الإنكليزية صارت لغة مشتركة بين النخب اللبنانية، بقدر ما كفّت الفرنسية عن كونها لغة خاصة بالمسيحيين. لكن ما نقوله ما هو إلا مجرد نزعة، لا يجب الإفتراض معها أن الثنائية اللغوية أو الثلاثية اللغوية ينتشران بالمقدار نفسه ما بين المسيحيين والمسلمين. والعكس صحيح، بسبب الأقدمية التاريخية للثقافة الأجنبية (الفرنسية خاصة) لدى المسيحيين. لذلك يفترض المرء أنه إلى جانب الإنفكاك الجزئي، ما بين الأيديولوجيا والهوية اللغوية، ثمة تفاوت مستمر، ما بين المسيحيين والمسلمين فيما يتعلق باستعمال اللغات الأجنبية عموما.

كذلك يجب لفت الإنتباه إلى أنه لا الثنائية اللغوية ولا الثلاثية تعني جميع اللبنانيين ولا جميع الطلاب الجامعيين. وبأنه يجب الفصل بين الثنائيين والثلاثيين من جهة والشرائح الطلابية التي لا تفترض أن عملها يستوجب إتقان لغة أجنبية من جهة ثانية، و/أو التي ليست قادرة على التمكن من اللغة الأجنبية بسبب تاريخها الدراسي (مدارس ضعيفة التأهيل في اللغة الأجنبية) ومنشئها الإجتماعي (شرائح دنيا) على السواء. بمعنى أن طلاب المدارس الرسمية الواصلين إلى نهاية التعليم العالي في الجامعة اللبنانية في إختصاصات تفضي إلى تعليم مواد غير علمية، أو إلى وظائف حكومية أو ما شابه، لا يفترض المرء أنهم متمكنون من اللغة الأجنبية، بخلاف الطلاب الآتين من مدارس خاصة مرموقة (مسيحية أو علمانية) تشدّد على اللغة الأجنبية، وهم يرتادون جامعة خاصة تستعمل بصورة تامة أو أساسية اللغة الأجنبية (كاليسوعية أو الأميركية، أو اللويزة، أو اللبنانية الأميركية). والإختلاف بين هؤلاء وأولئك يفترض أن يشمل مدى إتقانهم للغة الأجنبية كما يفترض أن يشمل موقفهم من أهمية إعتماد اللغة الأجنبية بدلا عن، أو إلى جانب، اللغة العربية في التعليم العالي. وهذا ما يفضي إلى فرضية إضافية[15] مفادها أن اللبناني المتوسط قد يستعمل لغة أجنبية أو أكثر، لكن الظاهرة العامة التي يشير إليها

---

[14] النهار: المرجع المذكور ، ١٤.

[15] أنظر ملف النهار (٩٨/٨/١٣) حول الثلاثية اللغوية، المرجع المذكور، والذي يتفق فيه أحمد بيضون، وناديا بغدادي حول هذه النقطة.

المراقبون هي الضعف العام، في اللغة العربية كما في اللغات الأجنبية، وأن الإتقان الشائع هو إتقان "التاجر" الذي يستعمل ما تيسر من المفردات والتراكيب الشائعة لكي يؤمن تواصل الحد الأدنى من المفاوضة مع الزبون. وبالتالي فإن هناك إدعاء حول إتقان اللغة الأجنبية يفوق إتقانها الفعلي، وعلى ضوء هذه الصورة يجب أن نتعامل مع المعطيات التي جمعناها.

١. الثلاثية اللغوية

إذا أخذنا أجوبة الطلاب على سؤالنا "ما قدراتك اللغوية؟" بإعتبارها دالة نسبية على واقع الحال، في غياب أي قياس لدينا للتأكّد من حقيقة هذه القدرات (مدى الإتقان الفعلي للغة)[١٦]، وتأملنا في توزيع هذه الأجوبة (جدول ٤٢) يتبيّن لنا أن ثلاثة أرباع الطلاب "يتقنون اللغة العربية ويستعملونها بطلاقة" و ١٧,٥% حالهم فيها "فوق الوسط"، فيكون المجموع ٩٢% مقابل ٨,٣% في فئة وسط وما دون.ونستطيع أن نترجم هذه المعطيات بقولنا إن ٩٢% من الطلاب يستعملون اللغة العربية قراءة وكتابة بسهولة بغض النظر عن مقدار الأخطاء في ذلك. بالمقابل نكتشف أن من يتقنون اللغة الفرنسية يعادلون من يتقنون اللغة الإنكليزية، وهذه نتيجة تغير جديا الصورة المعروفة عن إنتشار اللغة الفرنسية. ولو ضمينا إلى هذه الفئة من يعتبرون أن لغتهم (الأجنبية) فوق الوسط، يكون المجموع ٥٩,٢% للغة الفرنسية و ٥٥,٧% للغة الإنكليزية. وهذا ما يؤكد ظاهرتين تبعا لإفتراضاتنا السابقة، بحيث يمكن تلخيص الصورة وكأن الفرنكوفون أكثر إستعمالا للإنكليزية (ثلاثيو اللغة) بينما الأنكلوفون أكثر إستعمالا للغتهم وأقل إستعمالا للفرنسية (ثنائيو اللغة)، وهذا الأمر هو الذي يفسّر على الأرجح المحصلة المتعادلة في إستعمال اللغتين لدى المجموعتين. ولنبرهن على صحة هذا الإدعاء يتبين لنا مثلا (جدول ٤٣) أن خريجي المدارس الفرنكوفونية الذين يتقنون الإنكليزية هم أكثر بكثير (٦٠,٢%) من

---

[١٦] تشير دراسة أجريت سابقا على المعلمين الرسميين إلى أن نصف هؤلاء يخطئون مرارا في اللغة العربية، بمن فيهم أساتذة اللغة العربية. أنظر : "بنية الهيئة التعليمية"، في: الأمين، عدنان (إشراف): **الدراسة التقويمية لأوضاع المعلمين الرسميين في لبنان**، بيروت، مجلس الإنماء والإعمار – مالت، ١٩٨٣، تقرير غير منشور.

جدول ٤٢: توزع الطلاب بحسب تقديرهم لمدى معرفتهم باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية

	اللغة العربية	اللغة الفرنسية	اللغة الإنكليزية
لا يحسنها إطلاقا	٠,٢	٨,٦	٥,٧
ضعيف	١,٣	٩,٦	١٢,٣
وسط	٦,٨	٢٢,٥	٢٦,٢
فوق الوسط	١٧,٥	٢٨,٠	٢٥,٩
يتقنها	٧٤,٢	٣١,٢	٢٩,٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	(٢٣٨٥)	(٢٣٠٧)	(٢٣١٩)
غير محدد	٥١	١٢٩	١١٧

جدول ٤٣: توزع الطلاب بحسب تقديرهم لمعرفتهم باللغات والهوية الثقافية لمدارسهم الثانوية

	مدارس فرنكوفونية				مدارس أنكلوفونية			
	فوق الوسط يتقنها	وسط	ضعيف لا يحسنها	المجموع	فوق الوسط يتقنها	وسط	ضعيف لا يحسنها	المجموع
العربية**	٨٩,٢	٩,٠	١,٨	(١٠٦٧)	٩٧,٢	٢,٨	-	(١٤١)
الفرنسية*	٨٢,٢	١٥,٩	٢,٠	(١٠٢٢)	٣٢,٨	١٩,٥	٤٧,٧	(١٢٨)
الإنكليزية*	٦٠,٢	٣٠,٩	٨,٩	(١٠٠٧)	٩٤,٣	٥,٧	-	(١٤١)

* قيمة كا ٢ دالة إحصائيا: P= .00000

** قيمة كا ٢ دالة إحصائيا: P= .01

ملاحظة: المدارس الفرنكوفونية تضم خريجي المدارس الكاثوليكية والعلمانية الفرنكوفونية الخاصة، فقط.

والمدارس الأنكلوفونية تضم خريجي المدارس المسيحية والعلمانية الأنكلوفونية الخاصة، فقط.

خريجي المدارس الأنكلوفونية الذين يتقنون الفرنسية (٣٢,٨%)، أي أن الثلاثية اللغوية تخص الفرنكوفونيي التربية أكثر مما تخص الأنكلوفونيي التربية.

هل هناك علاقة بين معرفة لغة وأخرى؟

إن تجمع الطلاب (٩٢%) حول معرفة اللغة العربية (وسط وما فوق) يجعل من الصعب البحث عن الفروقات المرتبطة بينها وبين اللغات الأخرى. لكن الجدول ٤٣ يشير إلى فرق واحد دال إحصائيا : الأنكلوفون أكثر إلماما بالعربية من الفرنكوفون.

ثم إن إقبال الفرنكوفون على الإنكليزية يجعل من الصعب الإهتداء إلى علاقة سببية بين الفئتين. صحيح أن العلاقة الإحصائية دالة بين توزيع الطلاب حول إتقان اللغتين إلا أن معظم الذين يتقنون الفرنسية يتقنون الإنكليزية (٥٨,٢%) ومعظم الذين يتقنون الإنكليزية يتقنون الفرنسية (٦٣,٤%). وفي كل الأحوال فإن إتقان الفرنسية يفسّر إتقان اللغة الإنكليزية أكثر بكثير مما يفسّرها إتقان العربية. كما أن الثلاثية اللغوية تفسّرها الثنائية اللغوية أكثر مما تفسّرها الأحادية اللغوية (العربية). بحيث تبدو الفرنسية مؤاتية للإنكليزية وليس العكس، وكأن انفتاح الفرنكوفون على الإنكليزية هو الذي ساهم في التفكيك الجزئي للمسألة الثقافية القديمة.

لو جمعنا الإتقان في اللغات الثلاث لحصلنا على سلم من ٣ إلى ١٥ (٣= لا يعرف اللغات الثلاث، ١٥= يتقن اللغات الثلاث)، وبحثنا في العوامل المفسّرة للإتقان اللغوي، كمستوى تعليم الأب، ومستوى تعليم الأم، المستوى الإجتماعي، الجماعة الدينية (عوامل حاصلة) والمدرسة الثانوية والجامعة (عوامل محصّلة)، أي من هذه العوامل يستطيع إحداث فروق في إتقان الطلاب اللغوي، وأي منها تعتبر مساهمته أكبر؟

كل من العوامل الحاصلة والمحصلة له علاقة ذات دلالة إحصائية بإتقان اللغات[17].

أما بالنسبة للعوامل الحاصلة، فالتحليل يظهر أن ترتيبها هو على الشكل التالي:

---

[17] قيمة "ف" ذات دلالة: P= .0000

الجماعة الدينية، ثم مستوى تعليم الأم، فالمستوى الإجتماعي، فمستوى تعليم الأب. أما العوامل المحصلة فيتفوق فيها نوع المدرسة الثانوية على الجامعة.

ومن حيث التفاصيل نجد بالنسبة لتعليم الأم أن الفئات المخسّرة للإتقان اللغوي هي الأم الأمية (بقدر كبير) والإبتدائية والمتوسطة، وتبدأ المساهمة الإيجابية مع الأم الثانوية، لتبلغ أقصاها مع الأم الجامعية. المنطق نفسه نجده مع مستوى تعليم الأب، كذلك مع المستوى الإجتماعي، حيث تساهم الفئة الدنيا سلبيا بقدر ما تساهم الفئات العليا إيجابيا في تغير الإتقان اللغوي. هذه الأمور لا تبدو طبعا جديدة على أحد. لكن ما يود المرء التأكد منه هو مساهمة الجماعة الدينية: مساهمة المسلمين سلبية بقدر ما مساهمة

جدول ٤٤: الإتقان اللغوي الإجمالي بحسب أصناف المدارس والجامعات والدين

	إنحراف سلبي*		إنحراف إيجابي*
نوع المدرسة الثانوية			
رسمية	(- ١,٣١)	مسيحية	(٠,٦١)
إسلامية	(- ٠,٣٤)	علمانية	(١.٣٢)
الجامعة			
اللبنانية	(- ٠,٥٥)	الأميركية	(١,٠١)
العربية	(- ٠,٤٢)	اليسوعية	(٠,٣٥)
الأوزاعي/المعهد	(- ٠,٦٤)	الكسليك	(٠,٦٠)
		اللويزة	(٠,٨٧)
		اللبنانية الأميركية	(٠,٩٨)
		الحكمة/بل/ها	(٠,٥٨)
الدين			
مسلمون	(- ٠,٦٤)	مسيحيون	(٠,٦١)

• القيم تمثل البعد عن المتوسط الحسابي العام لجميع الطلاب وهو (١١,٨٩) إستنادا إلى طريقة التحليل الإحصائي Multiple Classification Analysis (MCA) .

المسيحيين إيجابية في إتقان اللغات. والدلالة الجامعة لهذه المتغيرات أن القدرات اللغوية تخضع لمبدأ التفاوت الإجتماعي، بما في ذلك بين المسيحيين والمسلمين.

أما بالنسبة للعوامل المحصلة أو المنجزة، فإن نوع المدرسة الثانوية هو أهم عامل على الإطلاق في تفسير الإتقان اللغوي للطلبة، ومساهمة نوع المدرسة تساوي مرة ونصف مساهمة الجامعة. ونضع في الجدول (رقم ٤٤) أصناف المدارس والجامعات بحسب التغير في الإتقان اللغوي العام. والملفت في هذه اللائحة، أن المدارس الرسمية والإسلامية تقع في جهة، والمدارس الأخرى في جهة ثانية، وأن المدارس العلمانية (الأنكلوفونية والفرنكوفونية) تحدث الزيادة الأكبر على الإطلاق في جميع مقارناتنا في اللغات. أما بالنسبة للجامعات فقد لاحظنا وقوع هايكازيان مع الجامعة اللبنانية والجامعات العربية والإسلامية، وذلك يفسّر بضعف اللغة العربية عند طلابها، أما حال المؤسسات الإسلامية فتفسيره يكمن في ضعف عام باللغات الأجنبية.

ولتفصيل ما نقوله أعلاه نقارن بين الجامعات بحسب المتوسط الحسابي لكل منها، لكل لغة على حدة، ونضيف إلى ذلك فروع الجامعة اللبنانية (جدول ٤٥). حيث نلاحظ أن متوسطات اليسوعية والكسليك الفرنكوفونيتين أقل من متوسطات الأميركية واللبنانية الأميركية الأنكلوفونيتين في اللغتين العربية والإنكليزية، وأن متوسطات طلاب الجامعتين الأنكلوفونيتين في الإنكليزية أعلى من متوسطات طلاب الجامعتين الفرنكوفونيتين في الفرنسية. كذلك يكشف هذا الجدول أن وضع الجامعة العربية متأت من إرتفاع المتوسط في اللغة العربية إلى أقصاه عندهم، دون أن يكون متوسطهم في الإنكليزية أدنى من الوسط.

أخيرا تبدو الفروقات داخل الجامعة اللبنانية متسقة مع أية توقعات مستندة إلى النتائج السابقة. فالفرع الثاني أعلى في متوسطات اللغات الأجنبية من الفرع الثالث، ومتوسطات فروع المناطق هي صوب الوسط وما دون في هذه اللغات، على غرار المؤسسات الإسلامية الخاصة. وتبدو الكليات الموحّدة مرة أخرى خارج السرب فهي

جدول ٤٥: توزع الطلاب بحسب المتوسطات الحسابية في إتقان اللغات ونسبة الأحاديين والثنائيين وثلاثيي اللغة، بحسب الوحدة الجامعية والقطاع

	إتقان اللغات (متوسطات حسابية)			التعدد (نسب مئوية)		
	العربية*	الفرنسية*	الإنكليزية*	أحاديون**	ثنائيون**	ثلاثيون**
مجموع الطلاب	٤,٦٤	٣,٦٣	٣,٦٢	١٧,٠	٤٢,٦	٣٢,١
ج. لبنانية	٤,٧١	٣,٤٩	٣,١٢	٢٦,١	٤٦,٨	٢١,٩
لبنانية ١	٤,٧٤	٣,١٣	٣,١١	٣٠,١	٤٩,١	١٤,٩
لبنانية ٢	٤,٧٧	٤,٢٠	٣,٥١	١١,١	٤٥,٦	٣٨,٣
لبنانية ٣	٤.٦١	٣,٤٠	٣,٨٤	٣٨,٦	٣٥,٦	٢٠,٨
لبنانية ٤	٤,٦٨	٢,٧٧	٢,٨٩	٢٨,٠	٦٢,٤	٣,٢
لبنانية ٥	٤,٦٦	٣,٣٢	٢,٥١	٣٧,٦	٥٧,٦	١,٢
لبنانية موحّدة	٤,٧٢	٤,٢٧	٣,٧٧	٩,١	٣١,٨	٥٤,٥
ج. خاصة	٤,٥٧	٣,٧٨	٤,١١	٨,١	٣٨,٤	٤٢,١
الأميركية	٤,٦٩	٣,٤٧	٤,٧١	١,٨	٤٧,٩	٤٠.٧
اليسوعية	٤,٢٠	٤,٤٢	٣,٥٦	٥,٠	٣٤,٢	٣٩,٧
الكسليك	٤,٥٩	٤,٢٧	٣,٦٥	٩,٧	٣٠,١	٥١,٣
العربية	٤,٨٠	٢,٨٣	٣,٨٢	٢٠,٩	٥٦,٦	١٨,٦
اللويزة	٤,٦٣	٣,٨٥	٤,٥١	٢,٢	٢٩,٣	٦٠,٩
ل.أ. بيروت	٤,٧٥	٣,٤٩	٤,٧١	١,٩	٤٤,٧	٤٨,٥
ل.أ. جبيل	٤,٥٤	٣,٦٦	٤.٥٩	٦,١	٣٠,٣	٤٩,٢
الحكمة/بل/ها	٤,٥٣	٤,١١	٣,٨٤	١١,٨	٣٢,٤	٤٢,٦
الأوزاعي /المعهد	٤,٧٣	٢,٥٤	٣,٣٢	٤٧,٦	٣٨,١	٩,٥
عدد الطلاب	(٢٣٨٥)	(٢٣٠٧)	(٢٣١٩)	(٣٧٦)	(٩٤٠)	(٧٠٨)

* القيم تتراوح بين ١و٥، أي أنه كلما اقترب الرقم من ٥ كان الإتقان عاليا، وكلما اقترب من ١ كان منخفضا.

** من صنف نفسه في فئة "وسط وما فوق" أو"أتقنها وأستعملها بطلاقة" ، في اللغة العربية (أحاديون)، في اللغة العربية وإحدى اللغتين الأجنبيتين (ثنائيون)، أو في اللغات الثلاث (ثلاثيون). أما الذين يتقنون اللغتين الأجنبيتين دون العربية، أو إحداهما (٥.٩%) والذين صنفوا أنفسهم دون الوسط في اللغات الثلاث (٢,٥%) فقد أسقطناهم من الحساب هنا.

ملاحظة: قيمة ف ذات دلالة إحصائية بالنسبة للقطاع والوحدات داخل كل قطاع، في إتقان اللغات P= .00000، وقيمة كا ٢ ذات دلالة إحصائية في الحالتين أيضا، في التعدد اللغوي: P= .00000

تجمع عربية الجامعة اللبنانية، وفرنسية الجامعات الفرنكوفونية، وإنكليزية الجامعة العربية، أو الحكمة وغيرها.

هذا حول المختلف، أما حول المتفق فيسجل أن اللغة العربية هي لغة مشتركة حيث المتوسط الحسابي العام هو دائما أكثر من ٤، وحيث التشتت (الإنحراف المعياري) متدن. رغم ذلك فإن الأحاديين العربيين قلة (١٧,٠%)، بينما الثنائيون كثرة (٤٢,٦%) لا فروق قوية حولهم بين الجامعة اللبنانية والقطاع الخاص، والثلاثيون يشكلون اليوم حوالي ثلث الطلاب (جدول ٤٥). ومن الملاحظ أن أعلى نسب الثلاثيين نجدها في جامعة اللويزة القائمة في منطقة كانت تقليديا فرنكوفونية، بينما أدناها في اللبنانية ٤ واللبنانية ٥، مع فارق شاسع بين الحدين الأعلى والأدنى (٦٠,٩% و ١,٢% تباعا).

كل ما سبق يتعلق بتقدير الطلاب لمعرفتهم باللغات. ولكن ماذا لو تفحص المرء أمر معرفة اللغات الأجنبية من خلال القراءات، أي إلى أي حد يقرأ الذين يقولون إنهم يعرفون اللغة الفرنسية والإنكليزية (وسط وما فوق) كتبا باللغة الأجنبية مثلا؟

٢. التصريح بالإتقان ووقائع القراءة

سوف نتفحص تصريح الطلاب بقدراتهم اللغوية على ضوء لغة الكتب التي يقرأونها. ونذكّر فقط أن لغة القراءة إستخرجناها من عناوين الكتب التي قال الطلاب إنهم قرأوها (سؤال ٤٨ في الإستمارة) وليس من سؤال حول لغة ما يقرأونه.

بأي لغة يقرأ الطلاب؟

إنهم يقرأون أولا بالعربية، وثانيا بلغة أجنبية أو بلغتين عربية وأجنبية، أما الذين يقرأون بثلاث لغات فهم قلة بسيطة (٣,٥%) (جدول ٤٦). وبكلام آخر فإن إستعمال اللغة العربية هو عمليا (في القراءات) (٤٧,٦%) أوسع مما تركه لدينا إنطباع الأحادية العربية (١٧,٠%) لكنه أضيق مما أخبرنا إياه الطلاب عن قدراتهم في العربية (٩١,٧% قالوا إنهم يتقنون العربية). كذلك فإن القراءة بلغتين (١٨,٤%) أضيق حجما من حجم الثنائيين (٤٢,٦%)، والقراءة بثلاث لغات أصغر حجما من حجم الثلاثيين. وفوق ذلك كله فإن "القراء" عموما هم أقل عددا من الذين يتقنون أياً من اللغات الثلاث: ١٨,٦% من الطلاب

فقط قرأوا كتابا واحدا في سنتين و ١٧,٦% قرأوا كتابين في سنتين و ١٨,٤% قرأوا ثلاثة كتب في سنتين، والباقي (٤٥,٤%) لم يقرأ أي كتاب.

هذه الفروقات الحادة بين القدرة المعلنة والقراءة تعني أن القراءة عادة غير شائعة لدى الطلاب، من جهة، وأن إتقان اللغات، من جهة ثانية، ينظر إليه (أو يقيم) من قبل الطلاب بإعتباره أمرا جامعيا (الإتقان للدراسة) و/أو بإعتباره أمرا إجتماعيا (لغة التاجر أو لغة التمايز)، وليس بإعتباره أمرا ثقافيا، أي مفتاحا للمتعة في المعرفة. وإذا صحّ هذا الإستنتاج تكون "الثقافة" السائدة لدى الطلاب ذات مكوّن شفهي قوي. وإذا ذهبنا بعيدا في هذه الملاحظة يمكن الإفتراض أن إتجاهات الطلاب الجامعيين في الشؤون غير الجامعية (الإجتماعية والسياسية) سوف تكون محكومة بالعوامل الحاصلة (البيئة) أكثر مما تكون محكومة بالعوامل المحصلة (متابعة التعليم العالي، الإختصاص الجامعة، الخ). هذه الوجهة في التحليل تعني أيضا أن إنفكاك اللغة عن الأيديولوجيا هو أمر قائم، ولكنه أمر مركب، لأنه جزئي ولأنه، كما يتبيّن الآن، يتضمن إلتفافا على الثقافة بمعنى الأيديولوجيا بواسطة الثقافة بمعنى التمايز الإجتماعي.

سوف نتفحّص أمر هذا الإستنتاج الأخير لاحقا. أما الآن فنتابع التأمل في ألسنة القراءات.

ثمة إتساق شديد بين معرفة اللغات ولغات القراءة (وهذه صنفت بالطريقة نفسها التي صنفت فيها معرفة اللغات)، أي أن معظم العربيين يقرأون بالعربية ومعظم الفرنكوفون يقرأون بالفرنسية إلخ. فيما ثلاثيو اللغة يقرأون بثلاث لغات. أما فئة المستوى وسط وما دون فقراءاتهم مركزة في اللغة العربية. لم نتوقع مثل هذا الإتساق بسبب ظننا أن الطلاب يبالغون حول معارفهم اللغوية ولا سيما في اللغة الأجنبية. عمليا، الإتساق يبقى، والظن يبقى: ثمة ٣٧,٧% (٩١٨ طالبا) لم تكن هناك إمكانية لتحديد ما يقرأونه لأنهم لم يذكروا أي كتاب في السنتين الأخيرتين.

هذه النزعات سوف نذهب بها نحو آفاق أخرى، آفاق الأوساط الجامعية والإجتماعية.

ذلك أن طلاب الجامعة اللبنانية يقبلون بقوة على قراءة الكتب بالعربيــة (٧٠,٤%) بينما طلاب القطاع الخاص يقبلون بقلة عليها (٣١,١%). وهذه الواقعــة شــديدة الأهميــة لجهة المصادر الثقافية للطلاب، والتباعد فيما بينهم حولها. إن النزعة نحو القراءة بالعربيــة تزيد أيضا في الفروع الأولى والثالثة والرابعة والخامســة في اللبنانيــة، وفي الجامعـــة العربية والأوزاعي/المعهد (أنظر جدول ٤٧). لذلك فهي ترتفع لدى المســلمين وتنخفــض لدى المسيحيين بالمقدار نفسه (٦٩,٨% مقابل ٣١,١%). وهذا يعني أنه إذا كــان مقبــولا التفكير بإنفكاك جزئي للغة العربية عن الأيديولوجيا، فإنه من الواضح أن هناك شرخا قويــا بين ألسن طلاب الجامعات في لبنان، يتفق مع الإنتماءات الدينية، ومــع فروع اللبنانيــة،

جدول ٤٦: توزع الطلاب بحسب إتقان اللغات ولغة قراءاتهم

إتقان اللغات	لغة الكتب التي يقرأونها						
	عربية	فرنسية	إنكليزية	عربية وفرنسية	عربية وإنكليزية	عربية وفرنسية وإنكليزية	المجموع
عربية*	٨٧,٣	٣,٤	٢,٩	٤,٩	١,٥	–	١٠٠(٢٠٤)
فرنسية و/أو إنكليزية*	٩,٧	٥٥,٩	٢٢,٦	١.١	٢.٢	٨,٦	١٠٠(٩٣)
عربية – فرنسية*	٥٢,٢	٢٣,٥	٢.٢	٢٠,٤	٠,٣	١,٥	١٠٠(٣٢٤)
عربية-إنكليزية*	٥١,٨	١,٢	٢١,٧	٢,٠	٢٢,٩	٠,٤	١٠٠(٢٥٣)
عربية-فرنسية-إنكليزية*	٣١,٨	٢٧,٤	١٢,٠	١٤,٦	٧,٠	٧,٢	١٠٠(٤٨٥)
وسط وما دون في جميع اللغات	٦٦,٧	١٥,٢	٣,٠	٦,١	٩,١	–	١٠٠(٣٣)
المجموع	٦٦٣	٢٧٦	١٤٨	١٥٥	١٠١	٤٩	١٣٩٢**
	٤٧,٦	١٩,٨	١٠,٦	١١,١	٧,٣	٣,٥	١٠٠

* في فئة "وسط وما فوق"، و"أتقنها وأستعملها بطلاقة".

** ١٠٤٤ طالبا سقطوا من الجدول لنقص في المعلومات في أي من المتغيرين.

ملاحظة: قيمة كا٢ دالة إحصائيا: P= .00000

كذلك مع الفئات الإجتماعية (٧٤,٠% من طـلاب الفئات الدنيا يقرأون بالعربيـة مقـابل ٢١,٤% من طلاب الفئات العليا). هكذا تكون قضية اللغة وما يرافقها من مصادر ثقافيـة، وبالتالي من عدة فكـرية في صـلب النظـام الإجتماعي-التربوي اللبنـاني، وبصـورة حادة في أيامنا، بل هي من أبرز أوجه التفاوت بيـن الجماعـات والجامعـات والفئـات الإجتماعية.

مرة أخرى، تقدم لنا المعلومات الحالية، شـهادة علـى أن الأنكلوفـون (طـلاب الأميركية واللويزة، واللبنانية الأميركية) أكثر إقبالا على العربية من الفرنكوفـون (٣,٤% من طلاب اليسوعية فقط يقرأون بالعربية وحدها). ويشذ عن هذه القاعدة طلاب الكسـليك (ربما لأنهم ينتمون إلى فئات إجتماعية أدنى وربما لأسباب أخرى متعلقة بنوع القـواءات)، وكذلك طلاب الحكمة، على الأرجح لأن الإختصاص الأساسي في الحكمة هو الحقوق.

ثمة مبين آخر على اللغة التي يستعملها الطـلاب تتعلـق بـالجرائد. أي جرائـد يقرأون؟ نجد في إجاباتهم صحفا أجنبية، فرنسية أو إنكليزية.

عمليا تقرأ الأغلبية الساحقة جرائد بالعربية، أولا لأن الصحف المحلية الصـادرة بالأجنبية قليلة، وثانيا لأن الصحف اليومية الأجنبية تصل متأخرة. ولهـذا من أصـل ٢٩ جريدة (أو جزء من جريدة كنهار الشباب) ذكرت صحيفة يومية لبنانيـة واحـدة تصـدر بالإنكليزية (دايلي ستار) وصحيفة واحدة يومية تصدر بالفرنسـية (لوريـان - لوجـور). ولذلك إستقطبت الجرائد العربية ٨٨,٥% من المجموع مقابل ٩,١% للفرنسـية و ٢,١% للإنكليزية، و ٠,٢% باللغة الأرمنية (جريدة إزتاغ).

والسؤال البديهي هو من يقرأ الجرائد الأجنبية؟ من أصـل ال ٢٢٧ قارئـا لـهذه الجرائد، ثمة ١٨٨ (٨٣%) نجدهم في القطاع الخاص، ومعظم هـؤلاء (٨٧ طالبـا) فـي الجامعة اليسوعية. وإذا عرفنا أن طلاب الجامعة اليسوعية في العينة الذين أجـابوا علـى هذا السؤال يبلغون ١٩٢ طالبا أمكن الإستنتاج ببساطة أن ظاهرة قراءة الصحف اليوميـة باللغة الأجنبية هي ظاهرة خاصة باليسوعية، من جهة، وهي تحتل أقل بقليل من نصـف

* قيمة كا ٢ دالة إحصائيا P = .00000 ، إن بالنسبة للجماعة الدينية أو بالنسبة للمستوى الإجتماعي.

جدول ٤٧: لغة القراءات بحسب الوحدة الجامعية

	بالعربية	بلغة أجنبية واحدة	بلغتين عربية وأجنبية	بثلاث لغات	المجموع
مجموع الطلاب	٤٩,٩	٢٩,٢	١٧,٧	٣,٢	١٠٠(١٥١٨)
القطاع*					
ج. لبنانية	٧٠,٤	١٥,٩	١٢,٥	١,٢	١٠٠(٧٢٩)
ج. خاصة	٣١,١	٤١,٤	٢٢,٤	٥,١	١٠٠(٧٨٩)
ج. لبنانية*					
لبنانية ١	٧٩,٢	٩,٧	١١,٢	–	١٠٠(٢٦٩)
لبنانية٢	٣٩,٣	٣٥,٦	٢١,٥	٣,٧	١٠٠(١٦٣)
لبنانية ٣	٧٢,٩	١٣,٦	١١,٤	٢,١	١٠٠(١٤٠)
لبنانية ٤	٨٦,٨	٨.٨	٤,٤	–	١٠٠(٦٨)
لبنانية ٥	٩٥,٤	١,٥	٣,١	–	١٠٠(٦٥)
لبنانية موحدة	٥٤,٢	٢٥,٠	٢٠,٨	–	١٠٠(٢٤)
ج. خاصة*					
الأميركية	٢٨,٣	٣٧,٢	٢٣,٩	١٠,٦	١٠٠(١١٣)
اليسوعية	٣,٤	٦٤,٩	٢٣,٦	٨,٠	١٠٠(١٧٤)
الكسليك	٢٨,٦	٣١,٢	٣٦,٤	٣,٩	١٠٠(٧٧)
العربية	٧٤,٢	٧,٥	١٨,٣	–	١٠٠(٩٣)
اللويزة	٣٩,٧	٤٣,٨	١٢,٣	٤,١	١٠٠(٧٣)
ل.أ. بيروت	٢٨,٤	٣٨,٨	٢٩,٩	٣,٠	١٠٠(٦٧)
ل.أ. جبيل	٣٠,٩	٥١,٩	١٤,٨	٢,٥	١٠٠(٨١)
الحكمة/بل/ها	٣١,٣	٤٢,٧	٢١,٩	٤,٢	١٠٠(٩٦)
الأوزاعي/المعهد	٨٦,٧	–	١٣,٣	–	١٠٠(١٥)

- قيمة كا٢ دالة إحصائيا : P=.00000

الميول القرائية للصحف اليومية في هذه الجامعة (٤٤,٨%). ولما كانت اليسوعية ذات أكثرية مارونية، مثلها مثل الكسليك، وكانت نزعة القراءة بالأجنبية في الكسليك ضعيفة، على غرار غيرها من الجامعات الخاصة، أمكن الإستنتاج أيضا أن قراءة الصحف بالأجنبية (الفرنسية تحديدا) لصيقة بالتمايز الإجتماعي للطلاب الميسورين وأبناء الطبقة الوسطى في هذه الجامعة. أما نسبة القراءة بالأجنبية مثلا في الجامعة الأميركية، فلا تتجاوز ١٢,٥% من طلابها علما بأن هذه الجامعة هي جامعة نخبة إجتماعية أيضا. يسمح الوضع في اليسوعية بالإفتراض بأن هناك نزعة إلى التميز المسيحي عن طريق التمايز الإجتماعي بالفرنسية. وهذه الصفة لا تنطبق على موارنة الكسليك، ولا على موارنة الفرع الثاني في اللبنانية، لافتقارهم إلى عنصر التمايز، وهي لا تنطبق على مستعملي الإنكليزية، لأن هؤلاء يفتقرون إلى عنصر التماسك على أساس الطائفة. ولهذا لا تنتشر الصحف الأجنبية في الكسليك واللبنانية والأميركية، كما تنتشر في اليسوعية. فهل نجد التميز المسيحي على أساس الأيديولوجيا، في الكسليك، والتميز الإسلامي المقابل في جامعات أخرى؟ الفصلان اللذان يعالجان الشؤون السياسية سوف يساعدان على توضيح هذا الأمر.

أن تكون اللغة الأجنبية سمة تمايز إجتماعي أمر تظهره فروقات لغة الجريدة بحسب المكانة الإجتماعية (٢٣,٥% من أبناء الشرائح العليا، مقابل ٣,٤% من أبناء الشرائح الدنيا)[١٨]. وأن تكون الأجنبية سمة جماعة، فأمر تظهره أيضا الفروقات بين المسيحيين (١٧,٨%) والمسلمين (٣,٥%)[١٩]. لكن بينما تصح الفروقات العائدة للمستوى الإجتماعي على اللغتين الأجنبيتين، فإن الفروقات العائدة للجماعة الدينية تصح على اللغة الفرنسية فقط. وهذا ما يعزز الإستنتاج السابق حول بقاء العلاقة بين المسيحيين[٢٠] واللغة الفرنسية والتمايز الإجتماعي.

---

[١٨] قيمة كا ٢ للعلاقة بين المستوى الإجتماعي ولغة الجرائد دالة إحصائيا: P= .00000

[١٩] قيمة كا ٢ للعلاقة بين الجماعة الدينية ولغة الجرائد دالة إحصائيا: P= .00000

[٢٠] وهذا ما يخص الموارنة أكثر من غيرهم، لأن استعمال اللغة الفرنسية يشيع عند الموارنة (١٧,٣%) أكثر مما عند الكاثوليك (١٣,٤%) أو الأرثوذكس (١١%).

لكن الأمور لا تفسّر فقط بهذين البعدين، فالمعلومات تفيد أيضا أن هناك تغيرات عائدة إلى الجنس، مع نزعة أنثوية نحو اللغة الأجنبية، وهذه اللغة هي الفرنسية هنا أيضا. فهل تكون إناث اليسوعية، المارونيات، هن الأكثر تمسكاً باللغة الفرنسية؟ إلى حد كبير. من أصل ١٨٢ طالبا وطالبة يفضلون الجرائد الفرنسية ثمة ١٤٣ طالبة (٧٨,٦%)، ومن أصل هذا العدد ثمة ٧٢ طالبة في الجامعة اليسوعية (النصف). وهؤلاء الطالبات يشكلن ٥٩,٥% من طالبات اليسوعية، و٤٠% من جميع مفضلي الفرنسية ذكورا وإناثا. ألا نستطيع القول، بناء على هذه الأرقام أن التمسك بالفرنسية كلغة يومية هو ظاهرة أنثوية-يسوعية-مسيحية؟ وأن التمايز الإجتماعي، عن طريق الفرنسية، يتحصن في هذا الموقع تحديداً؟

سنتابع البحث في النقطة نفسها لمزيد من تأمين الثبات لإستنتاجاتنا. فنحن سألنا عن المجلة المفضلة. والمجلة غير الجريدة. نقصد أن قراءة مجلة أجنبية أقرب إلى الممارسة من قراءة جريدة أجنبية، لأن المجلة تتخطى الزمن اليومي للخبر الذي يقيد الجريدة.

وواقع الحال أن المعطيات هنا مختلفة جدا: بينما ذكرت ٢٩ جريدة، إستقطبت الجرائد العربية منها ١٧٨٠ طالبا (أو ٨٨,٥%من مجموع قراء الجرائد)، فإن المجلات التي ذكرت بلغ عددها ٢٥٦ مجلة. وهذا عدد هائل. ويضاف إلى ذلك أن ١٨٢٥ طالبا سموا مجلات، مقابل ١١٠٥ سموا كتابا أول و ٨٦٤ سموا كتابا ثانيا و ٦١٩ سموا كتابا ثالثا، بصورة يبدو معها تفضيل المجلات (١٨٢٥ طالبا أو ٧٥%) قريبا من تفضيل الجرائد وبعيدا من تفضيل الكتب. وهذه علامة من علامات "الثقافة الجديدة للطلاب".

صحيح أن هذه المجلات في معظمها عربية (١٠٥ مجلات، مقابل ٨٥ فرنسية و ٦١ إنكليزية)، إلا أن مكانة العربية هنا أدنى بكثير مما في الجرائد: ٥١,٦% هنا مقابل ٨٨,٥% للجرائد. وهذه الخسارة (للعربية) في المجلات تكسبها الفرنسية بالدرجة الأولى. وهذه المعلومة تساهم في بلورة إستنتاج ضمني مفاده أن ما أوحت به أجوبة الطلاب حول قدراتهم اللغوية من مكانة للثلاثية اللغوية تأتي الجرائد والمجلات لتقيده وتظهر أن

القراءات هي عمليا ثنائية أكثر مما هي ثلاثية اللغة. وأن هذه الثنائية تسيطر فيها الفرنسية (٣٦,٤%). وتوزيع قراءة الفرنسية بحسب المستوى الإجتماعي يتسق هنا مع ما لاحظناه بالنسبة للجرائد. وكذلك مع ما أشرنا إليه حول الطوائف: من أصل ٦٥٣ طالباً يقرأون مجلات بالفرنسية ثمة ١٠١ طالب مسلم والباقي مسيحيون (٨٤,٥%).

سوف نستعيد الآن جملة العناصر المقروءة، لدينا ثلاثة كتب، جريدة واحدة ومجلة واحدة، أي خمسة عناصر، ونبني لكل لغة مؤشرا إجماليا.

ثمة ٥,٩% من الطلاب لم يقرأوا أيا من الكتب والصحف بالعربية. بينما ٢٠,٣% فقط قرأوها جميعا بالعربية فقط. أي أن ربع الطلاب هم عربيون أو أجنبيون تماما في قراءاتهم. وثلاثة أرباعهم يستعملون اللغة الأجنبية بقدر قليل أو متوسط أو كثير، إلى جانب العربية، وهذه صورة ساطعة عن مبدأ التنوع اللساني في قراءات الطلاب اللبنانيين، (جدول ٤٨).

هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن حظ الفرنسية أعلى من حظ الإنكليزية بقليل:

جدول ٤٨: توزع الطلاب بحسب لغة قراءاتهم لثلاثة كتب وجريدة ومجلة معا

	بالعربيّة	بالفرنسية	بالإنكليزية
صفر عنصر	٥,٩	٤١,٢	٥٩,٨
عنصر واحد	٣٣,٤	٢٣,٥	٢٢,٤
عنصران	١٧,٥	٨,٤	٤,٢
ثلاثة عناصر	٥,٠	١٠,٠	٩,٥
أربعة عناصر	١٧,٩	١١,٤	٣.٣
خمسة عناصر	٢٠,٣	٥.٥	٠,٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	(١٩٩٢)	(١٤١٠)	(١١٨١)
لا قراءات	٤٤٤	١٠٢٦	١٢٥٥

٢٦,٩% قرأوا ثلاثة عناصر وما فوق بالفرنسية، مقـــابل ١٣,٦% قرأوهـــا بالإنكليزيـــة. وهذه نتيجة تعيد إظهار نزعة الأنكلوفون للقراءة بالعربية وتمســـك الفرنكوفـــون بـــالقراءة بالفرنسية. والوجه الآخر لهذه الملاحظة أن ٥٩,٨% من الطلاب الذين قرأوا لـــم يقـــرأوا بالإنكلزية مقابل ٤١,٢% للغة الفرنسية. لذلك ينخفض المتوسط الحسابي لمؤشر القـــراءات المتعددة (خمس عناصر) إلى ٠,٧٧ في الإنكليزية مقابل ١,٤٣ للفرنسية.

سنقارن الآن بين المتوسطات الحسابية للغات الثلاث، كما فعلنـــا ســـابقا بالنســـبة للكتب، وذلك إستنادا إلى عدد من المتغـــيرات المختـــارة، بصـــورة نعيـــد فيـــها توزيـــع المجموعات الأصلية (فئات إجتماعية، دين، طوائـــف) والمحصلـــة (مـــدارس، وحـــدات جامعية، إلخ) في لوحة مقارنة إحتمالية (جدول ٤٩).

ثمة ثلاثة من المتغيرات الثمانية التي درسنا علاقاتها باللغات الثلاث لا تظهر فـــي الجدول: الجنس، القطاع، وميدان الإختصاص. الجنس، لأن الجنسين يقعان عمومـــا فـــي خانة واحدة[٢١]، والقطاع الجامعي[٢٢] لأن الوحدة الجامعية تغني عنه، وميدان الإختصـــاص لأن قيمة "ف" غير دالة إحصائيا في اللغة الفرنسية وفي اللغة الإنكليزية. أمـــا المتغـــيرات الخمسة الباقية، فهي جميعا دالة إحصائيـــا (P = .0000) : الوحـــدة الجامعيـــة، المدرســـة الثانوية[٢٣]، والجماعة الدينية والطائفة والمستوى الإجتماعي.

والمشهد الظاهر في الجدول معبّـــر أيمـــا تعبيـــر، إذ نلاحـــظ أن المجموعـــات المدروسة تصطف في خط منحن *Diagonal* ، بحيث نجـــد اليسوعية فـــي طـــرف (قراءة ضعيفة جدا بالعربية وقوية جدا بالفرنســـية) واللبنانيـــة ١ ، اللبنانيـــة ٣/٤/٥ ، العربيـــة، الأوزاعي، الثانوية الرسمية والثانوية الإسلامية، والمسلمون عموما، والشيعة خصوصـــا، والفئات الدنيا، في الطرف الآخر (قراءة ضعيفة جدا باللغة الأجنبية وقويـــة جدا باللغـــة العربية)، على عكس اليسوعية تماما . ينفصل الدروز عن سائر المسلمين مـــع تميزهـــم

---

[٢١] قيمة ف دالة إحصائيا، P= .0000 ، مع اللغة الفرنسية واللغة الإنكليزية، وغير دالة إحصائيا في اللغة العربية.

[٢٢] قيمة ف دالة إحصائيا، P = .00000 ، في اللغات الثلاث.

[٢٣] مع اللغة الإنكليزية تصبح قيمة ف دالة إحصائيا مع إحتمال P = .001 .

القليل بالإنكليزية، وينفصل الموارنة عن الكاثوليك والأرثونكس مع إقبالهم الإضافي على الفرنسية، كما تنفصل الثانوية العلمانية عن الثانوية المسيحية بسبب تراجعها في اللغة

جدول ٤٩: مؤشر القراءات المتعددة بحسب عدد من المتغيرات

لغة عربية	لغة فرنسية أو إنكليزية ٠ – ١	١.١ – ٢	٢,١ – ٣	٣,١ – ٤
٠ – ١				اليسوعية (ف)
١.١ – ٢		ث. علمانية فئات عليا	مسيحيون (ف) موارنة (ف) الكسليك (ف) الحكمة/بل/ها (ف)	
٢,١ – ٣	سنّة	ل.٢ (ف) أرثونكس ل موحدة (ف) كاثوليك (ف) أميركية لويزة وسطى-عليا (ف) ل.أ. (ك) وسطى-دنيا (ف) ث. مسيحية (ف)		
٣,١ – ٤	ل ١ مسلمون ل ٣/٤/٥ شيعة عربية أوزاعي/معهد فئات دنيا ث.رسمية ث.إسلامية			

ملاحظة : المتوسط الحسابي لمؤشر القراءات المتعددة : ٢,٥٦ للغة العربية، ١,٤٣ للغة الفرنسية، و ٠,٧٧ للغة الإنكليزية. هذا ولم تقع أي مجموعة في فئة ٤–٥ فأسقطت من الجدول. "ف" تعني أن المجموعة حصلت على نسبة أعلى في الفرنسية، و "ك" في اللغة الإنكليزية، والتي لم يوضع لها أي حرف تكون قد حصلت على موقعها في اللغتين بمتوسطات متقاربة.

العربية. ويلاحظ أخيرا أن الفئات الإجتماعية متباعدة في اللغة العربية لكن ثلاثاً منها تندرج في صف واحد في اللغة الأجنبية بسبب اللغة الفرنسية.

لذلك تبدو الوضعية المنوالية (حيث تتجمع معظم الفئات) متمثلة في قراءة متوسطة بالعربية (٢-٣) وقراءة متوسطة إلى ضعيفة بالأجنبية (١-٢)، ويلتقي في هذه المجموعة الطلاب المنتمون إلى الفئات الوسطى-العليا والوسطى-الدنيا، والأرثوذكس والكاثوليك، من ناحية، وإلى اللبنانية ٢، والكليات الموحدة، والأميركية، واللويزة، واللبنانية الأميركية، والثانوية المسيحية، من جهة ثانية.

وبالعودة إلى موضوع الإناث واللغة الفرنسية يتبين بالنسبة للعناصر الخمسة أن أعلى متوسط للقراءة بهذه اللغة هو لدى إناث اليسوعية (٣,٥٨%) وذلك بفارق عن ذكورها (٢,٩٣%)، وبفارق عن الموقع الثالث للفرنسية (إناث اللبنانية ٢: ٢,٠٦%)، فيما جميع الوحدات الأخرى تشهد متوسطاً دون ٢,٠. وهذا ما يؤكد الملاحظة المذكورة سابقا عن حصن الفرنسية في لبنان اليوم.

٣. صراع اللغات

إدعينا سابقا أن هناك نزعة نحو إنفكاك الأيديولوجيا الطائفية عن المسألة اللغوية. فإلى أي حد تؤكد أجوبة الطلاب هذه الفرضية؟

ثمة سؤال وحيد طرحناه على الطلاب نعتمده لمعالجة هذا الموضوع: "بأية لغة يجب أن يعطى التعليم الجامعي في لبنان في إختصاصك؟"، وكان الجواب التقليدي، الأيديولوجي، كما نعلم، أن المسلمين يدافعون عن العربية بإعتبارهم حماتها، والمسيحيون يدافعون عن الفرنسية بإعتبارهم حماتها. فما حال طلاب اليوم من هذه النقطة؟

الأجوبة موزعة على خمسة إحتمالات، جمعناها إقتصادا في العرض بثلاث : ١) بالعربية، أو بالعربية مع إستعمال جزئي للغة أجنبية، ٢) مناصفة بين اللغة العربية واللغة الأجنبية، ٣) باللغة الأجنبية مع إستعمال جزئي للعربية، أو باللغة الأجنبية. الواقعة الملفتة أن ٥٠% من الطلاب وقعت أجوبتهم في الخيار الثالث، و ٢٨,٨% في الخيار الثاني،

و٢١,٢% فقط في الخيار الأول. وهذا يعني أن التمسك بالعربية كلغة للتعليم العالي ليـــس إلا الظاهرة الأقل ظهورا لدى طلاب الجامعات في لبنان اليوم.

كيف تفسّر هذه الواقعة الجديدة المفاجئة ظاهرا، والتي تظهر أن ما يدعـــو إليــه الطلاب حول لغة التعليم العالي يختلف عن لغة قراءاتهم، ويختلف عن إدعاءاتهم في إتقــان اللغة؟ بالصيغة المركبة لمسألة اللغة اليوم. فنحن، مع هذه الدعوة، إزاء قضيـــة أكاديميــة (جامعية) إذا صحّ التعبير، أو إجتماعية تبطن التمايز (كما حاولنا أن نقول سابقا). بحيـــث يتضافر ما يفرضه التمايز مع ما تفرضه العولمة: الدراســـة الجامعيــة باللغــة الأجنبيــة أصبحت مسألة حيوية لأي تعليم جامعي يريد أن يكون متصلا بالعالم. وبالتالي فإن الأمـور غير متناقضة، بل إن إتقان العربية (٩١,٤%) ليس مرتبطا بالدعوة إلى الإقتصـــار علــى العربية (٢١%) مثلما أنه ليس مرتبطا بأحاديي اللغة العربية (١٧,٠%)، بــل قــل إنــهما أمران متنافيان بقدر ما يتسق إتقان اللغة العربية مع إتقان لغة أجنبية.

لكن هناك فروقات، لا سيما بين الخيارين الأول والثالث: فخيار اللغـــة الأجنبيــة يزيد في القطاع الخاص (إلى ٦٠,٣%) وخيار اللغة العربية يرتفع في الجامعـــة اللبنانيــة (إلى ٣٠,٤%). والفروقات نفسها تماما لوحظت بين أبناء الطبقات العليا وأبنـــاء الطبقــات الدنيا (٦٢%-٣٢%). كذلك بين المسيحيين والمسلمين (٦٣,٦%-٣٤,٩%)*. مما يعنـــي أن الإنفكاك بين اللغة والأيديولوجيا الذي نقترحه ليس حقيقة تامة الوجـــود. إنــه حقيقــة جزئية: المسلمون يرون في ٢٨,٦% منهم أن يكـــون التعليـــم مناصفـــة بيـــن اللغتيـــن و ٣٦,٥% باللغة الأجنبية (المجموع ٦٥,١%)، هكذا يكون المسلمون مقبلون جدا على فكـرة تأمين التعليم العالي باللغة الأجنبية، وهذا مؤشر الإنفكاك. ولكن المســيحيين أكــثر إقبـالا بكثير على اللغة الأجنبية (٩٢,٢% للأجنبية كليا أو جزئيا)، وهذه هي حدود الإنفكاك.

لكن قد تكون هذه المعطيات مضللة بعض الشيء لأن السؤال الذي طرحناه عليـهم يحدد الرأي في الإختصاص الذي يتابعونه. ولربما اختلفت الوقائع مـــن إختصـــاص إلـــى

* قيمة كا ٢ دالة إحصائيا: P = .00000 ، بالنسبة للقطاع والجماعة الدينية والمستوى الإجتمـــاعي في علاقـــة هـــذه المتغيرات مع اللغة المفضلة للتعليم العالي.

آخر. لذلك نستعيد معطياتنا تبعا لميدان الإختصاص، وهي ستة ميادين ١) التربية-الآداب-الدين، ٢) العلوم الإجتماعية والسياسية، ٣) الادارة والحقوق والتوثيق، ٤) العلوم البحتة والتطبيقية، ٥) العلوم الصحية والطبية والزراعية، ٦) الهندسة على أنواعها والفنون. ويخيل إلى المرء أن السجال اللبناني حول اللغات يلتصق بالميادين الثلاثة الأولى أكثر من الميادين الثلاثة الأخيرة. لذلك نضع كل معطياتنا دفعة واحدة في جدول واحد (رقم ٥٠) لكشف الفروقات، مقتصرين على اللغة العربية لكي يتسع الجدول لمختلف المعطيات، بإعتبار أن الفروقات حول اللغة العربية هي الوجه الآخر للفروقات حول اللغة الأجنبية.

الواقعة الأولى تؤكد فرضية القاسم المشترك: ثمة نسبة ضئيلة جدا من الطلاب (تتراوح بين ٤,٥% و ٨,١%) تؤيد التعليم في الميادين العلمية والتطبيقية بالعربية. وثمة نسبة قليلة (تتراوح بين ٢٥,٦% و ٣٨,١%) تؤيد التعليم بالعربية فقط في الميادين الإنسانية.

لكن عند التأمل في أثر التغيرات، نجد أن المسيحيين يفترقون عن المسلمين حتى في الميادين العلمية والتطبيقية، بالإضافة إلى الميادين الإنسانية، بحيث أن العلاقة بين الجماعة الدينية واللغة المفضلة، هي علاقة دالة إحصائيا في مختلف ميادين الإختصاص، وبحيث تصبح نسبة المسلمين المؤيدين للعربية في الميادين العلمية والتطبيقية تتراوح بين ١١ و ١٢%. صحيح أن هذه النسبة ضئيلة، لكن الفوارق مع المسيحيين ذات شأن (تتراوح نسبتهم بين ١ و ٣%).

وإذا ما بقينا في الميادين العلمية والتطبيقية، نجد أن الفروقات غير موجودة بين القطاعين العام والخاص في ميدان العلوم البحتة، ولا داخل القطاع الخاص في ميادين العلوم البحتة، والعلوم الطبية والصحية والزراعية، ولا بين الطبقات الإجتماعية في ميداني العلوم البحتة، والهندسة على أنواعها.

لذلك نعود إلى الميادين الإنسانية، حيث الفروقات دائما موجودة: بين القطاعين، داخل اللبنانية، داخل القطاع الخاص، بين الجماعات الدينية، وبين الفئات الإجتماعية.

جدول ٥٠: توزع الطلاب حول اللغة العربية كلغة مفضلة للتعليم الجامعي في ميادين الإختصاص التي يتابعونها بحسب عدد من العوامل المختارة

	مجموع الطلاب %	تربية وغيرها %	علوم إجتماعية %	إدارة وحقوق %	علوم بحتة %	علوم طبية %	هندسة وفنون %
مجموع الطلاب	٢١,٢	٣٨,٦	٢٥,٦	٣٠,٧	٨,١	٤,٥	٥,٧
ج. لبنانية	*٣٠,٤	*٤٩,٣	*٣٢,٥	*٤١,٩	**٧,٩	**١٠,٨	**١١,٠
ل ١	٣١,٩	٤٨,٥	٣٢,١	٥٤,٤	٨,٤	–	١٥,٢
ل ٢	٥.٨	٩,٨	٣,٨	٩,١	١,٩	٣,٨	٥,١
ل ٣/٤/٥	٤٧,٨	٦٠,٣	٤٨,٥	٤٨,٨	١٣,٣	١٧,٤	٣١,٣
ل موحدة	٩,١	–	–	–	–	١٢,٠	٥,٣
ج. خاصة	*١١,٥	*١١,٦	**٨,٤	*٢٢,٩	***٨.٨	***٠,٨	***٣,٧
أميركية	٢,٩	–	٤,٨	–			
اليسوعية	٥,٦	٤.٤	–	١٥,٤			
الكسليك	٤,٢	٤,٥	–	٤,٨			
عربية	٢٧,٦	–	٥٠,٠	٤٠,٤			
لويزة	٣,٢	–	–	٤,٥			
ل.أ.	٦,٨	–	١٨,٨	٧,٤			
الحكمة/بل/ها	٢٣,٦	–	–	٤١,٧			
الأوزاعي/المعهد	٦٣,٠	٨٣,٣	–	٤٦,٧			
الدين	*	*	*	*	**	**	*
مسلمون	٣٤,٩	٥٧,٣	٤١,٢	٤٣,٤	١١,١	١١,١	١٢,٤
مسيحيون	٧,٨	١٠,٦	٨,١	١٦,٩	١,٠	٠,٨	٢,٩
المستوى الإجتماعي	*	*	*	***	***	**	***
عليا	١١,٢	١٠,٠	١٠,٠			٢,٣	
وسطى-عليا	١٩,٥	٢٨,٣	٢٥,٩			٥,١	
وسطى-دنيا	٢١,٨	٣٤,٤	٢٣,٩			٦,٩	
دنيا	٣٢,٤	٥٣,٨	٣٠,٦			٥,٩	

* قيمة كا٢ دالة إحصائيا : $P < .0001$

** قيمة كا دالة إحصائيا: $P < .007$

*** قيمة كا٢ غير دالة

وهذه الفروقات تحمل معنى السجال (بين الجماعات)، وتحمل معنى القيم المرتبطة بالمكانات الإجتماعية.

صحيح أننا نتكلم عن فروقات داخل ثلث الطلاب أو ربعهم الذين يفضلون العربية، وهذا مؤشر على بقاء الصلة بين الأيديولوجيات واللغة في حدود ضيقة، إلا أن ماهية الفروقات تدل على وجهة هذا السجال. وذلك على الوجه التالي:

دعاة العربية: اللبنانية عموما، الفروع الأولى والثالثة والرابعة والخامسة،
الأوزاعي/المعهد
الحكمة وغيرها (في الحقوق فقط)
المسلمون .
الفئات الإجتماعية الدنيا

دعاة الأجنبية (الإبتعاد عن العربية): في اللبنانية - الفرع الثاني والكليات التطبيقية، في القطاع الخاص عموما، وداخل هذا القطاع في الجامعات غير الإسلامية، وغير الجامعة العربية.

تكشف هذه الملاحظات أن هناك تمسكا جزئيا-باللغة العربية وتمسكا جزئيا بالثنائية وتمسكا جزئيا باللغة الأجنبية، في الميادين الإنسانية. ويخيل إلى المرء أنه، في الجامعة اللبنانية على الأقل، قد تكون الثنائية اللغوية هي الرأي الأكثر قبولا في مختلف الفروع. أما الميادين العلمية والتطبيقية فتحمل قبولا عاما باللغة الأجنبية فقط، على ما هو واقع الحال على كل حال. لكن المسألة التي تواجه مثل هذا التوجه الواقعي، تتعلق بأبناء الفئات الدنيا الذين يشعرون ربما بعدم قدرتهم على دراسة الإنسانيات بلغتين، وهذه نقطة تفضي إلى البحث في برامج التأهيل اللغوي ومدى وجودها وإتساعها وفعاليتها. أما إنشاء مركز لتعليم اللغات الأجنبية في كلية الآداب في الجامعة اللبنانية فيبدو هامشي الوجود والأثر بسبب قلة الطلاب الذين يتقدمون إليه أو يفكرون فيه[٢٤]، والأرجح لأنه مركز لتعليم

[٢٤] فاز في مباراة الدخول إلى المركز ٥٩ طالبا فقط في كانون الأول ١٩٩٧ عند تأسيسه. أنظر مقال دلال بركات أبو عسلي، النهار، الخميس ١٣ آب ١٩٩٨.

اللغات (قائم في منطقة معينة) وليس مركزا لبرمجة تعلّم اللغات الأجنبية علـــى مســتوى الجامعة ككل. وربما غيرت خريطة الجامعة (بعد إنشاء مجمع أو مجمعين) هــذه الواقعــة جزئيا (في بيروت الكبرى) لكن فروع المحافظات تبقى خارج النطاق بانتظار قيام المركــز بتنظيم برامج داخل الأقسام القائمة في هذه الفروع.

الفصل الثامن

الميول القرائية-الكتب

نعلم أن ٤٢,٦% من طلابنا ثنائيو اللغة، وأن ٣٢% ثلاثيون وأن ١٧% فقط هم أحاديو اللغة، وأن الباقين موزعون بين معرفة اللغة الأجنبية فقط (٥,٩%)، وبين مستوى متدنٍ في اللغات الثلاث (٢,٥%)، حسبما قدر الطلاب مدى تمكنهم من اللغات الثلاث. كما نعلم أن هناك مسافة بين هذا التقدير والقراءات الفعلية، وهي مسافة كبيرة وذات بعدين: إنخفاض حجم القراءات الإجمالي (حوالي ٥٤,٦% قرأوا من كتاب واحد إلى ثلاثة، مقابل ٤٥,٤% لم يقرأوا أي كتاب)، والنزعة الأقوى نحو القراءة بالعربية (٤٧,٦%). وقد عزونا هذه المسافة إلى المعنى المزدوج لاستعمال اللغة، فإتقان اللغة قيمته العليا في متابعة الدراسة الجامعية، والقراءة تمثل قيمته الدنيا، أي إلى المسافة بين الحياة الدراسية والحياة الثقافية.

أسئلتنا الآن تتعلق بالمضي قدما في الميول القرائية.

١. **التعلق بالكتب**

إذا سألنا الطلاب إذا كانت لديهم عادات إهداء الكتب أو تلقيها أو عادة المطالعة نحصل على أجوبة متسقة مع الإنطباع الذي تركه لدينا عدد الكتب المقروءة، مع نزعة، لديهم، إلى "تحلية" الجرعة التي قدموها لنا حول عاداتهم: ٥٢,٣% أظهروا نزعة "وسطى" في مجموع العادات الثلاث، و ٢١,٤% نزعة عليا (تجتمع لديهم هذه العادات الثلاث معا)، و ٢٦,٣% فقط أظهروا تعلقا ضعيفا. ويبين الجدول ٥١ توزيع النسب بحسب كل عادة على حده. وفي هذا التوزيع يتبين للمراقب أن عادات "الإهداء" ذات حجم أقل بكثير من عادات "المطالعة"، فيما يوحي أن الإهداء يرتبط، بالقدرة الإقتصادية، أو بثقافة فئة إجتماعية ما، أصغر حجماً من سائر الفئات. فيما المطالعة تتم عن طريق شراء الكتب أو عن طريق الإستعارة، وبالتالي فهي عامة.

درسنا الفروقات بين الفئات الإجتماعية، في كل من البنود الثلاثة، وفي مجموعها، فلم نجد فروقات تذكر بين الفئات الإجتماعية، بإستثناء فارق طفيف جدا في بند تلقي الهدايا من الكتب، لصالح الفئات العليا. وهذا معناه أن العلاقة بالكتب هي هي في مختلف الشرائح الإجتماعية، ضعيفة. وهذا ما فاجأنا فعلا، لأن الدراسات السوسيولوجية العالمية تربط عادة بين التعلق بالكتب والطبقة الإجتماعية لصالح الفئات العليا. وبالتالي فإن الأمور تجري في لبنان وكأن الفئات العليا لا تتمايز في نطاق المطالعة، ولكن في نطاق إتقان اللغات، وهو تمايز "أقرب" إلى الشكل منه إلى المضمون. وفي هذا دلالة على "ضعف" الطبقة العليا وعلى إنشداد تمايزها، إلى علاقتها "اللغوية"، بدول "المركز"، إذا كانت نظرية التبعية مناسبة لشرح هذه الوضعية.

إلام تعود الفروقات إذن في مؤشر العلاقة بالكتب[١]؟ للجماعة الدينية مثلا؟ كلا،

جدول ٥١: توزع الطلاب بحسب العادات القرائية

	كلا (صفر)	إلى حد ما (١)	نعم (٢)	المجموع
من عاداتهم إهداء الكتب	٤١,٧	٣١,٠	٢٧,٣	١٠٠
	(٩٧٤)	(٧٢٥)	(٦٣٩)	٢٣٣٨
من عاداتهم تلقي هدايا كتب	٣٩,٢	٣٤,٣	٢٦,٤	١٠٠
	(٩٠٩)	(٧٩٦)	(٦١٣)	٢٣١٨
من عاداتهم المطالعة	١٠,٤	٣٣,٣	٥٦,٣	١٠٠
	(٢٥٠)	(٧٩٩)	(١٣٥٠)	٢٣٩٩
مجموع العادات	٢٦,٣	٥٢,٣	٢١,٤	١٠٠
	(٦٠٤)	(١٢٠٢)	(٤٩٣)	٢٢٩٩

[١] مؤشر العلاقة بالكتب هو حاصل جمع الأجوبة على الأسئلة الثلاثة المتعلقة بالعادات: صفر= لا علاقة، ٣-٤ = علاقة متوسطة، ٥،٦ = علاقة قوية.

فالفروقات هنا غير دالة. للجامعة؟ نعم. للجنس؟ نعم. فالإناث أكثر إهداء للكتب وأكثر تلقيا منها كهدايا، وأكثر نزوعا للمطالعة من الذكور. علما بأن الفروقات ليست كبيرة، ولو أن الفروقات دالة في أغلب حالات دراسة الإرتباط. الفروقات الأكبر تعزى للوحدة الجامعية. ما الذي يجعل وحدات جامعية ينتشر فيها التعلق بالكتب أكثر من غيرها، بعد أن تبين حياد المستوى الإجتماعي، والجماعة الدينية وهي وحدات مختلطة بين الجنسين؟ النتائج تقول أن أعلى معدل لمؤشر التعلق بالكتب نجده في الجامعة الأميركية والجامعة اليسوعية بينما أدنى معدل نجده في اللبنانية الأميركية واللويزة والعربية. ويكشف هذا التوزيع الفريد من نوعه بوضوح أن التعلق بالكتب ليس متصلا بالهرمية الإجتماعية للوحدات الجامعية وكأن اللبنانية الأميركية، التي وقعت دائما، إلى جانب الأميركية واليسوعية، في المرتبة العليا، ودونها بقليل اللويزة، هي بعيدة عن الكتب مثل اللبنانية ٥/٤/٣ التي وقعت في أدنى سلم الترتيب الإجتماعي للوحدات. هل يعني ذلك أن النخب الملتحقة بالجامعتين المذكورتين تضم المستجدين على المراتب الإجتماعية العليا، أم أن الفئات الإجتماعية العليا في لبنان هي في جزء مهم منها غير معنية بثقافة الكتب؟ إن ما يغذي طرح التساؤلات حول هذا الموضوع أن يكون أعلى معدّل سجل للتعلق بالكتب موجودا في وحدة بدت دائما أيضا في أدنى السلم الإجتماعي للجامعات (الأوزاعي/ المعهد). فهل يتصل التعلق بالكتب بأمور فكرية أو دينية أو بإلتزامات ما؟ إن أخذ متغير الجنس بعين الإعتبار مجددا يفضي إلى ملاحظة أن أعلى معدلات التعلق نجدها لدى إناث اليسوعية وأدناها لدى ذكور اللبنانية الأميركية. وإذا قارنا بين ما يظهر في هاتين الوحدتين وبين الوحدات الأخرى يتبين لنا أن الإناث أعلى معدلا في كل من اللبنانية ١ واللبنانية الموحّدة، واللويزة، واللبنانية الأميركية، بالإضافة إلى اليسوعية، فيما الذكور أعلى معدلا في الوحدات الست الباقية: اللبنانية٢، اللبنانية٣/٤/٥، الكسليك، العربية، والأوزاعي/المعهد، والحكمة/البلمند/هايكازيان وهي وضعيات تسمح، في بعض منها (الكسليك، الأوزاعي/المعهد، لبنانية ٢) بالتفكير جديا بمقولة الإلتزام، وهي مقولة تصدق على الذكور أكثر مما على الإناث، كلما كان موضوع الإلتزام فكريا وسياسيا.

إن المفاجآت التي تخرج من الصورة المقدمة أعلاه تدفع إلى الرجوع قليلا إلى الوراء، إلى الكتب المقروءة، لعلنا نجد ما يعزّز تكوين وجهة نظر ما حول الإتجاهات القرائية لدى الطلاب.

ثمة طلاب لم يقرأوا فعلا أي كتاب خلال السنتين الماضيتين (١١٠٧ أو ٤٥,٤%)، وآخرون قرأوا كتابا واحدا (٤٥٣ أو ١٨,٦%) وغيرهم قرأ كتابين (٤٢٨ أو ١٧,٦%) أو ثلاثة كتب (٤٤٨ أو ١٨,٤%). ما الذي يفرق، مجددا، بين هؤلاء؟

المستوى الإجتماعي لا يفرّق. الجماعة الدينية لا تفرق. الجنس أيضا لا يفرّق. ولا ميدان الاختصاص. ولا كون الطالب تقليدياً أو غير تقليدي بالمعنى الذي اعتمدناه في الفصل الأول. ولا مكان الإقامة الفعلية، ولا مكان الإقامة بحسب الهوية. وجميع هذه الأمور بدت متصلة ببعضها البعض في القسم الأول من الكتاب. وبالتالي يثبت لدينا، ولو بصورة نسبية، أن العلاقة الفعلية بالكتب (مؤشر القراءات[٢] هنا) لا تتصل، بعد الإصطفاء الجامعي، بالمراتب الجامعية والجنس والطائفة وما يرتبط بكل منها من أبعاد. مرة أخرى نجد الفروقات ناجمة عن الوحدة الجامعية، مع تعديلات ذات أهمية للصورة التي رسمت سابقا: أعلى معدّل للقراءة نجده في اليسوعية، تليها الأميركية. بينما يتبين أن الأوزاعي/المعهد ذات مساهمة سلبية في مؤشر القراءات، على عكس ما أظهرته الأسئلة عن العادات. بل إن المساهمة السلبية للأوزاعي/المعهد توازي المساهمة السلبية للجامعة اللبنانية٢. وبالتالي فإن ما قلناه عن الإستقلالية النسبية للعلاقة بالكتب عن المستوى الإجتماعي يبقى صحيحا، ولكن ما تخيلناه من الإلتزام الفكري، لم نجد ما يؤيده هنا، بإستثناء حال الكسليك. وهذه الوضعية المزدوجة تعبّر عن نفسها بوجود علاقة إحصائية وثيقة بين مؤشر التعلق بالكتب، ومؤشر القراءات، وبغياب هذه العلاقة إذا ما حدث تفاعل بين المؤشرين.

إن التفاعل بين المعطيات هو طريقة للبحث في الفروقات "الداخلية" (داخل

---

[٢] مؤشر القراءات هو حاصل جمع أجوبة الطلاب في الكتب الثلاثة: صفر= لا كتاب، ١= كتاب واحد، ٢= كتابان، ٣ = ثلاثة كتب.

جدول ٥٢: ترتيب الوحدات الجامعية، وتفاعلها مع الجنس والدين بحسب المتوسط الحسابي لمؤشر القراءات

حالة المؤشر	منخفض	متوسط	عال
المتوسط الحسابي	٠,٩٠٠ -	٠,٩١٢-١,٢٧	١,٣ +
الوحدة الجامعية	١١ الأوزاعي / المعهد ١٢ لبنانية ٢	سائر الوحدات من ٣ إلى ١٠	١ اليسوعية ٢ الأميركية
الجنس		الذكور والإناث	
الدين		المسلمونَ والمسيحيون	
الوحدة الجامعية/ الجنس	٢١ لبنانية ٢-إناث ٢٢ لبنانية٢-ذكور ٢٣. لبنانية موحدة-ذكور ٢٤ الأوزاعي/المعهد-إناث	سائر الوحدات/ الجنسين من ٧ إلى ٢٠	١. اليسوعية-إناث ٢. الكسليك-إناث ٣. الأميركية-إناث ٤ الأوزاعي/المعهد-ذكور ٥ الأميركية-ذكور ٦ اليسوعية-ذكور
الوحدة الجامعية/ الدين	٢١ لبنانية أميركية-مسيحيون ٢٢ الأوزاعي/المعهد-مسلمون ٢٣ لبنانية ٢-مسيحيون ٢٤ الكليات الموحدة-مسيحيون	سائر الوحدات من ٧ إلى ٢٠	١ اليسوعية-مسلمون ٢ الأميركية-مسيحيون ٣ الكليات الموحدة-مسلمون ٤ اليسوعية-مسيحيون ٥ لبنانية ٣/٤/٥-مسيحيون ٦ الأميركية-مسلمون

ملاحظة: بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لمؤشر القراءات ١,٠٨٩

الوحدات الجامعية هنا) ما بين الجنسين والدينين مثلا. هكذا نجد أن المتوسط الحسابي للقراءات يرتفع، ويصبح متقاربا، بين إناث اليسوعية والكسليك والأميركية، وذكور الأميركية واليسوعية، والأوزاعي/المعهد، واللبنانية ٣/٤/٥ ! بينما ينخفض المعدل لدى إناث اللبنانية٢ وإناث الأوزاعي/المعهد، وذكور اللبنانية٢ واللبنانية الموحدة. بصورة نكتشف معها أن أدنى معدلات قراءة هي لدى إناث الأوزاعي/المعهد وأعلى معدلات قراءة هي لدى إناث اليسوعية (جدول ٥٢).

ولكي نفهم هذا التباعد داخل الجنس نفسه، بين الوحدات، وبين الجنسين داخل الوحدة نفسها، نراقب التغير بحسب الوحدة–الدين. نجد أمورا مثيرة: أعلى المعدّلات هي لدى مسلمي اليسوعية، وأدناها لدى مسيحيي اللبنانية ٢ والكليات الموحدة. حيث المسلمون أقلية في الحالة الأولى والمسيحيون أكثرية في الحالة الثانية. الأمر الذي يدفع التفكير نحو قاعدة أخرى للقراءات: عندما يصبح الطلاب أقلية ينخفض إنخراطهم الإجتماعي فترتفع قراءاتهم، وبالعكس. هذه القاعدة تفسّر جزءا من اللوحة. أما الجزء الآخر (مسيحيو اليسوعية مثلا، ذوي المعدلات العالية، ومسيحيو اللبنانية الأميركية، ذوو المعدلات المنخفضة) فيفسّر بالإنخراط الإجتماعي، إرتفاعا أو إنخفاضا. كذلك ثمة حاجة إلى قاعدة ثالثة ربما تكمن في التمييز الثقافي بين الجنسين لدى المسلمين، وإلا كيف نفسّر المواقع المتعاكسة التي تقع فيها الأوزاعي/المعهد التي تضم مسلمين فقط، واللبنانية ٣/٤/٥ ذات الأغلبية الإسلامية غير المدينية؟ إن هذه القواعد أو غيرها، هي التي تكمن وراء عدم ظهور فروقات ما عائدة للجنس أو للجماعة الدينية أو غيرهما رغم وجود الفروقات بين الوحدات الجامعية.

٢. الكتب المقروءة

سألنا الطلاب كما نعلم أن يذكروا أسماء ثلاثة كتب قرأوها في السنتين الأخيرتين. لو كان الطلاب ذكروا ثلاثة كتب كما طلبنا منهم لكان يجب أن نحصل على ٧٣٠٨ عناوين. لكن قسماً كبيراً منهم ترك فراغاً إما محل الكتب الثلاثة على السواء أو محل كتابين أو محل كتاب واحد. وهذه الفراغات، التي تدل على أن الطالب المجيب ليس

لديه ما يذكره، بلغ عددها ١٣٣١ فراغاً محل الكتاب الأول، و ١٥٧٢ محل الكتاب الثاني، و ١٨٠٧محل الكتاب الثالث. وبالتالي بدل أن نحصل على أسماء ٧٣٠٨ كتب حصلنا على ٤٧١٠ فراغ، أي ما يشكل ٦٤,٥%، وعلى ٢٥٩٨ عنوان كتاب أي ما نسبته ٣٥,٥%[٣]. وهذه النسبة تمثل نسبة القراءة خلال سنتين بين الطلاب. وهي نسبة متدنية جداً. إذن هناك طالب واحد من كل ثلاثة طلاب في السنة الثالثة الجامعية قرأ خلال سنتين ما بين كتاب وثلاثة كتب. هذا أول الغيث.

النتيجة الثانية لأحوال قراءة الكتب لدى طلابنا، أن المؤلفين المذكورين مشتتون بدرجة هائلة، وإذ يفترض المرء أن قراءة الكتب تتركز في كتب كلاسيكية، تقرأها أجيال عدة، وكتب حديثة، نزلت إلى السوق في زمن معين وشكلت تياراً أو موضة في القراءة، فقد وجدنا بعد إحصاء المؤلفين المذكورين من قبل الطلاب في الكتب الثلاثة أن هؤلاء المؤلفين يبلغ عددهم ٦١٦ مؤلفاً. وإن أوحى هذا الأمر بشيء فإنه يوحي بغياب "ثقافة سائدة" في لبنان، أو بوجود تشرذم ثقافي متعدد الوجوه. وهذا على عكس مشاهدة الطلاب للتلفزيون مثلا، حيث إستقطبت محطة واحدة ٦٤,٣% من الطلاب، وإستقطبت ثلاث محطات ٨٤,٣% من الطلاب، كما سنبيّن لاحقاً.

النتيجة المنطقية لهذا التشتت أن هناك ٢١ مؤلفاً فقط، ذكروا (في كتاب ١ أو ٢ أو ٣) من قبل عشرة طلاب على الأقل[٤]، وحتى بين هؤلاء ثمة تشتت ملفت. ثمة مؤلف واحد ورد إسمه ٣٠٣ مرات، وذكره ٤٤ طالباً كحد أدنى (الكتاب الثالث) و ١٦٧ طالب كحد أقصى (الكتاب الأول)، وهو جبران *خليل جبران*. بينما *نزار قباني* ورد ذكره ٢٥ مرة فقط، والمسافة الكبيرة بين الإثنين ذات معنى واضح. فجبران أديب لبناني كلاسيكي، مشهور عالمياً، والأهم أنه مرغوب مدرسياً. لذلك فهو في ذهن الطالب "نبيل"، بالمعنى

---

[٣] ألغينا من اللائحة كل كتاب شعرنا أو عرفنا أنه كتاب جامعي *Textbook*، لأن السؤال كان واضحاً بهذا الصدد: "سم ثلاثة كتب قرأتها في السنتين الأخيرتين وهي غير مطلوبة منك في الجامعة (إذا كان الكتاب أجنبياً أكتب عنوانه بالأجنبية)".

[٤] عندما ذكر مؤلف ما من قبل عشرة طلاب على الأقل في كتاب معين (١ أو ٢ أو ٣)، أحصينا أيضا عدد مرات وروده في الكتب الأخرى، حتى ولو كان العدد أقل من ١٠، كما هو مبين في الجدول ٥٣.

الذي تتخذه كلمة موسيقى "كلاسيكية" إذا سألت أحداً عن الموسيقى التي يفضلها، فهو إذا لم يكن لديه ما يفضله فعلاً، فإنه يختار شيئاً يظن أنه يعطي فكرة حسنة عن إهتماماته. وجبران "نبيل" بهذا المعنى. *فجبران* ليس على حد علمنا من الكتّاب المثيرين في أيامنا، الذين يقبل الطلاب على شراء كتبه، ولا سيما طلاب السنة الثالثة الجامعية. ولو كان السؤال مطروحاً على طلاب المرحلة المتوسطة أو الثانوية لكان الأمر حقيقياً أكثر، لأن *جبران* تشجع عليه المدارس ويشجع عليه الأهل أحياناً، وهو فضلاً عن ذلك "متمرد" بما يتلاءم مع نزعات المراهقة. أما أن يذكره طلاب السنة الثالثة الجامعية، وبهذا الحجم الكبير، فأمر أقرب إلى عملية إستحضار من الذاكرة المدرسية منه إلى أن يكون موضوعاً للقراءة في هذه المرحلة العمرية والدراسية. وبهذا المعنى، المدرسي، نفهم ورود *توفيق يوسف عواد* في المرتبة الخامسة (جدول ٥٣)، مكرراً ٥٤ مرة و *ميخائيل نعيمة* (٤٦ مرة)، *وفيكتور هيغو* (٣٣ مرة)، وحتى *ابن المقفع* (٢١ مرة) *وعلي بن أبي طالب* (٢٦ مرة).

والمنطق نفسه هو الذي يفسّر إنخفاض الشعبية الظاهرة *لنزار قباني*. صحيح أنه ينتمي أيضا إلى مكتبة المراهقين، لكنه يفتقد "النبالة" الجبرانية، لأن تحريضه على التمرد، هو تحريض حسّوي (حب-جسد-سياسة) ومباشر، وغنّاء (شعر) من جهة، وهو ليس مرغوباً لا في المدرسة ولا من قبل الأهل، بقدر ما يدفع القارىء نحو النزوة وبقدر ما يدفع جبران (*ونعيمة*) القارىء نحو "الثقافة" والمبادىء السامية والتطهر والريف وإتقان اللغة.

إذا صحّ هذا التحليل يكون ذكر *قباني* بين الكتب المختارة حقيقياً أكثر من ذكر *جبران ونعيمة*. ويكون *توفيق يوسف عواد* بين الإثنين لأنه روائي، وكذلك *هيغو*، فالرواية أقرب إلى التسلية وإلى تجاوز الحدود العمرية التي يفرضها أدب الخواطر وفلسفة الحياة. لكن هؤلاء جميعاً، *جبران ونعيمة وعواد*، يبقون منتمين إلى ما نسميه القراءات "المدرسية" مقابل *قباني* الذي ينتمي إلى القراءات اللامدرسية. ونضم إلى القراءات المدرسية، مما ورد في الجدول ٥٣، *فيكتور هيغو وابن المقفع وعلي بن أبي طالب*، بينما يقع كل المؤلفين الآخرين في صف القراءات اللامدرسية.

جدول ٥٣: توزع الطلاب بحسب المؤلفين المختارين من قبل عشرة طلاب على الأقل

إسم المؤلف	الكتاب الأول	الكتاب الثاني	الكتاب الثالث	المجموع
١ جبران خليل جبران	١٦٧	٩٢	٤٤	٣٠٣
٢ أمين معلوف	٦٧	٣٩	١٧	١٢٣
٣ Danielle Steel	٣٠	٢٩	٣٠	٨٩
٤ Paolo Coelho	٢٩	٢٦	٨	٦٣
٥ توفيق يوسف عواد	٢٢	٢٠	١٢	٥٤
٦ ميخائيل نعيمة	٢٣	١٨	٥	٤٦
٧ محمد حسنين هيكل	١٨	١٤	١١	٤٣
٨ كمال جنبلاط	١٣	١٢	١٦	٤١
٩ فيكتور هيغو Hugo	١٠	١٤	٩	٣٣
١٠ نجيب محفوظ	١٣	٨	١١	٣٢
١١ محمد حسين فضل الله	٩	٦	١١	٢٦
١٢ علي بن أبي طالب	١٦	٦	٤	٢٦
١٣ Betty Mahmoudy	١٦	٥	٤	٢٥
١٤ أنطوان سعادة	١١	٦	٨	٢٥
١٥ نزار قباني	٦	٩	١٠	٢٥
١٦ كريم بقرادوني	١٣	٦	٥	٢٤
١٧ هتلر	١٠	٨	٤	٢٢
١٨ Millon Kundera	١١	٤	٧	٢٢
١٩ إبن المقفع	١٠	٨	٣	٢١
٢٠ أغاتا كريستي	٩	١٢	٦	٢٧
٢١ جورج جرداق	١١	١	–	١٢
المجموع الحالي	٥١٤	٣٤٣	٢٢٥	١٠٨٢
مجموع الإجابات	١١٠٥	٨٦٤	٦٢٩	٢٥٩٨
مجموع اللاجواب	١٣٣١	١٥٧٢	١٨٠٧	٤٧١٠
مجموع الطلاب الأصلي	٢٤٣٦	٢٤٣٦	٢٤٣٦	٧٣٠٨

لكن يمكن النظر إلى اللائحة من زاوية ثانية، زاوية الميدان. فالذين ذكرناهم جميعا، تنتمي مؤلفاتهم إلى ميدان الأدب. فيما تنتمي مؤلفات *كريم بقرادوني وأنطون سعادة* ومحمد حسنين *هيكل* إلى ميدان السياسة. كذلك يمكن التمييز داخل الأدب بين حقول الشعر والرواية وغيرهما. وهذا التمييز مفيد في فهم إتجاهات الطلاب القرائية.

في حقل الشعر لا نجد إلا مؤلفاً واحداً هو *نزار قباني*، ونجده في الوتائر الدنيا (٢٥ مرة). ولا نجد هنا لا سعيد *عقل* ولا *محمود درويش*، ولا *أدونيس*، وغيرهم من الشعراء الحديثين الكبار، ولا شعراء كانوا كباراً وصاروا كلاسيكيين أمثال *أحمد شوقي* وعبد *الوهاب البياتي والجواهري*، وغيرهم من الشعراء المعاصرين. ولا نجد شعراء لبنانيين جدداً، ولائحة أسماؤهم طويلة. واقع الحال أن عدداً من الشعراء الحديثين والشعراء المعاصرين ذكروا من قبل الطلاب، لكن بوتيرة منخفضة (من طالب واحد إلى أربعة). وهم: سعيد *عقل*، *الياس أبو شبكة*، *أحمد شوقي*، *محمود درويش*، *وأمين الريحاني*، *وأنسي الحاج*. ومن الشعراء الجدد ورد فقط *شوقي بزيع*، *ومظفر النواب*، *وياسين رفاعية* بوتائر متقاربة. أي أن الشعر عموماً ليس شيئاً يذكر في قراءات الطلاب. وما تميز *قباني* عنهم إلا لكونه شاعراً "جماهيريا".

البديل عن الشعر هو الرواية. فاللائحة تتضمن جمعاً من الروائيين اللبنانيين والعرب والأجانب يصطفون في المرتبة الثانية بعد جبران: *أمين معلوف*، *دانييل ستيل*، Paolo Coelho، *توفيق يوسف عواد*، *فيكتور هيغو*، نجيب *محفوظ*، *أغاتا كريستي*، *ميلون كانديرا*، وبيتي *محمودي*، وهؤلاء يكادون يشكلون نصف الأسماء التي وردت في اللائحة. وبالتالي فإنهم يشكلون الكتلة الثانية في القراءات، بعد كتلة "نبلاء" الكتاب. وهذه الكتلة حقيقية كما نظن أكثر من الأولى. لكن الملفت أن روائيا مثل نجيب *محفوظ* نال جائزة نوبل العالمية لمؤلفاته يأتي في المرتبة السادسة في لائحة الروائيين التسعة. وهو أقرب إلى *أغاتا كريستي* منه إلى *أمين معلوف* في الوتيرة. ونظن أن سبب هذه الوضعية يعود إلى أن القراءات لها "هوية" فطلابنا "لبنانيون" في قراءاتهم، و"أجانب"، أكثر مما هم "عرب" فيها. وهذا وجه آخر يفسّر قوة *جبران* في هذه القراءات. فإذا جمعنا قراءات الطلاب "العربية" الهوية (*هيكل*، *محفوظ*، *قباني*) نحصل على ١٠٠ تكرار لها، وإذا أضفنا

ابن المقفع و*علي بن أبي طالب*، نصل إلى ١٤٧، أو ١٣,٦% من المجموع. هكــذا نقــع، في خضم التشتت المشار إليه أعلاه، على خشبة تجمع للقراءات تستقطب في طرف منــها المؤلفين اللبنانيين، وفي طرف آخر المؤلفين الأجانب، ونكتشف أن المؤلفين العـــرب لــم يعودوا يشكلون اليوم مادة مهمة في إهتمامات الطلاب القرائية.

بالعودة إلى الروائيين الحديثين، الذين ذاعت شهرتهم مؤخراً نجد فـــي طليعتــهم الروائي اللبناني *أمين معلوف* الذي لاقى إقبالا كبيراً على رواياته التي بيعت بمئات ألــوف النسخ في فترة معينة في فرنسا ولا سيما كتابه *ليون الأفريقي*، والذي حاز علـــى جوائــز عالمية، وترجمت كتبه إلى العربية، فقرىء باللغتين، والذي يجتمع فـــي رواياتــه إطــار الماضي (التاريخ والجغرافيا) وفن صناعة النص والحبكة الروائية. هذا الروائي يأتي فـــي قمة لائحة الروائيين، والثاني بعد *جبران خليل جبران*، في جملة لائحة الكتب التي ذكرهـــا الطلاب. أي أنه الثاني في الأدب، والأول في الرواية، والثـــاني فـــي جملـــة إهتمامـــات الطلاب.

بعد *أمين معلوف* نجد روائيين أجانب، واحدة تكتب الروايات "الأكثر مبيعا" والتـــي تصلح للسينما (*دانييل ستيل*)، وثان برازيلي مترجم يمزج بيـــن العجائبيـــة والروحانيـــات ويستوحي من قصة يوسف مثلا (*Paolo Coelho*) ، وثالث يقدم دراما لبنانية (*توفيق يوســف عواد*)، ورابعة، *بيتي محمودي*، حولت قصتها الخاصة إلى رواية علـــى طريقـــة *دانييـــل ستيل*، وغيرهم. وهذا يكوّن لائحة من المنوعـــات الروائيـــة تمثـــل مختلـــف الإتجاهـــات والمدارس والمستويات، تنتهي بمؤلفة الروايات البوليسية التي يقرأها المراهقـــون (*أغاثـــا كريستي*).

إذ تحتل الروايات جزءا كبيرا من اللوحة القرائية للطلاب، فإن جزءا مـــن هـــذه اللوحة تحتله كتابات سياسية. لكن هذه الكتابات على نوعين: واحـــد يقـــرأه الفضوليـــون والمهتمون بالأخبار وخلفياتها (*محمد حسنين هيكـــل* وكريـــم *بقرادونـــي*) وثـــان يقـــرأه الملتزمون والعقائديون، أو المؤمنون بقضية أو خط ما، كما في حالة محمد حسين *فضـــل الله* و*أنطون سعادة* و*كمال* جنبلاط، و*هتلـــر*، و*بقرادونـــي* أيضـــا. والمدهـــش أن هـــؤلاء

بنوعيهم، عددهم قليل وحجم الإهتمام بهم قليل، وكأن السياسة صارت من الثقافة الهامشية لدى الطلاب. والملفت في لائحة المؤلفات السياسية ورود *هتلر* ٢٢ مرة.

ومثلما يفتش المرء عن مؤلفين مثل حسن *داوود* ورشيد *الضعيف* وهدى *بركات* و*الطيب صالح* و*غسان كنفاني*، وغيرهم، في صف الروائيين فلا يجدهم وإن وجدهم فبوتيرة نادرة أيضا، فهو يفتش أيضا عن كتاب لبنانيين في السياسة والإجتماع فنجد بعضا منهم بالوتيرة نفسها: *حليم بركات*، *أحمد بيضون*، *وضاح شرارة*، *محمد عابد الجابري*، جورج كرم، *ناصيف نصار*، *إدوار سعيد*، *بول سالم*، وكمال *الصليبي*. وفي شؤون السياسة العامة إلى جانب *بقرادوني* و*هيكل* يجد رياض نجيب الريس و*ألبير منصور*، و*غسان تويني* وجوزف *سماحة* وسمير *قصير* و*فواز طرابلسي*. وفي شؤون المرأة *لور مغيزل* و*نوال السعداوي*، وفي شؤون التربية *ندى مغيزل نصر*. وكل هؤلاء بوتائر رمزية، تجعل المرء يشعر وكأن قسما كبيرا ممن ذكر هؤلاء وأولئك، هم من المعارف الشخصية للمؤلفين. ومهما يكن فإن هذه الوضعية تدفع إلى الإستنتاج بأن الجو الثقافي الجامعي، الذي يتمثل في القراءات، هو في دنيا غير دنيا الحياة الثقافية التي تظهر في الندوات والسجالات والعروض على صفحات الجرائد والمجلات. وكأن سوق النشر هي مجموعة أسواق صغرى مشتتة، هي توابع طفيلية لأسواق كبرى متعددة المسارات. لكن نقاط التجمع فيها تظهر كأن هناك أبوية مفرطة في الثقافة الجامعية السائدة لا تأتي على ذكر إلا من تم إجلاله من قبل الأسبقين. أليس هذا هو المعنى العميق لإرتفاع وتيرة مؤلفات *جبران* أيضا؟ التفسير الثاني هو الذي يشرح تفرد *أمين معلوف* أيضا من بين الكتّاب اللبنانيين غير المدرسيين، والذي يرجح أن يصبح مدرسيا في القريب العاجل، وهذا التفسير قوامه أن المؤلف اللبناني اليوم لا يصبح مقروءا، وبالتحديد لا يصبح ذكره جهريا إلا إذا جاء من الجهة المحترمة، وهذه الجهة هي الغرب. المحترمون إذن إثنان : من إعترف بهم الأسبقون ومن إعترف بهم الغرب.

من "يحترم" الجهة الأولى ومن "يحترم" الجهة الثانية؟

طلاب الجامعة اللبنانية، ولا سيما طلاب الفروع ٥/٤ والطلاب المسلمون،

وخريجو المدارس الرسمية هم الأكثر ذكرا لجبران خليل جبران، بالمقارنة مع الوحدات الأخرى والجماعات الأخرى والمدارس الأخرى. وهذا مثال ساطع على أن الذين ليس لديهم سوى المدرسة كمشرب ثقافي لا "يقرأون" (بالمعنى الإستحضاري الذي أشرنا إليه) إلا للمؤلفين الذين أشارت عليهم المدرسة به. بمعنى آخر أن "المدرسي" أقوى من "اللبناني" في شخصية *جبران* المختارة.

أما *أمين معلوف* "غير المدرسي"، اللبناني الذي يعيد الغرب تقديمه إلى اللبنانيين، فوتيرة ظهوره في لائحة الكتاب الأول تزيد في اللبنانية ٢، ومعظم الجامعات الخاصة، أكانت فرنكوفونية أم أنكلوفونية.

وإذا صح تقديرنا لما هو حقيقي وما هو غيز حقيقي في القراءات يكون طلاب المجموعة الثانية هم الذين يقرأون. وإذا فتشنا بين المسلمين والمسيحيين نجد أن الأول يقرأون *معلوف* بقلة (٨%) فيما الأخيرون يقرأونه بوتيرة أعلى ثلاث مرات (٢٤%). وفي صف هؤلاء تقع المدارس غير الرسمية وغير الإسلامية (مسيحية، علمانية).

لا تدخل *دانييل ستيل* في حساب الجامعات، فقراؤها مشتتون بين الجامعات والطوائف، لكن *كويلو* يرافق *أمين معلوف* في تنقلاته، تحت شرفات الجامعات الخاصة، والمدارس غير الرسمية وغير الإسلامية، ولدى المسيحيين. أما *ميخائيل نعيمة وتوفيق يوسف عواد وفيكتور هيغو ونجيب محفوظ* فليس لهم حظوات معينة، بإستثناء الكسليك التي يقرأ طلابها *عواد* أكثر من غيرهم، واللبنانية الموحدة التي يرد فيها *هيغو ومحفوظ* أكثر من غيرها، بينما يحظى *ميكل* بإهتمام أكبر في الجامعة الأميركية، ولدى المسلمين وفي المدارس الرسمية. أخيرا تحتكر اللبنانية ١، حيث الشيعة، قراءة محمد حسين *فضل الله*، ويحتكره المسلمون، ولو كان بعضهم من خريجي المدارس المسيحية.

إذن ثمة روايات "عامة" (*ستيل*، *كريستي*، *محمودي*، *محفوظ*، *عواد*)، يتوزع حولها الإهتمام دون قاعدة معينة، وثمة روايات "خاصة" (*معلوف*، *كويلو*، إلخ)، تطل عليهما نوافذ الجامعات الخاصة، والمسيحيون والمدارس غير الرسمية.

وجهة التحليل التي إعتمدناها سوف نحملها ونعالج المعطيات المتعلقة بسائر المؤلفين (ال ٦١٦)، بعد تصنيف كل منهم، كلما كان ذلك ممكنا، بحسب نوع المؤلف (مدرسي، غير مدرسي)، وهويته (لبناني، عربي، أجنبي)، وزمن ظهوره (جديد، غير جديد)، وميدان كتابته الأساسي (أدب، سياسة وفكر) ووجهة كتابته (فردي، جمعي). لا شك بأن معالجة المعطيات المتعلقة بالقراءات إستنادا إلى تصنيفات ثنائية وثلاثية سوف تفقد التحليل الكثير من الغنى الذي يوفره الكلام عن مؤلفين محددين، لكن مثل هذا الخيار كان لا بد منه إزاء اللائحة الطويلة التي قدمها لنا الطلاب من الكتب التي يقرأونها. ونحن نعتمد المؤلفين وليس عناوين الكتب في التصنيف والمعالجة، لأن لائحة العناوين أطول، ولأن العناوين تحمل في النهاية سمات مؤلفيها. كذلك نقتصر في تحليلنا الآن على معطيات الكتاب الأول لتبسيط التحليل، علما بأن المعلومات عن هذا الكتاب أوسع من تلك التي يوفرها الكتابان الثاني والثالث (كعدد) وهي متسقة مع المعلومات التي يوفرها هذان الكتابان، إستنادا إلى التحليل الإحصائي العاملي (على الأقل بالنسبة للكتابين الأول والثاني).

أ. المؤلفون المدرسيون وغير المدرسيين

نبدأ من هذا التصنيف لأنه يشكا خطا فاصلا بين الأنواع المقروءة. بلغ عدد الطلاب الذين صنف إختيارهم في الكتاب الأول في فئة "مدرسي" ٤٠٦ طلاب (أو ٤٠٦ عناوين)، مقابل ٦٧٩ عنواناً "غير مدرسي". والعناوين الأخيرة هذه تشكل ٦٢,٦% من مجموع ما ذكر في الكتاب الأول (١٠٨٥ عنوان)، أي حوالي الثلثين. مقابل ٣٧,٤% للكتاب المدرسي. وهذا بحد ذاته مؤشر قوي على ضعف قراءات الطلاب الفعلية، ويكمل ما لاحظناه سابقا من أن ٥٤,٦% من الطلاب لم يذكروا أي عنوان في الكتاب الأول. فإذا جمعنا ما صنّف في باب "كتب غير مدرسية" في الكتب الثلاثة (١٦٢٧) وإحتسبناها من جملة الأجوبة المتوقعة (٧٣٠٨)، تنخفض نسبة القراءة الحقيقية إلى ٢٢,٣% فقط من مجموع العينة. وهي نتيجة صاعقة.

أين يتجمع "المدرسيون" و"اللامدرسيون" في قراءاتهم؟ مثلما أشرنا سابقا بالنسبة للمؤلفين ال ٢١ الأول في الوتيرة، يجتمع المؤلفون المدرسيون في الجامعة اللبنانية، بمختلف فروعها، وفي العربية والأوزاعي/المعهد، ولدى خريجي المدرسة الرسمية، وفي ميدان التربية/الآداب/الدين، ولدى الفئات الوسطى-الدنيا والدنيا، ويتجمع المؤلفون اللامدرسيون في الإتجاه المعاكس، والجدول ٥٤ يظهر الحالات الطرفية فقط. وما لا يظهر فيه، بالنسبة للإقبال على القراءات اللامدرسية: الثانويات الإسلامية، والفئات الإجتماعية العليا، وميدان العلوم الإجتماعية والسياسية. أما إقتراب المدارس الثانوية الإسلامية من المدارس العلمانية في قراءة الكتب اللامدرسية، فلأن الكتب المدرسية، ربما، هي ذات صفة لبنانية (*جبران خليل جبران* مثلا).

ب. الأدب والسياسة

يستطيع المرء أن يتكهن أن كُتّاب الأدب هم في جزء كبير منهم مدرسيون. وهذا صحيح°. أما لائحة كُتّاب السياسة فتضم من لائحة ال ٢١ *بقرادوني* و*هيكل* وجنبلاط وسعادة و*فضل الله*، يضاف إليهم (بوتيرة تتراوح بين ٥ و ٩ مرات في الكتاب الأول) *ألبير منصور*، *كارل ماركس*، *روبرت فسك*، *غسان تويني*، *روجيه غارودي*، *ميكافيلي*، *نتنياهو* و *بيريز*. ثمة مجموعة أخرى من المؤلفات جرى ترحيلها في البداية إلى فئة "مختلف" التي تجمع العلوم الإجتماعية والفلسفة وعلم النفس، إلخ. وقد شكل مؤلفو هذه الفئة لائحة أطول بمقدار الضعفين (١١٤ مقابل ٥٣ لمؤلفي السياسة). ولم يكن على هذه اللائحة أي من المؤلفين ال٢١ السابقين، فضلا عن أن أعلى وتيرة لوحظت فيها هي لمؤلفين في الدين أو الفلسفة وعلم النفس (*الشهيد الصدر*، *فرويد*، *نيتشه*، *البابا*) بالإضافة إلى مؤلفين لبنانيين في التاريخ والعلوم السياسية (*كمال الصليبي* و*بول سالم*). وقد تراوحت وتيرة ذكر هؤلاء بين ٤ و ٦ مرات في الكتاب الأول. إن التقارب في الموضوعات بين حقلي "السياسة" و "المختلف" والتشتت في أرقامهما دفعنا إلى جمعهما في فئة واحدة نسميّها "سياسة وفكر".

° ٩١,٩% من الكتب المدرسية تقع في باب الأدب، مقابل ٥١,٩% من الكتب اللامدرسية.

جدول ٥٤: الحالات الطرفية بحسب نوع الكتاب الأول وعدد من المتغيرات

% الطلاب أكثر من:	مدرسي %٤٥	غير مدرسي %٧٥
القطاع*	ج. لبنانية	-
الوحدة الجامعية*	ل١، ل٢، ل٣/٤/٥ عربية، أوزاعي/معهد	أميركية، يسوعية
المدرسة الثانوية*	رسمية،	علمانية
ميدان الإختصاص*	تربية/آداب/دين	-
المستوى الإجتماعي*	فئات وسطى-دنيا	-
الجنس***		
الدين***		
الطائفة***		

* قيمة كا٢ دالة إحصائيا: P = .00000 ، ** قيمة كا٢ دالة إحصائيا: P = .008، ***قيمة كا٢ غير دالة إحصائيا.

ملاحظة: النسبة العامة للكتّاب المدرسيين هي ٣٧,٤%، وللكتّاب اللامدرسيين ٦٢,٦%، تبتعد الحـــالات الطرفيـــة بمقدار الخمس عن المعدل العام أو ١,٢ مرة (مثلا ٣٧,٦ × ١,٢ = ٤٥). مجموع الأجوبة ١٠٨٥(القطاع).

جدول ٥٥: الحالات الطرفية بحسب ميدان الكتاب الأول وعدد من المتغيرات

% طلاب أكثر من:	أدب ٨٠,٢%	سياسة وفكر ٣٩,٧%
القطاع**	-	-
الوحدة الجامعية*	-	أميركية، عربية، أوزاعي/معهد
المدرسة الثانوية**	-	إسلامية
ميدان الإختصاص**	-	
المستوى الإجتماعي***		
الجنس*	-	ذكور
الدين*	-	مسلمون
الطائفة**	-	سنّة، شيعة

* قيمة كا٢ دالة إحصائيا: P = .00000، ** قيمة كا٢ دالة إحصائيا: P < .005، *** قيمة كا٢غير دالة إحصائيا.

ملاحظة: بلغت النسبة العامة لمؤلفات الأدب ٦٦,٩%، ومؤلفات سياسة وفكر ٣٣,١. حددت الحالات الطرفية على القاعدة نفسها المعتمدة في الجدول ٥٤ (أي × ١,٢). مجموع الأجوبة ١٠٨٣ (القطاع).

الفروقات هنا تختلف عما كان عليه الحال في التصنيف السابق (مدرسي/لا مدرسي)، بإعتبار أن العوامل غير المؤثرة هناك، مؤثرة هنا، أي أن موضوع القراءات يخضع لقاعدة أخرى غير القاعدة التي خضع لها نوع القراءات. هنا ثمة فارق بين الذكور والإناث، فالذكور أكثر ميلا للسياسة والفكر، والمسلمون أكثر ميلا للسياسة والفكر، وبين هؤلاء يتميز السنّة والشيعة. فيما لا نجد فروقات قوية بين القطاعين ولا بين أنواع المدارس. أما الفروقات بين الوحدات الجامعية فتفسّر في خلفيتها بالجماعة الدينية، فيما كانت تفسر هناك بالمستوى الإجتماعي. ولا يبقى للحياة الدراسية من أثر خاص سوى لميدان الدراسة: أهل العلوم الإجتماعية والسياسية، يزيد إقبالهم على السياسة والفكر. وهذا من نافل القول (جدول ٥٥).

إن إنحسار البعد الإجتماعي، في تفسير موضوع القراءات أمر قد يكون مفهوما، لكن حلول بعد الجماعة محله أمر يوحي بالريبة: لماذا يكون المسيحيون أكثر ميلا إلى الأدب من المسلمين فيما المسلمون يعرفون بأنهم أكثر تمسكا بالعربية... وآدابها؟

الجواب على هذا السؤال يأتينا من التصنيف الثالث.

ج. الفردي والجمعي

الكتّاب الفرديون، هم الذين يكتبون بصفتهم أفراداً وجمهور قرائهم هم أفراد. فالروائي كاتب فردي والشاعر غير السياسي كاتب فردي، والمحلل في العلوم السياسية كاتب فردي. وغيرهم. أي من هؤلاء وأولئك تحمل كتبه سماته وطريقته في التحليل ويقبل عليه أفراد بحسب أمزجتهم وإهتماماتهم. لكن الكاتب الجمعي يكتب بصفته يمثل، أو يقود، خطا أو نظرة أو يعبر عنهما أو يتمثل بهما، ويخاطب في كل ذلك جماعة ملتزمة بصورة قبلية عادة، وبعدية أحيانا (عندما يكون الكاتب مؤسسا للخط). لدينا على لائحة الكتاب الجمعيين، من ال ٢١ الأكثر وتيرة، *كريم بقرادوني*، و*هتلر*، و*الإمام علي* و*جنبلاط* و*أنطون سعادة* ومحمد حسين *فضل الله*. ما بعد هؤلاء في الوتيرة (بين ٥ و ٩ مرات) *الشهيد الصدر*، وروجيه *غارودي*، و*ماركس*، وفي الوتيرة الأدنى أسماء مثل محمد *مهدي*

شمس الدين وعبد الحسين شرف الدين والخميني ولينين، والمهاريشي، والمطهري، والبابا ومصطفى طلاس، وبشير الجميل، إلخ.

علامات اللائحة واضحة. فالجماعات المخاطبة هي إما إسلامية، بالدرجة الأولى، أو حزبية شيوعية أو قومية أو لبنانية، أو غيرها. والقراء في مختلف هذه الحالات متلقون للمادة الفكرية أو السياسية أو الدينية التي تغذي الموقف المسبق، أو ما أصطلح عليه بالأيديولوجيات. وإذا إسترجعنا هذه الأيديولوجيات نفهم كيف أن المسلمين هم قراء السياسة والفكر أكثر من المسيحيين، وهؤلاء أكثر إهتماما بالأدب، لا سيما وأن خط الكتائب والقوات اللبنانية منخفض الوتيرة جدا، وبإعتبار أن المسيحيين ليسوا الجمهور التقليدي الأوسع للحركات الشيوعية والقومية، لا سيما بعد أن تراجعت هذه الأحزاب الأخيرة جميعا منذ نهاية الثمانينات. وفي الجهة المقابلة، وعلى خط معاكس تماما، توسعت التيارات الإسلامية. لكن النتيجة أن المسيحيين أصبحوا، في قراءة الكتب، أفرادا، بينما تحول المسلمون من جمهور للحركات القومية واليسارية إلى جمهور للحركات الإسلامية.

وهذا ما تقوله نتائج التصنيف حسب وجهة الكتّاب: الإناث فرديات، والمسيحيون، والموارنة والأرثوذكس منهم تخصيصا، فرديون في قراءاتهم، بينما الذكور، والمسلمون، والشيعة منهم تحديدا، جمعيون. وبلغ من قوة العامل الذكري-الإسلامي أن إصطفت الجامعة اللبنانية، والفرع الأول منها، والعربية، والثانويات الرسمية والإسلامية في صف القراءات الجمعية الطرفية (جدول ٥٦)، وإختفى أثر ميدان الإختصاص وأصبح أثر المستوى الإجتماعي محدودا، حيث نلاحظ أن الفئات الوسطى-الدنيا والدنيا جمعيون بصورة متميزة عن سائر الفئات.

ما تظهره هذه المعطيات يفترض أن لا يعني أن المسلمين جمعيون أكثر من المسيحيين، في السياسة مثلا، فهذا أمر سوف نفحصه لاحقا (الفصلان الأخيران). إن ما تظهره يعني أنه فيما لو كانت الجماعتان "جمعيتين" سياسيا، فإن المسلمين يتميزون بأنهم يغذون مواقفهم بقراءات (فكر، أيديولوجيا) قديمة وحديثة ومتجددة، تجعل هذه القراءات مكونا أساسيا من وضعهم الجمعي. ولهذه الوضعية إنعكاساتها على فهم المسألة الطائفية

جدول ٥٦: الحالات الطرفية بحسب وجهة الكتاب وعدد من المتغيرات

% الطلاب أكثر من:	فردي ٩٨,٨%	جمعي ١٦,٩%
القطاع*	–	لبنانية
الوحدة الجامعية*	–	ل ١، ل٣/٤/٥ ، ل موحدة، عربية
المدرسة الثانوية**	–	رسمية، إسلامية
ميدان الإختصاص***		علوم بحتة
المستوى الإجتماعي**	–	وسطى-دنيا، دنيا
الجنس*	–	ذكور
الدين*	–	مسلمون
الطائفة*	–	شيعة، دروز

* قيمة كا٢ دالة إحصائيا: P = .00000 ، ** قيمة كا٢ دالة إحصائيا: P < .02، *** قيمة كا٢ غير دالة إحصائيا.

ملاحظة: بلغت نسبة الكتّاب الفرديين ٨٢,٤%، والكتّاب الجمعيين ١٤,١%. تبتعد الحالات الطرفية بمقدار الخمس عن هذين المعدلين أو ١,٢ مرة (مثلا ٨٢,٤×١,٢=٩٨,٨). مجموع الأجوبة ١٠٨١ (القطاع).

جدول ٥٧: الحالات الطرفية بحسب زمن ظهور المؤلف وعدد من المتغيرات

% الطلاب أكثر من:	جديد ٧٦,٣%	غير جديد ٤٣,٧%
القطاع*	–	ج. لبنانية
الوحدة الجامعية*	أميركية، يسوعية	ل١، ل٢، ل ٣/٤/٥، ل موحدة عربية، أوزاعي/معهد
المدرسة الثانوية*	علمانية	رسمية
ميدان الإختصاص***		
المستوى الإجتماعي**	–	وسطى-دنيا، دنيا
الجنس***		
الدين**	–	–
الطائفة***		شيعة

* قيمة كا٢ دالة إحصائيا: P= .00000، ** قيمة كا٢ دالة إحصائيا: P < .04، *** قيمة كا٢ غير دالة إحصائيا.

ملاحظة: النسبة العامة للمؤلفين الجدد تبلغ ٦٣,٦%، وغير الجدد تبلغ ٣٦,٤%. حددت الحالات الطرفية على القاعدة نفسها المعتمدة في الجدول ٥٦. مجموع الأجوبة ١٠٨١ (القطاع).

في لبنان. صحيح أن المسلمين والمسيحيين يتساوون في نظرتهم الصراعية والتنافسية حول السلطة، لكن المسلمين يتميزون بأن من مكوناتهم السياسية هذه المرجعية الفكرية- الدينية التي تنتج لغة لا تتصل من قريب أو بعيد باللغة التي تنتجها المرجعية الغربية التي يعود إليها "الأفراد" المسيحيون. ويكاد المرء يشعر أن الإستقطاب العالمي الجديد، الذي تحدثه العولمة، يفسر هذه الفروقات وبالتالي سوف يكون في صلب الأزمات اللبنانية القادمة، إذا سارت الأمور على عواهنها. وقضية الزواج المدني كانت مؤشرا على مثل هذه الوجهة. وإذا كانت إناث اليسوعية يمثلن حصن اللغة الفرنسية ومجموعتها القيمية (الأفراد) فإن ذكور المسلمين-الفئات الدنيا والوسطى-الدنيا في اللبنانية والعربية يمثلون حصن اللغة العربية ومجموعتها الثقافية (دين وسياسة).

د. زمن المؤلف

صنفنا المؤلفين المذكورين في إستمارات الطلاب في زمنين، زمن حديث وزمن قديم. والزمن الحديث يضم المؤلفين الذين عاشوا حتى عهد قريب، أو ما زالوا أحياء يرزقون، والزمن القديم ضم المؤلفين الذين ظهروا قبل منتصف هذا القرن. واقع الحال أن محاولتنا الأولى قامت على تصنيف هؤلاء الأخيرين بين زمنين: معاصر (من عاش ما بين القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، أمثال *جبران* أو *ماركس* أو *فرويد*) ومن عاشوا قبل ذلك، أكان خلالَ النهضة الأوروبية، في القرن السابع عشر والثامن عشر (*شكسبير*، *روسو*، *فولتير* وغيرهم)، أو قبل ذلك خلال النهضة العربية (*علي بن أبي طالب*، *الجاحظ* و*الغزالي*). لكن وتيرة المؤلفين "القدامى" كانت ضعيفة (٧٤ مرة من ١٠٧٣) بصورة تكبح تحليل المعطيات إحصائيا، فأعدنا ضمهم إلى المعاصرين، رغم ما يشوب ذلك من تكوين داخلي ملتبس لهذه المجموعة. علما بأن "نجوم"، هاتين الحقبتين تُدرس عادة جنبا إلى جنب في المناهج الدراسية للمرحلة الثانوية، في مادة الأدب العربي أو الفلسفة. لنقل أن المؤلفين الذين نتحدث عنهم الآن يقعون في صنفين، واحد منهما معرّف سلبا: جديد، وغير جديد. وقد إبتعدنا عن كلمة حديث لأننا لا نقصد المضمون، فقد يكون الجديد "قديما" في نزعته، وغير الجديد "حديثا" في تفكيره. فهذا مركب آخر لم نتجوأ على ركوبه.

لم يفض التحليل بحسب هذا التصنيف إلى نتائج وملاحظات مختلفة عن تلك التي كشفها تحليل معطيات المؤلفين المدرسيين واللامدرسيين. وعلى كل حال فإن العلاقة قوية جدا بين نوع الكتاب وزمن المؤلف: ٩٢,٣% من الكتب اللامدرسية "جديدة". لذلك يتشابه الجدول الجديد (٥٧) والجدول السابق (٥٤) إلى حد كبير، بإستثناء أمرين: أن الجماعة الدينية أكثر حساسية تجاه زمن المؤلف منه تجاه نوع الكتاب، دون أن تظهر حالات طرفية ملفتة. يمكن القول إن المسلمين أكثر إقبالا على الكتاب "غير الجديد" (٤٠%) من المسيحيين (٣٢,٦%). والإستثناء الثاني، الذي يواكب الأول، أن خريجي الثانويات الإسلامية كانوا إلى جانب الثانويات العلمانية في إبتعادهم عن الرسمية أي في نزعتهم نحو الكتب غير المدرسية، والآن هم "بين بين". هذان الإستثناءان يعنيان أن الإختلاف الشديد بين الوحدات الجامعية في موضوع زمن المؤلف هو محصلة لتضافر عاملي المستوى الإجتماعي والجماعة، وهذا ما يتسق مع النتائج المتعلقة بالجمعي والفردي: المسلمون أكثر رجوعا إلى الماضي، وأكثر إقبالا على الكتابات الجمعية من المسيحيين، في الوقت نفسه. ولما كان الإنشداد إلى الماضي وإلى ما هو مدرسي أقوى لدى الفئات الدنيا والوسطى-الدنيا، لذلك تكونت الحالات الطرفية في القراءات غير الجديدة من فروع اللبنانية، ما عدا الثاني، ومن الجامعتين العربية والإسلامية. فيما وقعت مختلف الجامعات الخاصة، واللبنانية ٢ في الجهة الأخرى، دون أن تظهر عليها علامات طرفية.

هـ. هوية المؤلف

الظاهرة القوية في هوية المؤلفين الذين قرأ لهم الطلاب، هي أنهم يتجمعون بين جنسيتين لبنانية وأجنبية. وكنا قد أشرنا سابقا إلى أن المؤلفين العرب منخفضو الوتيرة بين قراءات طلابنا، وها هي النسبة الإجمالية تدور حول ١٥% منهم، فيما حوالي ٤٤% قرأوا لمؤلفين لبنانيين، و ٤١% قرأوا لمؤلفين أجانب.

الظاهرة الثانية ليست جديدة، بل تجتمع فيها عدة ملاحظات وردت سابقا، فالمؤلفون اللبنانيون تتزايد قراءاتهم في اللبنانية ولدى الطلاب الآتين من ثانويات رسمية، ومن الفئات الدنيا. لكن الفروقات الكبرى تكمن بين المؤلفين العرب والأجانب، حيث تنعقد

الإنتماءات الإجتماعية والجماعات والطوائف والمستويات الإجتماعية، والوحدات الجامعية لتشكل كتلا متباعدة، لا يغيب منها إلا الجنس. والطالب النموذجي الذي يقرأ لمؤلفين عرب هو في الأغلب الأعم من الجامعة اللبنانية، من مختلف فروعها، ما عدا الفرع الثاني، ومن الثانويات الرسمية أو الإسلامية، من الفئات الدنيا والوسطى-الدنيا، مسلم، سنّي او شيعي. والطالب النموذجي الذي يقرأ لمؤلفين أجانب، هو في الأغلب الأعم ملتحق بالجامعات الخاصة، ولا سيما الأميركية واليسوعية واللبنانية الأميركية، متخرج

جدول ٥٨: الحالات الطرفية بحسب هوية المؤلف وعدد من المتغيرات

	لبناني	عربي	أجنبي
% الطلاب أكثر من:	٥٢,٤%	١٨,٢%	٤٩,٣%
القطاع*	–	ج. لبنانية	ج. خاصة
الوحدة الجامعية*	ل ١، ل ٢، لويزة	ل١، ل ٣/٤/٥، ل موحدة، عربية، أوزاعي/معهد	أميركية، يسوعية، ل.أ. حكمة/بل/ها
المدرسة الثانوية*	رسمية	رسمية، إسلامية	علمانية
ميدان الإختصاص**	–	علوم بحتة	علوم طبية وصحية
المستوى الإجتماعي*	دنيا	وسطى-دنيا، دنيا	عليا
الجنس***			
الدين*		مسلمون	مسيحيون
الطائفة*	دروز	سنّة، شيعة	كاثوليك، أرثوذكس

* قيمة كا٢ دالة إحصائيا: P = .00000، ** قيمة كا٢ دالة إحصائيا: P = .00008، *** قيمة كا٢ غير دالة إحصائيا.

ملاحظة: النسبة العامة للمؤلفين اللبنانيين تبلغ ٤٣,٧%، وللمؤلفين العرب ١٥,٢%، وللمؤلفين الأجانب ٤١,١%، تبتعد الحالات الطرفية عن هذه النسب بمقدار الخمس أو ١,٢ مرة (مثلاً: ٤٣,٧×١,٢ = ٥٢,٤). مجموع الأجوبة ١٠٩١ (القطاع).

من ثانوية علمانية، من الفئات العليا، مسيحي، وبخاصة كاثوليكي أو أرثوذكسي (جدول ٥٨).

إن العلاقة بين التصنيفات الخمسة السابقة لا شك بوجودها. فقد بين التحليل العاملي أن نوع الكتاب وزمن المؤلف مرتبطان: مدرسي/غير جديد، وغير مدرسي/جديد. وأن وجهة الكتاب وميدانه مرتبطان: فردي/أدبي، وجمعي/سياسة وفكر. لكن التصنيف الخامس ليس له بعد واحد يتسق مع التصنيفين السابقين.

وإذا جمعنا الحالات الطرفية التي وردت في الجداول الخمسة السابقة (من ٥٤ إلى ٥٨) في جدول واحد (٥٩) فإن قراءة هذا الجدول تفضي إلى إيحاءات معبّرة، أتمّت

جدول ٥٩: صورة إجمالية للحالات الطرفية في القراءات بحسب عدد من المتغيرات

	نوع الكتاب	ميدانه	وجهته	زمنه	جنسية غير اللبناني
الجامعة اللبنانية	مدرسي	–	جمعي	غير جديد	عربي
الجامعات الخاصة	–	–	–	–	أجنبي
الثانوية الرسمية	مدرسي	–	جمعي	غير جديد	عربي
الثانوية الإسلامية	–	سياسة وفكر	جمعي	–	عربي
الثانوية المسيحية	–	–	–	–	–
الثانوية العلمانية	غير مدرسي	–	–	جديد	أجنبي
الفئة العليا	–	–	–	–	أجنبي
الوسطى–العليا	–	–	–	–	–
الوسطى–الدنيا	مدرسي	–	جمعي	غير جديد	عربي
الفئة الدنيا	–	–	جمعي	غير جديد	عربي
مسلمون	–	سياسة وفكر	جمعي	–	عربي
مسيحيون	–	–	–	–	أجنبي
ذكور	–	سياسة وفكر	جمعي	–	–
إناث	–	–	–	–	–

هذه القراءة أفقيا أم عاموديا، بحيث تكوّن صورة عــن ســمات القــراءة لكــل مجموعــة (جامعة، ثانوية، جماعة، فئة، جنس) وبحيث نتبيّن أماكن إنتشار أي نوع مــن القــراءات. ولو أضفنا إلى هذا الجدول الحالات غير الطرفية لكان إمتــلأ الجــدول، لكــن الحــالات الطرفية تعطي صورة أكثر إطمئنانا، ويكون المراقب أكثر ثقة بما يقوله. فهو يســتطيع أن يقول إن القراءات الجمعية تزيد بصورة ملحوظة ومعبّرة في اللبنانية، والثانويات الرســمية والإسلامية ولدى الفئات الوسطى-الدنيا والدنيــا، ولــدى المســلمين، والذكــور. مثــلا. ويستطيــع أن يقول إن المسلمين يميلون إلى قراءة كتب السياسة والفكر والكتب الجمعيــة واللبنانية والعربية أكثر من المسيحيين. إلخ. كذلك كان بالإمكان وضع الوحدات الجامعيــة في الجدول نفسه، إلا أن ذلك كان سيثقله. وتكفي العودة إلــى الجــداول الســابقة ومــلء الجدول ٥٩ لإستكمال الصورة. أخيرا يخبرنا هذا الجدول أن الفئة الإجتماعية الوســطى-العليا والثانويات المسيحية والإناث لا يظهرون حالات طرفية في أنواع القــراءات التــي ندرسها.

الفصل التاسع

الميول القرائية-الجرائد والمجلات

تصل نسبة الذين يقرأون جرائد ومجلات بصورة دائمة أو شبه دائمة إلى ٥٨% من مجموع الطلاب. وهذه النسبة أدنى من ممارسة نشاط يتطلب البقاء في المنزل والتلقي وعدم الإنفاق كمشاهدة التلفزيون (٧٠%)، لكنها أعلى من نسبة الأنشطة اللامنزلية مثل مشاهدة السينما (٣٤،٦%) أو إرتياد المطاعم والمقاهي (٣٦;٥%) أو المسارح (٩،٦% فقط) أو الملاهي الليلية (١٦،٨%). ولما كانت قراءة الجرائد والمجلات أكثر إنتشارا من الأنشطة اللامنزلية، فإنها أقل خضوعا للمحددات الإجتماعية والإقتصادية.

إن مساهمة متغيرات مثل المستوى الإجتماعي أو جنس الطالب أو دينه أو المستوى التعليمي للأبوين أو مكان الإقامة في تفسير التغير في قراءة الجرائد والمجلات أقل بكثير من مساهمتها في تفسير التغير في ممارسات الطلاب للأنشطة التي تقوم على الخروج من المنزل.

من هم الذين يقرأون جرائد ومجلات أكثر من غيرهم؟

إنهم يزدادون بوضوح لدى أبناء الفئات الإجتماعية العليا، الذكور، الشيعة، طلاب الجامعة الأميركية واليسوعية واللبنانية الأميركية والفرع الأول في الجامعة اللبنانية والأوزاعي/المعهد، والطلاب الآتين من أبوين جامعيين. وليست هناك فوارق بين المناطق الجغرافية. ومن الضروري التوضيح أن الذين لا يقرأون الجرائد والمجلات لا يتزايدون في أية فئة إجتماعية او دين او طائفة او غيرها، مثلما هو الحال في الأنشطة اللامنزلية التي يتجمع فيها الطلاب غير الممارسين في المواقع المعاكسة لما ذكرناه أعلاه (فئات إجتماعية دنيا، مسلمون، شيعة، سنة، إناث، إلخ).

ما الجرائد وما المجلات التي يقرأها الطلاب وهل تتغير أنواع قراءاتهم تبعا لإنتماءاتهم الأصلية (فئة إجتماعية، دين، طائفة، إلخ) أو المحصلة (المدرسة الثانوية،

الجامعة، الإختصاص)؟

١. الجرائد المفضلة

ثمة ٤٢٤ طالبا لم يصرّحوا بالجريدة المفضلة لديهم. والباقي توزّع تفضيلهم بين ٢٩ جريدة، بعضها منشورات طلابية أو دينية، وبعضها الآخر جرائد أجنبية، وبعضها جرائد لبنانية. والجرائد اللبنانية بعضها اختارها طالب واحد فقط، وأخرى اختارها ٧٩٠ طالبا. مما يعكس التشتت الشديد في تفضيلات الطلاب حول الجرائد. ولو اقتصرنا على الجرائد أو مجموعات المنشورات التي حازت تفضيل ١٠ طلاب كحد أدنى لحصلنا على

جدول ٦٠: توزع الطلاب بحسب الجرائد المفضلة من قبل عشرة طلاب على الأقل

إسم الجريدة	عدد	%	إسم الجريدة	عدد	%
النهار	٧٩٠	٣٩,٣	نداء الوطن	٢٠	١,٠
نهار الشباب	٤٦	٢,٣	جرائد لبنانية أخرى[١]	١٣	٠,٦
السفير	٤٢٨	٢١,٣	L'orient	١٧١	٨,٥
الديار	٣١٠	١٥,٤	Le Monde	١٢	٠,٦
الأنوار	٨١	٤,٠	Daily Star	٣٨	١,٩
الحياة	٤٠	٢,٠	أجنبية أخرى[٢]	١١	٠,٥
اللواء	١٦	٠,٨	منشورات إسلامية[٣]	١٨	٠,٩
الكفاح العربي	١٠	٠,٥	غير ذلك[٤]	٨	٠,٤
			المجموع	٢٠١٢	١٠٠

(١) الأخبار، الأنباء، البعث، الشرق، إزتاغ Aztag.

(٢) USA Today, Washington Post, Monde Hebdomadaire, Metropolitan, Echonews, Courrier International.

(٣) داعيات، العدالة، العهد، مسلمون.

(٤) Campus، حرمون، مختلف.

التوزيع الظاهر في الجدول ٦٠. وفيه نلاحظ أن جريدة واحدة، هي *النهار*، حظيت بتفضيل ٣٩,٣% من الطلاب، يليها، في المرتبة الثانية، وبعيدا عنها، جريدة *السفير* (٢١,٣%)، ثم *الديار* (١٥,٤%). وهكذا فإن جمهور جريدة *النهار* بين الطلاب الجامعيين يوازي جمهور ثلاث جرائد هي *السفير والديار والأنوار* معا. وإذا جمعنا جمهور *النهار* ونهار *الشباب والأوريان* معا، يكون نصف الطلاب الجامعيين يقرأون هذه المجموعة مقابل النصف الآخر يفضّل سائر الجرائد، اللبنانية وغير اللبنانية، الأخرى.

ولأجل الجواب على سؤال "من يفضّل ماذا؟" جمعنا *الأنوار ونداء الوطن*، و*الحياة واللواء والكفاح العربي* في مجموعة واحدة، وجميع الجرائد المنشورة باللغة الأجنبية في مجموعة أخرى فحصلنا على خمس مجموعات لا يقل عدد الطلاب الذين يفضّلون كل منها عن ١٥٠، حتى تصبح المعالجة الإحصائية أكثر مصداقية.

أقوى الفروقات هي تلك الكائنة بين *النهار والسفير* والجرائد المنشورة باللغة الأجنبية، وأقوى العوامل المفرّقة هي الجماعة الدينية: تكاد تكون *السفير* جريدة المسلمين فيما *النهار* يقرأها نصف المسيحيين مقابل أقل من ثلث المسلمين. وإذا أضفنا أن المسيحيين يقرأون بصورة أعلى بكثير من المسلمين جرائد باللغة الأجنبية، يصبح ٧٢% من المسيحيين يفضلون ما يفضله ٣٤,٣% من المسلمين. وبصيغة أخرى فإن ثلث المسيحيين وثلث المسلمين فقط يتشاركون في تفضيل جريدة يومية واحدة (مجموعة النهار والصحف المنشورة باللغة الأجنبية). الثلث الثاني من المسيحيين يفضلون جريدة معينة (*النهار*، وغيرها) بينما الثلث الثاني من المسلمين يفضلون جريدة لا يفضلها المسيحيون (*السفير*). والباقي (أقل من ٣٠%) من الجماعتين يتشارك في تفضيل منوعات من الجرائد المختلفة. وهذه المجموعة إذا ما تمحّص المرء فيها يقع مجددا على فروقات جديدة، ما بين *الأنوار ونداء الوطن* مثلا من جهة و*الكفاح العربي واللواء والحياة* من جهة أخرى. المسيحيون يفضلون المجموعة الأولى والمسلمون يفضلون الثانية، مع فروقات محدودة على كل حال لصغر حجم تفضيل هذه الجرائد.

إن تفضيل المسلمين *للسفير* يبلغ أوجه مع الشيعة (٥٢,٩٪) يليهم الدروز (٤١,٣٪)، وذلك على مسافة كبيرة من السنّة. فيما الأرثوذكس مثلا يرتفع تفضيلهم *للنهار* إلى ٦١,٢٪ منهم، يليهم الموارنة. وإذا إعتبرنا النصف حدا فاصلا يمكن القول إن *السفير* هي جريدة الشيعة *والنهار* هي جريدة الأرثوذكس والموارنة. أما السنّة والكاثوليك والدروز فمشتتون. مما يعني أن إلتصاق تفضيل جريدة هو أقوى ببعض الطوائف منه بالجماعات الدينية.

كذلك يختلف الأمر ما بين الذكور والإناث، لأن الإناث أكثر إقبالا على *النهار* والصحف أجنبية اللغة من الذكور، لكن الفوارق بالنسبة المئوية ليس بقدر ما لوحظ أعلاه، ولو أن العلاقة الإحصائية دالة هنا، كما في سائر العوامل المدروسة في تأثيرها على الجرائد المفضلة.

إستكمالا لما ورد أعلاه تبدو الفئات العليا بدورها أكثر إقبالا على *النهار* والجرائد أجنبية اللغة من الفئات الدنيا، وكذلك أهل الشمال المبتعدون مثل المسيحيين عن *السفير*. ولا ندري سر تميز هؤلاء عن الجنوب والبقاع، هل بسبب إنتشار الأرثوذكس والسنّة في هذه المحافظة؟

إن محصلة العوامل السابقة تتجمع في الوحدة الجامعية ، حيث يتدامج المعطى الإجتماعي ومعطى الجماعة (الدِين والطائفة)، فيصبح جمهور اليسوعية من مفضلي الجرائد بالأجنبية *والنهار* وتكاد *السفير* تختفي فيها، وتصبح الكسليك "نهارية" بقوة (٥٦,٦٪) وكذلك اللويزة واللبنانية الأميركية والأميركية، ومجموعة الحكمة (مع هايكازيان والألبا–البلمند)، واللبنانية الموحدة (٦٤,٧٪). إما بسبب غلبة المسيحيين او بسبب حجم الفئة العليا، او بسبب الأمرين معا. كذلك تبدو اللبنانية ٢ قريبة من المجموعة السابقة (٤٨,١٪). هذه الوحدات "النهارية" لا نجد مقابلا لها كوحدات "سفيرية" باستثناء اللبنانية١ والعربية (٥٣,٥٪ و٤٦,٦٪ تباعا). وأكثر الوحدات توزعا بين الجريدتين المتنافستين بين طلابنا هي اللبنانية ٥/٤/٣. أخيرا يرتفع حجم قراء *النهار* مع إرتفاع المستوى التعليمي للأبوين، وينخفض قراء *السفير* مع هذا الإرتفاع، مثلما يحصل بالنسبة

جدول ٦١: توزع الطلاب بحسب بعض الجرائد المفضلة وعدد من المتغيرات

	النهار	السفير	الديار	لبنانية أخرى	بلغة أجنبية	المجموع
التعليم العالي	٤١,٦	٢١,٣	١٥,٤	٨.٣	١١,٥	١٠٠(٢٠١٢)
ج. لبنانية	٣٥,١	٢٨,٨	٢١,١	٨,٥	٣,٩	١٠٠(١٠٠٦)
ج. خاصة	٤٨,٠	١٣,٧	٩,٧	٨,١	١٩,٢	١٠٠(١٠٠٦)
ل١	٢٧,٢	٥٣,٥	١٠,٨	٤,٢	١,٧	١٠٠(٣٥٣)
ل٢	٤٨,١	٣,٥	٢٨,٥	٩,٦	٩,٦	١٠٠(٢٦٠)
ل ٣/٤/٥	٣٠,٦	٢٥,٣	٢٥,٩	١١,٧	٢.٢	١٠٠(٣٥٩)
ل. موحدة	٦٤,٧	٢,٩	٢٠,٦	١١,٨	–	١٠٠(٣٤)
أميركية	٥٠,٧	٢٢,٤	٤,٦	٦.٦	١٥,٨	١٠٠(١٥٢)
يسوعية	٤١,٧	٢,١	٣,٦	٥,٢	٤٦,٩	١٠٠(١٩٢)
الكسليك	٥٦,٦	–	١٣,١	٩,١	٢٠,٢	١٠٠(٩٩)
العربية	٢٦,٠	٤٦,٦	١٧,٦	٩,٢	–	١٠٠(١٣١)
اللويزة	٦٧,٤	٢.٢	٩,٠	٧,٩	١١,٢	١٠٠(٨٩)
ل.أ	٥٣,٢	١٣,٢	٩,٣	٩,٣	١٣,٧	١٠٠(٢٠٥)
الحكمة/بل/ها	٥٤,٠	١,٨	١٤,٢	٨.٨	١٨,٦	١٠٠(١١٣)
الأوزاعي/المعهد	٢٤,٠	٣٢,٠	٢٠,٠	١٦,٠	–	١٠٠(٢٥)
بيروت	٤٢,١	٢٤,٥	٨,٩	٦,٩	١٦,٠	١٠٠(٤٤٩)
الشمال	٤٥,٨	٩,٤	٢٠,٩	١٧,٣	٤,٠	١٠٠(٢٧٧)
الجنوب	٢٩,٤	٤٨,٥	١٠,٨	٦,٤	٢,٠	١٠٠(٢٠٤)
فئات عليا	٤٦,٣	١٢,٨	٩,٤	٧,٠	٢٣,٨	١٠٠(٢٩٨)
فئات دنيا	٣٥,٢	٢٦,٩	٢١,٦	٨,٦	٣.٣	١٠٠(٣٠١)
ذكور	٤٤,٧	٢٣,٧	١٤,٥	٩,١	٦,٠	١٠٠(٩٢١)
إناث	٣٨,٧	١٩,٣	١٦,١	٧.٧	١٦,٣	١٠٠(١٠٧٥)

سنة	٣٧,١	٢٧,٥	١٧,٩	١١,١	٣,٩	١٠٠(٤٥٨)
شيعة	٢٤,٨	٥٢,٩	١٠,٣	٥.٥	٢,٩	١٠٠(٤١٦)
دروز	٢٧,٢	٤١,٣	٢٠,٧	٦,٥	٤,٣	١٠٠(٩٢)
موارنة	٥٣,٠	١,٢	١٦,٦	٩,٦	١٩,٠	١٠٠(٥٨٣)
كاثوليك	٤٦,٥	٤,٧	٢١,٣	٧,١	١٩,٧	١٠٠(١٢٧)
أرثونكس	٦١,٢	٣,٨	١٣,٤	٥,٧	١٥,٣	١٠٠(٢٠٩)
مسلمون	٣٠,٨	٣٩,٨	١٤,٩	٨,٣	٣,٥	١٠٠(٩٦٦)
مسيحيون	٥٤,٠	٢,٣	١٦,٥	٨,٤	١٨,٣	١٠٠(٩١٩)

ملاحظة: ثمة جرائد أخرى صنفت تحت باب "غير ذلك" غير ظاهرة في الجدول، لذلك فإن جمع النسب المئوية أفقيا يساوي أقل من ١٠٠.

للمراتب الإجتماعية. (جدول ٦١)

إذا كان قراء الجرائد بالأجنبية يزيدون مع قراء *النهار*، أي بإتجاه الذهاب نحو المسيحيين والفئات الإجتماعية العليا، فإن جريدة *الديار* ذات الحجم الثالث في التفضيل، بعد *النهار والسفير*، لا يتغير قرّاؤها في هذه الوجهة أو تلك بشكل واضح، إذ أن مفضليها يزيدون في اللبنانية ٢ واللبنانية ٣/٤/٥، واللبنانية الموحدة والعربية، إلخ. وكأنها تستمد جمهورها من فئات كانت مرشحة لقراءة الجريدتين المتنافستين على السواء. ولكن المفارقة أن قراء *الديار* يزيدون في الفئات الدنيا ويقلون في الفئات العليا، على غرار *السفير*، وربما يكون السبب سعرها (مثل ألف ليرة لبنانية، *السفير*). وصحيح أن جريدة *الحياة* تباع بالسعر نفسه الذي تباع به *السفير والديار* إلا أن جمهورها بين الطلاب ضيق جدا (٤٠ طالباً فضلوها، أو ٢,٠% منهم)، الأرجح لأن الطلاب "لبنانيون" في الجرائد التي يفضلونها وهي عربية المصدر والتوجه، ولو أن نسختها اللبنانية تخصص حيزا مرموقا للبنان، وللكتاب اللبنانيين.

٢. المجلات المفضّلة

بقدر ما وجدنا خيارات الطلاب ضيقة في الجرائد المفضلة، حيث يتجمعون حول ثلاث جرائد أساسية ومروحة من بضعة جرائد أخرى، بقدر ما نجد هؤلاء الطلاب موزعين في تفضيلاتهم حول عدد هائل من المجلات: ٢٥٦ مجلة. لم نحدد في الواقع شرطا لما نعنيه بـ "المجلة المفضّلة" عندما سألنا الطلاب عنها، فلا حصرنا الأمر بالأسبوعية (مقابل الشهرية والفصلية) ولا حصرناها بلبنان، ولا بلغة، إلخ. بل تركنا الطالب يحدد ما يفضله، من بين كل الإحتمالات الممكنة. وجاءت النتائج بالتشتت الذي أشرنا إليه. وهو تشتت مفهوم لأن المجلة مختلفة عن الجريدة في أنها مفتوحة زمنيا (على مدار الأسبوع، أو أكثر) ومفتوحة في موضوعاتها ومراكز إهتمامها، فهي إما متخصصة (رياضة، نساء، تكنولوجيا، فن) أو سياسية وعامة، تقدم منوعات مختلفة في داخلها (سياسة، إقتصاد، إجتماع، فنون، رياضة، تحقيقات، إلخ). وبالتالي فإن المجلة تقدم خدمات من نوع آخر تجعلها أكثر إتساعا وأكثر توافقا مع ميول القارىء وإهتماماته الحصرية، ويجد فيها القارىء ما يكمل الجريدة. المهم أن خدمات المجلة تفتح الباب أمام تفضيل ما هو غير لبناني وما هو عربي بصورة أقوى بكثير مما يتوفر للجريدة.

إذن نحن أمام ٢٥٦ مجلة ذكرها ١٨٢٥ طالبا. عندما قرأنا لائحتها لأول مرة بالكاد تعرفنا على ربعها، وكان لا بد من عرضها على العارفين بها، وخاصة الشباب. فتبين في النهاية أن ٨٨ منها هي مجلات لبنانية و ١٤١ مجلة غير لبنانية، والباقي (٢٧ مجلة) لم نستطع تصنيفه في موضوع "الجنسية" وإن صنفنا بعضه في أبواب أخرى. ولم نكن مدركين أن عدد المجلات في لبنان يصل إلى هذا الرقم، فكيف إذا كان أعلى منه، باعتبار أن هناك لا شك مجلات أخرى، لم يذكرها الذين إستقصيناهم؟

قبل أن نذهب قدما في تحليل أصناف المجلات "من يفضل ماذا؟"، سنلقي نظرة إجمالية على المجلات التي حازت كل منها تفضيل ١٠ طلاب على الأقل، الأمر الذي يقدم فكرة أولية عن مراكز التجمع الثقافي للطلاب حول المجلات.

ثمة ٣٧ مجلة فقط، من اللائحة الطويلة، يفضل كلا منها ١٠ طلاب على الأقـــل، لكن العدد الإجمالي للطلاب الذين يفضلونها ليس ٣٧٠ بل ١٣٠٢، أي أكثر مـــن ثلثـــي

جدول ٦٢: توزع الطلاب بحسب المجلات المفضلة من قبل عشرة طلاب على الأقل

إسم المجلة	العدد	%	إسم المجلة	العدد	%
١ Science et vie	١٢٣	٦,٧	٢٠ Revue du Liban	٢٢	١,٢
٢ الشبكة	١٠٩	٦,٠	٢١ Orient Express	٢١	١,٢
٣ الحسناء	١٠١	٥.٥	٢٢ Elle	٢١	١,٢
٤ Paris Match	١٠١	٥.٥	٢٣ نادين	١٨	١,٠
٥ العربي	٩٤	٥,٢	٢٤ Femme Magazine	١٨	١,٠
٦ Time	٦٧	٣,٧	٢٥ Voici	١٧	٠,٩
٧ الوسط	٥٢	٢,٨	٢٦ الدفاع العربي	١٥	٠,٨
٨ سنوب	٤٥	٢,٥	٢٧ Première	١٤	٠,٨
٩ المختار	٤٥	٢,٥	٢٨ الأفكار	١٣	٠,٧
١٠ Femme Actuelle	٣٨	٢,١	٢٩ العلوم	١٣	٠,٧
١١ أوتوسبور	٣٨	٢,١	٣٠ 11 Mondial	١٢	٠,٧
١٢ Prestige	٣٧	٢,٠	٣١ الوطن الرياضي	١٢	٠,٧
١٣ المسيرة	٣٣	١,٨	٣٢ البلاد	١١	٠,٦
١٤ زهرة الخليج	٣١	١,٧	٣٣ الطريق	١١	٠,٦
١٥ الشراع	٢٧	١,٥	٣٤ Perspective	١١	٠,٦
١٦ طبيبك	٢٧	١,٥	٣٥ Marie Claire	١٠	٠,٥
١٧ Magazine	٢٧	١,٥	٣٦ شوت	١٠	٠,٥
١٨ Cosmopolitan	٢٥	١,٤	٣٧ Sc.American	١٠	٠,٥
١٩ NewsWeek	٢٣	١,٣	المجموع	١٣٠٢	٧١,٣٤
المجموع العام				١٨٢٥	١٠٠

UNIVERSITY STUDENTS IN LEBANON

BACKGROUND AND ATTITUDES

THE HERITAGE OF DIVISIONS

ADNAN EL AMINE

MUHAMMAD FAOUR

LEBANESE ASSOCIATION
FOR EDUCATIONAL STUDIES